الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث
ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: علوم التسيير
تخصص: إدارة بنكية
الموضوع:

تقييم أداء سياسات تمويل التنمية الريفية في الجزائر

إعداد الطالب:
⊙ **حبيب الله جعيجع**

إشراف الدكتور:
⊙ **د. أحمد بن قطاف**

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب العائلي	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصفة
أ.د خميسي قايدي	أستاذ	جامعة برج بوعريريج	رئيسا
د. أحمد بن قطاف	أستاذ محاضر (أ)	جامعة برج بوعريريج	مشرفا ومقررا
د. محمد رضا توهامي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة برج بوعريريج	ممتحنا
د. كريم جايز	أستاذ محاضر (أ)	جامعة برج بوعريريج	ممتحنا
د. رياض طالبي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 1	ممتحنا
د. علي عيشاوي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى" لئن شكرتم لأزيدنكم "

الحمد لله الذي وهب لنا نعمة العقل والعلم، الحمد لله الذي يسر لنا أمورنا وعززنا بالفهم، الحمد لله الذي وفقنا وسهل لنا التقدم للأمام، الحمد لله و الصلاة على محمد أعظم النعم

قال صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

– تعجز كل كلمات الشكر أمام عظمة الوالدين الذين دفعوا سنين عمرهم ليقطفوا ثمار نجاحنا و إلى الزوجة الكريمة على مساندتها الدائمة.. فلكم ألف شكر على كل الدعم المعنوي والمادي.

– لك باقة امتنان وعرفان للأستاذ المشرف بن قطاف أحمد لتوجيهاته القيمة و إلى الأساتذة المحترمين قايدي خميسي , شوتري أمال , زنكري ميلود , لعايب وليد على ماقدموه لنا من دعم و توجيه .

– كل الشكر والتقدير لكل الأحباب و الأصدقاء من قريب ومن بعيد .

ا لإ هـد ا ء

الحمد لله والصلاة و السلام على رسول لله

إليك ربي يصعد الكلام الطيب و الدعاء الخالص والشكر الصادق

على جميع النعم ما ظهر منها و ما بطن ..أما بعد

أهدي هذا العمل المتواضع إلي والدي الكريمين و إلى زوجتي و أبنائي الأعزاء رند الزهور و العربي محمد و كافة الأهل و الأقارب كما أهدي هذا العمل إلى أساتذتنا و بالأخص الأستاذ المشرف : بن قطاف أحمد والى كافة عمال كلية العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسيير , كما أهدي هذا العمل إلى كافة أصدقائنا الذين كانوا دعما لنا في مشوارنا هذا

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 3
المقدمة العامة 16
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية وتمويل التنمية 24
تمهيد: 24
المبحث الأول: مفهوم التنمية الإقتصادية 26
المطلب الأول: تعريف التنمية الإقتصادية 26
المطلب الثاني: مفاهيم مرتبطة بالتنمية الإقتصادية 30
المطلب الثالث: النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية 31
المطلب الرابع: أشكال التنمية 33
المطلب الخامس: أهداف ومتطلبات ومعوقات التنمية الاقتصادية 36
المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية 38
المطلب الأول: نظرية النمو عند المدرسة الكلاسيكية 39
المطلب الثاني: نظرية التنمية عند كينز 40
المطلب الثالث: نظرية التنمية الماركسية 41
المطلب الرابع: نظريات التنمية الحديثة 42
المطلب الخامس: نظريات أخرى للتنمية الاقتصادية 50
المبحث الثالث: تمويل التنمية الاقتصادية 53
المطلب الأول: دور وأهمية تمويل التنمية في الاقتصاد 53
المطلب الثاني: العوامل المحددة لأنواع التمويل 55
المطلب الثالث: التمويل الداخلي 56
المطلب الرابع: التمويل الخارجي 61
خلاصة الفصل: 66
الفصل الثاني: المفاهيم المتعلقة بالريف والتنمية الريفية. 67
تمهيد: 68
المبحث الأول: مفاهيم حول الريف والمجتمع الريفي 69
المطلب الأول: تعريف الريف 69
المطلب الثاني: الفقر في الريف 70
المطلب الثالث: خصائص المجتمع الريفي 72
المطلب الرابع:أنواع القرى الريفية 74
المبحث الثاني: مفاهيم حول التنمية الريفية 75

المطلب الأول: مفهوم التنمية الريفية 75
المطلب الثاني: متطلبات وأسس ومعوقات التنمية الريفية 80
المطلب الثالث: التنمية الريفية المستدامة والمتكاملة 84
المطلب الرابع: الروابط الحضرية الريفية 87
المبحث الثالث: مكونات التنمية الريفية 89
المطلب الأول: السكن الريفي.....89
المطلب الثاني: التعليم.....90
المطلب الثالث: الصحة.....94
المطلب الرابع: العمل.....96
خلاصة الفصل: 98
الفصل الثالث: التنمية الريفية في الجزائر 99
تمهيد: 100
المبحث الأول: التنمية الريفية قبل الاستقلال 101
المطلب الأول: التنمية الريفية في العهد العثماني 101
المطلب الثاني: توزيع الأراضي والتنمية الريفية في فترة الاستعمار الفرنسي.....102
المبحث الثاني: التنمية الريفية في الجزائر فترة من 1962-2000 107
المطلب الأول: الفترة من 1962-1970.....107
المطلب الثاني: الفترة من 1971-1980 110
المطلب الثالث: الفترة من 1981- 1990 113
المطلب الرابع: الفترة من سنة 1990 إلى سنة 1999.....115
المبحث الثالث: سياسات التنمية الريفية في الجزائر بعد سنة 2000 118
المطلب الأول: سياسات التنمية الريفية للفترة 2000-2006 118
المطلب الثاني: سياسات التنمية الريفية للفترة 2005-2014.....121
المطلب الثالث: الصناديق الممولة للتنمية الريفية.....133
خلاصة الفصل: 141
الفصل الرابع: تقييم تمويل سياسات التنمية الريفية في الجزائر. 142
تمهيد: 143
المبحث الأول: آليات تنفيذ مشاريع التنمية الريفية 144
المطلب الأول: المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة PPDRI 144
المطلب الثاني: المخططات البلدية للتنمية PCD.....149
المطلب الثالث: البرامج القطاعية غير الممركزة PSD.....150

المطلب الرابع: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل التنمية الريفية 151
المبحث الثاني: تطور الموارد المالية المخصصة للتنمية الريفية في الجزائر 156
المطلب الأول: مصادر تمويل التنمية الريفية في الجزائر 156
المطلب الثاني: المخصصات المالية لبرامج التنمية الريفية في الجزائر 162
المبحث الثالث: تقييم سياسات تمويل التنمية الريفية في الجزائر بالإسقاط على حالة ولاية المسيلة..... 175
المطلب الأول: الخصائص الجغرافية والديمغرافية لولاية المسيلة 175
المطلب الثاني: وضعية المخطط القطاعي PSD لولاية المسيلة لسنة 2015 187
المطلب الثالث: وضعية مشاريع المخططات البلدية للتنمية PCD لسنة 2015 191
المطلب الرابع: القروض التي تم منحها من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية المسيلة 194
المطلب الخامس: برامج التنمية الريفية في ولاية المسيلة 196
خلاصة الفصل: 205
الخاتمة العامة 206
قائمة المراجع 213
الملاحق..... 222

قائمة الجداول

الجدول 1: الفرق بين النمو والتنمية الإقتصادية 32
الجدول 2: تلخيص خصائص مراحل النمو عند روستو 48
الجدول 3: تطور حجم الانتاج الصناعي والزراعي في الجزائر خلال بين سنتي 1963 و 1971 109
الجدول 4: برامج السكن الحضري والريفي خلال الخطة الرباعية: 1974-1977 112
الجدول 5: حصة قطاع السكن من الاستثمارات المخططة للفترة 80-89 الوحدة 10^9 دج 114
الجدول 6: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 124
الجدول 7: إجمالي الناتج الداخلي في الجزائر للفترة 2000-2020 156
الجدول 8: متوسط أسعار البترول للفترة 2004-2020 158
الجدول 9: احتياط الصرف الأجنبي في الجزائر للفترة 2004-2020 160
الجدول 10: مساهمة مختلف القطاعات في إجمالي الناتج الداخلي (الوحدة: مليار دج) 161
الجدول 11: توزيع المبالغ المالية المرصودة في برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 162
الجدول 12: توزيع المبالغ المالية المرصودة في البرنامج التكميلي للنمو 2005-2009 163
الجدول 13: توزيع المبالغ المالية المرصودة في برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 164
الجدول 14: تمويل البرامج المحمولة من صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز للفترة 2010-2014 (الوحدة دج) 167
الجدول 15: تمويل البرامج المحمولة من صندوق مكافحة التصحر والتنمية السهبية والرعوية للفترة 2010-2014 167
الجدول 16: المخصصات للصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي للفترة 2008-2012 169
الجدول 17: مخصصات البرنامج القطاعي غير الممركز للفترة 2005-2017 170
الجدول 18: تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفلاحة في الفترة 2011-2017 (الوحدة: مليون دج) ... 171
الجدول 19: تمويل مشاريع مناطق الظل في سنة 2020 172
الجدول 20: المشاريع المنجزة في إطار تحسين ظروف المعيشة في مناطق الظل، برنامج الإنعاش الإقتصادي 2020-2024 174
الجدول 21: توزع الأراضي الفلاحية والغابية بولاية المسيلة 176
الجدول 22: تطور المساحة الصالحة للزراعة بولاية المسيلة 177
الجدول 23: تطور الإنتاج النباتي لولاية المسيلة في الفترة من 1999-2021 (الوحدة: قنطار) 179
الجدول 24: تطور الإنتاج الحيواني لولاية المسيلة في الفترة من 1999-2021 (الوحدة: قنطار) 180
الجدول 25: التوزيع الإداري للدوائر والبلديات لولاية المسيلة 182
الجدول 26: تطور عدد سكان ولاية المسيلة 183
الجدول 27: عدد المواليد والوفيات بولاية المسيلة للفترة 2010-2020 184
الجدول 28: عدد السكان الريفيين مقارنة بالحضر بولاية المسيلة 185

الجدول 29: توزيع اليد العاملة على مختلف القطاعات لسنة 2020 186
الجدول 30: وضعية المخطط الخماسي 2010-2014 بما فيها باقي الإنجاز للمخطط 2005-2009 187
الجدول 31: البرنامج الخاص بصندوق الهضاب HPF2014 (الوحدة: مليون دج) 189
الجدول 32: وضعية المخطط الخماسي 2005-2009 إلى غاية PSD 2015 190
الجدول 33: وضعية المخطط الخماسي 2015-2019 برنامج توطيد النمو PACE(الوحدة: مليون دج) 190
الجدول 34: وضعية المخطط الخماسي 2010-2014 بما فيها باقي الإنجاز للمخطط 2005-2009
(الوحدة: مليون دج)..... 191
الجدول 35: وضعية البرنامج الخاص بصندوق الهضاب HPF 2014 192
الجدول 36: وضعية المخطط الخماسي 2015-2019 برنامج توطيد النمو الإقتصادي PACE 193
الجدول 37: وضعية الاستثمار الفلاحي عن طريق قرض التحدي 2014-2021..... 194
الجدول 38: ملفات قرض التحدي الموزعة على الشعب 195
الجدول 39: وضعية الاستثمار الفلاحي عن طريق قرض الرفيق الفترة 2017-2021 195
الجدول 40: برامج التنمية بولاية المسيلة في الفترة 1999-2004 (الوحدة: دج)..... 196
الجدول 41: برامج التنمية الريفية في الفترة 2007-2008 (الوحدة دج) 196
الجدول 42: توزيع برامج التنمية الريفية في الفترة 2007-2008 (الوحدة دج)..... 197
الجدول 43: تمويل البرامج المحمولة من الصندوق الوطني لتنمية الإستثمار الفلاحي..... 198
الجدول 44: تمويل البرامج المحمولة من الصندوق الوطني للتنمية الريفية (الوحدة: دج) 199
الجدول 45: تمويل البرامج المحمولة من الصندوق الوطني لمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب
..... 200
الجدول 46: حصيلة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (عقود النجاعة) للفترة 2009-2014 ... 200
الجدول 47: وضعية برنامج مناطق الظل بولاية المسيلة لغاية 2021/12/01 (الوحدة دج) 201
الجدول 48: عدد المستفيدين من السكن الريفي للفترة 2015-2020 203

قائمة الأشكال

الشكل 1: إجمالي الناتج الداخلي في الجزائر للفترة 2000-2020..... 157
الشكل 2: تطور مداخيل المحروقات للفترة 2004-2020 159
الشكل 3: توزيع المبالغ المالية المرصودة في برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 164
الشكل 4: تمويل مشاريع مناطق الظل في سنة 2020 173
الشكل 5: توزع الأراضي الفلاحية والغابية بولاية المسيلة..... 176
الشكل 6: خريطة الأقطاب الفلاحية لولاية المسيلة 178
الشكل 7: تطور عدد سكان ولاية المسيلة 183
الشكل 8: عدد السكان الريفيين مقارنة بالحضر بولاية المسيلة..... 186
الشكل 9: توزيع اليد العاملة على مختلف القطاعات لسنة 2020 187
الشكل 10: توزيع برامج التنمية الريفية في الفترة 2007-2008..... 198
الشكل 11: وضعية برنامج مناطق الظل بولاية المسيلة لغاية 2021/12/01 (الوحدة دج)..... 202
الشكل 12: عدد المستفيدين من السكن الريفي 2005-2014 203

قائمة الملاحق

الملحق 1: مشاريع التنمية الريفية لسنتي 2007-2008 بولاية المسيلة.....ص227

الملحق 2: عدد المستفيدين من السكن الريفي بولاية المسيلة للفترة 2005-2014.....ص230

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

PPDRI : Projets de Proximité de développement Rural intégré
PPDR : Projets de Proximité de développement rural
BADR : Banque de l'Agriculture et du Développement Rural
FLDDPS : Fonds de Lutte contre la Désertification et de Développement du Pastoralisme et de la Steppe
FNDA : Fonds national de développement agricole
FNDIA : Fonds national de développement de l'Investissement agricole
FNDR : Fonds national de développement rural
FNRDA : Fonds national de régulation et de développement agricole
FNRPA : Fonds national de régulation de la production agricole
MADR: Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural
ONS: Office National des Statistiques
PCD: Plan de développement communal
PSD: Programme sectoriel de développement
PCSC : Programme complémentaire de soutien à la croissance
PNDA : Plan National de Développement Agricole
PNDAR : Plan National de Développement Agricole et Rural
GGR : Group génie Rural
BNEDER : Bureau National d'Études pour le Développement Rural
ONILEV : Office National Interprofessionnel des Légumes et des Viandes
DAS : Domaine Agricol Socialiste

المقدمة العامة

تعتبر التنمية الريفية من أهم القضايا التي تشغل فكر علماء الاجتماع والاقتصاد والإدارة والسياسة، ولا يقتصر الأمر على اهتمام الأكاديميين بهذه القضية بل يشاركهم ذلك الاهتمام رجال الحكم وصناع القرار والتنفيذيون والمجتمع بكل فئاته.

وتتضمن التنمية الريفية عوامل عديدة منها الاقتصادية كالدخل والإنفاق والادخار، وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها عوامل اجتماعية وثقافية تتعلق بسلوكيات أفراد الريف والتعليم والتوعية والإرشاد والتوجيه والخدمات الصحية وغيرها...، إن البحث في المؤشرات التنموية المختلفة هذه والتي تسهم في الارتقاء بمستوى الشعوب من جميع النواحي، بالإضافة إلى الدور الكبير الذي تتضمنه في تطوير المجتمع الريفي بما يعكسه من نتائج وآثار في المرحلة الآتية في تطوير المجتمعات، فاستقرار الإنسان في بيئة معينة يعني تكيفه لأجوائها كما ينتج عن ارتباطه بالأرض واتجاهه نحو استثمارها، استقراره عليها.

وبالتالي فقد أصبح الاهتمام بالتنمية الريفية من الأمور التي تسعي غالبية الدول إلى تحقيقها، باعتبارها أداة أساسية يمكن من خلالها ضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة، ولذلك فأساس أي عملية تنموية يعتمد على توفير مصادر التمويل اللازم، فالتمويل يعتبر ركيزة لتجسيد البرامج والسياسات المختلفة للتنمية الريفية، والعمل على تنويع مصادر التمويل وديمومتها.

وبالنسبة للجزائر فقد عملت منذ السنوات الأولى للاستقلال إلى يومنا هذا من أجل التكفل بمختلف المشكلات التي رافقت مسارها، فقد انتهجت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال عدة سياسات وبرامج، مرتبطة بالتحولات الاجتماعية والزراعية والاقتصادية في المجتمع الريفي، لاسيما التنمية الفلاحية التي تسعي لتطوير قطاع الفلاحة، حيث اعتمدت إستراتجية مختلفة التطبيقات وتشترك في المبدأ وكذا كانت من أولوياتها تطبيق التنمية المستدامة في عالم الريف للتقليل من حدة الفقر وإعادة الانطلاق من جديد وبعث الحياة، ولأجل ذلك تم رصد مبالغ مالية هامة لتمويل وإنجاح هذه البرامج والسياسات.

أولا- إشكالية الدراسة:

تحتل عملية دراسة برامج التنمية الريفية في الجزائر أهمية بالغة ومكانة بارزة تدفعنا إلى محاولة اكتشاف نقاط القوة وإبراز نواحي الضعف، لا سيما ما تعلق بسياسات التمويل الأمر الذي يقودنا إلى طرح إشكالية الموضوع في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة سياسات وبرامج تمويل التنمية الريفية التي انتهجتها الجزائر في تحقيق الأهداف التنموية في المناطق الريفية؟

يتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تطور مفهوم التنمية، والتنمية الريفية وما هي ركائزها ومقوماتها؟
- ما هي السياسات والبرامج المسطرة للتنمية الريفية في الجزائر؟ وكيف ساهمت في تحسين معيشة سكان المناطق الريفية؟
- كيف يمكن تقييم سياسات وبرامج التنمية الريفية في الجزائر؟

- هل أدى التمويل المصاحب لسياسات وبرامج تمويل التنمية الريفية في الجزائر إلى تحقيق الأهداف التنموية؟

ثانيا- فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة تم اعتماد الفرضيات التالية:

- عرف مفهوم التنمية تطورا في الأفكار عبر الزمن، فقد تنوعت المدارس الفكرية، وطغى على التفكير الأسلوب الإيديولوجي، وتطور مفهوم التنمية الريفية زمنيا تبعا للحاجات المتزايدة للريف، والاهتمام المتزايد بها.
- تبنت الجزائر عدة سياسات وبرامج للتنمية الريفية منذ الاستقلال، وعرفت الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2014 اهتماما متزايدا بالتنمية الريفية في الجزائر من خلال تخصيص أرصدة مالية معتبرة، ساهمت في تحسين الإطار المعيشي في المناطق الريفية.
- استهلكت مشاريع التنمية الريفية في الجزائر أغلفة مالية معتبرة أدت إلى تحسن مؤشرات التنمية الريفية، لكنها واجهت تحديات جغرافية وسياسية حالت دون تحقيق مجمل الأهداف المرجوة.
- إن ارتباط تمويل التنمية الريفية ببرامج وسياسات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر أدى إلى قصور في الوصول إلى الأهداف التنموية لسياسات التنمية الريفية في الجزائر.

ثالثا- منهج الدراسة:

للوصول إلى نتائج البحث والإجابة على كل الأسئلة المطروحة واختيار صحة الفرضيات، اخترنا المنهج الوصفي عند التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالتنمية والتنمية الريفية والمستدامة، والبرامج والسياسات وكذا المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، والتحليل عند معالجة وتقييم المعطيات الإحصائية المتحصل عليها من مختلف المصادر، الذي يمكننا من معرفة إذا كان هناك أثر لهذه السياسات والبرامج ومدى تطوره أو تراجعه.

رابعا- أهداف الدراسة:

إن البحث لا ينطلق في مسيرته البحثية من فراغ بل من جملة من الأهداف يتطلع إلى بلوغها، وتنحصر أهداف البحث في النقاط التالية:

- تقديم الإطار المفاهيمي لموضوع التنمية الريفية في الجزائر بالتطرق إلى مفهومها، أهدافها، وأهم المراحل التي مرت بها وكذا معوقاتها؛
- تقديم وتبيان أهم السياسات والمشاريع التي اعتمدتها الجزائر للنهوض بالتنمية في المناطق الريفية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا؛
- عرض وتحليل لبعض البرامج والمشاريع للتنمية الريفية المطبقة.
- تقييم التمويل المخصص لسياسات وبرامج التنمية الريفية في الجزائر.

خامسا– أهمية الدراسة:

إن دراسة موضوع تمويل التنمية الريفية تكمن أهميته من خلال:

- تعدد وتنوع البرامج والسياسات المخصصة للتنمية الريفية، وكيفيات تطبيقها والقوانين والمراسيم الموضوعة من طرف الحكومات المتعاقبة للجزائر، لغرض بلورة وتجسيد هذه البرامج على أرض الواقع.
- تمويل مختلف برامج وسياسات التنمية الريفية في الجزائر، والأغلفة المالية الهامة المرصودة لكل برنامج.
- انعكاس برامج التنمية الريفية الموجهة لساكنة الريف، على الواقع المعيشي للسكان سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية باعتبار أن أغلب سكان الريف هم من الفقراء، وذوو الدخل المنخفض.

سادسا– أسباب اختيار موضوع الدراسة:

تتمثل الأسباب وراء اختيار هذا الموضوع فـي:

- الرغبة الشخصية للبحث في الميدان الريفي واكتساب معارف جديدة، والوقوف على إمكانيات المناطق الريفية، بالإضافة إلى أهمية موضوع التنمية الريفية، بالنسبة للتنمية الشاملة في الجزائر.

سابعا– حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية:**

تنصب هذه الدراسة على الفترة من سنة 2000 إلي 2021 وهي المرحلة التي اخترناها لدراسة وتتبع بعض البرامج والسياسات للتنمية الريفية كونها من أهم المراحل التي كرست مفهوم التنمية الريفية.

- **الحدود المكانية:**

حاولت هذه الدراسة التطرق إلى سياسات تمويل التنمية الريفية في الجزائر بشكل عام، وبغرض التخصيص تم التطرق إلى سياسات التنمية الريفية في ولاية المسيلة باعتبارها من الولايات الريفية التي تم التركيز عليها من طرف الحكومة.

ثامنا– الدراسات السابقة

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي اهتمت بمواضيع التنمية الريفية، حيث يمكن الاستفادة منها وتحليل النتائج المتوصل إليها، ونظرا لأنه لا يشترط في مقاربة الدراسات السابقة أن تكون تلك البحوث مرتبطة تماما بموضوع الدراسة، أو تلك البحوث التي تحمل نفس العنوان أو تدرس نفس الإشكالية، لذا اعتمدنا على مجموعة من الدراسات التي ترتبط بالموضوع نذكر منها:

الدراسة الأولى:

فوزية غربي بعنوان" **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**" وهي أطروحة دكتوراه بجامعة قسنطينة سنة 2008.

وكان الهدف منها حسب الباحثة هو تسليط الضوء على واقع القطاع الزراعي بالوقوف على حقيقة الإنتاج والإنتاجية بالنسبة لبعض المجموعات السلعية الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، وفي مرحلة تاريخية تحددت ابتداء من تسعينيات القرن الماضي، علي اعتبار أنها بداية مرحلة جديدة عرفت تحولات مست القطاع الزراعي بصورة مباشرة، فأثرت علي مقدراته الإنتاجية، والتي تميزت بالتذبذب في غالب الأحيان نظرا لعدة معوقات ومشاكل، بحيث أصبح السؤال عن حالة الزراعة الجزائرية وتحديد موقعها بين حالتي الاكتفاء والتبعية.

خلصت الباحثة إلي نتيجة مهمة، حيث ترى أن مساهمة القطاع الزراعي في مجال التنمية الاقتصادية تعد ضعيفة بحيث أدت إلي تبعية واضحة، سواء على مستوى المواد الغذائية أو المواد الأولية.

تطرقت إلى أهم عنصر وسياسة في التنمية الريفية والمتعلقة بالسياسة الزراعة الجزائرية، والتي تمس وتعالج الجانب الاقتصادي لهذه السياسات، ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية وفي تعزيز الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، كما أنها أعطت لنا صورة عن أهم معوقات الاستثمار الزراعي بالجزائر والتي تعتبر من بين أهم العناصر المراد القيام بها في دراستنا، إلا أنها تختلف عن دراستنا في كونها لم تتطرق إلي الجانب الاجتماعي والذي يعد من بين النقاط المدرجة في دراستنا من خلال التطرق إلي برامج الدعم في إطار التنمية الريفية وما يترتب عنها.

الدراسة الثانية :

هاشمي طيب، بعنوان "**التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**" وهي أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، في العلوم الاقتصادية بجامعة تلمسان لسنة 2014/2013.

عالجت هذه الدراسة مسألة تطور السياسات والبرامج التي سطرتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة بهدف تحقيق تنمية حقيقية للريف الجزائري، وتوصلت الدراسة إلي أن الجزائر لم تعرف تعاقب سياسات تنمية ريفية وزراعية مختلفة، بل عرفت سياسة واحدة على مدار أربعين سنة، ولم تستفد من الثروة المالية والبشرية، ولهذا ظل التخلف الريفي قائما، مع الفجوة بين الريف والحظر. فعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة من خلال إطلاق ترسانة من البرامج التنموية الكبرى بأغلفة مالية ضخمة خلال الفترة 2000-2013 والتي حققت بفضلها ارتفاع نوعا ما في معدلات النمو، إلا أن هذا الأخير لم يخفف من حدة الفقر والبطالة وتحقق العدالة والمساواة، كما استمر تخلف القطاع الفلاحي من خلال تفتت الأراضي الزراعية وخلل توزيعها وتخلف الأساليب المستخدمة في الإنتاج الزراعي وافتقاره للتكنولوجيا نظرا لانتشار الأمية في أوساط الفلاحين الذين يجهلون استخدامها، وهذا ما أدى إلي تدني مستوياته مع الزيادة السكانية، وبالتالي استمرار العجز الغذائي مما جعل الدولة تقوم بتغطيته عن طريق الاستيراد، مما أدى إلي استنزاف عائدات النفط بدلا من استثمارها

واستغلالها في بناء البنية التحتية وتحقيق نهضة ريفية، والسعي نحو الانتقال من اقتصاد تنافسي يضمن التنافس المنسجم بين جميع الفاعلين الاقتصاديين.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السالفة الذكر في تطرقها للأهداف الجديدة للتنمية المستدامة بعد انقضاء آجال أهداف قمة الألفية التي سطرت لها سنة 2015 كحد أقصى، إضافة إلي سعي هذه الدراسة إلي تحديد مجموعة المعوقات التي تحول دون تطبيق التنمية المستدامة بكل أبعادها في الجزائر.

الدراسة الثالثة :

رشيد بومعالي، دراسة بعنوان " **إشكالية التنمية في الجزائر بين البرامج السياسية والواقع الاجتماعي– دراسة ميدانية لبلديتي معمورة وهونت بولاية سعيدة–**" وهي أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر، سنة 2015.

وتهدف الدراسة إلي تحديد أهم المشكلات التي تواجه تنفيذ عمليات التنمية الريفية وخلصت الدراسة إلى انه وباعتبار التنمية الريفية ذات بعد شمولي تمس كل القطاعات وكل الفئات في المجال الريفي يجب أن ترتبط بإشراك فئات أخرى من المجتمع غير الأجهزة الإدارية المنوط بها عمليات التنمية الريفية، وفي هذا الصدد أبرزت الدراسة قلة مؤسسات المجتمع المدني المشاركة في التنمية وهذا ما يظهر من خلال عدم تفضيل السكان للمشاريع ذات الطابع الجماعي مقارنة بالمشاريع ذات الطابع الفردي، بالرغم من أن النوع الأول من المشاريع يخلق ديناميكية في أوساط المجال الريفي، أما فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية الريفية في جانب تثبيت السكان الريفيين في مواطنهم الأصلية والحد من ظاهرة النزوح فقد بينت نتائج الدراسة أن هناك عوامل أخرى تدخل ضمن ذلك وهي التحولات المصاحبة للبنية العائلية في المجال الريفي، حيث وجدت الدراسة أن هناك فئات من العينة تري أن مستقبل استقرارها هو المجال الحضري.

ركزت هذه الدراسة على جوانب عديدة لمؤشرات التنمية الريفية، سواء ما تعلق منها بالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي، وسمحت بتسجيل أهم الاختلالات التي تواجه القائمين على تنفيذ برامج ومشاريع التنمية الريفية خصوصا فيما يتعلق بعنصر المشاركة في التنمية من طرف المجتمعات الريفية وجمعيات المجتمع المدني، إذن فهي توضح لنا أهم العوائق التي تعترض تنفيذ برامج وسياسات التنمية الريفية.

الدراسة الرابعة:

تمار توفيق، بعنوان "**التنمية الريفية المستدامة في الجزائر –الأبعاد والمعوقات** ، دراسة حالة ولاية المسيلة (2000–2014)"، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016.

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه (منشورة)، قام الباحث من خلالها بدراسة رهانات التنمية المستدامة في الجزائر مع التركيز على الأبعاد والمعوقات، وخلصت الدراسة إلى أن تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الأساسية والثانوية يتطلب مجموعة من السياسات والإجراءات والتشريعات لمساعدة المجتمع على الانتقال من وضع إلى وضع أفضل، ويصطدم تحقيق التنمية المستدامة بمجموعة من المعوقات على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي كما أن عائق المخصصات المالية يشكل هاجسا وإشكالا كبيرا لتحقيق هدف التنمية المستدامة خاصة في ظل انهيار أسعار المحروقات، كما أن تأخر انطلاق سياسات

فعلية تتجه نحو المناطق الريفية (إلا في سنة 2002) كان له الأثر السيئ على سكان الريف المستفيدون الأوائل من ثمار هذه التنمية.

الدراسة الخامسة:

دراسة د. رحيم حسين، تحت عنوان "**التنمية الريفية والاستثمار الريفي بالجزائر: رهانات وتحديات**، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج- الجزائر.

وهي مقالة تهدف إلي تقديم تشخيص مقتضب حول واقع التنمية الريفية بالجزائر وتطوراتها، من خلال التعرض لمختلف البرامج التنموية التي وضعت على مدار الحقبات السابقة، وأبرزت أهمية دعم الاستثمار الريفي كمدخل لإعادة النهوض بالأرياف وخلق الحركية بأقاليمها الريفية، فبعد التعريف بالريف والفضاء الريفي، وبمضمون وأبعاد الديناميكية الإقليمية، تم تقديم تشخيص مقتضب لواقع الاستثمار الريفي ورهاناته التنموية، وفي الأخير تم تقديم بعض المقترحات في سبيل تعزيز جاذبية هذه الأقاليم من زاويتي الأفراد ورؤوس الأموال.

الدراسة السادسة:

بن صالح الاخذاري، دراسة بعنوان "**التنمية الريفية في الجزائر الواقع والأفاق- دراسة ميدانية لبلدية الادريسية بولاية الجلفة (2007-2012)**، وهي شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية سنة 2015-2016.

قد عالجت هاته الرسالة واقع التنمية الريفية من خلال تحديد مصادر التمويل المخصصة لعملية التنمية، وقد حاول الباحث في رسالته التركيز على أسباب فشل البرامج في تحقيق التنمية الريفية، وتعود في المقام الأول كما ذكر الباحث إلى مركزية التسيير والتمويل وقد وصل إلى نتيجة مفادها تفعيل عوامل ومحددات أخرى للتمويل الريفي المحلي من خلال تشجيع الاستثمار المحلي وضرورة تنسيق الإنتاج وحماية المنتوج الوطني، وإبراز دور المجالس المنتخبة في إنجاح عمليات التنمية الريفية وقدرتها على تشجيع الاستثمار.

تاسعا: محتوى الدراسة

بغرض الإحاطة بالموضوع والإجابة عن السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية قسمت الدراسة إلي أربعة فصول:

خصص الفصل الأول **الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية وتمويلها**، وقد قسم إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول مفاهيم أساسية عامة حول التنمية، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى نظريات التنمية الاقتصادية من خلال إعطاء مجموعة من النظريات، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى تمويل التنمية الاقتصادية من حيث دورها وأهميتها وأهم العوامل المحددة لها.

تناولنا في الفصل الثاني **المفاهيم المتعلقة بالريف والتنمية الريفية**، حيث قسم الفصل إلي ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول إلي المفاهيم العامة حول الريف و المجتمع الريفي، واهم خصائص المجتمع

الريفي، في حين جاء المبحث الثاني ليخص مفاهيم حول التنمية الريفية، ومتطلباتها وأسسها ومعوقاتها، واهم المكونات التي ترتكز عليها، وفي المبحث الثالث تطرقنا فيه إلي بعض التجارب الدولية في التنمية الريفية.

أما الفصل الثالث فقد خصص **لمسار التنمية الريفية في الجزائر**، وقد قسم إلي ثلاث مباحث، فتناول المبحث الأول التنمية الريفية في الجزائر قبل الاستقلال، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلي سياسات التنمية الريفية في الجزائر خلال الفترة 1962-2000، وذلك من خلال تتبع السياق التاريخي لهذه السياسات، أما في المبحث الثالث فقد ارتأينا فيه سياسات التنمية الريفية في الجزائر بعد سنة 2000.

أما في الفصل الرابع فلقد جاء ليسلط الضوء على **تقييم تمويل سياسات التنمية الريفية في الجزائر**، وقد قسم إلي ثلاث مباحث، فتطرقنا في المبحث الأول إلى آليات تنفيذ مشاريع التنمية الريفية في الجزائر، من خلال المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة والمخططات البلدية للتنمية، والبرامج القطاعية غير الممركزة، وبنك الفلاحة، أما في المبحث الثاني فتناولنا تطور الموارد المالية المخصصة للتنمية في الجزائر، حيث ترتكز فيه أهم مصادر التمويل والمخططات المالية لبرامج التنمية الريفية في الجزائر، أما المبحث الثالث والأخير فقد خصص لتقييم سياسات تمويل التنمية الريفية لولاية المسيلة، فيتطرق إلى دراسة وضعية المخططات وبرامج ومشاريع التنمية الريفية، وكذا القروض الممنوحة لولاية المسيلة. وفي الأخير يتم الوصول إلى خاتمة البحث التي تتضمن ملخص عام للفصول الأربعة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية وتمويل التنمية

تمهيد:

تعتبر التنمية هي المحرك الرئيسي لتطور الشعوب اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، وهي أداة لبلوغ الأهداف التي تساعد على تسهيل حياة الناس وخلق الثروة والانتقال من وضع المحتاج إلى وضع آخر أقل احتياجا، وهي عملية تغيير في جميع مجالات الحياة، يبقى الهدف الأسمى من عملية التنمية هو تحقيق الاكتفاء من متطلبات الحياة قدر المستطاع، وتحقيق حياة كريمة للشعوب، مع مراعاة التخصيص الأمثل للموارد والحفاظ عليها للأجيال القادمة.

سنتطرق في هذا الفصل إلى معرفة جوانب التنمية الاقتصادية، من خلال مفهومها وأنواعها ومختلف النظريات الاقتصادية عبر الزمن التي وضعت الإطار لعملية التنمية الاقتصادية، وساعدت متخذي القرار على التخطيط والإشراف عليها، وساهمت في مواكبة عجلة التقدم الاقتصادي العالمي، وندرس أيضا مفهوم وتعريف التمويل وأنواعه سواء التمويل الداخلي أو الخارجي، ومصادره. وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

- **المبحث الأول:** مفهوم التنمية الإقتصادية؛
- **المبحث الثاني:** نظريات التنمية الاقتصادية؛
- **المبحث الثالث:** تمويل التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: مفهوم التنمية الإقتصادية

التنمية نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء وطرق العمل.

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مفهوم التنمية الاقتصادية، ونفصله إلى خمسة مطالب: في المطلب الأول نتناول تعريف التنمية الاقتصادية، وفي الثاني إلى المفاهيم المرتبطة بالتنمية وفي الثالث نتناول النمو الاقتصادي والتنمية والمطلب الرابع نخصصه لأشكال التنمية، والمطلب الأخير نخصصه لأهداف ومتطلبات ومعوقات التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف التنمية الإقتصادية

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية

لغة: تشير معظم المعاجم إلى أن مصدر كلمة التنمية يرجع إلى الفعل نمى أي زاد وكثر، وارتفاع الشيء، ونقول سعى إلى تنمية تجارته: أي الرفع والزيادة في أرباحها ورأسمالها.[1]

اصطلاحا:

أن الحقيقة المشار إليها بخصوص تعقد مفهوم التنمية وشموله لجوانب عدة كان وراء تطور التعريفات المعطاة لهذا المفهوم، وهو ما يلاحظ في التعريفات المتتابعة التي اعتمدها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لهذا المفهوم حيث ربط في البداية بضرورة وجود نمو اقتصادي وذلك في تقرير التنمية البشرية الصادر سنة 1991.[2] ثم ركز في مرحلة لاحقة مع التأكيد على تحسين الحياة المادية مع وضع مؤشرات كمية لقياسها مع ضرورة أن يرافق ذلك مراعاة حقوق الإنسان في المشاورة والحرية السياسية والعدالة في توزيع ثمار التنمية بين الجيل الحاضر والأجيال اللاحقة في سيرورة مستمرة تضمن الترقي من نقطة نوعية إلى نقطة نوعية أخرى في إطار تصاعدي مترابط متى تصبح عملية التنمية تلقائية إلى حد كبير كما هو الحال في الدول المتقدمة.[3]

التنمية الاقتصادية هي العملية التي يتم بموجبها زيادة حقيقية في الناتج القومي خلال فترة زمنية معينة.[4]

لكن هذا التعريف لم يوضح إذا كانت فترة الزيادة في الناتج القومي طويلة أو قصيرة، وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه وهذا فضلا عن إجراء عديد من التغيرات في كل من هياكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي بإحداث تغيير في هياكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.

---

[1] معجم المعاني الجامع–معجم عربي عربي، على الموقع almaany.com.

[2] عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2014، ص14.

[3] احمد الربابعة، **مقومات التنمية ومعوقاتها دراسة تطبيقية في ريف الأردن**، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ط1، 1988، ص42.

[4] محمد خليل برعي، علي حافظ منصور، **التخلف والتنمية**، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1990، ص32.

التنمية الاقتصادية تدل أيضا على ارتفاع في مستوى المعيشة وهذا الرأي يقتضي تعريف التنمية الاقتصادية على أنها عملية يتم بواسطتها زيادة دخل الفرد الحقيقي في الدولة لفترة طويلة من الزمن.[1]
تهدف التنمية لزيادة وتعزيز الجوانب الايجابية والمطورة لحياة الإنسان وهذا يعني أن التنمية بالمفهوم العلمي هي:

عملية شاملة ومتواصلة يمثل الناس جوهر اهتمامها ولب غايتها كما أنها تنطلق منه وتعتمد على القطاعات والإمكانيات المحلية.[2]

وتزودنا الأمم المتحدة بتعريف محدد للتنمية تراها على أنها تتضمن النمو Growth والتغير Change معا وضروري أن يحدث التغيير هنا في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وأن يشتمل على جانبيه الكيفي والكمي وكما تعرفها أيضا على أنها عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توجيه جهود الأهالي مع السلطات العامة من اجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها للمشاركة ايجابيا في الحياة القومية ولتساهم في تقدم البلاد.[3]

عندما نميز مجموعة معينة من الدول عن غيرها من الدول التي تختلف عنها فانه يجب توخي الدقة في المصطلحات التي تصف عملية التنمية بذاتها، إذ يستخدم مصطلح النمو الاقتصادي economicgrowth والتنمية الاقتصادية economic development بالتبادل للدلالة على نفس الشيء في الوقت الذي توجد فيه اختلافات جوهرية بينهما فاصطلاح النمو الاقتصادي يشير إلى ارتفاع الدخل القومي أو الناتج القومي فعندما يزيد الإنتاج من السلع والخدمات في دولة ما بأي شكل فان ذلك يسمى بالنمو الاقتصادي، أما التنمية الاقتصادية فتشمل أكثر من ذلك.[4] حيث تشتمل على النمو بالإضافة إلى التغيرات الأساسية في الهيكل الاقتصادي تتمثل في صورة ارتفاع نصيب إسهام القطاع الاقتصادي في الناتج القومي والتحضر urbanisation ومشاركة المواطنين من أبناء الدولة نفسها في العملية التي يترتب عليها صدور هذه المتغيرات، فعلى الرغم من كثرة التحذيرات التي توجه إلى الجهود المبذولة في قياس النمو والتنمية فإنه يتضح أن معظم الدول النامية إلى حد ما تنمو وتتطور حقيقة وفقا لما تتضمنه هذه التعريفات.[5]

إن مصطلح التنمية لا يفترض بالضرورة وجود تأثيرات خارجية، ومن الناحية النظرية، فإن التنمية يمكن أن تكون نتاجا للدوافع الداخلية أو استجابة للمحفزات الخارجية، وفي عصرنا الحالي فإنه وبالرغم من

---

[1] ميير بالدوين، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة جرانت إسكندر، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، (د.ت)، ص7.

[2] منال محمد نمر قشوع، **استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية، حالة دراسية منطقة الشعراوية "محافظة طولكرم"**، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين، 2009، ص15.

[3] المرجع نفسه، ص 14-15.

[4] مالكولم جبلز وآخرون، **اقتصاديات التنمية**، ترجمة: طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، الرياض، 2005، ص31،32.

[5] كينئيتشي أونو، **التنمية الاقتصادية في اليابان**، ترجمة: خليل درويش، دار الشروق، القاهرة، 2007، ص40،41.

ذلك، فقد أصبح من المستحيل تقريبا تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة دون التعايش والتكامل مع النظام العالمي. وتحمل التنمية في عصرنا الحالي أحد المعاني المناظرة لـ "اللحاق" بالدول الصناعية، أو التحديث من خلال التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والتصنيع، ومن الناحية التاريخية فإن هذا يشير إلى نوع خاص جدا من أنواع التنمية. ومع ذلك فقد أصبح من الصعوبة بمكان أن نفكر في أي طريقة أخرى، وسواء أكان ذلك جيدا أم لا فإن هذه هي الحقيقة التي نواجهها اليوم.[1]

في عام 1966 أعلن البنك الدولي عن مبادرة أطلق عليها الإطار الشامل للتنمية وتعتبر كطرح جديد لمفهوم التنمية ويتلخص المفهوم الجديد في الآتي:

- اعتبار التنمية إثراء لحياة الأفراد من خلال توسيع الآفاق أمامهم؛
- التنمية تسعى إلى تخفيض المعاناة من المرض والفقر وتحسين نوعية الحياة؛
- التنمية تزود الأفراد والمجتمعات بإمكانيات تحكم أكبر.[2]

التنمية زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات شاملة ومتكاملة ومرتبطة بحركة المجتمع، تأثيرا وتأثرا مستخدمة الأساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم والإدارة.[3]

لقد عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (1990) التنمية بأنها "عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الفرد واهم هذه الخيارات المتشعبة هي أن يحيا الناس حياة طويلة وخالية العلل وان يتعلموا، وان يكون بوسعهم الحصول على المواد التي تكفل مستوى معيشة كريمة."[4]

النمو الاقتصادي عنصر مهم من عناصر التنمية ولكنه غير كاف وهو فقط وسيلة لخدمة غاية ولا يمكن اعتباره أبدا غاية في حد ذاته لذلك ركز المفكر amarlyasen بمناسبة حصوله على جائزة نوبل عام 1988 على ضرورة تجاوز دراسات التنمية مسألة معدلات الدخل المنخفضة إلى التركيز على أربعة عوامل كبرى تشكل حجر الزاوية في المستوى المعيشي الأدنى المقبول، وهي:

- الاختلافات الشخصية كالعمر العجز.
- تنوع البيئات، حيث أن العيش في بيئة خاصة (حارة أو باردة) يتطلب نفقات مختلفة بالنسبة للسكن واللباس والوقود....
- تغير المناخ الاجتماعي (النزاعات، الآفات.....).
- تنوع الحرمان النسبي.

ثانيا- تعريف التنمية حسب الاتجاهات:[5]

[1] كينئيتشي أونو، المرجع السابق، ص21.

[2] عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمان سانية، المرجع السابق، ص22.

[3] Jacque Brasseul ,**introduction à l'économie du développement**, Armond colin édition, paris, 1993, p13.

[4] عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمان سانية، المرجع السابق، ص13.14.

[5] احمد الربابعة، **مقومات التنمية ومعوقاتها دراسة تطبيقية في ريف الأردن**، المرجع السابق، ص39-40.

تعددت تعريفات التنمية بتعدد المداخل والاتجاهات النظرية فالاتجاه الرأسمالي يرى أن التنمية يجب أن تتجه وتنموا باتجاه الترشيد الاقتصادي الذي يتمثل في زيادة الدخل والإنتاج والتقدم الصناعي والتطور التكنولوجي وتوسيع نطاق السوق العالمي والأسواق الامتدادية التي ستؤدي في النهاية إلى تكريس الثورة وتراكم رأس المال لدى جميع الأطراف لذا يعرفون التنمية بأنها تلك التغيرات الجذرية في مجال الاقتصاد وفي الأدوات التحليلية المستخدمة وإنها جهد جماعي في سياق النظام الاقتصادي العالمي الذي يتطلب استمرار إعادة النظر في أسس التفكير الاقتصادي وفي الأدوات والمفاهيم المستخدمة فيه.

إن تعريفات أصحاب النموذج الرأسمالي في التنمية يركزون على مسألتين أساسيتين هما: أن التنمية الحقيقية هي التي تحقق زيادة في معدلات الدخول وثانيا: إن التنمية لا تتحقق عن طريق الثورات والتغيرات الجذرية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وإنما تتحقق عن طريق التغير التدريجي والتحول التراكمي الذي يستغرق فترة طويلة من الزمن، وبذلك فإنهم يجعلون مفهوم التنمية مرادفا لمفهوم النمو.

لكننا نجد أن مساواتهم مفهوم النمو بمفهوم التنمية فقد أصبح اليوم واضح البطلان ففي الوقت الذي يشير مفهوم النمو إلى الزيادة التدريجية فان مفهوم التنمية يشير إلى تخطيط واع ومقصود يستهدف تغيرات جذرية وكيفية سريعة للقضاء على كل قوى التخلف.

أما أصحاب نظرية التبعية فإنهم يؤكدون في تعريفهم للتنمية على أهمية التغير الجذري في البنى الاقتصادية والاجتماعية ويكادون يجمعون على أن التنمية هي عملية تغير اجتماعي موجه تهدف إلى القضاء على مكونات البناء الاجتماعي في البلاد المختلفة حيث أنها لا تصلح لمواجهة الأبعاد المتغيرة لعلاقات المجتمع الجديد الذي يراد الوصول إليه، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن التغير لا يتم إلا عن طريق ثورة حتمية تقضي على البناء الاجتماعي القديم وتقيم بناء جديد ينبثق عنه علاقات وقيم جديدة ويلاحظ أن هذه التعريفات تنطوي على فكرتين أساسيتين أولهما أن البناء الاجتماعي التقليدي السائد في المجتمعات المختلفة بكل أبعاده ومكوناته هو نتاج تبعية اقتصادية وسياسية من جانب الدول المتخلفة للدول الرأسمالية المتقدمة، وهذا ما جعل أصحاب هذا الاتجاه يركزون على أهمية الفكرة الثانية كأسلوب لتحقيق التنمية، وهي تكوين نسق إيديولوجي في المجتمعات المتخلفة يأخذ على عاتقه القيام بثورة شاملة ضد علاقات التبعية الاقتصادية والهيمنة السياسية من جانب الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة على الدول المتخلفة ولعل أبرز من يمثل هذا الاتجاه هم الماركسيين الذين أيدوا أن وظيفة علم الاجتماع ليس مهمته العالم وتفسيره إنما تغييره

أما أصحاب الاتجاه التكاملي فيعبرون عن وجهة نظر متوازنة تأخذ بعين الاعتبار بعض الأفكار التي أوردها أصحاب الاتجاهين السابقين، بمعنى أن هذا الاتجاه أعطى أهمية كبيرة للقوى الاقتصادية لا تقل أهمية للقوى والعناصر الاجتماعية الأخرى ولأنه في الوقت ذاته أكدوا على ضرورة التغيرات الجذرية للبنى الاقتصادية والاجتماعية التقليدية حتى تستطيع المجتمعات المتخلفة أن تلحق بركب المجتمعات المتقدمة. ولذلك فإنهم يعرفون التنمية بأنها عملية تغير اجتماعي تستهدف تغيير الخصائص الاجتماعية والاقتصادية

في البلاد النامية، وتعمل على إزالة المعوقات التي تراكمت عبر السنين لتقديم علاقات جيدة ونظم مستحدثة تفي احتياجات الأفراد وتشجع متطلباتهم، والتي تهدف كذلك إلى تحقيق أقصى استثمار ممكن للقطاعات والإمكانات البشرية الموجودة في المجتمع عن طريق تغيرات بنائية ودفعات قوية وإستراتيجية ملائمة، الملاحظ من هذا التعريف هو التأكيد على أهمية تنمية كافة القوى والعناصر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في المجتمع على أساس أن هذه العناصر جميعها متشابكة ومتداخلة ويقوم بينها تساند وظيفي واعتماد متبادل.[1]

ثالثا- خصائص التنمية:[2]

- التنمية هي عملية وليست حالة، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة تعبيرا عن احتياجات المجتمع وتزايدها؛
- التنمية عملية مجتمعة يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات في المجتمع؛
- التنمية عملية واعية إذن هي ليست عملية عشوائية بل محددة الغايات والأهداف؛
- التنمية عملية موجهة بموجب إدارة للتنمية تعني الغايات المجتمعة وتلزم بتحقيقها؛
- إيجاد تحولات هيكلية وهذا يمثل إحدى السمات التي تميز عملية التنمية الشاملة عن النمو الاقتصادي، وهذه التحولات بالضرورة هي تحولات في الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي؛
- بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية لا تعتمد على الخارج، أي مرتكزات البناء تكون محلية.
- تحقيق تزايد منتظم أي عبر فترات زمنية طويلة؛
- زيادة في متوسط إنتاجية الفرد أي بتعبير اقتصادي آخر هو تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد؛
- تزايد قدرات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويجب أن يكون التزايد متصاعدا وهو الوسيلة لبلوغ غاياته؛
- الإطار الاجتماعي- السياسي: يتضمن آلية التغير وضمانات استمراره ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة.

المطلب الثاني: مفاهيم مرتبطة بالتنمية الإقتصادية

أولا- النمو الاقتصادي:

عند التحدث عن التخلف والتنمية تثار قضية التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي زيادة الاستثمار المنتج لتنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، ويميل البعض إلى المساواة بين مفهومي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي أي استخدامهما كمترادفات حيث أن كلاهما يعني التغيير إلى الأحسن ويميل عدد من الكتاب إلى استخدام مصطلح التنمية الاقتصادية على الدول الأقل تقدما. إلا أن الرأي الأعم والأصوب الذي نتفق

[1] احمد الربابعة، المرجع السابق، ص41.

[2] أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، مصر، ط1، 2014، ص24.

معه هو وجود اختلاف واضح بين المصطلحين، ويقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو الدخل القومي الحقيقي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.[1]والنمو الاقتصادي يعني أيضا التغير في حجم النشاط الاقتصادي.

ثانيا– التحديث الاقتصادي:

من وجهة نظر كينئيشتي توميناجا الباحث الاجتماعي أن التحديث ظاهرة معقدة يجب تعريفها باستخدام المفاهيم والنماذج العلمية، ويؤكد على أن عملية التحديث لأي بلد غير غربي لا يجب بالضرورة أن يأخذ نفس المسار الذي قطعه الغرب، فلكي تنجح عملية التحديث في مجتمع غير غربي لابد أن تكون هذه العملية عملية خلاقة تتضمن المقارنة بين الثقافات المحلية والأجنبية والاستفادة من العناصر الراقية داخل هذه الأخيرة، مع أن الخلط بين العناصر المحلية والعناصر الأجنبية سوف يتولد عنه شيء جديد كما أن الصراع بين الثقافتين سوف تقل حدته. يقترح توميناجا تقسيم المجتمعات منهاجيا إلى أربعة نظم فرعية كما يصف تطور كل منها بشيء من التفصيل على النحو التالي:

- التحديث الاقتصادي (النمو الاقتصادي بالاعتماد على التصنيع).
- التحديث السياسي (توسيع قاعدة الديمقراطية).
- التحديث الاجتماعي بالمعنى الضيق(التحول من الجماعات المعتمدة على ملكية الأراضي إلى الجماعات الوظيفية، كما يتضمن أيضا التحول من الجماعات الريفية المغلقة إلى الجماعات الحضرية المنفتحة).
- التحديث الثقافي بالمعنى الضيق التحول من العادات غير العقلانية والتي تعتمد على الخرافة إلى التفكير الرشيد والتفكير العلمي).[2]

المطلب الثالث: النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية

أولا: الفرق بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية

يحاول لويس في تعريفه تبيان الفرق بين التنمية والنمو فيقول: " النمو الاقتصادي هو أمر ضروري للتنمية، لأنه وحده يمكنه رفع مستوى المعيشة..."

وفي نفس المعنى جاء ولنسكي بتعريف للتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى التفريق بين التنمية والنمو فيقول: "إن التنمية الاقتصادية بالنسبة للاقتصاديين تعني قبل كل شيء النمو الاقتصادي، إن النمو الاقتصادي في الحقيقة هو أهم عنصر منفرد في التنمية الاقتصادية وهو أساسي لها. إلا أن النمو وإن كان أساسيا، فإنه ليس مرادفا تماما للتنمية الاقتصادية ولا يكفي وحده لضمان تحقيقها. إن التنمية بالنسبة للبلدان

[1] محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، **التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص**، النظريات الاستراتيجيات– المشكلات، مطبعة البحيرة، مصر، 2008، ص77.

[2] كينئيشتي أونو، المرجع السابق، ص41،40.

النامية لا تعني النمو الاقتصادي فقط، بل أشياء أخرى كثيرة إنها تعني اللحاق بالدول المصنعة واستبدال العمل البشري المرهق بالآلات والتكنولوجيا.[1]

النمو يشير إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل من قبل الفرد والمجتمع في حين التنمية هي العملية المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة وفترات زمنية معينة.[2]

- النمو مفهوم كمي يشير إلى الزيادة المستمرة في إنتاج السلع الاقتصادية في بلد ما بينما التنمية مفهوم كمي ونوعي يهدف إلى رفع مستوى الإنسان في كافة المجالات.
- النمو عملية تغيير تلقائي بينما التنمية جهد هادف إرادي مقصود.
- النمو لا يتناول مختلف نواحي الحياة عكس التنمية. ويقاس النمو بالدخل الفردي الحقيقي، بينما التنمية وبسبب كونها مفهوم أشمل من النمو يترجم تغيرات متعددة اجتماعية ثقافية وديموغرافية اقتصادية وسياسية و يحتاج إلى معايير متعددة الأبعاد (مثل مقياس التنمية البشرية).

الجدول 1: الفرق بين النمو والتنمية الإقتصادية

النمو	التنمية
مفهوم يشر إلى الزيادة الثابتة نسبيا المستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة.	مفهوم يشير إلى الزيادة السريعة المتراكمة التي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية محددة.
النمو كثيرا ما يحدث عن طريق التحول التدريجي وبطريقة بطيئة.	التنمية تحتاج إلى دفعة قوية لكي يخرج المجتمع من حالة الركود إلى حالة التقدم.
يغلب على النمو التغير الكمي.	يغلب على التنمية التغير الكيفي.
النمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية و الاقتصادية الحضارية.	مفهوم يطلق على البلاد والمجتمعات المتخلفة وتشير إلى النمو السريع الذي يحدث فيها.
النمو عملية تلقائية تحدث غالبا دون قصد من الإنسان.	التنمية عملية مقصودة تحدث عن طريق تدخل الإنسان لخدمته وتحقيق أهدافه.

المصدر: طلعت السروجي، التنمية الاجتماعية، مركز النشر والتوزيع الكتاب الجامعي، ملونا، 2002، ص15.

ثانيا: تصنيف الدول وفق معيار النمو والتنمية "التصنيف البسيط"

من أهم أنواع التصنيف البسيط للدول حسب معيار النمو والتنمية نجد تصنيف البنك الدولي و تصنيف الأمم المتحدة.

[1] إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار هومة، الجزائر، ط2، 1997، ص53 .

[2] مصطفى يوسف كافي، **اقتصاديات البيئة**، دار رسلان، دمشق، سوريا، 2013، ص52.

1-تصنيف البنك الدولي:

تكمن بساطة هذا التصنيف في اعتماده على معيار الدخل للفصل بين بلد متخلف و آخر متقدم. بحيث إذا بلغ متوسط الدخل الحقيقي قيمة معينة نقول أن البلد متخلف و إذا تعداها نقول أنه سار في طريق التنمية و يقسم البنك الدولي الدول إلى ثلاث مجموعات:

- مجموعة الاقتصاديات منخفضة الدخل .
- مجموعة الاقتصاديات متوسطة الدخل.
- مجموعة الاقتصاديات مرتفعة الدخل.

- حيث أن الدول التي يكون دخل الفرد فيها أقل من 700 دولار و ذلك بأسعار 1992 تعتبر دول منخفضة الدخل.

- بينما الدول التي يقل فيها دخل الفرد عن 7000 دولار ويزيد عن 700 دولار تعتبر دولاً متوسطة الدخل أو دول متخلفة.

ويقسم البنك الدولي الدول متوسطة الدخل إلى مجموعة دول متوسطة الدخل الأدنى بين (700-3000) دولار ومن بين هذه الدول نجد الجزائر، مجموعة دول متوسطة الدخل الأعلى (3000-7000) دولار.

- أما الدول التي يتجاوز دخل الفرد السنوي فيها 7000 دولار فتعتبر دولاً متقدمة.[1]

2- تصنيف الأمم المتحدة:

يعتبر تصنيف الأمم المتحدة كمحاولة لتفسير التنمية من الجانب الاجتماعي وذلك بدراسة مشاكل الصحة و التعليم ومستوى الدخل الحقيقي- وتحديد معيار يأخذ بعين الاعتبار هذه الجوانب ووفقه يتم تصنيف الدول إلى ثلاثة مجموعات:

المجموعة الأولى: هي المجموعة ذات التنمية البشرية العالية، والتي يتراوح مقياس التنمية بها بين (0.8 و 1)، وتقع جميع الدول المتقدمة في هذه المجموعة.

أما المجموعة الثانية: فهي مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة وهي التي يتراوح مؤشر التنمية البشرية مابين (0.50 و 0.79).

المجموعة الثالثة: مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة وهي الدول التي يقل مقياس التنمية فيها عن (0.50).[2]

المطلب الرابع: أشكال التنمية

أولا- التنمية المستدامة:

[1] أحمد جابر بدران، المرجع السابق، ص40.

[2] أحمد جابر بدران، المرجع السابق، ص41.

لقد عرفت التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير لجنة برونتلاند (عرفت سابقا باسم اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية)، على أنها "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها"، ومع ذلك فهناك إجماع على أن مصطلح التنمية المستدامة يشير إلى مجموعة واسعة من القضايا وتستلزم نهجا متعددة الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمامات البشرية والقدرة المؤسسية.[1] وتعني أيضا الاستدامة استجابة التنوع الحيوي بجميع عناصره ليقابل حاجيات السكان، كاستخدام الموارد لتحقيق التنمية الكاملة، أو الشاملة وإنجاز المستويات العالية من المعيشة. في الوقت نفسه يشمل اصطلاح الاستدامة صيانة الموارد الحية، وإنتاجيتها لكل من الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، وفقا لهذه الظروف والهيكلية.[2]

تركز التنمية المستدامة على الموائمة بين التوازنات البيئة والسكانية والطبيعية وتعرف بأنها" التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية" وتعالج كذلك مشكلة الفقر والاستغلال الأمثل للموارد مع الحفاظ على البيئة كما يعتبر الإنسان جوهر التنمية المستدامة.

ونجد أن البنك الدولي قدم مفهوما للتنمية المستدامة بالاعتماد على معالجتين أساسيتين للتنمية المستدامة: الأولى تتمثل في الإشارة إلى التنمية المستدامة على أنها مثلث ثلاثي الأبعاد (بيئي–اقتصادي–اجتماعي) أما المعالجة الثانية فتمثلت في الإشارة إلى التنمية المستدامة على أنها فرص، معتمدا في ذلك على كتاب التنمية المستدامة من المفاهيم إلى الإجراءات.[3]

إن مفهوم التنمية البيئية أضحى اليوم عنصرا رئيسيا في الحفاظ على البيئة لأن مفهومه يعني التنمية الوطنية (الاقتصادية والاجتماعية) المبنية على نظام تقنيات يحترم البيئة، ويعظم من فوائدها على الأمد الطويل. كما تعتمد على إزاحة فكر التخاصم بين البيئة والتنمية، إلى فلسفة جديدة هي فلسفة الوفاق أو التكامل بينهما من أجل صالح الأجيال الحالية والأجيال المقبلة.[4]

ثانيا– التنمية البشرية:

تقرير التنمية البشرية لسنة 2003: يرى التقرير أن المعرفة هي حجر الزاوية في التنمية البشرية، إضافة إلى محور الحرية وتمكين النساء.

تقرير التنمية البشرية لسنة 2004: يركز تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية على الحريات الثقافية كمعيار للتنمية في المجتمعات المعاصرة.

---

[1] منى جميل سلام، مصطفى محمد علي، **التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث**، الإسكندرية، مصر، 2014، ص148.

[2] محمود الأشرم، **التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2008، ص49.

[3] منى جميل سلام، مصطفى محمد علي، **التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية**، مرجع سابق، ص149.

[4] مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص54.

ويقصد التقرير بالحريات الثقافية توسيع دائرة خيارات الفرد وليس الإصرار على حفظ القيم والممارسات والتعصب الأعمى للتقاليد، فالثقافة ليست مجموعة من القيم والممارسات الجامدة.[1]

يضم مقياس التنمية البشرية أربعة محاور هي: العمر المتوقع عند الميلاد، معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، معدلات الالتحاق بالمؤسسات التعليمية، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا- التنمية الاجتماعية:

نقصد بالتنمية الاجتماعية تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع بما يعنيه من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي، والوصول بالإنسان إلى مستوى معيشة لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة، شاملا توفير للتعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان والانتفاع بالخدمات الاجتماعية والعدالة الاجتماعية بين جميع أفراد المجتمع. وعليه فالتنمية الاجتماعية وثيقة الصلة بأنماط التنمية الأخرى وأن التربية والتعليم هما المدخل الرئيسي للتنمية الاجتماعية، وهذه الأخيرة تتأثر بالأنظمة والقوانين والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع ونراعي في هذا أن لكل مجتمع متطلباته الخاصة.[2]

رابعا- التنمية المحلية:

هي السياسات والبرامج التي تتفق وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع الدخول، ويتضح أن القاعدة الأساسية لنجاح التنمية المحلية تكون بالمشاركة، فنجاح تجربة أي دولة في النمو يرجع إلى اعتمادها على مواردها المحلية وأثمن هذه الموارد هو العنصر البشري وإذا ما تجاهلت الدولة هذا العنصر وركزت على عناصر أخرى فإنها ستخلق عبئ مستمر على التنمية وهو وجود عنصر بشري يزداد عددا ويقل كفاءة دون أن يقدر على تقديم جهد متزايد لخدمة التنمية.[3]

وتعرف كذلك بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناءا على مبادرة المجتمع إذا أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرات تلقائيا، تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة. وهي مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محدودة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا.[4]

---

[1] حطاب كمال، **في مفهوم التنمية الاقتصادية ونظرياتها من منظور مقارن**، المعهد العالمي للفكر الاقتصادي، مصر، 2007، ص81.

[2] مصطفى يوسف كافي، **مدخل إلى صناعة السياحة والتنمية الريفية، الابتكار للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2018، ص29-30.

[3] عبد الصمد سعودي، **موقع الإدارة المحلية من التنمية المحلية**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، العدد02، ديسمبر 2019، ص71.

[4] السبتي وسيلة، زعرور نعيمة، رايس وفاء، **التنمية المحلية والمشاركة الشعبية، مجلة رماح للبحوث والدراسات**، الجزائر، العدد 30، أبريل 2019، ص 88-89.

خامسا– التنمية المستقلة:

برز هذا المفهوم نتيجة التفكير في إيجاد استراتيجيات بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات ويعتبر " بول باران" رائد في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة في تحليله لتطور المجتمع الهندي في كتابه الشهير "الاقتصاد السياسي للتنمية".

وحول الكثير من الاقتصاديين تطوير تحليل باران لتحديد مفهوم التنمية المستقلة وأجمع غالبيتهم على ربطها بالتطور الرأسمالي وعلى أن التنمية المستقلة تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده، وإعطاء أولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها من نشر معارف وتكوين المهارات وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة لذلك.

ويتضمن مفهوم التنمية المستقلة بعض الشروط الضرورية لتحقيقها وهي:

- ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني حتى تضمن نجاح التنمية وتحقيق الاستقلال وتموين القدرات الذاتية دون الاعتماد على الخارج؛
- الحجم الكبير والإمكانيات الواسعة؛
- السيطرة على الفائض الاقتصادي بشكل فعال وتوجيه استخدامه بما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- عدم إغفال طبيعة الدول المجاورة وطبيعة العلاقات والسياسات المتبعة؛
- التوجه نحو الداخل من أجل إشباع الحاجات الأساسية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل؛
- تخفيف أثر العوامل الخارجية على الاقتصاد المحلي (دون الانعزال عن العالم الخارجي)؛
- وقد اعتمد بعض الاقتصاديون على مجموعة من المؤشرات لقياس مدى التطور الحاصل في بلدان العالم.[1]

سادسا– التنمية الشاملة:[2]

تعريف لجنة الاسكوا: التنمية الشاملة هي من أولويات الدول النامية حيث الحاجة ملحة إلى سياسات في الحماية الاجتماعية وبرامج إنمائية طويلة الأجل تستهدف جميع أفراد المجتمع، وتركز بشكل خاص على الفئات المهمشة والمعرضة للمخاطر، من أجل القضاء على الفقر والتخفيف من عدم المساواة بجميع أشكاله. ويغطي مفهوم التنمية الشاملة الحماية الاجتماعية، والحد من الفقر، والعدالة الاجتماعية، والإعاقة. ويركز على التنمية حقا أساسيا من حقوق الإنسان، تخفف عن الأفراد ما يتعرضون له من مخاطر خلال مراحل الحياة، وتمكنهم من العيش بكرامة.

المطلب الخامس: أهداف ومتطلبات ومعوقات التنمية الاقتصادية

أولا: أهداف التنمية الاقتصادية

[1] عبد اللطيف مصطيفى،عبد الرحمان بن سانية، المرجع السابق، ص24.

[2] لجنة الاسكوا على الموقع unescwa.org.

التنمية في كل المجتمعات يجب أن يتوافر فيها على الأقل واحد من الأهداف الثلاثة التالية:

1- زيادة إتاحة وتوزيع السلع الأساسية المقومة على الحياة مثل الغذاء والسكن والحماية؛

2- رفع مستوى المعيشة متضمنا توفير فرص عمل أكبر وتعليم أفضل واهتمام أكبر بالقيم الثقافية الإنسانية، والتي لا تؤدي فقط لتحسين الرفاهية المادية بل أنها سوف تولد أيضا عزة نفس على المستوى الفردي بشكل كبير؛

3- توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد وللأمم، وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية والاعتمادية، وليس فقط في علاقتهم مع الناس والدول بل أيضا تحريرهم من قوى الجهل والمأساة الإنسانية.[1]

ومما سبق يمكن أن نستنتج بعض الأهداف كذلك:

- زيادة الدخل القومي الحقيقي الذي يجب أن ينعكس على مستوى معيشة الأفراد؛
- توسيع قائمة السلع المصدرة وعدم الاعتماد على سلعة واحدة أو المواد الخام؛
- تحقيق طفرة في مجال الفنون الصناعية، أي استعمال التكنولوجيا في الصناعة ومختلف القطاعات الأخرى؛
- تحقيق تنمية متوازنة بين مختلف القطاعات، بفرضية أن كل قطاع يسند قطاع آخر؛
- العمل على تنمية عادلة لجميع المناطق دون إهمال المناطق الريفية ومناطق الظل.

أهداف التنمية وفق خطة التنمية المستدامة لعام 2030:[2]

1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان بحلول عام 2030؛

2- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛

3- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار؛

4- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع؛

5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات؛

6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة؛

7- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛

8- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد، والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛

9- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار؛

10- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛

11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛

---

[1] ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، تعريب: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 58-59.

[2] **التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020**.

12- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛
13- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره؛
14- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛
15- حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛
16- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات؛
17- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

ثانيا: متطلبات التنمية الاقتصادية:

- التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة؛
- الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة؛
- نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع؛
- توفير الموارد البشرية المتخصصة؛
- وضع السياسيات الاقتصادية الملائمة؛
- توفير الأمن والاستقرار.[1]
- تكوين رأس المال وتنويع مصادر التمويل.

ثالثا: معوقات التنمية الاقتصادية:

1- دائرة الفقر المفرغة، والتي يجب كسرها بتوفير التمويل اللازم سواء من الداخل أو الخارج؛
2- عدم القدرة على التمويل أو إيجاد الميكانيزمات اللازمة لتوفير رؤوس الأموال؛
3- الفساد الإداري وغياب التخطيط السليم؛
4- تزايد عدد السكان؛
5- عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن؛
6- غياب التكوين اللازم لإيجاد مورد بشري مؤهل؛
7- قلة أو انعدام الموارد الطبيعية، وكذلك العوامل الجغرافية التي تعيق التنمية.

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

عندما بدأ الاهتمام بقضية التنمية الاقتصادية التي تستهدف الارتفاع السريع لمعدل نمو الناتج القومي، تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القوية بين معدل تراكم رأس المال المادي ومعدل نمو الناتج القومي، الذي يتمثل في الإنفاق الاستثماري الضخم، وأن البلاد النامية إذا نجحت في توفير أكبر حجم

[1] خبابة عبد الله، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2014، ص27.

ممكن من الموارد الادخارية واستثمرتها في بناء طاقات إنتاجية صناعية سوف تكسر حواجز التخلف وتنطلق في التقدم الاقتصادي، وذلك أسوة بما فعلته الدول الصناعية المتقدمة، التي كانت يوما ما دول زراعية، أي على الدول النامية أن تستفيد من التجربة التاريخية التي مرت بها الدول الصناعية في مسيرتها في طريق النمو الاقتصادي، وغدا هذا الاعتقاد حقيقة مسلم بها وأصبحت المشكلة في كيفية توفير ذلك القدر الهائل من الموارد المطلوبة لتنفيذ برامج الاستثمار الضخمة.[1]

المطلب الأول: نظرية النمو عند المدرسة الكلاسيكية

تتضمن آراء كل من آدم سميث وديفيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، ثم آراء كل من ستيوارت ميل حول الأسواق وروبيرت مالتوس حول السكان ويمكن حصر عناصر النظرية الكلاسيكية فيما يلي:

أولا: سياسة الحرية الاقتصادية، نادوا بحرية التجارة مع سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية، وأن اليد الخفية هي التي تدفع بالدخل الوطني نحو القمة.

ثانيا: التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم، أكدوا على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات.

ثالثا: الربح هو الحافز على الاستثمار: يمثل الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين على اتخاذ قرار الاستثمار وكلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.

رابعا: ميل الأرباح للتراجع ويفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين.

في الستينيات بدأ التفكير التنموي من أبناء العالم الثالث، ومن المتفق عليه أن نقطة البداية كانت نظرية القلب والتخوم التي صاغها كبير اقتصادي العالم الثالث راؤول بريبش. وكان في منطق هذا المفهوم أن القلب يفوز بالنصيب الأكبر من المكاسب والمنافع على حساب التخوم، مع التأكيد أنه يسحب من ثمار عمل الشعوب التخوم. ومن ثم شارك عدد من اقتصادي أمريكا اللاتينية في صياغة مفهوم dependencia بمعنى الاعتماد على الغير وبالتالي تمكين هذا الغير من صياغة نمط التنمية المحلية بما يخدم مصالحه قبل كل شيء. أما مصالح الناس فليس لها من يحميها. وقد توافق الكتاب العرب على ترجمة هذا المعنى باسم التبعية.[2]

يمكن تلخيص ما قاله آدم سميث في الآتي:

- إن الحرية الفردية هي أساس التنمية الاقتصادية؛
- الحكومة لا تتدخل إلا في القيام بالخدمات العامة (الأمن، القضاء...)؛
- إن زيادة رأس المال في الدورة الإنتاجية أمر مهم، بل ضروري لإحداث التنمية؛
- إن زيادة الناتج الوطني يمشي جنبا إلى جنب مع زيادة معدل الاستثمار، أي أن الاستثمار هو القوة الدافعة لتكوين رأس المال.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، المرجع السابق، ص145-146.

[2] إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير -دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2000، ص6.

أما ريكاردو يعتبر هو كذلك أن القطاع الفلاحي أهم النشاطات الاقتصادية، لأنه يعتبر هذا القطاع الدعامة، فهو يوفر موارد العيش للسكان، واهتم بعد ذلك بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاحي. وركز على أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة، ومنه بدأ التفكير في استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج. أما الدولة عند ريكاردو فيرى بأهمية عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، وأن الرأسماليين هم عمود التنمية الاقتصادية، لذلك يحبذ ريكاردو عدم فرض الضرائب المعرقلة لنشاطهم حتى لا تقتل عزائمهم، وبالتالي تضيع فرصة التنمية.[1]

الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية

1- تجاهل الطبقة الوسطى: تفترض النظرية وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين (بما فيهم ملاك الأراضي)، والعمال وتتجاهل بالتالي دور الطبقة الوسطى التي تقدم إسهامات أساسية في عملية النمو الاقتصادي؛

2- إهمال القطاع العام؛

3- إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا، ويرجع ذلك إلى الافتراض الكلاسيكي بأن المعارف الفنية من المعطيات و أنها لا تتغير مع الزمن؛

4- القوانين غير الحقيقية: تقوم النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك أمثال ريكاردو و مالتوس على أن النتيجة الحتمية للتطور الرأسمالي هي الكساد؛

5- خطأ النظرة للأجور و الأرباح: في الواقع لم يحدث أن آلت الأجور نحو مستوى الكفاف كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم؛

6- عدم واقعية مفهوم عملية النمو حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغير يدور حول نقطة التوازن الساكنة، أي أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت و مستمر كما في حالة نمو الأشجار، والواقع أن هذا التفسير لا يعد تفسيراً مقنعاً لعملية النمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم.[2]

المطلب الثاني: نظرية التنمية عند كينز

ظهرت النظرية الكينزية في خمسينيات وستينات القرن الماضي وقد كان لها أصداء كبيرة في العالم بحيث لا يمكن للعرض أن يخلق الطلب المقابل، وان الاقتصاد يمكن أن يكون بوضع التوازن عند مستوى اقل من مستوى التشغيل الكامل.

يعتبر جون مينارد كينز مؤسس المدرسة الكينزية انطلق كينز في بناء نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة أهم ظروف أزمة الكساد الكبير التي أصابت العالم الغربي سنة 1939، اعتبر كينز أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب وليس أزمة فائض في العرض. وهو

[1] إسماعيل شعباني، المرجع السابق، ص 62-64.

[2] أحمد جابر بدران، المرجع السابق، ص46.

يرى أن حلها يتطلب تحريك الطلب وذلك ليتحرك العرض وبالتالي استعادة عملية النمو لسيرورتها وعليه فان الأمر يتطلب تحديد محددات الطلب الكلي القومي وذلك لمعرفة السياسات المناسبة.[1]

وتقوم هذه النظرية على عدة فروض هامة هي:

1- عدم سيادة حالة التشغيل الكامل (أي عدم وجود حالة التوظيف الكامل لكل عناصر الإنتاج ومن بينها عنصر العمل). وهذا معكوس أحد أهم فروض المدرسة الكلاسيكية؛

2- من الضروري تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية؛

3- أن يكون العرض تابعا للطلب وليس العكس كما المدرسة الكلاسيكية تعتقد؛

4- عدم مرونة سعر الفائدة، إذ يجب أن يظل سعر الفائدة عند أدنى حد، حتى يمكن أن تتساوى الكفاءة الحدية لرأس المال؛

5- عدم حيادية النقود، أي أن لها وظائف أخرى من أهمها أنها مقياس للقيم ومخزنا لها؛

6- أن القرارات الاقتصادية سواء الخاصة بالإنتاج أو الاستهلاك وسواء الخاصة بالفرد أو المجتمع- لا تخضع بأكملها للعوامل الموضوعية الرشيدة (فرض الرجل الاقتصادي)، بل أن جزءا ملموسا منها يمكن أن يخضع للعوامل النفسية أو الشخصية أو الاجتماعية؛

7- أن الأجر يتساوى مع الإنتاجية الحدية للعمل (أحد فروض المدرسة النيوكلاسيكية).[2]

لكن الملاحظ أن النموذج الكينزي في النمو الاقتصادي كان المعنى به أولا هو المجتمعات الرأسمالية النامية، أما الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة فتعاني من مشكلات أخرى وتتسم بسمات وخصائص تختلف تماما عما اشترطها كينز في نموذجه، الأمر الذي يصبح من غير المستساغ تطبيقه على مثل هذه الدول، أي أن النموذج الكينزي لا يتمتع بعمومية التطبيق.[3]

المطلب الثالث: نظرية التنمية الماركسية

إذا كان الكلاسيك يعتقدون أن النظام الرأسمالي والحرية الفردية هما أساس العملية التنموية، فإن ماركس يرى أن الرأسمالية هي العائق والحاجز الرئيسي للتقدم، وبالتالي فإن إزالتها واستبدالها بالاشتراكية شرط أساسي، لبناء سرح التقدم، يعني أن ماركس بنى أفكاره على سقوط الرأسمالية وانتصار الاشتراكية.[4]

إن الصراع الذي يحدث بين الطبقات في المجتمع هو الذي يولد الحركة والتطور، كيف؟ يرى ماركس أن وسائل الإنتاج كانت بدائية في المجتمع المشاعي، فتوافقت مع علاقات الإنتاج السائدة آنذاك (المشاعية) ثم تطورت الوسائل، وبالتالي حدث تناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، هذا التناقض ولد صراعا بين قوى الإنتاج المتطورة وعلاقات الإنتاج المشاعية مما أدى بعلاقات الإنتاج إلى التطور لتوافق قوى الإنتاج.

---

[1] خبابة عبد الله، المرجع السابق، ص46-47.

[2] فرهاد محمد علي الأهدن، **التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي**، دار التعاون، القاهرة، مصر، ط1، 1994، ص43-44.

[3] المرجع نفسه، ص48.

[4] إسماعيل شعباني، المرجع السابق، ص66.

وبعد زمن وبما أن وسائل الإنتاج في تطور مستمر، فإنه يحدث خلل مرة أخرى بين علاقات الإنتاج الأقل تطورا، وقوى الإنتاج المتطورة، مما يستدعي تطور علاقات الإنتاج العبودية.

وهكذا إلى أن نشأت الرأسمالية ولكن وبسبب استغلال الرأسمالي للعمال (الذين يكونون إلى جانب الوسائل) عن طريق فائض القيمة الذي يأخذه الرأسمالي والذي هو من إنتاج العامل، يحدث صراع بين الطبقتين، ينتهي بزوال الرأسمالية (علاقات الإنتاج) المستغلة وانتصار قوى الإنتاج (العمال) وبالتالي تنشأ الاشتراكية وتزول الرأسمالية ولا يصبح هناك خلاف بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج.[1]

وهناك وجهات نظر بين من يقول أن النظام السوفياتي السياسي والاقتصادي الذي ساد روسيا وباقي الجمهوريات السوفيتية لم يخرج عن مضمون النظرية الماركسية في أبعادها المختلفة، إلا في بعض الجزئيات الصغيرة جدا التي أحدثها لينين وأنتجتها الظروف والتطورات المادية والتكنولوجية، أما الرأي الآخر من بعض الاقتصاديين والمفكرين فيرى أن الروس عند إقامة اقتصادهم القومي اضطروا إلى أن يتنصلوا عن بعض جزئيات النظرية الماركسية دون البعد عن المضمون الكلي العام.[2]

وتقوم هذه النظرية على عدة افتراضات منها:[3]

- إن البناء الطبقي الفوقي للمجتمع (النظام القيمي، والديني ...الخ) هو انعكاس للبناء التحتي؛
- التنظيم الاقتصادي للمجتمع ينطوي على قوى تصنع الصراع الطبقي الذي يتوج حتما بثورة؛
- الصراع يكون بين الجانبين وفي الأخير تنتصر الطبقة المقهورة بعد ما تعي مصالحها المقهورة وتخرج من اغترابها.

المطلب الرابع: نظريات التنمية الحديثة

أولا: تحليل العالم شومبيتر للتنمية الاقتصادية

يرى شومبيتر أن النظام الرأسمالي كفيل برفع مستويات الدخل الحقيقي على حساب اضطرابات وقتية فقط في النشاط الاقتصادي. وفي حجته نغمة من نغمات كارل ماركس فهو يقول أن نجاح النظام الرأسمالي في المجال الاقتصادي يخلق تغييرات في المواقف والأنظمة الاجتماعية تقضي على النظام.

لا يعترف شومبيتر بوصف الكلاسيكيين المجددين للتنمية على أنها عملية تدريجية متناسقة وبدلا من ذلك فهو يقرر أن التقدم الهام في الإنتاج القومي يحدث عن طريق قفزات غير متناسقة عند استغلال آفاق جديدة من الموارد ويصاحب هذا التقدم فترات من الرخاء والكساد بالتبادل فهو يحاول أن يفسر التنمية بطريقة دائبة الحركة متقطعة فهو يماثل ماركس في هذا الاتجاه ولكنه يختلف عنه في استخدامه لوسائل التحليل وهو يعتمد في تحليله على نظرية الكلاسيكيين المجددين الخاصة بالتوازن الاقتصادي.

---

[1] المرجع نفسه، ص68.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص70.

[3] احمد إسلام أبو زيد، **نظرية علم الاجتماع- رؤية نقدية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص107.

والشخصية الرئيسية في تحليل شومبيتر هو المنظم الذي يتولى تجميع عوامل الإنتاج والتجديدات التي يقوم بها المنظم قد تكون في أحد الأشكال الآتية:

1- إدخال سلعة جديدة؛

2- استخدام طريقة جديدة في الإنتاج؛

3- افتتاح سوق جديدة؛

4- استغلال مورد جديد من موارد المواد الخام؛

5- إعادة تنظيم صناعة من الصناعات.[1]

ويهتم شومبيتر أيضا بدور المدخر في عملية التنمية ولكن عملية الادخار تدخل في نظامه بطريقة جديدة فالمنظم يحصل على الاعتمادات لمشروعاته لا من المدخرات من الدخل الجاري ولكن من نظام البنوك الائتمانية، وفي هذا اختلاف كبير عن تقاليد تفكير الكلاسيكيين المجددين فهم يفترضون أن النقود لا تلعب دورا هاما أو مستقلا في تحديد المتغيرات الحقيقية في النظام الاقتصادي فهي مجرد نقاب يخفي وراءه طريقة القوى الأساسية العاملة في الاقتصاد.

وحسب رأي شومبيتر عندما يصبح الائتمان جزءا مكملا لنموذج التنمية فإن ذلك يزيد من احتمال التفكير في التنمية كعملية لا تسير على وتيرة واحدة حيث أنه من الممكن زيادة الاستثمار بسرعة عن طريق الاقتراض من البنوك ففي حالات التوظيف الكامل عندما يزيد المنظمون من نشاطهم الابتكاري بالاقتراض من المصارف فإنهم يرفعون من أثمان وسائل الإنتاج المطلوبة. ومع ارتفاع مستوى الأسعار وزيادة المعروض من النقود بسبب الاقتراض يجد المنظمون صعوبة زائدة في الحصول على الموارد الحقيقية وبعد إتمام المنظمين لمشاريعهم يقومون بتسديد القروض إلى البنوك من أرباحهم وتكون النتيجة النهائية طفرة في الاستثمار الحقيقي كان من المستحيل حدوثها لولا التوسع في الائتمان.[2]

وقد كان المحور الأساسي لجميع كتابات شومبيتر هو المستثمر الخاص بالإضافة إلى الكيفية التي كانت أفعاله تؤثر على الاقتصاد. وما هناك من شك في أن شومبيتر كان يعتبر نظريته حول القدرة الاستثمارية جزءا من النظرية الاقتصادية تتسم بدرجة أعلى من الديناميكية.[3]

ومن خصائص هذه النظرية:

- الابتكارات وفقا لشومبيتر تتمثل في إدخال منتج جديد أو تحسينات مستمرة؛
- دور الأرباح: فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماما لتكاليف الإنتاج؛
- دور المبتكر للمنظم ولبس لشخصية الرأسمالي، فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عادية، ولكنه قادر على تقديم شيء جديد تماما؛

[1] ميير بالدوين، المرجع السابق، ص44.

[2] ميير بالدوين، المرجع السابق، ص45.

[3] محمد نبيل جامع، **علم الاجتماع الاقتصادي**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2010، ص98.

- العملية الدائرية: طالما تم تمويل الاستثمارات من خلال الائتمان المصرفي فإنها تؤدي إلي زيادة الدخول النقدية والأسعار وتساعد على خلق توسعات تراكمية عبر الاقتصاد ككل.

ثانيا: نظرية التنمية المتوازنة:

تتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك، وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية. كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة. وقد قدمت أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة.

رواد هذه النظرية هم الأمريكيون " بول روزانستين- رودان- رغنار نيركس وتيبور سيتوفسكي والإنجليزي آرثر لويس لقد تطورت هذه النظرية إلى الشكل الذي عرفت به بعد أن صاغ رودان فكرة الدفعة القوية لإحداث التنمية، وبررها بنوعين من الاعتبارات:

- كبر الحجم الأدنى من استثمارات البني التحتية التي لا غنى عنها لإحداث التنمية، والتي تقدم عن مشروعات الإنتاج المباشر، وبالتالي لا يمكن إحداثها بالتدرج وإنما بدفعة قوية من رؤوس الأموال، ويرى رودان أن تخصص لها البلدان 40% من جملة الاستثمارات الكلية.
- مواجهة ظاهرة الانفجار السكاني: فزيادة السكان بمعدل 2.5% يتطلب معدل نمو قدره 10% من الدخل القومي لمجرد المحافظة على نفس المستوى الحالي للدخل الفردي (وهذا في ظل افتراض أن معامل رأس المال يساوي 4)، وهو الأمر الذي يجعل نمو السكان مبررا قويا لاقتضاء الدفعة القوية شرطا ضروريا للانطلاق بالاقتصاديات المتخلفة إلى مرحلة النمو الذاتي. ومن ثم ترى نظرية التنمية المتوازنة أن مشكل التنمية الاقتصادية يتركز في ضرورة القيام بمجموعة كبيرة من الاستثمارات في آن واحد وفي مختلف القطاعات، مع وجود وفورات خارجية.[1]

إن الفكرة الرئيسية التي يرتكز عليها هذا الطرح هي الاعتماد المتبادل بين المشاريع في مجال الإنتاج وفي مجال التصريف.[2] وأن الاعتماد المتبادل في مجال الإنتاج وهو ما يعرف في علم الاقتصاد بـ" الوفرات الخارجية" وتعني أن إقامة مشروع معين سينتج عنه علاقات ارتباط أمامية وخلفية مع المشاريع التي تعتبر متكاملة معه سواء من حيث ما يحتاجه من مداخلات أو ما ينتج عنه من مخرجات، والاعتماد المتبادل في مجال التصريف: وهو ما يعرف بالحلقة المفرغة ويرى أنصار التنمية المتوازنة إن تصريف المنتجات – وفي ظل ضيق السوق المحلية – لا يمكن تصوره في حالة تركيز الاستثمارات في مشروع واحد وان كسر هذه الحلقة يتطلب القيام بدفعة قوية بواسطة القيام بمجموعة كبيرة من الاستثمارات المنتجة في وقت واحد.

يقول سينجر قد يكون من السهل على المرء أن يفكر في أحجام كبيرة وأن يتخيل ما يشاء من الإنجازات العظيمة على الورق، ولكنه عندما يحاول تنفيذ ذلك سوف تصدمه الحقيقة المرة. والحقيقة المرة

[1] عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمان سانية، المرجع سابق، ص45.

[2] محمد خليل برعي، علي حافظ منصور، المرجع السابق، ص37-38.

التي يشير إليها سينجر هي وكما يرى هيرشمان أن البلد الذي يمكنه القيام بمثل هذه التنمية المتوازنة التي تتطلب إمكانيات مالية وتقنية ضخمة لا يعتبر بلدا متخلفا في الحقيقة.[1]

يركز نيركسه في تحليله لنظرية النمو المتوازن على ما اسماه بالدفعة القوية، ومعناها إعطاء دفعة قوية للاقتصاد المتخلف وهذا بالاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية دفعة واحدة، خاصة منها القطاعات المنتجة، وفي وقت واحد، هذه العملية تتطلب تدخل الدولة، فتجمع الموارد من جميع أفراد المجتمع لتوزيعها على المستثمرين –المنتجين– وهكذا يتم الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية دفعة واحدة، ولا يجب أن ننتظر التقدم البطيء الذي يؤدي إلى نمو بطيء.

فالاستثمار بدفعة قوية أولى، تتبعها دفعات قوية أخرى تعمل على نقل الاقتصاد المتخلف إلى اقتصاد متقدم، فبعد الدفعة القوية الواحدة، ومعناها استثمار كل الإمكانيات والموارد مرة واحدة، وفي كل القطاعات الاقتصادية بدون تمييز، تتخللها فترة انتظار، تقوم الدولة فيها بجمع قواها، ومواردها وإمكانياتها حتى تتمكن من القيام بدفعة قوية أخرى. ثم تليها فترة راحة لجمع القوة، ثم دفعة قوية أخرى،... وهكذا فإن البلد حسب نيركس يحتاج مجموعة من الدفعات القوية لإحداث التنمية.[2]

يرى سنجر أن الدولة المختلفة هي التي يعمل فيها أكثر من 70% من أفرادها في الاستغلال الزراعي في حين أن هذه النسبة في الدول المتقدمة لا تزيد عن 15%، ويتفق مع آرثر لويس من حيث أن الهدف من عملية التنمية زيادة نسبة الادخار من 5% من الدخل القومي إلى حوالي 10% وهي النسبة السائدة في الدول المتقدمة.

لهذا ينادى سنجر بالعمل على تخفيض نسبة العمال في الزراعة كوسيلة لرفع إنتاجية العمالة حيث تبلغ إنتاجية العامل في الزراعة نحو ثلث إنتاجية العامل في القطاعات الأخرى.

ويشير سنجر إلى أن الاستثمار في الصناعة أفضل عندما تكون البلاد مكتظة بالسكان، بينما تفضل الزراعة إذا كانت رقعة الأرض الصالحة للزراعة كبيرة وباختصار يرى سنجر أن التنمية تستهدف تركيز المواد المتاحة المحدودة في الاستثمارات التي تزيد من مرونة وقدرة الاقتصاد القومي على النمو.[3]

ثالثا: نظرية التنمية غير المتوازنة:

تستند هذه النظرية على حقيقة أن حلقة الفقر المفرغة ترتبط بصغر حجم السوق المحلي.

الأطروحات المختلفة لهذه النظرية

عكس النظرية السابقة فان هذه النظرية ترى أن عدم التوازن هو المحرك الرئيسي للتغيير وبالتالي فان استهداف إطلاق قوى التنمية الاقتصادية بالدول المتخلفة يتطلب تركيز الاستثمارات في قطاعات إستراتيجية محدودة تشكل المحور الرئيسي لحراك باقي القطاعات الأخرى وبالتالي يتطور الاقتصاد من خلال الانتقال من حالة لا توازن أخرى في شكل متعاقب ولكن في كل مرة بمستوى أعلى من الإنتاج والدخل وهو ما يعرف

[1] عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمان سانية، المرجع السابق، ص70.

[2] إسماعيل شعباني، المرجع السابق، ص84–85..

[3] أحمد جابر بدران، المرجع السابق، ص52.

" باللاتوازنات الخلاقة" ويرى رواد هذه النظرية أمثال الأمريكي " ألبير هيرشمان " والفرنسي فرنسوا بيرو" وجيرار دي برنيس" أنها الأكثر واقعية لحالة الدول المتخلفة من نظرية التنمية المتوازنة كما أن أطروحاتهم التي تجمعها الفكرة المحورية المذكورة أعلاه قد تعددت وفق التفصيل التالي[1].

أ- نظرية أقطاب مراكز النمو:

كان الفرنسي فرانسوا بيرو هو السباق في شرح أفكار ما سمي بنظرية أقطاب النمو والتي اعتمدها فيما بعد وطورها هيرشمان كأساس لنظرية النمو غير المتوازن. وبخصوص ظاهرة مراكز النمو يوضح بيرو بأن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة وسوق تصريف مهمة وينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لها نتائج وآثار إيجابية أما بخصوص آلية وحركة مراكز النمو فإن لها آثار متعددة أهمها:

- **الآثار الهيكلية:** مثل الهياكل السكانية بحيث ينخفض معدل الوفيات ويرتفع معدل نمو السكان.
- **الآثار الاقتصادية:** مثل أن يبدأ مفهوم مضاعف الاستثمار للعمل.

وبخصوص الأشكال المختلفة لظواهر مراكز النمو بين البلدان المتطورة والمتخلفة فالأولى تبدأ عملية النمو في المحاور الأساسية مثل المناطق المحيطة بنهر الراين ونهر السين، والبحيرات الأمريكية الكبرى أما النقاط خارج هذه المحاور فيوجد فيها نمو ولكنها لا تلعب إلا دور جزئي وبسيط في تحقيق النمو في المنطقة التي تضم هذه النقاط المذكورة، وفي البلدان المتخلفة فإن المدينة هي عبارة عن مركز تغيير الهيكل بالإضافة إلى هذه البلدان فيحدث هروب لرؤوس الأموال إلى الخارج نتيجة ارتفاع الاستهلاك للسلع المستوردة على العكس في البلدان المتقدمة فإن هروب هذه الأموال يكون من منطقة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة.[2]

ب- هيرشمان ونظرية الصناعات المحركة:

يرى هيرشمان ضرورة تركيز الدفعة القوية للنمو في قطاعات أو صناعات قائدة محددة، ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة، بدلا من توزيعها على جبهات كثيرة تتفاوت في درجة أهميتها، ولكن المشكلة الرئيسية في تنفيذ البرنامج الاستثماري في إطار إستراتيجية النمو غير المتوازن تكمن في تحديد أولوية الاستثمار في الأنشطة الرائدة من الصناعات والمشروعات التي يجب أن تبدأ بها التنمية، ويقول هيرشمان أن التاريخ الاقتصادي العالمي لم يعرف أمثلة عن التنمية من جانب العرض، وإنما اتخذت التنمية الاقتصادية في الواقع شكل انطلاق بعض قطاعات الاقتصاد الوطني نحو التنمية أو التقدم، ومن ثم تقوم القطاعات المحركة بتحريض القطاعات الأخرى. ويرى هيرشمان أن هذه النظرية مناسبة للدول المتخلفة التي يعوزها القدرة على اتخاذ قرارات استثمارية بما يوفر من الموارد النادرة. فالنمط الأمثل للتنمية حسب هيرشمان يحدث في خطوات متتابعة تقود الاقتصاد الوطني بعيدا عن وضع التوازن. ولهذا فهو ينصح الدول النامية بتركيز جهودها التنموية على عدد محدود من الاستثمارات التي تتفوق على غيرها من الاستثمارات في الحض على المزيد من الاستثمارات، باعتبار أن التنمية عملية ديناميكية تنقل الاقتصاد من حالة لا توازن

[1] عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان بن سانية، المرجع السابق، ص71-72.

[2] خبابة عبد الله، المرجع السابق، ص 61-62.

إلى حالة لا توازن أخرى على مستوى أعلى من الناتج والدخل، حيث كل حالة لا توازن تخلق قوى وحوافز تعمل على تصحيح حالة اللاتوازن السابقة، وتخلق حالة لا توازن أخرى. ويؤكد هيرشمان بأن الاختلال في التوازن يمثل قوة دافعة للنمو من خلال مسارين:

- اختلال التوازن لصالح القطاعات المنتجة مباشرة، مما يولد اختناقا في عرض خدمات رأس المال الاجتماعي، وفائضا في قطاع الإنتاج المباشر، وهو ما يؤيده هيرشمان.
- اختلال التوازن لصالح رأس المال الاجتماعي، وتخلف قطاع الإنتاج المباشر، وهنا تطرح قضية اختيار القطاع الإنتاجي الذي يجب أن توجه إليه الاستثمارات، فيطرح مفهوم الدفع إلى الأمام وإلى الخلف.[1]

ج- جيرار دي برنيس ونظرية الصناعات المصنعة:

قام برنيس بتطوير نظرية بيرو حول أقطاب النمو وهو يرى أن انطلاق التنمية بالدول المتخلفة لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت نواته "صناعة ثقيلة" وهو يركز على نوع خاص من الصناعة الثقيلة وهي" الصناعات المصنعة" وهي تلك التي تكون وظيفتها الأساسية إحداث تغيير بنيوي في مصفوفة العلاقات بين الصناعات بفضل وضع مجموعة جديدة من الآلات في خدمة الاقتصاد الوطني بمعنى أبسط هي تلك الصناعات التي تشكل منتجاتها عاملا تحريضيا لصناعات أخرى تستخدم هذه المنتجات كمدخلات لها.

وبرنيس إن كان يرى أن صناعة الحديد والصلب ظلت ولا تزال تشكل الصناعة المصنعة الأكثر تحريضا لانطلاق التنمية، إلا أنه يشير أن الصناعة المصنعة المحرضة للتنمية نسبية حسب المرحلة التاريخية، بعبارة أخرى الصناعة التي اعتبرت مصنعة في فترة ما قد لا تكون كذلك في فترة أخرى، فمثلا الصناعة الاستخراجية كانت مصنعة في القرن الثامن عشر لما قامت به من دور تحريضي لعملية التقدم التقني والمكننة، في حين قامت صناعة التعدين بهذا الدور في القرن التاسع عشر.[2]

رابعا: نظرية مراحل النمو لروستو:

استلهم روستو نظريته من تجارب الدول التي حققت نجاحا في ثورتها الصناعية لا سيما تجربة انجلترا منذ عام 1780 وقد اعتبر في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" أن التنمية ظاهرة حتمية تمر بها الدول مرحليا في سياق خطي للتنمية وانطلاق التنمية و مرحلة حاسمة من مراحل النمو التي قسمها إلى خمسة مراحل وهي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، ومرحلة الانطلاق، ومرحلة السير نحو النضج، ومرحلة الاستهلاك الواسع.[3]

---

[1] محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل**، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص38-39.

[2] عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمان بن سانية، المرجع السابق، ص73.

[3] ميشيل تودارو، المرجع السابق، ص125-126

إن ما جاء به المؤرخ الاقتصادي الأمريكي Walt W.Rostow كان أكثر تأثيرا وصراحة، فبالإشارة إلى نظرية روستو فإن الانتقال من التخلف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي يجب أن تمر من خلالها كل الدول:[1]

فكما كتب روستو في افتتاحية كتابه مراحل النمو الاقتصادي: هذا الكتاب يقدم لطريقة المؤرخ الاقتصادية في تعميم تيار التاريخ الحديث.

فمن الممكن التعرف على كل المجتمعات بأبعادها الاقتصادية بوضعها داخل أحد خمس مجموعات هي:

- مرحلة المجتمع التقليدي؛
- مرحلة توفير الشروط اللازمة لعملية الانطلاق نحو النمو المستدام؛
- مرحلة الانطلاق؛
- مرحلة الاندفاع نحو النضج؛[2]
- مرحلة الاستهلاك الجماهيري المرتفع و الكبير.

أكد روستو في نظريته عن مراحل النمو أنه لكي تصل الدول النامية إلى مرحلة الانطلاق لا بد وأن ترفع معدل تكوين رأس المال، لكي تزيد نسبة الاستثمارات المنتجة إلى 10% من إنتاجها القومي. وكذلك أكد آرثر لويس أن نجاح عملية التنمية تتوقف على تحقيق زيادة كبيرة في التراكم الرأسمالي.

الجدول 2: تلخيص خصائص مراحل النمو عند روستو

النمو	التنمية
المجتمع التقليدي	▪ النشاط القاعدي هو الزراعة. ▪ مجتمع هش يعرف غياب وسائل النقل والمواصلات والبني التحتية. ▪ السلطة القبلية. ▪ التوازن بين الموارد والحاجات يحدثه الثالوث: الأمراض، الجوع، والحروب. ▪ سلطة غير متحفزة للاستثمار والإنتاج. ▪ نظام قيم يستند إلى القدرية ومعاداة التغيير. ▪ هي مرحلة طويلة نسبيا تتميز بالبطء الشديد.
التهيئة للانطلاق	▪ الاكتشافات التقنية والجغرافية وانتشار العلوم والتكنولوجيا الجديدة. ▪ الدخول إلى الأسواق الخارجية. ▪ قيام نخبة مؤهلة للقيام بالمقاولة والاستثمار. ▪ نجاح الزراعة وتحقيق فوائض فيها تسمح بإنجاز استثمارات في الزراعة. ▪ إنشاء دولة وطنية مركزية وقوية.

[1] المرجع نفسه، ص126.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، المرجع السابق، ص146.

	▪ وجود قطاع بنكي. ظهور طبقة من المفكرين وحصول تطور في الذهنيات.
السير نحو النضج	▪ مرحلة طويلة نسبيا. ▪ تبقى الزراعة دائما منتجة وناجحة. ▪ الاستثمار يبلغ من 10 إلى 20% من الدخل الوطني. ▪ التغير المستمر للهيكلة وتنامي مستمر للصناعات الجديدة. ▪ تخصص الدول وتقسيم الإنتاج حسب نظرية الامتيازات المقارنة. ▪ ظهور قيم جديدة تهيئ لإصلاح اجتماعي عميق. ▪ ازدهار التجارة الخارجية واحتلال الاقتصاد مكانة هامة دوليا. ▪ تنامي ظاهرة التحضر في المجتمع.
الاستهلاك الواسع	▪ الإنتاج المهيمن هو إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة التي يزيد الطلب عليها. ▪ ارتفاع الدخول بشكل كبير جدا. ▪ شيوع التنظيم الفعال. ▪ هيكلة جديدة لتوزيع السكان العاملين على القطاعات.

المصدر: عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمان بن سانية، المرجع السابق، ص80-81.

خامسا: نظرية التنمية لآرثر لويس

إذا نظرنا إلى الأسباب التي تتحكم في النمو الإقتصادي وجدنا أن هناك ثلاثة أسباب:

1- الرغبة في الاقتصاد عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج أو مضاعفة إنتاج المجهود المبذول أو الموارد الموجودة وهذه الرغبة في الاقتصاد قد تتجسد في الاقتصاد، أو الإقدام على المغامرة، أو المرونة، أو محاولة التخصص في فرع من الفروع؛

2- ازدياد المعرفة والتوسع في تطبيقها والمعرفة آخذة في التزايد على مر العصور، غير أن التضاعف السريع الذي حققه النمو الاقتصادي في القرون الأخيرة مرتبط بتضاعف معارفنا -بسرعة) في ميادين الإنتاج، ومرتبط بتطبيقنا لهذه المعارف؛

3- يتوقف النمو الإقتصادي على ازدياد رأس المال الموجود أو غيره من الموارد. والملاحظ أن هذه الأسباب وإن كان كل منها يتميز عن الآخر، إلا أنها مرتبطة ومتشابكة.[1]

سادسا: تحليل "هارود" و"دومار" للنمو الاقتصادي:

يؤكد هارود ودومار أن تجميع رأس المال يقوم بدور مزدوج فمن جهة يؤدي الاستثمار إلى إنتاج الدخل ومن جهة أخرى فهو يزيد القدرة الإنتاجية للنظام الاقتصادي بزيادة مجموع رأس المال. ومع افتراض

[1] آرثر لويس، **نظرية التنمية الاقتصادية**، وكالة الصحافة العربية (ناشرون)، الجيزة، مصر، 2021، ص 14-15.

وجود مستوى دخل متوازن كامل التوظيف فإن المحافظة على هذا التوازن سنة بعد أخرى تقتضي أن يكون حجم الإنفاق الناتج عن الاستثمار كافيا ليمتص الإنتاج الزائد الممكن حدوثه بواسطة الاستثمار ولكن إذا كان الميل الحدي للادخار معلوما فإنه كلما ازداد تجميع رأس المال وكلما ارتفع الدخل القومي كلما وجب ازدياد حجم الاستثمار المطلق وعلى ذلك إذا أريد الاحتفاظ بالتوظيف الكامل فيجب أن يزيد مقدار الاستثمار الصافي وهذا بدوره يتطلب استثمار زيادة الدخل القومي الحقيقي.

دار بحث هارود ودومار حول تحديد معدل زيادة الاستثمار لجعل زيادة الدخل مساوية لزيادة القدرة الإنتاجية حتى يمكن الاحتفاظ بالتوظيف الكامل للعمل وقد استعانا في بحثهما باستخدام معادلات جبرية وخلصا منه إلى النقط الهامة الآتية:

1- أن الاستثمار هو المركز الذي تدور حوله مسألة النمو الاقتصادي المطرد لأن عملية الاستثمار ذات صفة مزدوجة فهي تولد الدخل وفي الوقت نفسه تزيد القدرة الإنتاجية للنظام الاقتصادي.

2- يمكن أن تؤدي زيادة القدرة الإنتاجية إلى زيادة الإنتاج أو إلى زيادة البطالة حسب سلوك الدخل.

3- يمكن تعيين الظروف الخاصة بسير الدخل التي تمكن التوظيف الكامل من الاستمرار على طول الزمن.

4- هذه الظروف تحدد خطا ثابتا واحدا فقط لتنمية النظام الاقتصادي وقد يختلف معدل التنمية الفعلي عن معدل التنمية المحددة.

5- تعتبر الأزمات الاقتصادية الدورية انحرافات عن طريق التنمية الثابت وتتفاقم هذه الانحرافات تلقائيا ويحد من اتجاهها إلى أعلى سقف من التوظيف الكامل ومن اتجاهها إلى أسفل أرضية من الاستثمار والاستهلاك يعملان بقوة ذاتية.[1]

المطلب الخامس: نظريات أخرى للتنمية الاقتصادية

أولا: نظرية أنماط التنمية

تركز هذه النظرية – ضمن إطار فلسفة نظرية التغييرات الهيكلية – على العملية المتتابعة التي من خلالها يتحول الهيكل الاقتصادي في البلدان النامية ممكنا لصناعات جديدة أن تحل محل القطاع التقليدي وعكس نظرية لويس ونظرية المراحل لروستو ترى هذه النظرية أن الادخار والاستثمار شرطان ضروريان ولكنهما غير كافيين لإحداث انطلاق التنمية بل يتطلب الأمر منظومة من التغيرات المتداخلة في الهيكل الاقتصادي (في الإنتاج، في الطلب، في التجارة الدولية، توزيع السكان، .....) لتحويل الاقتصاد من النظام التقليدي إلى النظام الحديث. يميز أنصار أنماط التنمية بين العوائق المحلية والعوائق الدولية لانطلاق التنمية بالبلدان المتخلفة ويرون أن هذه الأخيرة هي التي تصنع الاختلاف بين تحول الاقتصاديات النامية حاليا عن الاقتصاديات المصنعة وان الأقطار النامية جزء من نظام دولي متكامل يدعم ويعيق انطلاقها ولها منافذ من الفرص المعروضة من طرف الصناعية في هذا النظام (كمصادر رأس المال والتكنولوجيا، أسواق الصادرات

[1] ميير بالدوين، المرجع السابق، ص51-52.

....) متى استطاعت استغلالها ستنجز التحول المطلوب بمعدل أسرع من المعدل الذي أنجزت به الدول الصناعية تحولها خلال المراحل الأولى من تنميتها.[1]

ثانيا: نظرية التنمية الدائرية المتراكمة

وضع هذه النظرية الاقتصادي السويدي جونر ميردال تقوم فكرتها على التنمية الدائرية المتراكمة في دولة ما ترتبط بالظروف والخصائص الطبيعية والتاريخية لهذه الدولة وأقاليمها حيث تؤدي الحركة الحرة للقوى الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها المختلفة بين المركز والذي تمثله عادة المناطق الحضرية أو المدن.

تحدث التنمية المتراكمة عن توطن صناعة أو عدد من الصناعات القائدة (المفتاحية) في منطقة معينة نظرا لتوفر بعض الايجابيات الاقتصادية مثل: التسهيلات المالية وخدمات البنية التحتية...الخ، ويؤدي توطن هذه الصناعات في هذه المنطقة إلى خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي دخول إضافية جديدة وهذا بدوره يعمل على زيادة الطلب على البضائع والخدمات العامة التي تمثل مدخلات رئيسية لهذه الصناعات، وتستفيد من ذلك المؤسسات والشركات المحلية الأخرى القائمة في المنطقة والتي تعمل من أجل تحقيق أرباح إضافية وإشباع الطلب المتزايد على خدماتها ومنتجاتها إلى زيادة طاقتها الإنتاجية أو فتح فروع جديدة لها، كذلك تعمل زيادة الطلب على البضائع والخدمات المختلفة وباستمرار على نشوء مؤسسات وشركات جديدة مما يعني خلق فرص عمل جديدة ودخول إضافية جديدة يتزايد من خلالها الطلب على البضائع والخدمات المختلفة. ويؤدي اتساع السوق هذا وتسارع الطلب على البضائع والخدمات إلى قيام شركات ومؤسسات جديدة لإشباع الطلب المتزايد وهكذا تعود العملية من البداية.[2]

ثالثا: نظرية النمو الاقتصادي الأمثل

إن نظرية النمو الاقتصادي الأمثل في صيغتها كما قدمها فرانك رمزي وطورها آخرون من بعده هي نظرية شاملة لتصور المنهج النفعي فهي ذات بعد نفعي في عرضها لمنفعة المجتمعات على أنها دالة في منفعة الأفراد (تحركات الأفراد عبر الزمن) وذلك مع إمكانية أن الخسارة في منفعة أحد الأفراد أو أحد الأجيال يمكن أن تكون متوازنة مع الزيادة في منفعة فرد أو جيل أخر.

وهي ترى أيضا أن الرفاهية الاجتماعية هي عادة تعرف على أنها مجموع منافع مختلف الأفراد والأجيال.

ولقد واجه المنهج النفعي لاختيارات المجتمع العديد من الانتقادات المؤسسية من جانب جون رولز، حيث يبرهن رولز على أن عدم العدالة في توزيع الثروات أو المنافع يكون أمرا مقبولا فقط إذا كان الأمر مفيدا في تحسين وضع الفقر في المجتمع. وبمعنى آخر، يمكن صياغة الرفاهية الاجتماعية كدالة في منافع الأفراد.[3]

---

1 ميير بالدوين، المرجع السابق، ص89.

[2] علا عزام إبراهيم جبارة، **التنمية الريفية المستدامة في الأغوار الوسطي الغربية**، جامعة النجاح الوطني نابلس، 2017، ص32.

[3] المرجع نفسه، ص33.

رابعا: نظرية التحيز الحضري:

وضعها ميخائيل لبتون حاول من خلالها الإجابة على السؤال: لماذا الفقراء فقراء؟ وبالرغم من انه خرج من قبل العديد من الدراسات الاقتصادية والجغرافية إلا أن الإجابة عليها مازالت قاصرة نظرا لتعقد مشكلة الفقر وكثرة المتغيرات التي تؤثر فيها.[1]

فليبتون في نظريته التحيز الحضري فقد حاول تفسير سبب بقاء واستمرار وتزايد ظاهرة الفقر في الريف من خلال عدد من العوامل الاجتماعية والسياسية بشكل رئيسي مع عدم إهمال الجوانب الاقتصادية يرى لبتون أن الصراع في العالم النامي لم يعد بأخذ شكل الصراع الطبقي بين العمل ورأس المال أو المصالح الوطنية بل أصبح صراعا بين سكان الريف وسكان المدينة والفرضية الأساسية في نظرية التحيز الحضري تقول بأن رصد الموارد داخل كل من المدينة والقرية وبينهما بعكس أولوية حضرية أكثر مما يركز على المساواة أو الفاعلية بمعنى أن الموازنات الحكومية وعوائد التنمية يتم في قطاعات الصحة والتعليم هذا يقودنا بدوره إلى القول إلى أن السياسات التنموية الحكومية هي نفسها التي تحول وتعيق دون تدفق الآثار الانتشارية التي تحدث عنها ميردال وهيرشمان.

[1] غنيم محمد عثمان، **مقدمة في التخطيط التنموي والإقليمي**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص149.

المبحث الثالث: تمويل التنمية الاقتصادية

إن ما يواجه البلدان النامية في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية مشكلة تمويل هذه التنمية، وذلك بسبب انخفاض المدخرات الفعلية عن المستوى المطلوب لتمويل المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة، لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي حتى يصل الاقتصاد إلى مرحلة النمو الذاتي، ويرجع ذلك إلى انخفاض مستوى الدخل الذي يؤدي إلى انخفاض المدخرات وتمثل هذه الأدوار ما يطلق عليها "دائرة الفقر المفرغة" التي تدور فيها الدول النامية كما لاحظها نيركسه تمويل عملية تكوين رأس المال:

من أين تحصل الدول النامية على الأموال المطلوبة لعملية التنمية؟ وكيف تتم عملية تكوين رأس المال؟

لا شك أن الدول النامية تحصل على حاجاتها من الأموال من مصدرين رئيسيين هما: الموارد المحلية والموارد الأجنبية أي المدخرات المحلية والتدفقات الأجنبية.

بمعنى أن فرص الاستثمار في دولة ما تتحدد بقدرتها على الادخار المحلي، إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال من الخارج وفي حالات عديدة تفوق قيمة الواردات قيمة الصادرات، مما يدعو الدولة إلى الاقتراض من الخارج بمعنى أن زيادة الواردات عن الصادرات تسبب تدفق رؤوس أموال من الخارج، التي تنشأ نتيجة لفائق مدخرات الأجانب.[1]

المطلب الأول: دور وأهمية تمويل التنمية في الاقتصاد

يؤدي التمويل دورا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذا بدونه لا يمكن إقامة منشئات والمشاريع الإنتاجية والخدمية وغيرها من التكوينات الرأسمالية الأخرى وبتوفر مصادر التمويل يمكن لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية السير بخطى أسرع وتنفيذ الاستثمارات بأنواعها المختلفة. ويعتبر نقص التمويل احد المشاكل الرئيسية التي تعاني منها الاقتصاديات النامية خاصة في ظل الظروف المحلية والدولية وتعدد مداخل التمويل وازدياد الاحتياجات والمتطلبات.

أولا: تعريف التمويل

يعد التمويل من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها، إذ تحتاج المؤسسات إلى أدوات التمويل بأشكالها المختلفة، وهذا من اجل تغطية مختلف احتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها ووظائفها المعتادة، لهذا تؤثر مشاكل التمويل على المؤسسات الكبيرة بصفة عامة وعلى المؤسسات المصغرة بصفة خاصة، نظرا للخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات.

التمويل لغة: هو الإمداد بالمال، وهو مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع، وبقدر حجم التمويل ويسر مصادره وحسن استثماره يكون العائد أو الربح.[2]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، المرجع السابق، ص221-222.

[2] عبيد علي أحمد الحجازي، **مصادر التمويل**، جامعة حلوان، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص3.

التمويل اصطلاحا: يعرف التمويل بأنه توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك.

ويعبر كذلك عن مجموعة من الأسس والوقائع والحقائق التي تسعى إلى تدبير الأموال وكيفية استخدامها سواء كانت هذه الأموال تخص الأفراد أو المنشات أو الأجهزة الحكومية.

وتتفق هذه المفاهيم في انه لدفع عملية التنمية لا بد من توفير التمويل اللازم لذلك سواء كان في صورة مبالغ نقدية ومالية أو جلب معدات وخبرات من اجل تجسيد استثمار المبالغ.

ثانيا: أهمية التمويل

تتجسد أهمية التمويل من خلال استثمارات الخطة التمويلية إذ أن الموارد التمويلية تتجدد من خلال مستوى الزيادة المستهدفة في الناتج الوطني والمستوى العام للإنتاجية الحدية لرأس المال وتطور أسعار عناصر ومستلزمات إنتاج السلع وخدمات الاستثمار خلال فترة التنفيذ وبالتالي فان التمويل يوفر الموارد والأموال اللازمة لإنفاقها على الاستثمارات وزيادة الإنتاج الوطني وتحسين مستوى معيشة الأفراد وفي الاقتصاديات المعاصرة يعد التمويل العنصر الأساسي في تطوير القوى الإنتاجية وتكوين رؤوس أموال جديدة والتي تستخدم مرة أخرى في التطور والتوسيع والنمو المستمر وتحتاج المشروعات الاستثمارية إلى التمويل في مرحلة الإعداد للمشروع وفي مرحلة تمويل عملية الاستثمار وفي مرحلة الإنتاج وفي مرحلة التسويق وبالتالي فإن العملية الإنتاجية والتمويل مرتبطة بدورة النقود في الاقتصاد الوطني بحيث تتحول هذه النقود خلال المراحل الأربعة السابقة الذكر إلى سلع وخدمات ثم تعود هذه بدورها مرة ثانية إلى نقود بعد تسويقها.[1]

ومن هنا تبرز أهمية التمويل في كونه يؤمن ويسهل انتقال الفوائض النقدية والقوى الشرائية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي ولكن حتى يؤدي التمويل هذا الدور المنوط به لابد من استخدام هذه الموارد أكفأ استخدام حتى نضمن اعلى معدل لنمو الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.

يقصد بها جميع أنواع الاستثمارات في الأصول الثابتة (المعمرة) كالعقارات والمباني والآلات .....وغير ذلك مما يخدم الإنتاج بصورة مباشرة أو غير مباشرة في فترة زمنية طويلة ويعطي مردودا اقتصاديا.

ثالثا: وظيفة التمويل

النظام التمويلي مهم جدا للأداء الاقتصادي فهو يوفر أربع خدمات ضرورية وهي:

1- يوفر النقود وهي وسيط للتبادل ومخزن للقيمة ووحدة للحساب ومقياس لقيم المعاملات؛

2- يوفر وسيلة لتعبئة وتوزيع الأرصدة وتجميع لمدخرات العديد من المدخرين ومنحها للمستثمرين، وتسمى هذه العملية "الوساطة التمويلية"؛

3- يوفر الوسائل لتحويل وتوزيع المخاطرة عبر الاقتصاد؛

[1] عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمان بن سانية، المرجع السابق، ص209-210.

4- يوفر مجموعة من أدوات السياسة لتحقيق استقرار النشاط الاقتصادي.[1]

المطلب الثاني: العوامل المحددة لأنواع التمويل

إن احد العوامل المحددة لإستراتجية المالية هي اختيار التمويل الملائم، فينبغي على المؤسسة المفاضلة بين المصادر المتاحة واختيار الأنسب منها، مما يحقق التوازن بين العائد والمخاطر، ولن تأتي ذلك إلا بالمعرفة المسبقة لمجموع مصادر التمويل الممكنة وخصائص كل منها ، وكذا المعايير المعتمدة في اتخاذ قرار التمويل.

أولا: الملائمة

والمقصود به الملائمة بين أنواع الأموال المستخدمة ومجمل الأصول التي يتم تمويلها باستعمال تلك الأموال، فعلى سبيل المثال إن كان تمويل رأس المال العامل مثلا هو الهدف من قرار التمويل ليس من الحكمة في هذه الحالة أن يكون تمويله بقرض طويل الأجل بل يفترض تمويله بقرض قصير الأجل وهذا بهدف تخفيض التكلفة المرجحة للأموال إلى حدها الأدنى، أما إذا كان الهدف من قرار التمويل هو التوسع أو شراء أصل رأسمالي، فيكون في هذه الحالة تمويله إما عن طريق الملاك أو بقرض طويل الأجل[2].

ثانيا: المرونة

ويقصد بالمرونة قدرة المؤسسة على تعديل مصادر التمويل تبعا للمتغيرات الرئيسية لحاجياتها للأموال، أي الملائمة بين الظروف المالية السائدة وبين مصادر الأموال حيث انه هناك بعض مصادر للتمويل أكثر مرونة من غيرها،[3] ويقصد بالمرونة كذلك تعدد مصادر التمويل المتاحة لإمكانيات الاختيار من بين اكبر عدد ممكن من البدائل لتحديد مصدر التمويل المناسب والتي تتيح للمؤسسة إمكانية إحداث أي تغيير تراه مناسب على مصدر التمويل في المستقبل.[4]

ثالثا: التوقيت

هذا العامل يرتبط بالمرونة، هو يعني أن المؤسسة تختار الوقت المناسب للحصول على الأموال بأقل تكلفة ممكنة وعن طريق الاقتراض أو عن طريق أموال الملكية، وتحقق المؤسسة وفرات كبيرة عن طريق التوقيت السليم لعمليات الاقتراض والتمويل.[5]

رابعا: الدخل

وهو حجم العائد على الاستثمار المتوقع الحصول عليه من تلك الأموال المقترضة، فعندما تقوم مؤسسة بالاقتراض لتمويل عملية معينة فإنها تقارن بين معدل الفائدة التي ستدفعها للممول ومعدل الفائدة المتوقع الذي ستحصل عليه، فإذا كان الفرق ايجابيا يتم الاعتماد على القرض كوسيلة للتمويل.

---

[1] مالكولم جبلز، وآخرون، المرجع السابق، ص536.

[2] جميل احمد توفيق، **أساسيات الإدارة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، (د.ت)،ص309-310.

[3] عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والادراة المالية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص413.

[4] هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر،سوريا، 2000، ص122.

[5] عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص104.

كذلك حجم الضمانات والقيود على المشروع التي تطلبها مصادر التمويل أو الاقتراض.[1]

خامسا: الخطر

إن قرارات اختيار مصادر التمويل المناسبة تحتاج إلى دراسة مقدار الخطر الذي يلحقه كل مصدر تمويلي.

والمقصود بالخطر التمويلي مدى تعرض الملاك لمخاطر الإفلاس نتيجة زيادة العبء المالي للمؤسسة، وتعدد الجهات التي لها الحق والأولوية على حقوق الملاك وهذه الأولويات تكون على النحو التالي:

- إن توزيع الأرباح يعطي للدائنون أموالهم أولا ثم الملاك الممتازون ثم العاديون؛
- عند تصفية أصول الشركة يعطي الدائنون أموالهم أولا ثم الملاك الممتازون ثم العاديون.

وبالتالي يزداد الخطر على أموال الملاك كلما زادت ديون المؤسسة وكلما اعتمدت على القروض فديون المؤسسة تسدد من أصولها وكلما زادت هذه الديون كلما هددت بالقضاء على كل الأصول.

ومن ناحية أخرى لا يكون هناك خطأ إذا كانت المؤسسة تعتمد على أصولها وتمويل عمليتها إذا تبقى أصول المؤسسة لملاكها في حالة تعطل أعمال المؤسسة أو حتى تصفية المؤسسة.[2]

المطلب الثالث: التمويل الداخلي

تنقسم المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية إلى شقين الأول هو الادخار الاختياري وهو ما يقوم به الأفراد والمؤسسات طواعية، والثاني هو الادخار الإجباري وهو الذي يفرض على الأفراد والمؤسسات من طرف قوة خارج إرادتهم.

أولا: الادخارت الاحتياطية

نتساءل: هل الادخار ضروري؟ أفلا يحسن بنا أن نشجع الناس على الإنفاق لتنشيط السوق والعمليات الإنتاجية. الواقع أن الادخار ضروري جدا، غير أنه إذا زاد أو قل عن النسبة المعقولة أدى إلى نتائج ضارة، وإذا نظرنا إلى موقف الطبقات من الادخار وجدنا أن طبقة المزارعين تجمع بين المتناقضات، فهي طبقة حريصة في إنفاقها ذلك لأنها تعرف أنها تعيش دائما على شفا الإفلاس، ومع ذلك تقع باستمرار في الديون بالرغم من حرصها.

أما الطبقات التي يعمل أفرادها ويتلقون مقابل عملهم أجورا ورواتب فإن دخلها أكثر ثباتا من دخل المزارعين، ومع ذلك فهي لا تدخر كثيرا ذلك لأن عقليتها منصرفة إلى الإنفاق بدلا من الادخار.[3]

1- مدخرات القطاع العائلي: تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح – أي الدخل بعد تسديد الضرائب – وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة.

[1] هيثم محمد الزغبي، المرجع السابق، ص118.

[2] المرجع نفسه، ص121.

[3] آرثر لويس، المرجع السابق، ص64.

وتعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصادر الادخار في الدول النامية وذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تمثل مدخرات القطاع العائلي 50% من جملة المدخرات.

ونجد من بين العوامل المحددة لمدخرات القطاع العائلي هو حجم الدخل وذلك أن الأغلبية الساحقة من سكان الدول النامية من أصحاب الدخول الضعيفة، لذلك تتجه معظم المداخل إلى الإنفاق على مستلزمات الحياة الضرورية، وتشير الإحصائيات إلى أن الدخل المتاح هو أهم العوامل المحددة للادخار سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية. فعندما يزيد دخل الأسرة فإن المتوقع أن يزيد الادخار. وأيضا نجد من العوامل درجة تركز وتوزيع الدخل فمن المعلوم أنه في ظل توزيع سيئ للدخل يزيد حجم الادخار عنه لو أن الدخل كان موزعا توزيعا عادلا. وعلى ذلك فإن توزيعا للدخل في دولة ما في صالح الطبقات ذات الدخل الأعلى لا بد وأن يؤدي إلى زيادة الادخار، والعكس صحيح. ويعتقد العديد من الاقتصاديين أن العامل الأهم في تحديد حجم الادخار ليس المستوى المطلق لدخل الأسرة، ولكن المستوى النسبي. ذلك أن الإنفاق على الاستهلاك يتأثر إلى حد بعيد بمستويات معيشة الأسر المحيطة، ولذلك فإن الأمر المعول عليه ليس كون دخل الأسرة مرتفعا أو منخفضا ولكن نسبة الدخل إلى دخول الآخرين. والعامل الثالث هو التقليد أو أثر المحاكاة ذلك أن الفرد عندما يرى ويتعرف على السلع الجديدة وأنماط الاستهلاك الراقية والوسائل المستحدثة يشعر برغبة ملحة في اقتناء واستخدام تلك السلع والخدمات، بمعنى أن ميولهم نحو الاستهلاك تزيد إلى أعلى.[1] وبالتالي هذا السلوك أدى إلى تناقص الادخار نتيجة صرف الدخل على أشياء كانت تعتبر من الكماليات لكن مع مرور الوقت ودخول الرقي إلى العائلات صارت تعتبر من الضروريات. إضافة إلى المنتجات الذكية الأخرى التي لا تدخل في مستلزمات الحياة الضرورية والتي نرى أنها تأخذ حيز من الدخل كالهواتف المحمولة الباهظة الثمن والبرامج التكنولوجية والقنوات التلفزيونية المدفوعة والأدوات المنزلية، والطفرة التكنولوجية الحاصلة.

وتتمثل مصادر الادخار في ما يلي: [2]

- مدخرات التقاعد كأقساط التأمين والمعاشات؛
- الودائع في البنوك وصناديق التوفير؛
- الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي؛
- سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

2- مدخرات قطاع الأعمال: يشمل قطاع الأعمال جميع المنظمات والمنشآت التي تنتج السلع والخدمات بقصد بيعها وتحقيق أرباح، ويمكن تصنيف هذه المنظمات والمؤسسات كالآتي:

* المنشآت الخاصة غير المساهمة كالمزارع ومحلات البيع والحرفيين العاملين لحسابهم الخاص وجميع الأشخاص المهنيين المستقلين كالأطباء والمهندسين والمحامين.

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، المرجع السابق، ص224-228.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، المرجع السابق، ص295.

* جميع أرباب العائلات والمؤسسات الخيرية بصفتهم مالكي عقارات، سواء كانوا قاطنين هذه العقارات أم لا.

* جميع الشركات الخاصة عدا المؤسسات الخيرية التي تخدم القطاع العائلي على شكل المشروعات المنظمة التعاونية.

* المنشآت التي لا تهدف إلى الربح إلا أنها تقوم بخدمة قطاع الأعمال كمعاهد ومراكز البحث العلمي التي تقيمها المشروعات كرفع إنتاجيتها أو زيادة دخلها.

ولا شك بأن مستوى النشاط الاقتصادي العام وإمكانات التوسع والسياسة الضريبية بما فيها من إعفاءات ومميزات، أثرا كبيرا في تحديد حجم مدخرات قطاع الأعمال.[1]

ثانيا: المدخرات الإجبارية

وهي ادخارات تقتطع من الدخول المتحققة لدى الأفراد بطريقة إلزامية وتتمثل في الادخار الحكومي والادخار الجماعي والتمويل التضخمي.

1- الادخار الحكومي: يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية، فإذا كان هناك فائض اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون (في حالة مديونية الحكومة)، أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أي في حالة وجود عجز فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة، وتتمثل أهم إيرادات الدولة الجارية في حصيلة الضرائب، التي كثيرا ما تجد فيه صعوبة للاهتداء إلى الضرائب التي تعود عليها بأكبر حصيلة ممكنة ولا تؤدي إلى إعاقة النشاط الاقتصادي أو محاولة التهرب منها.[2]

2- الادخار الجماعي: وهي الادخارات التي تقتطع من دخول بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا للتشريعات، ويتمثل هذا الادخار في أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة وهي خاصة بالعاملين في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة وفي الوحدات الاقتصادية التابعة لها، حيث تقدم هذه الأموال المجتمعية إلى الهيئات المختلفة التي تحتاج إليها في صورة استثمارات تمثلها أحيانا أوراق مالية مختلفة. وما يميز هذا الادخار هو أن الأفراد المساهمين في تكوينها يتحصلون على مزايا مباشرة مثل الخدمات الصحية، التعويضات، والمعاشات...[3]

- **أسس السياسة الضريبية في الدول النامية:**

إن المهمة الرئيسية للسياسة الضريبية للدولة النامية تكون في تعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيهه إلى الوجهات المنتجة ثم محاولة زيادته بشكل مضطرد. وفى ضوء تلك المهمة فإن الضرائب تصبح وسيلة امتصاص الجزء الأكبر من ذلك الفائض الذي لا يستخدم لأغراض استثمارية وتصبح المشكلة الرئيسية هي

[1] محمد خليل برعي، المرجع السابق، ص104-105.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، المرجع السابق، ص296-297.

[3] عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمان بن سانية، المرجع السابق، ص226.

البحث عن مصادر ذلك الفائض أو اكتشافه وتوجيهه نحو الاستثمار دون أن يترتب على تلك العملية انتقاص فرص ظهور مثل ذلك الفائض الاقتصادي.

وحيث أن سياسة التنمية هي في جوهرها سياسة اجتماعية قومية يستفيد منها جميع أفراد المجتمع فإن الأمر ليستدعى ضرورة أن ترسم السياسة الضريبية بحيث يسهم كل فرد في تمويل عملية التنمية (من خلال ضرائبه) بالقدر الذي يسمح به الفائض الاقتصادي غير المستخدم أو بمعنى آخر الغير موجه اختياريا نحو الاستثمار.

وحيث يختلف الفائض الاقتصادي من فرد لآخر نظرا لاختلاف احتياجاته الاستهلاكية واختلاف مستويات دخولهم واختلاف مستوى الدخل الذي يجعل لدى كل منهم الحافز لبذل المزيد من الجهود لذلك يجب أن تتسم السياسة الضريبية بالعدالة في توزيع أعبائها وإذا ما علمنا أن عملية التنمية الاقتصادية هي عملية تراكمية بمعنى أنه سوف يصاحبها ارتفاع في الدخل وبالتالي ارتفاع في حجم الفائض الاقتصادي في المراحل الأولى فإنه يجب أن ترسم السياسة الضريبية بحيث لا تسمح بأن تؤول الزيادة في الدخل إلى الإنفاق الاستهلاكي كاملة أو بمعنى آخر فإن تلك السياسة يجب أن تأخذ في اعتبارها أن يكون معدل التزايد في الإنفاق الاستهلاكي أقل من معدل الزيادة المتوقعة في الدخل القومي وبخاصة في المراحل الأولى للتنمية.

وإذا ما كان هدف سياسة التنمية هو تشجيع النمو في قطاع أو نشاط إنتاجي فإنه يجب أن تأخذ السياسة الضريبية هذا الهدف بعين الاعتبار وهو ما يعرف بمبدأ الإعفاء الضريبي أو التخفيضات الضريبية. كما أن الضرائب على الواردات يجب أن تخطط ضمن الإطار العام لخطة التنمية فقد تعفى مثلا السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة صناعات وطنية من الضرائب في الوقت الذي تفرض فيه ضرائب مرتفعة على السلع الاستهلاكية.

على أنه وفى كثير من الدول يمكن تجميع حصيلة ضريبية كبيرة من خلال الضرائب على العقارات والملكيات الزراعية ولكن لكي يتأتى ذلك يشترط عدم وجود النفوذ السياسي في أيدي الطبقة الغنية حيث أنها في تلك الحالة سوف تستطيع أن تقاوم أي اتجاهات تشريعية ضريبية تفقدها جزءا من المزايا أو المكاسب المادية التي تتمتع به.[1]

ثالثا: القروض كمصدر لتمويل التنمية

القرض اصطلاحا هو عقد يلتزم به المقرض أن ينقل إلى المقترض ملكية مبلغ من النقود على أن يرده إليه المقترض عند نهاية مدة القرض مقابل فائدة، وقد تكون القروض خاصة كما قد تكون عامة.[2]

إن ضعف الوعي الادخاري وعدم صلابة الإيمان بالتنمية وتمويلها دفع التكوين الادخاري جبرا كالضرائب، لكن قصور الطاقة الضريبية وضعف الإدارة الضريبية ألجأ الدولة إلى بديل لا جبر فيه ألا وهو القروض

[1] أحمد جابر بدران، المرجع السابق، ص77-78.

[2] عبيد علي أحمد الحجازي، المرجع السابق، ص72.

العامة، فعندما تبلغ الضرائب حد طاقتها بأن تزيد نفقاتها الحدية عن النفقات الحدية للاقتراض وجب اللجوء إلى القروض.

وتعرف القروض العامة الداخلية بأنها المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة عن طريق الاستدانة من قبل شخص معنوي آخر مقيم فيها سواء كان ذلك من الأفراد أو البنوك أو الهيئات الخاصة أو العامة مع التعهد بردها ودفع فائدة عنها وفقا لشروط معينة.[1]

وهكذا عندما يتقدم النمو الاقتصادي تزداد الحاجة إلى مؤسسات متخصصة في التمويل طويل الأجل، فشركات التأمين أو بنوك الاستثمار، وسوق البورصة تصبح عنصرا مهما في الوساطة التمويلية. وعليه فإن النظام المصرفي الكفء الذي يظهر في ظل التمويل العميق يمثل شرطا ضروريا لنجاح وظهور المؤسسات الحيوية المتخصصة في تمويل الاستثمار طويل الأجل. وإذا حدث احتكار تمويلي أصبح من الضروري تدخل الحكومات، وقد يعني هذا التدخل إنشاء الحكومة لبنك تنمية حكومي ومؤسسات متخصصة أخرى تعمل كموزع للأرصدة الحكومية المخصصة للاستثمار طويل الأجل.[2]

نجد أن البنوك تلعب أهم دور في تزويد الاقتصاد بالاحتياجات التمويلية المتنوعة على اختلاف أنواعها، وتتمثل احتياجات قطاع الأعمال سواء كان عاما أو خاصا وسواء كان يعمل في مجال الصناعة أو الزراعة أو التجارة أو الخدمات الأخرىّ، في تمويل كل من رأس المال الثابت ورأس المال العامل، أي تتمثل في احتياجاتها إلى كل من القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل.

فعندما تتعلق القروض بتمويل الأصول الثابتة، فعادة تقوم بها البنوك المتخصصة، وكذلك بنوك الاستثمار، وفي بعض الأحيان تقوم بها البنوك التجارية في ظل معايير معينة ووفقا للتشريعات والتنظيمات المصرفية وضوابط البنوك المركزية. وفيما يتعلق بتمويل رأس المال العامل، وذلك لمقابلة المخزون السلعي واحتياجات التشغيل النقدية فتقوم بها البنوك التجارية وكذلك البنوك المتخصصة.[3]

دور البنوك ومؤسسات التمويل الداخلية:

ليست هناك صعوبة أمام المشروعات التابعة للدول المتقدمة في الحصول على احتياجاتها من التمويل من مؤسسات الإقراض الداخلية، إذ لا مجال للحديث عن المخاطر السياسية في تلك الدول، كما أن المخاطر الاقتصادية تتخذ صورا أخرى غير تلك المعهودة في الدول النامية، إضافة إلى ذلك كما هو معلوم أن بيوت المال الكبرى، التي تملك القدرة على إقراض رأس المال، تقع في نطاق هذه الدول أصلا.

أما في الدول النامية فمؤسسات التمويل فيها تعاني من ضعف هياكلها، وما يتمتع منها بقوة في مراكزه المالية نجده تابعا للحكومات.

[1] عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمان بن سانية، المرجع السابق، ص227

[2] مالكوم جبلز وآخرون، المرجع السابق، ص575.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، المرجع السابق، ص266.

المطلب الرابع: التمويل الخارجي

عندما لا تستطيع الدول إيجاد مدخرات محلية كافية لتحقيق آمالها في النمو الاقتصادي تلجأ إلى التمويل من خارج البلاد، تشمل المدخرات الأجنبية كلا من الادخار الرسمي والخاص، ومعظم الادخار الرسمي يتم على شكل قروض تنازلية ناعمة بمعنى أنها تتوفر إما على شكل منح أو قروض ذات سعر فائدة منخفض وفترة دفع طويلة غير متوفرة في الأسواق العالمية لرأس المال الخاص. وتعطي الحكومات أيضا قروضا بشروط تجارية مثل ائتمان الصادرات والاستثمار التملكي، أو القروض الصعبة من البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية، وتسمى القروض التنازلية أو الناعمة فنيا بمساعدات التنمية الرسمية.[1]

حيث أن كل دولة نامية تقريبا تضطر إلى الاعتماد على أموال أجنبية، وذلك لكي تكمل بها مدخراتها الضعيفة في المراحل الأولى من مراحل نموها الاقتصادي. مثال هذا أن انجلترا استدانت من هولندا في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر، ثم أصبحت بعد ذلك تقرض كل بلد في العالم تقريبا، وذلك في القرنين التاسع عشر والعشرين. والولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر اليوم أغنى دولة في العالم كانت تستدين كثيرا في القرن التاسع عشر، غير أنها أصبحت في القرن العشرين أكبر مقرض.

ففي الحرب العالمية الثانية كانت المساعدات الأجنبية تكاد تعتمد تماما على إجراءات فردية، وكانت هذه الإجراءات تخضع بدورها لمسألة المقارنة بين الاستفادة من الفرص في الداخل والاستفادة منها في الخارج، وكانت الدول المقرضة هي الدول النامية، بينما كانت الدول المستدينة أقل حظا في مضمار النمو. والواقع أن رؤوس الأموال تميل إلى التدفق في الأماكن التي تظهر فيها إمكانيات الموارد الطبيعية الفنية، ولقد كانت بريطانيا في القرن التاسع عشر، تستثمر أموالها في أي مكان تراه صالحا للاستثمار. ولقد استثمرت في أمريكا اللاتينية، ثم في مشروعات الحديد في أوروبا، ثم أخذت تستثمر أموالها في مصر.[2]

أولا: أشكال التمويل الخارجي

1- القروض والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية:

لعل من أهم هذه المؤسسات المالية الدولية نجد: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء التعمير، الهيئة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية وهي كلها مؤسسات تهدف بشكل عام إلى منح قروض بأشكال مختلفة واستشارات تقنية للدول التي تحتاج إليها.[3]

2- المعونات الأجنبية:

ينظر الآن للمعونات الأجنبية على أنها نتاج لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وتمتد جذورها لخطة مارشال والتي عن طريقها حولت الولايات المتحدة حوالي 17 بليون دولار لمدة أربع سنوات للمساعدة في إعادة بناء أوربا بعد الحرب. وهناك عنصران في هذه الخطة جعلاها تنجح نجاحا باهرا: تدفق رأس المال من

[1] مالكوم جبلز وآخرون، المرجع السابق، ص590.

[2] آرثر لويس، المرجع السابق، ص67.

[3] إسماعيل محمد بن قانة، المرجع السابق، ص 299.

الولايات المتحدة وخطط التنسيق لاستخدامه بطريقة منتجة لإعادة بناء رصيد رأس المال المادي الأوروبي المحطم، وخلال عقدين بعد الحرب العالمية الثانية حصلت دول عديدة على استقلالها كانت تحت الاحتلال الأوروبي سابقا. أخذت الولايات المتحدة الأمريكية المبادرة بمساعدة الدول المستقلة حديثا، فقامت بتزويدها بنفس العرض وهو رأس المال وأيضا المعونات الفنية التي زودت هذه الدول بخبراء أجانب في حقول التخطيط الاقتصادي والهندسة.[1]

وكانت هذه المعونات تهدف إلى تأمين أمن الولايات المتحدة، ونشر الرأسمالية بين الدول، وتكوين التحالفات الدولية.

إن المساعدات المالية التي تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول النامية (المعاملات الثنائية الحكومية) تشكل في الواقع أهم عناصر انسياب الأموال الأجنبية إلى الدول النامية حيث تشكل أكثر من 65% من اجمالى الأموال الأجنبية التي تنساب تجاه الدول النامية. وتأخذ المساعدات المالية من الدول المتقدمة شكل المنح أو المساعدات أو الهبات أو أنها تكون في صورة قروض طويلة الأجل والمنح لا تحمل التزاما بالسداد مستقبلا، في حين تحمل القروض مثل ذلك الالتزام وتختلف القروض المقدمة من الدول المتقدمة إلى تلك النامية من حيث الشروط التي تصاحب كل قرض والتي تجعل من بعض القروض قروضا ميسرة والبعض الآخر قروضا صعبة، إلا أنه أيا كان شكل هذه المساعدات فإنها ترتبط بالدرجة الأولى بالعلاقات السياسية بين الدول المانحة وتلك المتلقية للمساعدات المالية. وفى كل الأحوال فإن المساعدات المالية تتميز بعدم كفايتها على الرغم من اتجاهها نحو التزايد من عام لآخر إلا أنها مازالت ضئيلة جدا إذا ما قورنت باحتياجات الدول النامية من جهة وبإمكانيات الدول المتقدمة اقتصاديا من جهة أخرى. كما تتميز تلك المساعدات المالية بسوء التوزيع بشكل صارخ سواء من حيث إسهام كل دولة من الدول المتقدمة أو من حيث نصيب كل دولة من الدول النامية.[2]

3- مؤسسات المعونة:

تصرف المعونات عن طريق وكالات العون مثل وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، ووزارة تنمية ما وراء البحار البريطانية، ووكالات التنمية الدولية في كندا والسويد وغيرها. وتستخدم هذه الوكالات أساليب مختلفة منها الفنية ومنها المساعدة الرأسمالية. وتمنح معظم المساعدات الرأسمالية للمشاريع مثل سدود توليد الطاقة المائية، أو الطرق، أو مشاريع التنمية الريفية وتسمى معونة مشاريع.[3]

تأسس البنك الدولي في مؤتمر بروتن وودز عام 1944 عندما كان أول أهداف البنك المساعدة في إعادة بناء الدول الأوربية المحطمة بعد الحرب العالمية الثانية. وقد أوجد هذا المؤتمر أيضا مؤسسات أخرى مثل صندوق النقد الدولي والمخول له مهمة إنشاء نظام دولي للعملات الوطنية ذات علاقات مستقرة مع

[1] مالكوم جبلز وآخرون، المرجع السابق، ص593.

[2] أحمد جابر بدران، المرجع السابق، ص86-87.

[3] مالكولم جبلز وآخرون، المرجع السابق، ص599.

بعضها البعض لمساعدة نظام التجارة الدولية في الشفاء. وبالرغم من أن التنمية الاقتصادية ليست من مهامه الأساسية إلا أن الصندوق عن طريق سياسته ومصادره كان له تأثير كبير على الدول النامية.[1]

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر وجود مصلحة دائمة بين كيان مقيم في اقتصاد معين (المستثمر المباشر) وكيان مقيم في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) وعادة ما تؤدي هذه المصلحة الدائمة إلى إعطاء المستثمر المباشر صوتا مسموعا في إدارة مؤسسة الاستثمار المباشر، أو مستوى كبيرا من المشاركة فيها، بما تتضمنه من مخاطر ومزايا مصاحبة لتلك المشاركة.[2]

يقصد بالاستثمار الأجنبي تلك التدفقات الرأسمالية سواء في شكل أصول مالية أو إنتاجية ملموسة أو غير ملموسة وبالتالي يكون مصدرها من خارج الدولة المضيفة التي توظف في مشاريع استثمارية مستقلة أو مشتركة تدار على أسس تجارية.

وتعد مساهمة أو مشاركة الاستثمار الأجنبي إحدى أهم العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث تنتقل من خلالها الموارد الاقتصادية بصورة عامة أو عناصر الإنتاج المختلفة بغرض المساهمة في الإنتاج وعمليات التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق استخدام الموارد الاقتصادية بكفاءة عالية مستخدمة في ذلك أحدث التطورات التقنية والفنية في الإنتاج، وتوضح العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة انه مع زيادة التبادل التجاري بين دولتين، تتحرك الاستثمارات بينهما أيضا، كما توضح أن استثمارات الدول الصناعية فيما بينها أكبر بكثير من استثماراتها مع دول أخرى أقل نموا، ذلك أن حجم التجارة بين هذه الدول أكبر، فعندما يزداد الطلب المحلي على منتجات شركة دولية ما بحيث يصبح أكبر من مثيله في دول أخرى تسارع تلك الشركة في إقامة مشروعات استثمارية إنتاجية إضافية تلبية لتلك الزيادة في الطلب، فالتجارة الدولية تعد بمثابة القاطرة التي تجر من ورائها الاستثمار الأجنبي.[3]

1- جدوى وأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يوجد اختلاف بين الاقتصاديين حول جدوى وأهمية الاستثمارات الأجنبية بالنسبة للدول المضيفة وقد انقسموا في ذلك إلى قسمين رئيسيين هما: أنصار النظرية الكلاسيكية، والمجموعة الثانية أنصار النظرية الحديثة.

يفترض أنصار النظرية الكلاسيكية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على العديد من المنافع غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات إلى الحد الذي جعلهم ينظرون إليها

[1] مالكولم جبلز وآخرون، المرجع السابق، ص600.

[2] طارق نوير، **تقييم جودة إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، التمويل الخارجي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، القاهرة، مصر، 2006، ص2.

[3] سالم أحمد الفرجاني، المساهمة **الأجنبية في الاستثمار المحلي، التمويل الخارجي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، القاهرة، مصر، 2006، ص2.

بمثابة مباراة من طرف واحد يكون الفائز فيها محددا سلفا وهي الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة وقد استندوا إلى عدد من المبررات أهمها:

1- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات؛

2- تميل الشركات إلى تحويل أكبر قدر من الأرباح إلى الدولة الأم، وليس الدولة المضيفة؛

3- نقل التكنولوجيا التي لا تتواءم مستوياتها مع متطلبات التنمية بالدول المضيفة؛

4- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخول، وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها مقارنة بنظرائها من الشركات الوطنية.[1]

فالبلدان المتخلفة تخشى الاستثمارات الأجنبية لأسباب سياسية واقتصادية، فمن الناحية السياسية نجد أنها تخشى أن يؤدي الأمر فقدانها لاستقلالها.

والواقع أن البلدان المقرضة قد تميل إلى الإقدام على تصرفات استعمارية عندما تجد أن الأنظمة في البلدان المستضيفة، تختلف عن أنظمتها وقد يكون فقدان البلد لاستقلاله جزئيا وقد يكون كاملا. وهذه المخاوف كلها منتشرة شائعة ولكنها تعتمد في الواقع على البلد المدين بنفسه، إذ يقتضي الأمر أن يكفل هذا البلد الحماية للاستثمارات الأجنبية وتكون سياسة حازمة، بحيث تحول دون الرشوة الأجنبية.

أما من الناحية الاقتصادية فمن الهام أن نميز بين الاستثمارات الأجنبية التي تنطوي على احتكار والاستثمارات التي لا تنطوي على شيء من هذا، في حالة الاحتكار لا يستطيع السكان المحليون زحزحة المستثمر الأجنبي وهذا يحدث في حالة استغلال المعادن على سبيل المثال، أما الاستثمار في التجارة أو التصنيع فأقل من ذلك، خطر، فما أن يجد السكان المحليون المال اللازم ويحصلون على الكفاءة المطلوبة، حتى يستطيعون أن يحلو محل الأجانب.[2]

في الجانب الآخر يرى أصحاب النظرية الحديثة أن كلا من طرفي الاستثمار(الشركات المتعددة الجنسيات والدولة المضيفة) تربطهم علاقة المصلحة المشتركة، كلا منهما يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة. وبمعنى آخر أنه لا توجد مباراة من طرف واحد كما زعم الكلاسيك. ولكنها مباراة ذات طابع خاص يحصل كل طرف فيها على الكثير من العوائد، ويرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة يساعد في تحقيق الآتي:

1- الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول؛

2- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المستضيفة مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها؛

---

[1] يعقوب علي جانقي، علم الدين عبد الله بانقا، **تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي، التمويل الخارجي المباشر**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006، ص2-3.

[2] آرثر لويس، المرجع السابق، ص 68-69.

3- خلق أسواق جديدة للتصدير، وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية؛

4- تحسين ميزان المدفوعات، وتقليل الواردات؛

5- تدفق رؤوس الأموال؛

6- المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية؛

7- نقل التكنولوجيا.[1]

تستخدم حكومات الدول النامية أدوات سياسية متنوعة لضمان سلوك الشركات للطريق المرغوب فيه. وهناك ثلاث قيود من بين أدوات السياسة الأربع: متطلبات الأداء، قوانين الاستيعاب، الرقابة على نقل الأرباح للخارج، والأداة الرابعة هي الحوافز الضريبية. وتفصل متطلبات الأداء إجمالا بشكل يلاءم كل صناعة على حدة. إذ تجبر شركات تجميع السيارات مثلا على زيادة المحتويات المحلية بالتدريج. بينما يطلب من شركات استخراج المعادن أن تلتزم في المستقبل بالقيام باستثمارات في تحويل المعادن محليا. ويقوم تصميم متطلبات الأداء من أجل تحقيق الأهداف وهي العمالة ونقل التكنولوجيا، ونشاطات باتجاه التصدير، والحصول على العملات الأجنبية.[2]

2- مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتكون بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر طبقا لتوصيات صندوق النقد الدولي، مما يلي:

- الاستثمارات في حقوق الملكية التي تمول إنشاء مصانع وشركات وغيرها من المشروعات التي يدخل المستثمر الأجنبي فيها كشريك بحصة مباشرة لا تقل عن 10% أو أكثر من إجمالي رأس المال للمنشأة حتى تسجل البيانات على أنها استثمار أجنبي مباشر.
- نشاط استكشاف أو استخراج المواد والخامات الطبيعية.
- نشاط التشييد والبناء وغالبا ما يكون ذلك في حالة إنشاء المشروعات الكبرى التي يتطلب تنفيذها مدة تزيد عن عام.
- معاملات الدين بين المستثمرين المباشرين من ناحية والمؤسسات التابعة والزميلة والفروع من جهة أخرى بما فيها إقراض أو اقتراض الأموال (سندات الدين وائتمان الموردين).
- المعدات المتنقلة والمتحركة (الطائرات، تجهيزات، النفط...) التي تعمل في اقتصاد لمدة تزيد عن عام، وتعتبر أنها مدارة بواسطة مؤسسة مقيمة (مؤسسة افتراضية) وهذه المؤسسة الافتراضية هي مؤسسة استثمار مباشر، والمستثمر المباشر هو المشغل الفعلي للمعدات.[3]

[1] يعقوب علي جانقي، علم الدين عبد الله بانقا، المرجع السابق، ص4.

[2] مالكولم جبلز وآخرون، المرجع السابق، ص623.

[3] طارق نوير، المرجع السابق، ص4.

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل الأول استعرضنا مفهوم وتعريف التنمية الاقتصادية ومختلف المفاهيم المرتبطة بالتنمية، ومختلف الاتجاهات التي عرفت مصطلح التنمية، فالتنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، مع تحقيق عدالة في توزيع الدخل القومي بين الأفراد وبين المناطق. ثم تطرقنا إلى مختلف المصطلحات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والفرق بينهم، ونظرا لكثرة المدارس والاتجاهات تعددت التعاريف واختلفت، كل من وجهة نظره والظروف المحيطة به، وكما رأينا سابقا فالتنمية لها عدة أشكال (بشرية، محلية، اجتماعية....)، فالتنمية الشاملة هي تنمية كل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

واستعرضنا مختلف النظريات في التنمية الاقتصادية والمدارس التنظيرية عبر الزمن من الكلاسيكية حتى النظريات الحديثة للتنمية الاقتصادية، وأبرزنا أهم الفرضيات التي تقوم عليها، وأوجه الإختلاف في التفكير، انطلاقا من اختلاف الإيديولوجيات (الرأسمالية والاشتراكية)، وخصائص كل مجتمع.

التنمية الاقتصادية تساعد البلدان على الخروج من التبعية للخارج وبناء اقتصاد قوي قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي، الأمر الجامع هو أن التنمية الاقتصادية بتظافر الجهود عملية حقيقية تشترك في هدف واحد وهو جعل البلدان حديثة ومتطورة اعتمادا على التكنولوجيا والمكننة، لذلك فعملية التنمية الاقتصادية تحتاج إلى المال للقيام بها، لذا ينبغي توفير التمويل اللازم وتعدد مصادره سواء كان داخلي أو خارجي لضمان الوصول للأهداف المرجوة.

الفصل الثاني: المفاهيم المتعلقة بالريف والتنمية الريفية.

تمهيد:

يعتبر مصطلح الريف والتنمية الريفية من المصطلحات التي لا يزال الجدل حولها بين معظم التنمويين، حيث أصبح موضوع اهتمام، باعتبارها من أهم القضايا التي تشغل بال علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة في الآونة المعاصرة، ولا يقتصر الأمر على اهتمام الأكاديميين بهذه القضية بل يشاركهم ذلك الاهتمام رجال الحكم وصناع القرار والتنفيذيون، نظرا لكونها تهدف إلى تطوير الريف وتحسين حياة من يقطنون به.

فالتنمية وكما أشار إليها الباحثون التنمويون، هي من الإنسان وله وتعود عليه، مما يعزز الاعتماد على الذات، ويزيد من القدرة الإنتاجية لدى الأفراد، كما تعتبر جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية الشاملة في الدولة، وتحتل أهمية خاصة بسبب أن سكان المجتمعات الريفية يشكلون الأغلبية في معظم دول العالم خاصة في الدول النامية، وأي دراسة لا بد من تحديد المفاهيم التي سيبنى على أساسها الموضوع، فكان علينا أن نبدأ في هذا الفصل على تحديد المفاهيم التي ترتبط بالريف والتنمية الريفية، وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث نذكرها:

المبحث الأول: مفاهيم حول الريف والمجتمع الريفي؛

المبحث الثاني: مفاهيم حول التنمية الريفية؛

المبحث الثالث: تجارب دولية في التنمية الريفية.

المبحث الأول: مفاهيم حول الريف والمجتمع الريفي

الريف والمجتمع الريفي هو الموضوع الأساس الذي تنفذ فيه عملية التنمية الريفية وأسسها، وهذا ما يدفعنا إلى تحديد مفهوم الريف.

فمن الأوائل الذين اهتموا بالدراسة والكتابة حول المجتمع الريفي العلامة ابن خلدون، في كتابه المقدمة، من خلال تركيزه على خصائص ومميزات الريف وما يسود فيه من علاقات ونوعية النظم البنيوية المختلفة التي تكون في النهاية الحياة الكلية للمجتمع المحلي الريفي.

المطلب الأول: تعريف الريف

أصل كلمة الريف: تشير كلمة"الريف" إلى مصطلح Rural ونعنى بها نحن القرية، أما في اللغة اليونانية نجد أن Rus تعني الريف، وأن هذا الموصوف أعطى للمضاف إليه فأصبح Ruris الذي يحمل صفتين هما "Rustitus" و Ruralis" وهاتان الصفتان هما السمة الريفية.

وأوضح ساندرسون أن المصطلح Rural آي الريفي جاء مصاحبا لكلمة Peasant آي القروي، حيث أن مصطلح Rural ينطبق على طريقة في الحياة موجودة في الدول الصناعية المتقدمة بمعني أن هذه المجتمعات التي اختفت منها الفروق بين الريف والحضر، فان مصطلح ريفي يطلق على ساكن المناطق الريفية، والريفية تطلق على المناطق العاملة بالزراعة في المجتمعات المتقدمة صناعيا.

تعريف الريف لغة: الريف في المعاجم العربية هو الخصب والسعة والمأكل وهو أرض فيها زرع وماء، وقد وردت كلمة الريف في القران الكريم بلفظ البدو في سورة يوسف فقال الله تعالى على لسان سيدنا يوسف عليه السلام "**وجاء بكم من البدو**".

وجاء في الصحاح للجوهري :"الريف أرض فيها زرع وخصب، والجمع أرياف ورافت الماشية أي رعت الريف وأريفنا أي صرنا إلى الريف وأرافت الأرض أي أخصبت، وهي أرض ريفة بتشديد الياء"، وجاء في لسان العرب "الريف هو الخصب والسعة في المأكل والجمع أرياف فقط، والريف ما قارب الماء من ارض العرب وغيرها"، وجاء في معجم الوسيط "الريف أرض فيها زرع وخصب ويطلق على ما عدى المدن من القرى والجمع أرياف".[1]

اصطلاحا: لا يوجد هناك تعريف عالمي موحد ومتفق عليه لمفهوم الريفية أو التريف بصفة عامة، وعليه من الصعب إعطاء تعريف دقيق للريف، فتعريفه هو من السهل الممتنع، حيث يمكن تعريفه بصورة تقريبية، وهذا تبعا لظروف المكان والزمان فليس المجتمع الريفي الذي يوجد في بريطانيا أو فرنسا أو أمريكا ينطبق عليه نفس تعريف المجتمع الريفي الأسيوي أو الإفريقي، أما تعريفه تعريفا دقيقا فيكاد يكون من المستحيلات، وهذا ما يؤكده البروفسور ساندرسون قائلا: "يجب الإشارة إلى الحقيقة التي تتمثل في استحالة وصف "الريفية" في الولايات المتحدة بصورة كلية أو عامة وأن نعطي خصائص مطلقة للمجتمع الريفي تنطبق في كل مكان،

[1] هاشمي الطيب، **مدخل إلى التنمية الريفية والمجتمع الريفي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2021، ص38.

ومن ثم فيجب النظر إلى مشكلات التنظيم الاجتماعي الريفي في نطاق المحلية، وفي حدود الثقافة المحلية والموقف الاجتماعي المحلي.[1]

كما أن بعض المفكرين وبعض الكتاب إذا عالجوا بحثا حول التنمية الريفية، فإنهم يبدؤون بالسؤال الاستراتيجي: ما المقصود بالريف والريفية؟ فمثلا البروفسور ساندرسون في تعبيرات بليغة يتساءل عن مفهوم الريفية "ماذا نعنى بالمصطلح "ريفي""، والبروفيسور محمد نبيل جامع يطرح سؤالا بمثابة عنوانا لأحد الفصول من كتاب التنمية الريفية وهو: متى يكون المجتمع ريفيا؟

المطلب الثاني: الفقر في الريف

توج الاهتمام العالمي بقضية الفقر خلال تسعينيات القرن الماضي عندما أعلن عام 1992 عاما للقضاء على الفقر، حيث التزمت الحكومات بالمساهمة بعملية الحد من الفقر والقضاء عليه كمطلب أخلاقي، اجتماعي، اقتصادي وسياسي. ويمثل ذلك أحد الأسباب الأساسية لدعم الأهداف التنموية للألفية خاصة مع ازدياد وانتشار الفقر في العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة.

تحتل ظاهرة الفقر أهمية كبرى عام 2009 الذي عقد في روما الذي وضع قضايا مكافحة الفقر على رأس القضايا التي تناولها المؤتمر وكان موضوع المستوى العالمي وأجندة العمل الدولي فهو يمثل تحديا عالميا كبيرا وتشهد الساحة الدولية عقد العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية لمناقشة قضية الفقر كان آخرها مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي في نوفمبر، الفقر المدقع والجوع على رأس قائمة الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة والتي تم الإعلان عنها في دورة انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2000 قبل أن نتطرق إلى الفقر الريفي سنذكر بعض المفاهيم للفقر وتصنيفها بإيجاز.

أولا: تعريف الفقر

لا يوجد تعريف محدد للفقر، فقد يختلف مفهومه بين فئات البشر، وأيضا يختلف من بلد إلى آخر بل ويختلف من وقت لآخر، فمن خلال دراسة عن الفقر بجنوب إفريقيا للتعرف على مفهوم الفقر بين طبقات المجتمع، تبين أن تعريف الفقر بين الفقراء يختلف تعريفه بين غير الفقراء، فقد وصف الفقر على أنه انعزال الفقراء عن المجتمع، حياة غير آمنة، دخل ضعيف، ارتفاع نسبة البطالة ونقص فرص العمل، نقص التغذية، حرمان من الوصول إلى مياه الشرب، حرمان من خدمات الصرف الصحي الآمن، كبر حجم الأسرة، ضعف فرص التعليم، الاستخدام السيئ للموارد.[2]

ومن خلال ما سبق يتضح صعوبة تحديد مفهوم الفقر، إلا أنه لتوحيد الجهود والتنسيق فيما بينها، تبنت الأمم المتحدة تعريفا للفقر وذلك على النحو التالي:

[1] هاشمي الطيب، المرجع السابق، ص40.

[2] مصطفى منير محمود، طارق محمود يسري، **سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة**، كلية التخطيط العمراني والإقليمي، القاهرة، 2012، ص7.

"الفقر أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق مستدام، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية وانحسار إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية، إضافة الى التمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع وانعدام فرص المشاركة في اتخاذ القرارات. في عام 2015، كان أكثر من 736 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر الدولي، وكان حوالي 10 في المائة من سكان العالم (م ا قبل الجائحة) يعيشون في فقر مدقع ويكافحون من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الصحة والتعليم والحصول على المياه والصرف الصحي. كان هناك 122 امرأة تتراوح أعمارهن بين 25 و34 عاما في فقر مقابل كل 100 رجل من نفس الفئة العمرية، وأكثر من 160 مليون طفل معرضين لخطر الاستمرار في العيش في فقر مدقع بحلول عام 2030".[1]

وقد جاء في لسان العرب بأن الفقر هو عجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية الخاصة واحتياجات من يعيلهم واستنادا إلى قاموس Rogets Thesaurus أن يكون فقيرا تعني أن يفتقر وأن يجوع وأن يكون مسحوقا في ضيق حرج غير مكتفي ماليا ومعظم الدراسات تعرف الفقر تعريفا مبسطا بأنه تدني مستوى المعيشة للفرد أو الأسرة وفقدان القدرة على مواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات.[2]

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح أن مفهوم الفقر ارتبط بالعديد من القضايا، من أهمها:

- عدم الرضا لدى المجتمع عن الحياة التي يعيشها أفراده؛
- وجود حرمان مادي نتيجة الدخل الضعيف أو المنعدم ونقص في خدمات التعليم والصحة؛
- عدم تحقق الأمان الاجتماعي نتيجة احتمال التعرض للكوارث الطبيعية أو التعرض للعنف والجريمة؛
- تهميش الفئات الفقيرة، وعدم قدرتها على ممارسة حقوقها السياسية والاجتماعية.

وقد وضعت الأمم المتحدة مقياسين لتحديد حالة الفقر بين المجتمعات في الدول المتخلفة، وذلك على النحو التالي:

1- الفقر المطلق: هو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان من خلال دخله، الوصول إلى الاكتفاء بحاجاته الأساسية من غذاء ومسكن وملبس وصحة وتعليم، وقد وضعت له حدا هو حصول الفرد على أقل من 2 دولار يوميا، ويبلغ تعداد هذه الفئة حوالي 3 مليار نسمة حول العالم.

2- الفقر المدقع: هو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان، من خلال دخله الوصول إلى تأمين عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة، وقد حدد بأقل من دولار واحد يوميا لكل فرد ، ويعيش في هذه الفئة نحو خمس سكان العالم.

[1] الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة un.org.

[2] هاشمي الطيب، المرجع السابق، ص65.

ثانيا: أسباب الفقر

إن مظاهر التخلف الريفي أضحت أمرا واضحا وملموسا وموضع اتفاق، ولكن تشخيص أسبابه وتحديد منطلقات ووسائل الخروج منه ليست على القدر نفسه من الوضوح والاتفاق، رغم معرفة أسباب التخلف الريفي وفهم العلاقات المتداخلة المساهمة في ذلك هو الطريق الذي يساعد على التعامل مع المشكلة.

وقد حددت الأمم المتحدة أربعة أسباب رئيسية للفقر وذلك على النحو التالي:

1- فشل استراتيجيات التنمية في تحقيق أهدافها وعدم تحقق الإصلاحات الاقتصادية؛

2- محدودية الوصول للأصول الإنتاجية والسلع والخدمات العامة للمؤسسات والتحكم فيها؛

3- أعباء الحروب والحروب الأهلية والكوارث الطبيعية؛

4- النمو السكاني السريع وما ينتج عنه من بطالة وانخفاض مستوى الخدمات الصحية والتعليمية.

وفي ضوء هذه الأسباب تنتج أربعة مظاهر تؤدي إلى تفشي الفقر في المجتمعات هي:[1]

- التوزيع السيئ للدخل والثروة، مما يسبب تفاوتا كبيرا داخل المجتمع ويزيد من الفجوة بين الفقراء والأغنياء وانكماش الفئات المتوسطة.
- انخفاض الإنتاجية وتدني مستويات الكفاءة والفاعلية.
- تدهور المجتمعات اجتماعيا وثقافيا نتيجة لارتفاع معدلات النمو السكاني مما يسب انتشار البطالة وانخفاض مشاركة المرأة في العمل.
- انخفاض معدلات الدخل القومي والناتج المحلي، نتيجة السياسات الاقتصادية الغير ملائمة.

المطلب الثالث: خصائص المجتمع الريفي

تتصف المجتمعات الريفية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن المجتمعات الحضرية ويمكن حصر أهم هذه الخصائص فيما يلي:

- ✓ **حجم المجتمع:** يعتبر المجتمع المحلي الريفي صغيرا نسبيا إذا ما قورن بالمجتمع الحضري فالقرية في مساحتها أصغر من المدينة كما أن مبانيها ومنشآتها العامة أقل عددا وأصغر حجما عن مثيلاتها بالمناطق الحضرية.
- ✓ **البيئة الطبيعية:** تتصف المباني والمنشات بالقرى الريفية بالبساطة وعدم التعقيد وقلة تكاليف الإنشاء بينما العكس من ذلك في المناطق الحضرية.
- ✓ **السكن:** عدد السكان في المجتمع الريفي أقل من عدد السكان بالمدينة كما إن الكثافة السكانية أقل في الريف عنها من المدينة حيث تتطلب طبيعة العمل غير الزراعي أماكن محددة وتركيز كبير في

[1] محمد الصقور، **ظاهرة الفقر وسياسات التدخل والمواجهة لتحسين أحوال الفقراء**، بحث منشور، مؤتمر أفضل الممارسات المهنية في مجال البرامج التنموية لتحسين الأحوال المعيشية للفقراء، مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز للإسكان التنموي، المملكة العربية السعودية، 2011.

عدد العمال بينما العكس في حالة الزراعة التي يشتغل بها عدد أقل من العمال في مساحات واسعة من الأراضي لزراعتها.

- ✓ **المهنة:** المهنة السائدة في المجتمعات الريفية هي الزراعة التي تشمل الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني ومزال التنظيم الزراعي يرتكز على الأسرة الريفية في كثير من أجزاء العالم لأن الزراعة مهنة عائلية يشترك فيها جميع أفراد العائلة وهذا الاشتراك في العمل يزيد من ترابط وتماسك أفراد الأسرة الريفية.
- ✓ **العمل والبطالة:** تعتبر ظاهرة البطالة الموسمية من أهم مظاهر تكييف الطبيعة للنشاط الاقتصادي الزراعي فإنتاج أنواع مختلفة من المحاصيل وتتابعها في الدورة الزراعية يحدده ضرورة زراعتها في مواسم محددة لذا كان الطلب على العمل متغير وموسمي حسب توقيت القيام بكل عملية من العمليات الزراعية في مواسم محددة وعليه تعتبر ظاهرة البطالة الموسمية ظاهرة مميزة للمجتمع الريفي الذي يشتغل غالبية سكانه في الزراعة.
- ✓ **العادات والتقاليد:** تعتبر العادات الشعبية والعرف هي القوانين السلوكية السائدة في الريف والتي يعمل بمقتضاها أهله، فالريفيون يعيشون في حياتهم الخاصة متأثرين بصفة خاصة بالقواعد السلوكية غير الرسمية فيتعلقون بعاداتهم وتقاليدهم ويحافظون عليها بشدة.
- ✓ **الفوارق الاجتماعية:** تعتبر الفوارق بين الطبقات الاجتماعية في الريف كبيرة خصوصا بين الطبقة العليا الغنية والدنيا الفقيرة ويرجع ذلك أساسا إلى عدم انتظام توزيع موارد الإنتاج (الأرض) بين السكان الريفيين وبالتالي عدم انتظام توزيع الدخل الفردي من جهة كما يرجع إلى الاهتمام بالإمكانات المنسبة للأفراد من جهة أخرى.
- ✓ **التعاون المتبادل:** يعتمد التنظيم الزراعي في معظم أنحاء العالم على الأسرة الريفية لذلك نجد أن الحياة العائلية سائدة في المجتمع الريفي وتتميز العلاقات الاجتماعية في الريف بأنها قوية بين الأفراد لأنها تقوم على أساس صلات القرابة والنسب أو الصداقة والمعرفة الوثيقة وهم يعاونون بعضهم بعضا في مختلف المناسبات الزراعية والاجتماعية التي تتطلب زيادة في الأيدي العاملة.[1]

تقوم الأسرة في المجتمع الريفي بجميع الوظائف الاقتصادية والتربوية والأخلاقية كما تم ذكرها سالفا وهذا ما يدفع للتعريف بخصائص الأسرة الريفية وتكتسي الأسرة عموما أهمية إستراتيجية بالغة في أي مجتمع سواء كان حضريا أو ريفيا في دولة متقدمة أو دولة أقل نموا وذلك يرجع لكونها إحدى هيئات التكوين الاجتماعي حيث:

- تنفرد الأسرة بتنمية خبرات الطفل لمدة طويلة بعد ولادته مباشرة ويتأثر الطفل بالعلاقات الاجتماعية داخل الأسرة.

[1] بيصار عبد الحكيم، **اثر السياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية**، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، المسيلة، 2018 ،ص61.

- تعتبر الأسرة أكثر الجماعات الأولية تكاثفا وتضامنا وتماسكا حيث تنمي كل من الشعور الودي والإحساس العاطفي شعورا جماعيا بين أعضاء الأسرة مما يسهل من الاتصال وانتقال العادات والاتجاهات والمواقف الفكرية من الآباء إلى الأبناء.
- تعتبر الأسرة أكبر العوامل استمرارية وتأثيرا في حياة الطفل في معظم المجتمعات وذلك بالمقارنة بالأصدقاء والمدرسين ورجال الدين وغير ذلك من الرفاق الذين يؤثرون على الطفل لفترات محدودة.
- تؤثر الأسرة على حياة أعضائها وذلك بالنسبة لمساهمتها في تحديد نوع وطبيعة الدور الاجتماعي الذي يلعبه كل من هؤلاء الأعضاء في المجتمع الذي يعيش فيه.

ويمكن أن نوجز الخصائص الأساسية للأسرة الريفية في الأتي:

- الأسرة الريفية ذات سلطة أبوية تسلطية.
- انتشار ظاهرة الزواج المبكر لدى الذكور والإناث.
- للأقارب دور في اتخاذ قرار الزواج.
- تظم الأسرة الريفية أفراد كثيرين فقد تظم جيلين أو أكثر في عائلة مركبة.
- تتميز الأسرة الريفية بالاستقرار.
- الطلاق في المجتمع الريفي قليل جدا بالمقارنة مع المجتمعات الحضرية.[1]

المطلب الرابع:أنواع القرى الريفية

القرية الريفية هي الشكل النموذجي للمستقرة الريفية، ويختلف حجمها من بلد إلي أخر، ومن مرحلة زمنية إلي أخرى حسب الكثافة السكانية ودرجة استثمار الأرض وقابلية الأرض الزراعية للأعمال ودرجة تطور المناطق الحضرية، تتألف القرى الريفية من الحجوم التالية:[2]

أولا: السكن الريفي المنعزل

هذا النوع من الاستقرار الريفي ليس إلا منزلا ريفيا منعزلا أو مجموعة من المنازل تبتعد كثيرا عن المساكن الريفية الأخرى، ويحدث هذا الأمر تحقيقا لرغبة الفلاح في السكن في أرضه الخاصة بحيث لا يضطر إلى التنقل يوميا من والى حقله، وهذا النوع من الاستقرار من أهم أسباب نضوب الريف من سكانه فليس اخطر من الشعور بالوحدة ورتابة الحياة خاصة بالنسبة إلى الذين هم في سن الشباب.

ثانيا: النواة الريفية الصغيرة

تظم هذه القرى عددا صغيرا من المساكن لا يتجاوز3-4 مساكن ريفية، ويعتبر عدم التمكن من تحديث هذه القرى وتطويرها سببا للهجرة فالحياة فيها دون الطموح الذي يرغب فيه إنسان العصر الحالي.

[1] تمار توفيق، **التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد والمعوقات 2000-2014**، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2016، ص59-60.

[2] عبد الرزاق محمد البطيحي، **جغرافية المدن**، كلية التربية، جامعة بغداد، 1985، ص64.

ثالثا: القرى الريفية الاعتيادية(الضيعة)

وهي تضم السكن الزراعي وبيوت الفلاحين بالإضافة إلى عدد قليل من المباني لتلبية احتياجات المزرعة، كالمخازن وغيرها، وقد تضم بضع عشرات من السكان أو بضعة آلاف منهم.

رابعا: القرى الريفية المدمجة (القرية الصغيرة)

وهي تجمع سكاني صغير الحجم تتعدد فيها ملكيات الأفراد وغالبا ما تكون تابعة لقرى اكبر أو متصلة بها بطريق. وتأخذ أشكالا تركيبية عدة منه:

-الشكل الطولي: تأخذ القرية الريفية شكلا طوليا إذا نمت في وادي ضيق محاط بحافتين جبليتين عاليتين أو قرى ضفاف الأنهار.

- الشكل المربع أو الدائري: تأخذ القرية الريفية هذا الشكل عندما تنشأ على رؤوس التلال أو في الجزر بسبب صغر مساحة الأرض.

- الشكل الشبكي: تظهر غالبا في مناطق الواحات والمناطق الصحراوية إذ يحدد شكلها بمقدار الأرض التي يمكن أن تصل إليها المياه.

خامسا: القرى الريفية المخططة(القرية الكبيرة)

وهي تجمع سكني سكاني كبير الحجم نسبيا يضم مساكن المزارعين وغيرهم من أصحاب الحرف الريفية وتتصف بالكثافة السكانية العالية، وبوقوعها على طرق رئيسية تربطها بالمراكز المجاورة. والقرية المخططة تخطيطا حديثا يراعي فيه وجود خدمات أساسية تحتاجها القرية تعليمية وصحية، وإدارية وغيرها...والقرى الريفية التي تخضع للتخطيط يمنع فيها البناء إلا بموافقة مسبقة، ووفق نظام ضابطة البناء الخاضعة لها القرية، فتحدد بذلك اتجاهات النمو العمراني للقرية كما هو الحال بالنسبة للمدن.

المبحث الثاني: مفاهيم حول التنمية الريفية

تعتبر قضية التنمية الريفية من أهم القضايا التي تشغل بال علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة في الآونة المعاصرة، وكذلك فإنه لا يقتصر الأمر على اهتمام الأكاديميين بهذه القضية بل يشاركهم ذلك الاهتمام رجال الحكم وصناع القرار والتنفيذيون.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الريفية

أولا: تعريف التنمية الريفية

تشكل التنمية الريفية مسلسلا شموليا، مركبا ومستمرا يستوعب جميع التحولات الهيكلية التي يعرفها العالم الريفي، ويترجم هذا المسلسل من خلال تطور مستوى نتائج النشاط الزراعي واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وتنويع الأسس الاقتصادية للسكان القرويين وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تعمل على الرفع من جاذبية الحياة والعمل في الأرياف سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي .

وتعني التنمية الريفية أيضا التحسين الكيفي والنوعي للأنشطة الاقتصادية الممارسة في المجال الريفي، مع ضمان استدامتها كما أنها لا تعني مجرد تصنيع لمنطقة قروية أو إقامة أنشطة اقتصادية بها، بل إنها

ظاهرة متشابكة تعمل على تنمية الموارد المحلية ومحاربة الفقر الريفي وكل المشاكل التي يتخبط فيها العالم القروي.[1]

ويمكن تعريف التنمية الريفية على أنها سلسلة شمولية، مركبة ومستمرة تستوعب جميع التحولات الهيكلية التي يعرفها العالم الريفي، وتترجم هذه السلسلة من خلال تطور مستوى نتائج النشاط الفلاحي واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وتنويع الأسس الاقتصادية لسكان الأرياف وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل على الرفع من جاذبية الحياة والعمل في الأرياف سواء على المستوى المحلي أو الجهوي أو الوطني أو الدولي.

يرى آخرون أن مفهوم التنمية الريفية يتجاوز النهوض بالقطاع الفلاحي ليشمل قطاعات اقتصادية لها صلة بالزراعة، بل أنه في رأي البعض يتضمن تنمية الإنسان والموارد الطبيعية في آن واحد، ومن ثمة تحقيق الرفاهية والعدل الاجتماعي للسكان القرويين.[2]

يعرف البنك الدولي سنة 1975 التنمية الريفية: على أنها إستراتيجية مصممة بهدف تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف والتي تتمثل في توسيع منافع التنمية حتى تشمل من هم أكثر فقرا بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية وهذه المجموعة تشمل الزراع الذين يزرعون على نطاق ضيق والمستأجرين والمعدمين كما تعرف بأنها عملية تشكل سلسلة من التدابير والإجراءات لتحسين الوسط الريفي والتي تتعلق بالتهيئة المادية التي ترفع من مستوى الحياة والأمن الوظيفي لسكان الريف أما منظمة الأغذية والزراعة فتنظر إلى التنمية الريفية من خلال ثلاث محاور هي:

- تنمية الإنتاج الزراعي.
- تنمية الموارد البشرية من اجل مشاركة فعالة.
- تنمية القطاع غير الزراعي بالمجتمع الريفي من اجل توفير مختلف الخدمات وتوفير فرص عمل

وهذه المحاور الثلاثة ستؤدي إلى رفع مستوى معيشة المجتمع الريفي وهو الهدف الرئيسي للتنمية الريفية.[3]

تعريف منظمة الفاو واليونسكو: هي عملية تهتم وتضع تحت جناحها الزراعة، التعليم، الصحة، البنية التحتية، بناء القدرات، المؤسسات الريفية، والفئات المحرومة والتي تهدف إلى تحسين معيشة الريف بصفة عادلة ومستديمة.

[1] مصطفي يوسف كافي، المرجع السابق، ص49.

[2] المرجع نفسه، ص50.

[3] بن عياد فريدة، **الاستراتيجيات المتبعة لترقية التنمية الريفية في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة المدية، مجلة البحوث والدراسات التجارية – العدد الثالث– مارس 2018، ص246.

عرفتها هيئة الأمم (1956) بكونها " العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع أو هي " عملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي المرغوب التي تتضمن وتستوجب تغيير المجتمع الزراعي بهدف تحقيق أهداف التنمية الشاملة والقائمة على قدرات السكان وحاجاتهم وتكون أهدافها ضمن أهداف التنمية القومية والتي تعطي الأولوية لتقليص التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الأفراد واعتماد مشاركة السكان ذوي المستوى المعاشي المنخفض وعرفها (Dunhm) 1958، على أنها الجهود المنظمة لتحسين ظروف الحياة في المجتمع وذلك بتشجيع وحث المقيمين في هذا المجتمع على مساعدة أنفسهم.[1]

عرفتها منظمة الإسكوا بأنها عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع، ورفع مستوى أبناءه من النواحي الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية، والفنية والمالية المتاحة للمجتمع.[2]

وعرفها دومبلي (Edouard Dembele) على أنها "عملية تشمل سلسلة من التدابير والإجراءات لتحسين الوسط الريفي التي تتعلق بالتهيئة المادية التي ترفع من مستوى الحياة والأمن الوظيفي لسكان الريف".[3]

وتعرف التنمية الريفية "بأنها تحسين الأحوال المعيشية لغالبية السكان ذوى الدخل المحدود المقيمين في المناطق الريفية مع الاستمرار وديمومة تلك العملية"، حيث تطلق التنمية الريفية على سلسلة من التغيرات الكمية التي تحدث في مجتمع ريفي معلوم والتي تعطي مع الوقت ارتفاعا في مستوى العيش وفي نوعية الحياة حيث أن التنمية الريفية تهدف إلى تحقيق نمو شامل لفائدة جميع مكونات العالم الريفي وذلك من خلال تعبئة وتفعيل المستغلات الفلاحية العائلية الصغيرة والمتوسطة فضلا عن الأنشطة غير الفلاحية ويتوخى هذا التوجه توفير أكبر عدد من فرص العمل لفائدة الشباب وتحسين مستوى دخل السكان وتكمن أهمية هذا الاختيار في الدور الحالي الذي تلعبه المستغلة الصغيرة والمتوسطة على مستوى توفير الأمن الغذائي.

---

[1] الصادق معقافي، **اثر ساسة البناء الريفي على تفعيل التنمية المحلية في الجزائر**، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، المجلة الجزائرية للسياسيات العامة، العدد11، أكتوبر 2016، ص123.

[2] صالح ويلي، **المشاريع الجوارية المدمجة كآلية للتنمية الريفية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة قسنطينة، الجزائر، عدد44، 2015، ص480.

[3] الصادق معقافي، المرجع السابق، ص124 .

ثانيا: أهمية وأهداف التنمية الريفية

بالرغم من تباين المنطلقات الفكرية حول مفهوم التنمية الريفية، إلا أن جميع المشتغلين في هذا المجال يقفون تحت راية واحدة وعلى أرض واحدة ومتفقين على أن الإطار الأنسب لها هو المدخل التكاملي، أي أن تطوير الريف عملية مشاركة وتفاعل بين المدينة والريف، وبين القطاعين العام والخاص والقطاعات الإنتاجية والخدماتية، وهو السبيل الصحيح للنهوض بالمجتمع اقتصاديا، اجتماعيا، وثقافيا، لذا فالتنمية الريفية لها أهداف وغايات تريد تحقيقها وكذلك أهمية بالغة في حياة المجتمع الريفي.

1- أهمية التنمية الريفية:

تنبع أهمية التنمية الريفية والدافع وراء إلزامية تجسيدها والقيام بها على أرض الواقع إلى العوامل التالية:[1]

- انخفاض نسبة سكان الريف نتيجة للنزوح نحو المدن؛
- القصور الحادث في الإنتاج الزراعي وعدم قدرته على مقابلة الاحتياجات المحلية؛
- انخفاض العائد من الزراعة عنه في الصناعة؛
- انخفاض مستويات المعيشة في الريف كالتعليم، الصحة، الإسكان؛
- استمرار هجرة الكفاءات من الريف إلى المدينة؛
- نجاح أهل المدن في اجتذاب كل أنواع الاستثمارات على حساب أهل الريف؛
- قلة المرافق العامة والخدمات الاجتماعية في الريف؛
- انخفاض دخول سكان الريف وعدم قدرتهم على تلبية حاجياتهم اليومية.

2- أهداف التنمية الريفية:

ترمى التنمية الريفية إلي تحقيق الأهداف التالية:[2]

- زيادة معدلات الدخل في المناطق الريفية من خلال تحسين استغلال الموارد المتاحة عل أساس من الاعتماد على الذات.
- تعبئة طاقات بناء الريف وضمان مشاركتهم في تخطيط وتنفيذ الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.
- توفير الحد الأدنى من البنى الأساسية والحاجات لسكان الريف.

[1] منال محمد نمر قشوع، المرجع السابق، ص43.

[2] حسن القادر صالح، **التوجه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية، دراسة حالة تطبيقية على الوطن العربي**، دار وائل للنشر،عمان الاردن، 2002، ص245 .

- الاستفادة من كافة الأراضي الصالحة للزراعة، والتي تساهم في توفير العديد من الموارد الطبيعية الداعمة للتنمية.
- المساهمة في توفير الدعم الاقتصادي للريف، الذي يساعد في التقليل من انتشار الفقر بين السكان.
- العمل على توفير المؤسسات التعليمية العامة في المناطق الريفية، للمساهمة في القضاء على الأمية.
- البحث عن أفضل الوسائل التي تساعد على تحسين الحياة في الريف.

أ- أهداف قصيرة ومتوسطة المدى:

وهي أهداف ذات طبيعة عملية ترتكز على وقف التدهور المستمر في مستويات معيشة فقراء الريف ومن بينها:

1- بذل الجهود لزيادة دخل العمال الريفيين عن طريق زيادة الإنتاجية الزراعية بالتطوير المستمر للتقنيات المستخدمة في الزراعة مع تحقيق نسبة تبادل عالية بين المنتجات الزراعية وغير الزراعية بما يعطي عائد مجزي للعمل الزراعي وهذا الأمر من شأنه تهيئة ظروف معيشة أفضل للريفيين ليساعد في تخفيض معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر.

2- تحقيق الأمن الغذائي بزيادة إنتاج المواد الغذائية بصورة تسمح بتحقيق مستوى غذائي مناسب للمواطنين الريفيين وإمكانية تبادل الفائض في السوق الأمر الذي يساعد على تقليل الواردات من الغذاء.

ب- أهداف طويلة المدى:

1- إدخال تغييرات جذرية عميقة في كل من هياكل الإنتاج والفن الإنتاجي المستخدم والخدمات الإنتاجية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية العاملة في الريف بحيث تؤدي إلى تحويل فقراء الريف من مجرد معدمين إلى منتجين للسوق.

2- تنويع النشاط الإنتاجي الريفي بحيث يتضمن إلى الجانب الزراعي أنشطة إنتاجية لا زراعية مثل أنشطة الصناعات.

إن الهدف النهائي والأسمى لعمليات التنمية الريفية هو الإرتقاء بساكنة الريف عامة والفقراء منهم بصفة خاصة، لذلك يجب أن تتضمن أهداف التنمية الريفية مجموعة الأهداف الإنسانية التي تحقق للمواطن الريفي مستوى معيشي أفضل يعينه على رفع جهده الإنتاجي من ناحية والاستمتاع بحياته من ناحية أخرى كالنهوض بخدمات الصحة والتعليم والمعارف الفنية وتحسين مستوى المسكن الريفي.

وقد حددت الأمم المتحدة أهداف التنمية الريفية:[1]

- الاستفادة من كافة الأراضي الصالحة للزراعة، والتي تساهم في توفير العديد من الموارد الطبيعية التي تقدم الدعم للتنمية الريفية.
- البحث عن أفضل الوسائل التي تساعد على تحسين الحياة في الريف.
- توفير الحاجات الأساسية للسكان في المناطق الريفية، ورفع مستوى معيشتهم.
- المساهمة في توفير الدعم الاقتصادي للريف، والذي يساعد على التقليل من انتشار الفقر بين السكان.
- العمل على توفير المؤسسات التعليمية العامة في المناطق الريفية، والتي تساعد على القضاء على الأمية.

المطلب الثاني: متطلبات وأسس ومعوقات التنمية الريفية

أولا: متطلبات التنمية الريفية

تتطلب التنمية الريفية المستدامة مشاركة متنوعة من جميع الجهات والمؤسسات والهيئات وأفراد المجتمع المتأثرين بنتائجها في عمليات التخطيط والإدارة والتقويم وتهدف المشاركة في إدارة عمليات التنمية في الريف إلى عدة أمور منها:[2]

1- ترشيد سياسات وقرارات إدارة التنمية؛

2- الإسراع بإحداث التغيرات السلوكية الضرورية لنجاح التنمية؛

3- إدراك المواطنين للإمكانيات المتاحة للتنمية الريفية؛

4- تأمين الموارد المالية والبشرية اللازمة للتنمية الريفية عن طريق التمويل الذاتي؛

5- الحرص على المال العام والإسهام في المحافظة على مقومات الدخل القومي؛

6- مساعدة المواطنين وتدريبهم على أساليب لحل المشكلات التنموية.

وتعتمد التنمية الريفية على المرتكزات التالية:[3]

1- التنمية الريفية تغيير جذري تتضمن تغيير الهياكل الأساسية في بناء النظم القائمة والمواجهة الهيكلية العميقة للمشكلات السائدة.

[1] م. لما الشمايلة، التنمية الريفية، مفهوم، أهداف، أسس، وسائل، معوقات التنمية الريفية والطاقة، الأمم المتحدة الاسكوا، 2020.

[2] سعود الزهراني، التخطيط الاستراتيجي لتنمية ريفية مستدامة، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التنمية الريفية التي ينظمها برنامج المدن الصحية بمحافظة المندق بالتعاون مع الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية.

[3] محمد علاء الدين عبد القادر، **علم الاجتماع المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسة التنمية الريفية**، منشأة المعارف جلال حزي وشركاؤه، الإسكندرية ،2003، ص9.

2- التنمية الريفية ارتقائية تعني تحول المجتمع النامي إلى حال أفضل مما سبق وكل ما يتبع ذلك من اكتساب غايات.

3- التنمية الريفية تكامل مع بناء ومهام النظم فالتغيير كلي وليس جزئي أو قطاعي من ناحيتي البناء والوظائف.

4- مركب كثيف متكامل من الأنشطة الشاملة والمتوازنة حكوميا وأهليا.

5- التنمية استخدام أمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية بالمجتمع.

6- التنمية عدالة توزيعية لمردوديتها ويعبر عنها بالرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والرضى النفسي، عن طريق توزيع المردود كل حسب مساهمته وجهده.

7- تماثل هذه الأنشطة أفقيا بين كل المنظمات والقرى ورأسيا بين كل من المنظمات والهيئات وإدارتها العليا والقرى والمراكز في الدولة.

8- المشاركة الأهلية والمبادرة الجماعية والابتكار البناء للسكان الريفيين.

9- التخطيط والتنفيذ والحركة السريعة والحركة القيادية الفعالة.

ثانيا: أسس التنمية الريفية:[1]

يعتمد نجاح التنمية الريفية في تحقيق أهدافها على وجود مجموعة من الأسس الأساسية وهي:

- الاهتمام بالتعليم والصحة: وخصوصا للأطفال مما يساهم أيضا في القضاء على سوء التغذية والتقليل من انتشار الأمراض والاهتمام بالنظافة الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق التوازن الاجتماعي.
- الاتفاق على سياسات ثابتة قائمة على اختيار الموظفين وتدريبهم وتعبئة الموارد المحلية والقومية وتنظيم أعمال البحوث والتجارب والتقويم.
- الاعتماد على مساهمة النساء والشباب في مشروعات النهوض بالمجتمع المحلي لتدعيم تلك البرامج واتساع قواعدها.
- يجب أن تتماشي البرامج القائمة مع الحاجات الأساسية للمجتمع، ومن الواجب من مشروعات النهوض بالمجتمع أن نبدأ بالمشروعات بعد أن يشعر الأهالي بحاجاتهم إليها ويتجاوبوا مع البرامج.
- مراقبة توزيع الدخل: وذلك بطريقة عادلة بين أفراد العاملين في المجتمع الريفي.

[1] جلال حسن مجاهد، حازم محمد مطر، **استراتيجيات التخطيط التنموي الريفي**، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2021، ص89-90.

- تعزيز مشاركة سكان الريف في اتخاذ القرارات السياسية: من خلال وجود تمثيل سياسي لهم في البرلمان.
- تطبيق مجموعة من الدراسات: والتي تعتمد على الزيارات الميدانية، والقوائم الإحصائية التي توفر معلومات دقيقة حول أعداد السكان، ونسبة العمالة والبطالة، والتعليم والصحة.

ثالثا: معوقات التنمية الريفية[1]

تواجه التنمية الريفية بعض المعوقات وهي المشكلات التي تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية وتعوق التقدم، وتعترض العمل، بل وقد تقضي على أهداف التنمية المراد تحقيقها في الوسط الريفي، وهي تختلف في طبيعتها وعمقها وشدتها باختلاف المجتمعات وأنماط السلوك لدى الأفراد، وقد منع من تداخل البناء الاجتماعي والإطار الثقافي للمجتمع، أو من داخل النماذج التخطيطية فمنها معوقات ومشاكل اجتماعية مرتبطة بالنمط أو بالأحرى بالتحول الذي طرأ على الريف وانتقاله إلى مجتمع شبه حضري، وهذا ما خلق جملة من المشاكل ومنها المتعلقة كذلك بالتحول الاقتصادي والسياسي الكلي للمجتمع وهذا ما حال دون إحداث تنمية حقيقية وشاملة في المجتمع.

ولقد أثرت التحولات الجارية في الريف على طبيعة السلوك وحتى على نمط معيشة السكان، وهذا بسبب احتكاك أهالي الريف بالمدينة من خلال الاتصال مما جعل هذا الأمر يطرح جملة من المشاكل التي نجمت عن الإغراءات التي أصبحت تستهوى شباب هذه المناطق.

لهذا ينبغي أن يكون هناك تعاون بين الحكومة وأفراد المجتمع لتحقيق التنمية بهدف تحسين كافة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وأيضا الثقافية للمجتمع.

لذلك نجد أن هناك تفاوت في القدرة على تحقيق التنمية، فالدول المتقدمة أصبحت على ما هي عليه بفضل تحقيقها للتنمية على أفضل وجه، بينما الدول الفقيرة لا زال هناك معوقات تحد من وصولها إلى تحقيق التنمية المرجوة، مما جعلها من الدول المتأخرة في كثير من المجالات، وهذه المعوقات هي كما يلي:

1- معوقات اجتماعية:

- "ثقافة العيب، وهي أن يكره المجتمع بعض المهن كالنجارة والحدادة والزراعة وعامل النظافة، حيث يخجل الفرد العمل بها خوفا من نظرة المجتمع له.
- عدم توفير البيانات والمعلومات الدقيقة والشاملة على مستوى القرية.
- يؤدي ضعف وعي المواطنين وانتشار الأمية بينهم إلى تقليل استجابتهم وإضعاف مشاركتهم في برامج التنمية كما يؤدي إلى اعتمادهم التام على الدولة، مما يقلل من دافع الاعتماد على أنفسهم ومواردهم المحلية".[2]

[1] م. لما الشمايلة، المرجع السابق.

[2] جلال حسن مجاهد، المرجع السابق، ص98.

- عدم الاهتمام بالنظافة والصحة بشكل عام.
- زيادة عدد المواليد مما يؤدي إلى الانفجار السكاني، ويقابله قلة عدد الوفيات.
- وجود عادات وتقاليد سلبية مثل عدم احترام القانون في الكثير من المشاكل الاجتماعية.
- عدم تنمية المواهب وتشجيع الأفراد على التفكير والابتكار.
- عدم الاستقرار الاجتماعي وانتشار ظاهرة الطلاق.

2- المعوقات الاقتصادية:

- الخلل في هيكل الاقتصاد بسبب النمو المتسارع لعدد السكان.
- عدم وجود رؤوس أموال بشرية.
- سوء الإدارة والفساد.
- عدم كفاءة إنتاج منتجات الدولة التجارية.
- عدم وجود رأس مال حقيقي.
- ديون الدولة المتراكمة.
- غياب حقوق الملكية.
- قانون المنافسة بين التجار محدود.
- عدم حماية حقوق المستهلك.
- الاستغلال المفرط للمواد البيئية غير المتجددة.
- تغير المناخ وكثرة الصحاري.

3- المعوقات السياسية:

- التدخلات السياسية الخارجية بأمور الدولة وقوانينها.
- التمويل القادم من الخارج لمعظم مشاريع الدول النامية.

4- المعوقات البشرية:

- يقصد بها قلة عدد الأخصائيين الذين يستطيعون القيام بإدارة التنمية، حيث تفتقر العديد من المؤسسات إلى وجود كفاءات ذوي قدر عال من الخبرة في مجال التنمية مما يؤدي إلى سوء إدارة التنمية، وهذه المشكلة جاءت نتيجة عدم توفر مؤسسات تعنى بتأهيل أفراد قادرين على إدارة التنمية بالشكل الصحيح والمطلوب.

المطلب الثالث: التنمية الريفية المستدامة والمتكاملة

تمثل قضية تفشي الفقر بالمجتمعات التحدي الأكبر أمام نهضتها وتمكنها من مقدراتها وتسييرها بالطرق المثلى، ولعل الحقيقة المفزعة أن الفقر يتغلغل ويستشري داخل عقول أفراد المجتمع وإدارته لتصبح النتيجة الحتمية شل قدرة الإنسان على التفكير والإبداع والعمل وتسخير ما يملكه المجتمع من مقدرات وإمكانات كامنة وغير مستغلة لكون هذه العقول محكومة وغير حرة في تسييرها لأمورها الحياتية اليومية فقط دون وجود نظرة استشرافية نحو مستقبل جديد واعد.

أولا- التنمية الريفية المستدامة:

التنمية الريفية المستدامة يقصد بها استغلال الموارد المتاحة، مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة المستقبلية لهذه الموارد، بمعنى أن لا يضر استغلال الموارد في الوقت الحالي بحاجة الأفراد إليها مستقبلا.

لقد عانت المناطق الريفية من غياب سياسة تنموية ريفية بشكل جاد وقد ظلت في وضعية أصبحت فيها مخاطر الإحساس والشعور بالإقصاء والتهميش تنذر بالتفاقم في ظرف وطني صعب، حامل للشكوك والمخاوف المشروعة.

إن التطور الواقع اليوم في المجال الريفي يبرز أن فكرة التنمية الريفية المستدامة لم يعد تصورها من زاوية تخصيص مبالغ من الأموال العمومية في انجاز الهياكل القاعدية والاجتماعية، أو التجهيزات العمومية بصفة عامة، بل إن التنمية الريفية التي يحتاج إليها السكان هي التي تنظم وتعمل على تآزر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتقوم على أساس التزام أساسي وكامل ومسؤول من طرف السلطات العمومية على المستوى المحلي أو الوطني والسكان المعنيين في إطار تنفيذ سياسة تنموية فعالة وهي التي تسمح أيضا للإدارة بالتطور لتصبح إدارة قادرة فعلا على تقديم خدمات في مستوى طموح المواطنين لذا يجب أن تستند هذه التنمية الريفية في التنفيذ على أدوات تكون قادرة على تحويلها إلى سياسات نافذة وفعالة وبدون هذه الأدوات لا نجد الجهود الجارية في مجال التصور والتصميم حيزا لتجسيد محاور التنمية الريفية وفي هذا الإطار فان مشروع التنمية الريفية الجواري مدعو لأن يلعب دورا موحدا للطاقات ومجسدا لمساهمة السكان في مسار التنمية وستكون آليات التشاور القرار وأدوات البرمجة والتهيئة العمرانية والمتابعة والتقييم، وترقية نظم التمويل الجوارية أيضا كأدوات تسمح بتوجيه التدخلات وتسهيل تنفيذها ومتابعة وتقييم آثار العمليات المنجزة.[1]

عرفت التنمية الريفية المستدامة بأنها تحقيق التوازن بين التنمية بجوانبها المختلفة والعمل على متابعتها وتدعيم استدامتها فهي التنمية التي تعمل على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في مشروعات تنموية دون الحاجة إلى استنفاذ موارد أخرى تكون شرط لاستمرارية هذه المشروعات.

[1] بلعباس مسعود، **أدوات التنمية الريفية المستدامة في الجزائر**، **المجلة الجغرافية العربية**، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد 51، 2008، ص75.

وطرح لأول مرة من خلال وزير البيئة الدانماركي الأسبق بروتلاند عام 1987، ومنذ ذلك الحين أصبحت التنمية المستدامة شعارا ومصطلحا مسلما به من قبل المنظمات الإقليمية والمحلية.[1]

كما عرفت بأنها القدرة على النمو والتغير والتطور، التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم.

إن التنمية المستدامة لها ثلاث دعائم رئيسية: هي البيئة، والمجتمع والاقتصاد، وقد ورد تعريف في الموسوعة البيئية الفلسطينية للتنمية المستدامة أنها عبارة عن التقدم والتطور العلمي والاجتماعي والصناعي وفي جميع نواحي الحياة المختلفة مع الحفاظ على الاستمرارية ودون تعريض البيئة ومظاهرها الحية في هذه المعمورة لمخاطر التلوث والدمار والهلاك.

تستند التنمية المستدامة إلى أبعاد مختلفة أهمها البعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد الاجتماعي ولابد من توفر عناصر داخل كل بعد منها تحدد خصائصه، وتتمثل هذه العناصر في البعد الاقتصادي من خلال توفير عناصر الإنتاج الرئيسية وفي مقدمتها الاستقرار والتنظيم والمعرفة ورأس المال والبعد البيئي الذي يعتمد على التنوع البيولوجي المتمثل بالبشر وبالنباتات والغابات والحيوانات والطيور والأسماك وغيرها.

وأخيرا البعد الاجتماعي المتمثل بالحكم الرشيد من خلال نمط السياسات والقواعد ومدى الشراكة بين القطاعات الرئيسية وهي الحكومة والقطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني.[2]

كما عرفت التنمية الريفية المستدامة بعدة تعريفات أخرى :

- هي التنمية التي تهيئ للجيل الحاضر متطلباته الأساسية المشروعة، دون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي على أن يهيئ للأجيال القادمة متطلباتهم.[3]
- هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها.[4]

إن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو تلبية حاجات البشر وتحقيق الرعاية الاجتماعية على المدى الطويل، مع الحفاظ على الموارد البشرية والطبيعية، ومن اجل تحقيق ذلك يجب التوصل إلى توازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة وإدارة الموارد وحماية البيئة من جهة أخرى.

غير أن أوسع التعريفات شيوعا للتنمية المستدامة هو:

" إنها التنمية التي تهيئ للجيل الحاضر متطلباته الأساسية والمشروعة، دون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي على أن يهيئ للأجيال التالية متطلباتهم ".[1]

---

[1] علا عزام إبراهيم جبارة، المرجع السابق، ص24.

[2] نعيم سلمان بارود، متطلبات **التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية**، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.

[3] عماد الدين عدلي، **التنمية المستدامة للصحاري**، موضوع منشور على الانترنت، 2009، على الرابط:
http://www.abhatoo.net.ma/content/download/17086/303235/version/1/file/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9+%D9%84%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D9%8A.doc

[4] **السكان والبيئة والتنمية**، التقرير الموجز، الأمم المتحدة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية– شعبة السكان، 2001.

ومن خلال الهدف السابع للأهداف الإنمائية للألفية فقد أوصت منظمة الأمم المتحدة بالآتي:

- تكامل مبادئ التنمية البيئية المستدامة داخل سياسات وبرامج التنمية للدول بشرط تقليل الفاقد والمحافظة على الموارد الطبيعية ونوعيتها.
- تقليل نسبة السكان المحرومون من خدمات مياه الشرب والصرف الصحي وخصوصا سكان المناطق الريفية الفقيرة إلى النصف.
- رفع مستوى حياة سكان المناطق العشوائية.

ثانيا- التنمية الريفية المتكاملة:

يصعب التحديد بدقة تامة متى ومن أين جاء مفهوم التنمية الريفية المتكاملة، فقد انتشر على المستوى الدولي في بداية السبعينيات، فبعد قرابة عقد من إهمال التنمية الريفية بسبب أزمة الغذاء التي حدثت في جنوب آسيا في منتصف السبعينات والتي حولت اهتمام الحكومات ووكالات التنمية الدولية بعيدا عن تنمية المجتمع لتركز البرامج التي صممت لزيادة الإنتاج الزراعي والذي عرف بالثورة الخضراء، فان موضوع التنمية الريفية فرض نفسه على جدول الأعمال للسياسات التنموية في بداية السبعينيات مرة أخرى تحت شعار التنمية الريفية المتكاملة.

ومفهوم التنمية الريفية المتكاملة هو اشتقاق من مفهوم أوسع وهو مفهوم التنمية الشاملة الذي طرحت أدبيات التنمية في السبعينات، وقد استغرق مفهوم ومضمون التنمية الريفية المتكاملة وقتا وجهدا ملحوظين، كان من أخطر نتائجها أن أصبحت الصفة من صفات التكامل تضم لدى البعض نقيضها لدى البعض الآخر.[2]

وقد استخدم مصطلح التكامل بطرق مختلفة جدا ومعاني شتى، كما أن هناك جدلا واسعا حول دلالة مصطلحي التكامل والشمول هل هما مصطلحين مترادفين، أم لكل منهما دلالته الخاصة.[3]

وفيما يلي نذكر بعض التعريفات حول التنمية الريفية المتكاملة:

تنص قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة على المفهوم التالي للتنمية الريفية المتكاملة: الهدف الأساسي للتنمية الريفية المتكاملة هو تحسين نوعية حياة فقراء الريف، وهذا يتطلب اشتراك الفقراء الريفيين في عملية التنمية، كما يتطلب مشاركتهم في عملية اتخاذ القرارات وكذلك في تطبيقها أو تنفيذها. وتتوقع هذه العملية اكتساب الفقراء الريفيين لفرص عمل متزايدة من خلال التوظيف المنتج والمربح كما أنها ستمكنهم من التحكم في الموارد، وستؤدي إلى عدالة توزيع الدخل والثروة. هذا وسيؤدي دفع وتحريك طاقات وموارد الريفيين الفقراء إلى زيادة الإنتاجية والاعتماد على الذات، ويتطلب مثل هذا الدفع والتحريك تكوين الأبنية المجتمعية المحلية وتقويتها بما في ذلك منظمات فقراء الريف، ويجب توجيه اهتمام خاص إلى

---

[1] مصطفى منير محمود، طارق محمود يسري، المرجع السابق، ص13.

[2] عبد الباسط عبد المعطي، **توزيع الفقر في القرية المصرية**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1979، ص396.

[3] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، **إستراتيجية التنمية الريفية: تقييم ومراجعة القضايا الرئيسية في جمهورية اليمن**، نوفمبر1987 ، ص4-5.

أوضاع المرأة الريفية لتمكينها من بذل كامل طاقاتها لتحسين نوعية حياة فقراء الريف للأجيال الحالية والمستقبلية. كما يجب توفير الخدمات الأساسية للجماعات الضعيفة ومن بينها الأطفال كجزء من برامج العمل الاجتماعي المحلي.[1]

إن عملية تحويل المضمون الاجتماعي الاقتصادي الريفي للبلاد الناشئة قد عرف أخيرا على أنه تنمية ريفية متكاملة هدفها تطوير استمرار التطور الريفي الحضري الشامل.

إن كلمة التنمية الريفية تستخدم لتأكيد السمة الريفية السائدة في الإطار الاجتماعي الاقتصادي للبلاد الأقل تقدما ولكنه لا يستهدف إظهار التنمية على أنها قطاعية إننا لا نعتبر الطريقة القطاعية كطريقة سليمة، ولكن وصفا بديلا وان كان حرجا قد يكون هو تحويل الصبغة الريفية إلى حضرية .

وعلى أية حال فان التكافل بين الوظائف الحضرية والريفية يحث على انتهاج طريقة متكاملة في الجهود الإنمائية.

وهكذا فان كلمة تكامل تحدد الآثار الشاملة للمبادئ والأنشطة العديدة بهدف تحقيق النمو الاقتصادي القومي والتقدم الاجتماعي وإدماج الإجراءات لزيادة الإنتاج الزراعي والصناعي، وإتاحة كيان أساسي للمناطق الريفية الحضرية وتحسين مستويات المعيشة لسكان الريف والحضر.[2]

إن التخطيط الإنمائي الريفي المتكامل يتضمن المزامنة بين عمليات التنمية التي تتطلب بدورها الاعتراف بالسمة الجهازية للريف، وهناك حتى على المستويات البدائية إجراء عضوي تلتحم بواسطته عوامل طبيعية واجتماعية واقتصادية ومالية في مجموعة من العلاقات، ويجب أن يبدأ التخطيط الإنمائي بمعرفة محددة لهذا المركب العام، أي أن التنمية الريفية يجب أن تكون متكاملة لأن النظام الريفي متأصل التكامل.

المطلب الرابع: الروابط الحضرية الريفية

اتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على سياسات تدعم التخطيط والتطوير الحضري والإقليمي المتكامل، حيث تمت الدعوة إلى تبني أساليب جديدة شاملة وتحسين أوجه التعاون والتكاتف بين التجمعات والفراغات الحضرية الريفية.

المبادئ الأساسية للروابط الحضرية الريفية:[3]

1- تدخلات محلية: يعد السياق المحلي مهما للغاية في العمل على الروابط الحضرية و الريفية، وينبغي أن يسترشد به ويوجه عملية تحقيق الأجندات العالمية مثل أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 والخطة الحضرية الجديدة وغيرها.

[1] المرجع نفسه، ص 4-5.

[2] لورنس هيدر، **حدود عالمية**، ترجمة مؤسسة: نور الدين الزراري، دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، 1985، ص 213.

[3] **الروابط بين المناطق الحضرية والريفية**: المبادئ الأساسية، إطار العمل لتعزيز التنمية الإقليمية المتكاملة، نشرت في نيروبي 2019 من قبل الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ص18-21.

2- الحكومة المتكاملة: تعزز آليات البحث من خلال دمج الروابط بين الريف والحضر والحوكمة متعددة القطاعات، متعددة المستويات ومتعددة أصحاب المصلحة.

3- النهج المعتمدة على النظم الوظيفية والمكانية: استخدام النهج المستندة إلى النظام لتعزيز السياسات الحضرية والإقليمية والريفية المتكاملة والتخطيط لدعم تحليل تدفق الموارد مثل الأشخاص والمياه والتنوع البيولوجي والغذاء.

4- الشمولية المالية: تأمين ترتيب أولويات الاستثمار العام والخاص المستدام لموازنة الروابط الحضرية والريفية وتعزيزها، كلما كان هذا ممكنا، يتم ضبط التمويل لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الريفية والحضرية المتكاملة.

5- شراكة متوازنة: تشجيع الجمعيات والتحالفات والشبكات التي تربط الوكلاء والقطاعات الحضرية والريفية المختلفة، تطوير وتعزيز القدرات والمهارات عبر مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية من خلال عمليات شاملة وتشاركية.

6- نهج حقوق الإنسان: النهج المتكاملة القائمة على حقوق الإنسان في جميع أدوات وإجراءات السياسة العامة لضمان ألا تؤثر المبادرات والعمليات الإنمائية سلبا على حقوق الإنسان وتعززها وتفي بها، مثل الحق في العمل والتعليم والصحة والسكن الملائم بأسعار معقولة والحق في الغذاء.

7- تجنب إحداث الضرر وتوفير الحماية الاجتماعية: تعزيز الروابط بين المناطق الحضرية و الريفية للتغلب على الصراعات، والتعرف على التنوع الثقافي والحد من أوجه عدم المساواة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز الرفاه والصحة والأمن الغذائي والتغذية وحماية المياه والطاقة والتنقل والمأوى والتنوع البيولوجي وحيازة الأراضي في المبادرات والسياسات والبرامج وتقديم الخدمات.

8- حساسة بيئيا: مع وضع مبادئ ريو وريو+20 الرئيسية في الاعتبار،[1] يجب معالجة الموارد التي يحتاجها السكان الحاليون دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية الاحتياجات المستقبلية.

9- الشمولية والمشاركة: ضمان المشاركة الفعالة من قبل الأفراد والمؤسسات والتجمعات المحلية من خلال الطيف الحضري الريفي.

10- بيانات موجهة وتستند على الأدلة: إنشاء أو تحسين نظم المعرفة وملء الفجوات في البيانات بحيث يكون هناك أدلة لدعم أساليب التخطيط التي من شأنها تعزيز الطيف الحضري والريفي وتعزيز التماسك الإقليمي.

[1] **إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية**، الذي اعتمدته 178 دولة من الدول الأعضاء في عام 1992 وقمة الأرض.

المبحث الثالث: مكونات التنمية الريفية

المطلب الأول: السكن الريفي

يعتبر المسكن أحد أهم الضروريات الأساسية، ومؤشرا هاما يحدد نوعية الحياة. ويعد السكن عاملا مؤثرا في صحة الفرد وبالتالي إنتاجيته، وقد لوحظ وجود ارتباط بين نسبة الوفيات وخاصة الأطفال ومعدل التزاحم السكاني.

وقد تبين أيضا أن هناك ارتباط وثيق بين رداءة المسكن والتدرن والإسهال والأمراض المعوية الأخرى. كما يؤثر السكن في صحة الفرد النفسية والاجتماعية فظروف الإسكان السيئة من أهم الأسباب المباشرة للأمراض الاجتماعية وعامل رئيسي لتشكل الجريمة.

والسكن ليس فقط مكانا للسكن ولكن أيضا للسكينة فكما قيل: "المسكن هو موطن القلب" فالإنسان ليس كائنا بيولوجيا يأكل ويشرب ويتناسل ويبحث عن مأوى يحتمي فيه فقط، وإنما هو كائن سيكولوجي يتأمل وينفعل ويحلم، وتضايقه الضوضاء ويرتاح للنظام وتصيبه الفوضى بالقلق، عندما يعيش الإنسان في بيئة مضطربة خالية من النظام والانسجام والتوافق تمتلئ نفسه بالكآبة وعندما يتحول مسكنه إلى مجرد مأوى يصبح ذئبا وليس إنسانا.[1]

ولقد تم الاعتراف بحق الإنسان في السكن منذ عام 1948، حين صدر الإعلان العالمي بشأن حقوق الإنسان، الذي تم من خلاله تثبيت الإسكان كحق أساسي من حقوق الإنسان.

وخلال السنة الدولية لإيواء من لا مأوى لهم (1987) قدر مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (هابيات) وجود 1,2 بليون نسمة على مستوى العالم يعيشون في إسكان بائس مع توقع تضاعف هذا العدد بحلول نهاية القرن.[2]

ويذكر تقرير التنمية البشرية لعام 1998 بأن أكثر من بليون نسمة من سكان العالم يعيشون في إسكان غير مناسب، وأن ما يتراوح بين 20% و 60% من سكان البلدان النامية يعيشون في مستوطنات غير قانونية.[3] ولابد من الإشارة بأن تردي الرعاية الاجتماعية من جراء تطبيق سياسة التكيف الهيكلي زادت من أعداد السكان الذين لا مأوى لهم في العديد من البلدان النامية.

وإن بدت أزمة السكن أقل حدة في الريف منها في المدن فإن جميع مؤشرات الإسكان تدل على أزمة الإسكان التي يعاني منها الريفيون خاصة مؤشرات:

- درجة الاكتظاظ أو التزاحم في المسكن.
- النسبة المئوية لتوفير المراحيض والكهرباء والمياه الصالحة للشرب في المسكن.

---

[1] أحمد منير سليمان، **الإسكان والتنمية في الدول النامية**، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان، 1992، ص34.

[2] المرجع نفسه، ص31-32.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **تقرير التنمية البشرية لعام 1998**، ص25.

والمساكن الريفية متدنية المستوى غالبا، فهي قديمة البناء، سيئة التهوية والتقسيم الداخلي، محدودة المساحة، مما يرفع سكانها إلى أرفع درجات الكثافة بالرغم من النزوح والهجرة في أحيان كثيرة.

وفي المسكن الريفي حيث يسود نظام الأسرة الممتدة تعيش أسرة رباعية التركيب: أحفاد، أبناء، آباء، أجداد، في بيت واحد وفي كثير من الأحيان تشاركهم حيواناتهم الأليفة فلا يزال المسكن الريفي في الدول النامية كما وصه أحمد حسن الزيات حين قال: ((وهي – أي مساكن القرية – لا تزال كما كانت في القرون الخوالي أكواخا متلاصقة، لا تبصر بشمس، ولا تنشق هواء، ولا تعرف النظافة، تكومت في قاعها روث البهائم، وتراكم على سطحها حطب الوقود وعلف الماشية، وتقاسم الإنسان والحيوان المضاجع في هذه الحظائر المشتركة)).[1]

وتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الريفية يتطلب تحسين أوضاع الفقراء في الريف وبالتحديد الارتقاء بأوضاعهم السكنية. وفي هذا الصدد توصي الوكالات الدولية بوجوب تبني إستراتيجية (التمكين في الإسكان)، وهي استراتيجية يتراجع فيها دور القطاع الحكومي عن دوره التقليدي في تأمين المساكن إلى تمكين الفقراء من بناء مساكنهم.

ويجد هذا الموقف قبولا كبيرا من منطلق أن الهيئات الحكومية لا تستجيب بالسرعة والكفاءة المطلوبة كالقطاع الخاص ولكنها تستطيع التخفيف من حالات العجز وفشل السوق.

وفي الحقيقة لا يمكن توفير المسكن وفق آليات السوق الحرة بالنسبة للطبقات الفقيرة، إذ أن آليات السوق لا تهتم باحتياجات الطبقات الفقيرة لأن طلبهم غير مشفوع بالقدرة الشرائية. ولكن الإسكان في الطبقات الفقيرة في الأرياف، ينبغي أن يعتمد على الخدمات المحلية واليد العاملة المحلية. ومن المقولات الشهيرة للمهندس حسن فتحي المهندس المعماري المشهور: ((أن عاملا واحدا غير قادر على إنشاء بيت واحد ولكن عشرة عمال متعاونين قادرون على إنشاء عشرة بيوت)).[2]

المطلب الثاني: التعليم

لا يخفى التداخل والتشابك في علاقة كل من الفقر والتعليم، فمن النتائج التي تجلت بوضوح من خبرات العقود الماضية أن الفقر هو السبب والنتيجة معا لانخفاض القيد بالتعليم. وتوضح البحوث المختلفة التي أجريت في هذا المجال أن التعليم والفقر يرتبطان ارتباطا عكسيا، فكلما كان مستوى التعليم أعلى كلما انخفضت نسبة الفقراء إلى مجموع السكان.[3]

وتكمن أهمية المؤسسات التعليمية في تسريع التغير الاجتماعي باتجاه خلق قيم جديدة أكثر ملائمة لأغراض التنمية، وهذا يدعو إلى ضرورة هيكلة التعليم وربطها بحاجات الأغلبية الريفية بصورة شاملة ابتداء من المراحل التعليمية الأولى.

---

[1] عبد الباسط محمد حسن، **التخلف في المجتمعات الريفية، ماهيته وخصائصه**، ص 42.

[2] ميلاد حنا، **حاجة المواطن العربي للإسكان، الواقع، المشكلات، آفاق المستقبل**، مجلة المستقبل العربي، ع 145، 1991، ص 95.

[3] جانديالا ب.ج. تيلاك، **التعليم والفقر في جنوب آسيا**، المستقبليات، مجلة 29،ع 4 ، 1999 ، ص 580.

لذا فقد استمرت العملية التعليمية في اغلب البلدان النامية في حالة من الانفصال عن متطلبات التنمية الريفية، وبرزت هذه الظاهرة في مجالات عديدة منها:[1]

1- عدم كفاءة المؤسسات التعليمية كما ونوعا مع حاجات الريف بالإضافة إلى أن معظم هذه المؤسسات يتم إنشاؤها في مراكز المدن أو بعيدا عن المناطق الريفية.

2- إهمال تعليم المرأة في المناطق الريفية خاصة، الأمر الذي زاد من انتشار الأمية.

3- ضعف التنسيق بين المؤسسات التعليمية وبين المؤسسات الإنتاجية.

4- إهمال الدراسات التطبيقية ونقص المعاهد الفنية، وهذا بدوره يؤدي إلى نقص في التخصصات الفنية والكوادر المتوسطة.

5- ارتفاع مؤشرات الرسوب وتصاعد ظاهرة التسرب في المراحل التعليمية المختلفة.

فالخدمات التعليمية هي إحدى مجالات الاستثمار البشري، وتعد من الخدمات الأساسية وينقسم التعليم إلى قطاعات تبدأ بالتعليم الأساسي وتنتهي بالتعليم الجامعي، ويتوسط التعليم متطلبات أساسية في التنمية أهمها التدريب، محو الأمية، تشييد المراكز البحثية، التلمذة الصناعية، وحتى يتسنى إزالة معوقات التعليم يتطلب وضع سياسات تشترك فيها وزارة التربية والتعليم مع الوزارات الأخرى والهيئات غير الحكومية ورجال الأعمال وقيادات المجتمع للقضاء على تلك المشكلات، فالرعاية التعليمية من أهم برامج الرعاية الاجتماعية لما لها دور كبير في توسيع مدارك الأفراد حول قضايا مجتمعهم، وإكسابهم المعارف والقيم والاتجاهات والسلوكيات التي يتحتم عليهم الأخذ بها في المواقف المختلفة.[2]

وفي الواقع فإن التعليم هو: " تلك الفرصة الهامة التي تمثل الحرمان منها في حد ذاته الفقر بعينه، أي فقر التعليم، وعلى ذلك فان الحرمان التعليمي، أو الحرمان من التعليم يصبح مكونا أساسيا من مكونات الفقر الإنساني في علاقة دائرية. ولا يسمح الفقر الاقتصادي لأي فرد بالاستثمار الكافي في التعليم، كذلك فان الاستثمار المنخفض، أو عدم وجود استثمار على الإطلاق في التعليم يؤكد ويبرز الفقر".[3]

ورغم الجهود التي بذلت في العقود الأخيرة ببناء المدارس بعدد كبير في الأرياف وتوفير الأماكن والتسهيلات التعليمية وإتاحة الفرص للأسر لتعليم أبنائهم لأعلى المراحل بالمجان في بعض البلدان، فان الريف ما زال متخلفا في هذه الناحية نتيجة فقر الأسر الريفية وجهل الأبوين.

وليس أدل على تخلف المستوى التعليمي للأسر الريفية من زيادة الأمية بمعناها التقليدي في هذه المناطق.

[1] عمر محمد علي، **محاضرات في مادة التنمية الريفية المتكاملة**، جامعة عدن للعلم الجامعي، 1995-1996، ص 16.

[2] جلال حسن مجاهد، حازم محمد مطر، المرجع السابق، ص 73.

[3] المرجع نفسه، ص 582.

فالفقر في أرياف العالم النامي يمنع العائلات من إرسال أطفالهم إلى المدرسة. حيث تقدر نسبة الأميين في المناطق الريفية إلى 50% من مثيلتها في المدن في بعض بلدان إفريقيا وآسيا.[1]
وبصفة عامة نجد أن في البلدان النامية 43% من رجال الريف أميون، وهي نسبة تزيد عن ضعف النسبة الموجودة في المناطق الحضرية.[2]

وفي الواقع فان القيد بالمدارس والانتظام في الدراسة أكثر انخفاضا بين أطفال المناطق الريفية الأكثر فقرا، إذ ليس بمقدور الأسر الفقيرة تحمل نفقات التعليم، فحتى لو كان التعليم بالمجان فان الفقير يعجز عن تدبير مصاريف الزي المدرسي والكتب والأدوات المكتبية والمواصلات وغيرها من مستلزمات الدراسة التي يحتاجها الأطفال من اجل الإفادة بفرض التعليم المجاني.

وقد تكون فرصة تعليم الأطفال بالمدارس باهظة التكاليف بالنسبة لكثير من الأسر، وذلك لأن الوقت الذي يقضيه الأطفال في المدرسة والانتقال إليها والعودة منها تضيع على الأسرة فرصة الإفادة به أو بها في عمل منتج أو نشاط له عائد أو نشاط منزلي (مثل العناية بالإخوة الصغار). وإذا تمكنت الأسرة من تدبير مصاريف التعليم فمن الراجح أن يكون تعليما ذا نوعية رديئة. كما أن الظروف المعيشية الصعبة للتلاميذ الفقراء، والتي تضعف صحتهم وتجعلهم أقل إفادة من العملية التعليمية. فالطفل الذي ليس لولي أمره مصدر ثابت للدخل يكون في وضع تعليمي سيئ بالنسبة للطفل الذي لا يعرف معنى الجوع والحاجة.
وبالمثل فان المقررات المدرسية التي صممت لتناسب الأطفال في الحضر، تضع الأطفال الريفيين الذين يضطرون للعمل أحيانا أو موسميا في حرج، لان غيابهم عن بعض الحصص يؤثر على قدرتهم في استيعاب المنهج. ومن جهة أخرى فان شعور الآباء بان ما يدرس بالمدارس لا يتصل بحياة الأطفال قد تكون من الأسباب الرئيسية في عدم الالتحاق أو التسرب المدرسي.

كما يعاني الريف أكثر من المدينة من نقص حاد في إمكانات العملية التعليمية، سواء من حيث عدد المدرسين وكفاءتهم ودرجة إعدادهم وعدد المدارس وعدد المباني وحالتها وعدد المعامل والورش والأجهزة التعليمية وحالتها. وهو ما يدعم تخلف الريف ويزيد الفجوة التنموية بينه وبين المدن ويؤثر بالتالي على التنمية الشاملة والمستديمة على المستوى الوطني.

1/ نظرة الريفي إلى التعليم:

كانت نظرة الريفي إلى التعليم فيما مضى تتأثر بعاملين: أولهما مجموعة القيم توجه حياته ويسعى إلى تحقيقها، وثانيهما حاجاته الرئيسية على أساس أن الزراعة هي مهنته الأولى والأخيرة هذا إلى جانب العزلة النسبية التي كانت تعيش فيها القرى وما ترتب عليها من سيادة نمط واحد من التفكير وضيق أفق الريفي، وما صاحب هذا كله من وجود العائلة كوحدة تامة في إطارها الفرد له مظاهر نشاطه وتحدد علاقاته وبالتالي تتحكم في مستقبله وطريقة حياته أما مطالب العائلة الرئيسية فلم تكن للتعليم بينها مكان، ويلاحظ هنا أن

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام 1990، ص 42.
[2] المرجع نفسه، ص 29.

ارتباط العمل بقيمته المباشرة أو نتائجه الملموسة كان له أثر على الاهتمام بالتعليم أو إهماله كلية، فطالما كانت معرفة القراءة والكتابة مثلا، لا شأن لها بالعمل الزراعي من حيث المهارة فيه، فهي غير ضرورية وبالتالي فن تعلمها مضيعة للوقت، الذي يمكن استغلاله في عمل يتصل بالزراعة أما من حيث القيم الأساسية في حياة الريفيين فكانت تتلخص في قيمتين رئيسيتين: المهارة في العمل الزراعي، والقدرة على الإنجاب، وإنجاب الذكور خاصة وهما قيمتان مرتبطتان ارتباطا وثيقا بالمظهر العائلي للحياة الاجتماعية والاقتصادية، فالرجل يرتفع قدره في العائلة أو ينخفض تبعا لتفانيه في العمل الزراعي وقدرته على إتقان جميع عملياته، وفي إنجابه عند زواجه أكبر عدد من الذكور، لأن الأرض والأولاد هما المظهران المميزان لقوة العائلة وثرائها ونفوذها بين العائلات .

ولهذا كانت معرفة القراء والكتابة لا تعتبر هدفا يسعى إليه الفرد أو تضعه العائلة في حسابها وفي تنظيمها لحياتها العامة وليس معنى ذلك أن التعليم على أي صورة لم يكن له وجود في القرية، ولكن طريقة معيشة الريفيين وسيادة المهنة الواحدة على نشاطهم جعلهم يدورون في إطارها وكانت اهتماماتهم موجهة إليها.[1]

2/ أهداف التعليم:

إن الاتجاه إلى التعليم في القرية يرتبط بالمستوى الاقتصادي بمعنى أن العائلات المقتدرة كما يسمونها في الريف هي التي ترسل أبنائها للمدارس، بل الظاهرة الجديرة بالتسجيل أن نسبة كبيرة من الذين يتعلمون في المدارس في مراحلها المختلفة حتى التعليم العالي من عائلات لا تملك غلا ما يكاد يكفي حاجاتها الضرورية، بل إن بعض العائلات التي لا تملك شيئا على الإطلاق أخذت ترسل الآن أبنائها للمدن القريبة للتعليم.

وكان من بين دوافع هذه العائلات لتعليم أبنائها مجانية التعليم في مراحله الأولى، وهذا الاتجاه يحمل بين طياته مظاهر الحياة الاجتماعية القديمة التي كان يعتمد فيها مركز الفرد الاجتماعي وقبل كل شيء انتمائه لعائلة أو بدنة معينة، وجميع الأفراد من بدنة واحدة يعتبرون جميعا في مركز واحد بغض النظر عن مستواهم الاقتصادي. فلما تفككت الروابط العائلية إلى حد ما وظهرت الفردية وأخذ مجتمع القرية ككل يظهر في التأثير على مجريات حياة الأفراد وأصبح المركز اجتماعيا واقتصاديا معا، بقيت رواسب المساواة عالقة بأذهان الكثيرين، وتحقيقا لها بصورة عملية أخذت العائلات المنخفضة الدخل تقلد العائلات ذات المستوى الاقتصادي الذي يسمح لها بإرسال أبنائها ليتعلموا في المدينة، ويتكبدون من أجل هذا المشاق الكبيرة، وقد يلجئون في كثير من الأحيان إلى بيع الأرض لتمكين أبنائهم من الاستمرار في التعليم.[2]

[1] محمد عاطف غيث، **دراسات في علم الاجتماع القروي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1967، ص 33.

[2] المرجع نفسه، ص 36.

3/ التفكير في التعليم:

لا يمكن أن نفصل الاتجاه إلى التعليم في الفترة الأخيرة كمظهر من مظاهر التفكير الاجتماعي عن غيره، فالحياة الاجتماعية في القرية مترابطة الأجزاء ولا نستطيع أن نفهم التغير في جزء منها إلا في ضوء التغير في بقية الأجزاء ولهذا فإن التغير في النظرة إلى التعليم كان متفقا مع الاتجاهات العامة للتغير في القرية ككل وإنما فصلناه في هذا الجزء باعتباره مظهرا متكاملا من مظاهر التغير لا بد أن نلقي عليه الضوء لنعطي فكرة عامة عن العناصر المختلفة المكونة لمظاهر ونتائج التغير الاجتماعي ولهذا عوامله إما أنها متفقة مع عوامل التغير في القرية عامة وأنها نتيجة مباشرة لأثر العوامل الرئيسية في بعض أجزاء البناء الاجتماعي، وهكذا نستطيع أن نلقي نظرة سريعة على أسباب التغير في الاتجاه إلى التعليم:

- الانتشار الثقافي العام في المجتمع بأسره والذي تكون فيه المدينة مركز الإشعاع بالنسبة للقرية، ولا شك أن ازدياد صلات القرية بالمدينة في الفترة الأخيرة كان له أثر في إطلاع القرويين على نماذج أخرى من الحياة وجعلهم يحسون بقيمة التعليم عن طريق احتكاكهم بالموظفين لقضاء مصالحهم، ثم تصورهم أنه يمكن أن يجعلوا من أبنائهم مثل هؤلاء بمجرد إرسالهم إلى المدارس.
- قوانين التعليم الإلزامي والمجاني التي أصدرتها الدولة جعلت الريفيين يرسلون أبناءهم قسرا في أول الأمر ثم طواعية بعد ذلك.
- تغير النظرة إلى قيمة الزراعي وظهور مصادر جديدة للثروة كالتجارة، ولهذا كان التعليم ولا زال ينظر إليه على أنه مصدر ربح للريفيين وأبنائهم على السواء.
- تغير النظرة إلى المركز الاجتماعي، الذي لم يعد مرتبط تماما بالمركز العائلي فالأولاد المتعلمون يكسبون عائلاتهم مركزا اجتماعيا بجانب المركز الاجتماعي الذي يكون لهم بحكم ارتباطاتهم بعائلات معينة.
- الاتجاه إلى الفردية والتقليد، فقد ترتب على تفكك العائلات أن أصبح كل أب حرا في توجيه أبنائه، ونظرا لعدم الحاجة إليهم في الأعمال الزراعية خصوصا إذا كانت مساحة الأرض الزراعية لا تستلزم قدرا كبيرا من المجهود فإنهم يبعثون بهم إما تقليدا أو لغرض اقتصادي إلى المدارس.[1]

المطلب الثالث: الصحة

جاء في تقرير منظمة الصحة العالمية السادس عن الحالة الصحية في العالم لعام 1990 "لقد جرى، مرارا وتكرارا، إثبات العلاقة القائمة بين الثروة المادية ومؤشرات الحالة الصحية، كما جرى بصورة خاصة إيضاح أن متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، ونسبة وفيات الرضع، يرتبطان على نحو وثيق بمؤشرات التنمية الاقتصادية مثل الناتج الإجمالي للفرد".[2]

[1] محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص38.

[2] نبيل صبحي الطويل، **الحرمان والتخلف في ديار المسلمين**، كتاب الأمة 7 تصدرها رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية في دولة قطر، 1987، ص32.

ولقد أوضح البروفيسور البريطاني (ونسلو) التأثير المتبادل بين الفقر والمرض بقوله: "في البلاد الفقيرة يمرض الرجال والنساء لأنهم فقراء ويزيد فقرهم عندما يصابون بالأمراض، ويشتد المرض عليهم لأنهم فقراء معدمون. وهكذا تتشكل الحلقة المفرغة ويستمر دوران المساكين المسحوقين فيها".[1]

إن سوء التغذية وعدم توفر مياه صالحة للشرب، وعدم كفاية وسائل تصريف المخلفات والفضلات ودرجة الزحام ومدى القرب من الحيوانات والحشرات الحاملة للأمراض، كل هذه العوامل ناتجة عن الفقر بصورة من الصور، فإذا ما أصيب الفقير بالمرض لسبب من الأسباب واجهته مشكلة أخرى هي: عدم وجود الرعاية الطبية الكافية نظرا لعدم توفر القدر الكافي للسكان من الأطباء، والأدوية والتجهيزات الطبية. وتكون النتيجة في كثير من الأحيان الوفاة، فيترك وراءه أسرة هي بحاجة ماسة إليه، أو يعيش مريضا أو معاقا بنوع من أنواع الإعاقة، فيعيش عالة على غيره. والنتيجة هي مزيد من الفقر، والدخول في حلقة مفرغة من الفقر.

وقد ظل الريف ولسنوات طويلة ومازال محروما من أبسط مستلزمات الصحة العامة والوقاية من الأمراض. فالمستوى الصحي في الريف في الدول النامية يعتبر منخفضا إذا ما قورن بمثيله في العواصم والمدن. ومن أهم مؤشرات الوضع الصحي هي تلك المتعلقة بالصحة العامة كالحصول على الخدمات الصحية من المراكز الصحية عامة، وتوفر مياه الشرب. ويشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن نسبة كبيرة من سكان الريف في البلدان الإسلامية لا يتمتعون بهذه الخدمات.

وبالنسبة للبلدان النامية ككل، يحصل سكان المناطق الحضرية على ضعف الخدمات الصحية والمياه والمئونة، وعلى أربعة أمثال مرافق النظافة الصحية المتاحة لسكان المناطق الريفية.[2]

ففي نحو 20 بلدا من البلدان النامية، تعد نسبة السكان الذين تشملهم الخدمات الصحية في المناطق الحضرية أكثر من ضعف من تشملهم هذه الخدمات في المناطق الريفية.[3]

والإنفاق العام على الصحة في الدول النامية يتحيز كليا نحو الخدمات العلاجية الحضرية، وعلى سبيل المثال ففي الخطة الخماسية الثانية لنيجيريا (1970–1974) خصصت نسبة 80% من الإنفاق العام الاتحادي للمستشفيات التعليمية والمناطق الحضرية. ورغم أن العاصمة لاغوس لم يكن بها غير 4% تقريبا من السكان في 1970، فقد كان بها أكثر من 90% من جميع الأطباء الممارسين المسجلين، و67% من جميع المستشفيات والعيادات الحكومية، و72% من جميع العيادات الخاصة. وهذا التحيز القوي للرعاية العلاجية في المناطق الحضرية معناه أن نسبة صغيرة من سكان الريف هي التي يمكن أن تتحصل على الخدمات الطبية.[4]

ولهذا فإن العمر المتوقع في المناطق الحضرية عادة أعلى بكثير منه في المناطق الريفية، كما أن وفيات الرضع أقل بدرجة كبيرة في المناطق الحضرية عموما منها في المناطق الريفية، ومع ذلك فإن الأرقام

---

[1] المرجع نفسه، ص33.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 1991**، ص41.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 1990**، ص78.

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 1991**، ص41.

لا تكشف تماما عن حجم التفاوت الحاصل، إذ لا مجال للمقارنة بين المستوصفات الصحية الموجودة في الأرياف والمستشفيات المتطورة في الحضر المزودة بمعدات حديثة.

المطلب الرابع: العمل

كان العمل يتم في نطاق الأسرة الريفية، حيث كان معظم أعضائها يمتهنون مهنا وحرفا وراثية، تجعلهم يخضعون لترتيبات حسب السن والجنس. أما الإنتاج فقد اعتبر ملكا للجماعة الأسرية، فيما ترى بعض الدراسات أن كل أعضاء الأسرة القروية يعتبرون مسئولين عن تقديم خدمات تهم المجال الزراعي والرعوي، وكذلك بعض الصناعات التقليدية المنزلية. ويلاحظ كذلك أن هذه الدراسات لم تغفل مشاركة المرأة في الإنتاج حيث كانت تعمل بصحبة أطفالها إلى جانب الرجال.[1]

لقد ظل الإنتاج المادي في الأسرة الريفية، يتم حسب تقسيم دقيق للعمل، بحيث يتكلف الزوج بالفلاحة وتدبير الرعي، فيما تتكلف الزوجة بالعمل المنزلي، مع القيام ببعض الأعمال الفلاحية الخاصة، مثلما تقتضيه بعض الخصوصيات المحلية والأعراف.[2]

أما الأبناء فإنهم يقومون بأعمال تحت مراقبة الآباء، في حالة الذكور، وتحت تربية الأمهات إذا كانوا إناثا، كالرعي وحراسة الماشية والسقي وجمع الحطب، وغير ذلك مما يتكلف به الصغار في الوسط الريفي. وعلى الرغم من كون العمل داخل الأسرة الريفية ، كان يخضع لقاعدة تقليدية تحتم تقسيم العمل بين الجنسين، فان المرأة كانت تقوم بأدوار إنتاجية متعددة ومتنوعة. بحيث كانت تقوم بالأشغال المنزلية سواء تعلق الأمر بإعداد الطعام، أو الصيانة، أو التكفل بالأطفال.[3]

لقد كانت النساء المنتميات إلى الطبقات الفقيرة، تلعبن أدوارا مركزية في الاقتصاد المعيشي للأسرة الريفية.

لم تكن النساء في هذه الطبقات تقمن بالأعمال الموكلة لهن، وما يقمن به من أشغال منزلية كلاسيكية، إلى جانب تأديتهن لمجموعة من الأدوار والمهام الاقتصادية الضرورية لتوازن عملية الإنتاج فحسب، بل كن أيضا ينتجن قوة العمل عن طريق الإنجاب والسهر على تربية الأطفال. أما الطفل فقد كان يبعث إلى المراعي البعيدة ليرعى القطيع ولا يعود إلا مساءا. كما توكل إليه أعمال تخص الزراعة والحرث وكل ما يتعلق بالعمليات الزراعية.[4]

---

[1] عنبي عبد الرحيم، الأسرة **القروية والتغير الاجتماعي مقاربة سوسيولوجية لاتجاهات التغير الأسري بالوسط القروي المغربي**، جامعة ابن زهر، المغرب، 2011، ص62-63.

[2] رحمة بورقية، **الدولة والسلطة والمجتمع، دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب**، دار الطليعة، بيروت، 1991، ص47.

[3] Malika Belghiti, les relations feminines et le statut de la femme dans la famille rurale, dans trois villages de latessaout, Etudes sociologiques, P302.

[4] المختار الهراس، إدريس بن سعيد، **الثقافة والخصوبة- دراسة في السلوك الإنجابي بالمغرب**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1996، ص65.

من هذا المنطلق كانت الأسرة الريفية تشجع الزواج المبكر، وتشجع على الإسراع في إنجاب الأطفال، لكي يساعدونها على تحمل مشاكل البعد والعزلة عن المناطق الحضرية وانعدام المواصلات.

أما دور الرجال فإنه يبقى في كثير من الأحيان يقتصر على الأشغال الفلاحية وعلى التوجيه، كالحرث والسقي ودرس المحصول، التي يتم فيها، إشراك كل أفراد الأسرة فيها، بحيث يكون للطفل أو المرأة حضور قوي في هذه العمليات ومن ثمة كانت الأسرة الريفية تمثل وحدة عمل وإنتاج بمساهمة كل أعضائها. غير أن انتشار التمدرس والتمدن وتفكك البنية الاقتصادية للأسرة، جعل مسألة إعادة إنتاج الطفل مشروع رجل، مهمة صعبة عليها، ذلك أن التصورات المستوحاة من التراث ومن المرجعيات التقليدية الخاصة بالتربية وتعليم الحرف للطفل، أضحت تجد صعوبة في طريقها إلى التطبيق.

إن طبيعة العمل في الزراعة، جعلت من الأسرة القروية مؤسسة اجتماعية ممتدة، مشكلة بذلك تأمينا اقتصاديا واجتماعيا، كما أنها شكلت مؤسسة ديموغرافية، تشجع الزواج المبكر وإنجاب الكثير من الأطفال، فالأبناء المتزوجون يلتصقون بالأسرة ويعيشون مع آبائهم. يدخل الفعل الزواجي في منطق حسابي يرتبط لدى الأسرة الريفية بعملية الإنتاج، إذ تعتبر العدد المرتفع من الأعضاء مصدرا من مصادر القوة وإثبات المكانة الاقتصادية والاجتماعية.[1] أما المرأة القروية، فإنها لا تعتبر الإنجاب عملية بيولوجية فقط، بقدر ما تعتبرها عاملا أساسيا يزيد من قوتها ومركزيتها داخل الأسرة.

أما في حالة وجود أسرة بدون أطفال، فإن المرأة تعتبر هي المسؤولة عن هذا الوضع، كما أن هذا يحد من نفوذها داخل الأسرة، فالإنجاب إذن لا يعتبر عملية لإنجاب الأطفال لكي يؤمنوا مستقبلها أثناء الشيخوخة فقط، ولكن يعتبر عاملا أساسيا في استقرار الزواج.

إن الضرورة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة الريفية، جعلت الإنجاب خاصية أساسية لها وإحدى الوظائف التي ينبغي أن تقوم بها.

[1] المختار الهراس، إدريس بن سعيد، المرجع السابق، ص65.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل مختلف المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالتنمية الريفية، الريف، التنمية الريفية المستدامة، التي بينت لنا مدى عميق لهذه المفاهيم وتشعبها، مما يعني أن تجسيدها على أرض الواقع يتطلب اجتماع العديد من الشروط، كون التنمية الريفية ليست قضية اجتماعية بقدر ما هي قضية اقتصادية يتعين معالجتها وفق رؤية إستراتيجية، وتناولنا أيضا طبيعة المجتمع الريفي من خصائص وتقسيمات أماكن عيش السكان القرويون، والظروف التي يعيشونها.

من خلال دراسة الفصل الثاني تبلور لدينا تعريف للتنمية الريفية التي هي استراتيجية مصممة تهدف لتطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية لسكان الريف، كون أغلبهم من الفقراء، وتترجم هذه الاستراتيجية من خلال تطور مستوى نتائج النشاط الفلاحي واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية، وتنويع الأنشطة الاقتصادية في الريف.

وعليه يجب على حكومات الدول النامية التركيز والاهتمام بسكان الريف من أجل تقليل الفوارق بينهم وبين السكان الذين يقطنون في المناطق الحضرية، وأيضا من أجل التخفيف من حدة الفقر الريفي وذلك بالعمل على رفع مداخيلهم، والقضاء تدريجيا على كل أشكال التخلف الريفي ومظاهره، ودفع السكان نحو الإنتاج، وتمويل مشاريعهم ومرافقتهم.

الفصل الثالث: التنمية الريفية في الجزائر

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصل الثاني للمفاهيم المرتبطة بالتنمية الريفية بشكل عام ودراسة جوانبها المختلفة، وأنواعها، خصصنا الفصل الثالث لدراسة التنمية الريفية في الجزائر منذ العهد العثماني وكيف كانت تسير الزراعة، ثم فترة الاستعمار الفرنسي، وكيف قام المستعمر بالاستيلاء على الأراضي ومصادرتها ودحر المواطنين نحو الأراضي الأقل خصوبة، ثم بعد ذلك اتجه المستعمر نحو محاولة مساعدة الفلاحين من خلال بعض البرامج المحتشمة الهدف منها عزل الثورة عن الشعب.

ثم نأتي لفترة الجزائر الفتية بعد الاستقلال وكيف تمكنت من ملأ الفراغ الذي تركه المستعمر الفرنسي، ثم فترة الثورة الزراعية وما صاحبها من قرارات مهمة تصب في خدمة الفلاحين، ومرحلة الإصلاحات الهيكلية وتأثيرها على برامج التنمية الريفية، ثم نستعرض أهم البرامج التنموية بعد سنة 2000، من برامج وسياسات وطنية شاملة كسياسة التجديد الريفي والفلاحي و برنامج مناطق الظل، وسياسات ومصادر التمويل المعتمدة والمختلفة التي خصصت لتنمية الريف الجزائري، وتحسين أحواله حتى سنة 2021، وما أولته الدولة الجزائرية من اهتمام ومجهودات كبيرة من أجل تحقيق الأهداف التي تصبو إليها.

قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: التنمية الريفية قبل الاستقلال؛

المبحث الثاني: التنمية الريفية في الجزائر فترة 1962-2000؛

المبحث الثالث: سياسات التنمية الريفية في الجزائر بعد سنة 2000.

المبحث الأول: التنمية الريفية قبل الاستقلال

كانت التنمية الريفية في فترة العهد العثماني مجرد اهتمام بسيط بأمور الزراعة، فقد كان العثمانيون يقيمون الحاميات في الأراضي الخصبة لغرض زراعتها، ويقومون أيضا بشراء الأراضي من القبائل وإعادة منحها لمن يواليهم، أما فترة الاستعمار الفرنسي فقد احتوت على بعض البرامج التنموية، وأولت الزراعة أهمية قصوى، طبعا لفائدتها وللمعمرين، فخصصت لها إدارة خاصة بها، قامت الإدارة الفرنسية بمسح كامل للأراضي وحددت الأراضي الخصبة ثم الأقل خصوبة وصادرتها ووزعتها على المعمرين، واعتمدت على وسائل الإنتاج الحديثة آنذاك.

المطلب الأول: التنمية الريفية في العهد العثماني

كانت وسائل الإنتاج في الجزائر ما قبل الاستعمار مكونة من الأرض وأدوات العمل الزراعي في الأرياف، أما في المدن فشملت الأدوات الحرفية والورشات العامة وبعض وسائل الإنتاج في المشاغل، وتتعلق مسألة ملكية الأرض بالمقدرة على تحديد استخدام وسائل الإنتاج والمنتجات، تعود ملكية الأرض في بلاد الإسلام لله، وفي المقام الثاني للمسلمين.

انطلاقا من هذا الواقع يمارس زعيم المسلمين باعتباره السلطة العليا، الملكية الفوقية على كل أرض في البلاد الإسلامية.

كان الباي يمثل هذه السلطة، في الجزائر ما قبل الاستعمار، باعتباره ممثل الباب العالي المنحدر من السلالة الإسلامية.

أولا- تقسيم الأراضي الفلاحية في العهد العثماني

يجب أن نميز هنا بين فئات متعددة من الأراضي التي تتوافق مع مستويات متعددة من اتساع ملكية الطرف الوصي تتمثل في:[1]

- أراضي البيلك: هي عادة الأراضي الخصبة المحيطة بالمدن حيث توجد حاميات الجند تزرع هذه الأراضي بالاعتماد على السخرة المفروضة (توزيعه) على القبائل المجاورة أو مباشرة من قبل الخماسين الذين يتلقون من الدولة المحاريث وحيوانات الحمولة والبذار، وينالون خمس الإنتاج كأجر لهم، في هذه الحالة نحن أمام نظام اقتصادي تعود الملكية الحقيقية فيه إلى الوصي، الذي يسيطر على نظام القوى المنتجة وعلى نظام علاقات الإنتاج.

- أراضي العزل: هي الأراضي التي يصادرها أو يشتريها الباي من القبائل ويتنازل عنها لصالح كبار موظفي الوصي، أو قبائل تدعى عزل، التي ترضى بتقديم الجنود والولاء للباي.

- الأراضي القبلية أو القروية: يشعر أعضاء القبيلة أنهم مرتبطون ببعضهم البعض، يمتلكون قطعة أرض بشكل مشترك ويمارسون نشاطاتهم داخلها: تربية المواشي، زراعة متنقلة أو ثابتة العشبة، تتم هذه الأعمال والانتقالات في محيط محدد... لا تتخطى هذه المناطق أو الخطوط إلا لأسباب مهمة (الغزو أو الحرب)

[1] عبد اللطيف بن اشنهو، **تكون التخلف في الجزائر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص26-27.

لذلك داخل كل محيط تختلف ممارسة الملكية حسب البيئة الجغرافية. على الهضاب المرتفعة مثلا تنحصر المقدرة على تحديد استخدام وسائل الإنتاج في أشخاص زعماء القبائل. يتولى هؤلاء توزيع الأرض على أرباب العائلات بشكل يتناسب مع قدرتهم على زراعتها، وتمتد مساحة الأرض طبقا للقدرة على الحراثة وتكون هذه القدرة هي المقياس في اعادات التوزيع الدورية. هنا يمكن الاعتبار أن الملكية هي غير مستغلة وجماعية بما يخص تحديد استخدام وسائل الإنتاج وهي عائلية بخصوص تحديد استخدام المحصول.

بيد أن ملكية العائلات هذه محدودة على مستويين: من ناحية أولى يسري داخل العائلة قانون الشيوع: قاعدة ميراثية في القانون الإسلامي تمنع تقاسم الأملاك غير المنقولة في حال وفاة القائم على الملكية. انطلاقا من هذا الواقع لا تظهر الملكية الفردية داخل الملكية العائلية بمعناها الواسع. هذه المؤسسة تخلق تشابكا مدهشا في حق الملكية على الأملاك غير المنقولة بشكل أن أي فرد لا يستطيع بيع الأرض لأنها تبقى خاضعة لقانون الشيوع.[1]

ثانيا– النظام الاقتصادي التعاوني في العهد العثماني:

شكل سكان المدن في الجزائر ما قبل الاستعمار من 5 إلى 10% من مجموع سكان البلاد ويشير البعض إلى أن عدد سكان المدن كان في انخفاض، وكانت المدن مقرا لحاميات الجند للتجارة والحرف، فإذا قبلنا بأنه ليس هناك من سبب لأن يتغير عدد الموظفين الأتراك، بالمعنى الواسع لهذه الكلمة، فإنه يجب ربط هذا الانخفاض في عدد السكان بتقلص قطاعي الحرف والتجارة، لقد نتج هذا التقلص عن هيمنة الطبقة السياسية التركية على النظام الاقتصادي المهني، وهي ضعف قاعدتها الزراعية.[2]

أما الأسواق الريفية فإنها لم تعرف أية انطلاقة كبيرة إذ تشكل العشائر مجموعات مكتفية ذاتيا، ففي الواقع كانت جميعها تقوم بنشاطات غير زراعية تسد حاجات السكن والملبس وتصنيع أدوات زراعية ومنزلية، كما سمحت الأسواق المحلية للفلاحين بمبادلة منتجاتهم. وارتكز التبادل على قيمة الاستعمال وليس على امتلاك النقد، إذن شكلت إمكانية القبائل بسد حاجياتها ذاتيا وشبه انعدام طرق المواصلات سببا لعدم اتساع الأسواق الريفية. يضاف إلى ذلك إثارة المنتجات المستوردة لانتباه القبائل فاشترتها، سكر، شاي، أنسجة، أسلحة، خردوات، مجوهرات. وحمل التجار اليهود المتجولون إلى القبائل منتجات الرأسمالية الناشئة في أوربا.[3]

المطلب الثاني: توزيع الأراضي والتنمية الريفية في فترة الاستعمار الفرنسي

أولا– سياسية الاستعمار الفرنسي في إعادة توزيع الأراضي الفلاحية في الجزائر:

بعد الاستعمار الفرنسي للجزائر سنة 1830 وانهيار الطبقة المسيطرة التركية فتح الطريق أمام امتلاك الأراضي، في أول تشرين الأول 1844 صدر مرسوم يحدد ويضمن الحقوق العقارية للحائزين الفرنسيين، في

[1] عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص 29–30.

[2] المرجع نفسه، ص 40.

[3] المرجع نفسه، ص 42.

31 تشرين الأول 1845 صدر مرسوم ثاني يحدد حقول المصادرة ويؤكد في المادة العاشرة منه ما يلي: في المستقبل لا تطبق المصادرة إلا على الأملاك المنقولة وغير المنقولة للسكان المحليين الذين:

- يقترفون أعمالا عدوانية ضد الفرنسيين أو القبائل غير الخاضعة لفرنسا أو يقدمون مباشرة أو مداورة مساعدة للعدو أو يقومون باتصالات معه.
- تركوا الأراضي التي يشغلونها والتحقوا بالعدو(المقاومة الجزائرية)، ويكون تاركا وملحقا بالعدو كل من يغيب عن منزله لمدة تتجاوز الثلاثة أشهر من دون إذن السلطة الفرنسية.

أخيرا صدر في 16 حزيران 1851 قانون حول تنظيم الملكية في الجزائر ويحدد أراضي الدولة بأنها الأراضي المصادرة التي انتقلت ملكيتها للدولة –غابات– مع احترام حقوق الملكية والاستعمال القانوني، وأيضا شرع مرسوم تموز 1846 بخصوص أراضي المرور والأرض المستريحة أن عدم زراعة الأراضي هو سبب كاف لانتزاع ملكيتها ووضعها تحت تصرف المصلحة العامة.

انطلاقا من هذا الواقع تم انتزاع ملكية أراضي المرور أو المستريحة من القبائل، في منطقة الجزائر العاصمة من أصل 168000 هكتار، 95000 تعود للدولة، و37000 للأوروبيين و 11500 فقط للجزائريين، أكثر من ذلك أدت خسارة المراعي المشاعية إلى إجبار العديد من المزارعين لبيع ما يملكونه من أراضي والنزوح نحو مناطق أخرى.[1]

نتج حصر الأراضي عن الفكرة القائلة بأن القبائل تملك من الأراضي أكثر من الضروري لنشاطها الاقتصادي وخاصة أراضي المرور، هذه الفكرة ناتجة عن ضعف الإدارة التركية، كذلك كان من الطبيعي القيام بالحصر من وجهة نظر المالك الفوقي. ونجد في نشرة أصدرها بوجو في 10 آذار 1847 ما يلي: كان مذهبي السياسي حيال العرب حصرهم على الأرض التي يملكونها، وتعود ملكيتها لهم منذ زمن طويل، عندما أجد أن هناك تفاوتا بين مساحتها وعدد سكان القبيلة. هكذا يجري الاعلان على أن القبائل تملك فقط الأرض، ومقابل انتزاع جزء من حقوقهم ينالون حق الملكية على الأراضي التي تريد الدولة أن يحتفظوا بها.[2]

مرت اليد العاملة الريفية في عهد الاستعمار الفرنسي في مسيرتها واتجاهها بظروف تخدم في مجملها اقتصاد المستعمر، عبر سياسة إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الفرنسي وجعل الأول مكملا للثاني، حيث أن اليد العاملة الريفية خضعت لعدة عمليات متضافرة محققة لأهداف محددة، هذه العمليات تعد من مظاهر التخطيط لهذه القوى، واكتسى تنفيذها مراحل متعددة ومتداخلة ميزت السياسات التي اتبعها الاستعمار في الجزائر والتي هي التفقير والتجهيل ثم الترصد لنتائج ذلك بالاستغلال الفاحش لها.[3]

سياسة التفقير التي انتهجها المستعمر في بداية الأمر كانت تهدف إلى تحقيق عدة أغراض منها ما يتعلق بتحقيق الاحتلال الكامل للتراب، ومنها ما يتعلق بأهداف الاستعمار الأساسية، واستهدف بذلك وفي المقام الأول الريف، حيث اعتمد نزع الملكيات بالطرق المختلفة ومهما كان نوعها، فمن حيث تحقيق

[1] عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص 52-53.

[2] المرجع نفسه، ص 54.

[3] محمد بومخلوف، **اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص151.

الاحتلال فكما هو معروف أن المقاومة الشعبية المسلحة دامت أكثر من أربعين سنة، لذلك فإن القضاء على المقاومة الريفية لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق تدمير الهياكل العائلية والقبلية، والوسيلة الأساسية هي تدمير الملكية وانتزاعها، وهذا ما كانت تهدف اليه عملية تطبيق القوانين العقارية، أما من حيث تحقيق أهداف الاستعمار الأساسية فهي: الاستيطان والاستعمار الاقتصادي. ولهذا فإن من بين ما كانت تهدف إليه عملية تطبيق القوانين العقارية هو أيضا تجريد الفلاحين من مصدرهم الوحيد للعيش من أجل تسهيل الصفقات وتوسيع العلاقات التجارية الرأسمالية، هذا من جهة ومن جهة أخرى من أجل تشكيل يد عاملة متحررة للعمل في منشآت المعمر الزراعية وغير الزراعية داخل البلاد أو في البلد الأم المستعمر.

أول خطوة قام بها المستعمر الفرنسي هي محاولة تغيير النظام القائم في الجزائر بنظام يخدم مصالحه سواء من الناحية الإقتصادية أو الاجتماعية والسياسية، يعني أن الاستعمار الفرنسي كان عسكريا واقتصاديا، يقول الجنرال بيجو "إنني لم أجد وسيلة فعالة للإخضاع أحسن من مصادرة الأملاك الزراعية وذلك لإتاحة الفرصة للمعمرين للإقامة في كل مكان تتوفر فيه المياه والأراضي الخصبة".[1]

كما أن قانون الأهالي الصادر عام 1874 كان يهدف لعدة أغراض منها التفقير، حيث منح الحق للمعمرين بتسخير الفلاحين للعمل في مزارعهم، إذ نص هذا القانون في مواده المتضمنة لنظام العقوبات غرامات قدرها 15 فرنكا و 5 أيام سجن عن كل جنحة ترتكب وتركت للمحكوم عليه حرية استبدال عقوبة السجن والغرامة بسخرة العمل كما سمح القانون للإدارة بتأجير السجناء للمعمرين، وهكذا تحول الريفيون من ملاك إلى أجراء بأقل الأجور وعمال موسميين حسبما تمليه طبيعة المزروعات.[2]

ننوه أنه بعد مقتل الشيخ المقراني وتسليم الشيخ الحداد، لم توقف الطبقة الفلاحية المعركة، فقد تابعت النضال مدة ثلاثة أشهر بدون قائد، ولم تلق السلاح إلا في شهر كانون الثاني سنة 1872. وإذا كانت انتفاضة عام 1871 هامة، فذلك ليس لأنها كانت نهاية مقاومة شعب الأرياف، وإنما بالعكس، نقطة انطلاق لنضال الطبقة الفلاحية من حيث هي فئة اجتماعية، خاصة أنها ناتجة عن دخول الرأسمالية للأرياف.[3]

ثانيا- التنمية الريفية في فترة الاستعمار الفرنسي:

1- الشركات الزراعية:

كانت أولى مؤسسة زراعية تم إنشاؤها في إطار سياسة الاستيعاب والإدماج الزراعي، هي الشركات الأهلية للاحتياط في 14 أبريل 1893 وكانت وظيفتها، حسب القانون الصادر بذلك، هي تنظيم القطاع الزراعي التقليدي في الريف. وهو تنظيم يكون على أساس تجميع القطاعات في حالات القحط، وتقديم تسليفات للفلاحين. ومن ثمة كانت هذه الشركات عبارة عن مصالح متخصصة لهذه المكاتب. وكانت قد أخذت اسم الشركات كمجرد تمييز شكلي عن تلك المكاتب، لإيهام الرأي العام وسط الفلاحين الجزائريين، بأنها نظام تعاوني فلاحي. وهي في الحقيقة لم تكن تعبر عن ذلك في شيئ. لأن التنظيم الذي كان يسود تلك

[1] Ahmed heni **,la colonialisation agraire et le sous développement en algérie SNED** , Alger , 1981, p16.

[2] محمد بومخلوف، المرجع السابق، ص153-154.

[3] عبد القادر جغلول، ترجمة: فيصل عباس، **تاريخ الجزائر الحديث**، دار الحداثة للطباعة والنشر، لبنان، ط2، 1982، ص128.

الشركات تنظيم يقوم على أسلوب التعيين والفرض. وكان الأشخاص المسؤولين فيها غير جزائريين، كما أنهم لم يكونوا قد اختيروا من الفلاحين بالانتخاب. ولهذا كانوا من حيث التفكير على طرفي النقيض مع ما يطمح إليه هؤلاء الفلاحون، مما جعل شركاتهم بعيدة كل البعد عن المشاكل الحقيقية للقطاع التقليدي، فلم يندمجوا فيها وقاطعوها مقاطعة كاملة، لأنهم رأوا فيها إرهاق لذمتهم بالديون ذات الفوائد السنوية العالية، لجعلهم في النهاية عاجزين عن التسديد فيكون ذلك مبررا قانونيا لمصادرة ملكياتهم الزراعية لفائدة قطاع المعمرين الزراعي.[1]

أصبح البيع بالمزاد ممكنا بعد فرنسة الأراضي طبقا لقانون 1873، وشكل البيع بالمزاد وسيلة مجدية في هذا المجال. إذ تجري العملية كما يلي: يسلف المضارب بعض المال إلى مالك مشاعي تمت فرنسة أرضه. وينتهي الأمر بهذا الأخير بالتنازل عن حقه في أرضه فيلجأ المرابي إلى البيع بالمزاد لاستعادة ماله، ويسمح البيع بالمزاد إلى الدائن بشراء مجمل الأرض لأن المالك الأصلي لا يملك إمكانية الشراء بعد أن يكون قد أفلس من جراء رسوم الدعاوي. انطلاقا من هذا الواقع يستطيع المضاربون ورجال الأعمال وكتاب العدل امتلاك مساحات شاسعة من دون أن يدفعوا مبالغ طائلة إذ يتم نقل الملكية لقاء الدين الأساسي.

هناك مثال شهير في هذا المجال: وهو حالة أحد بطون قبيلة مؤلف من 513 شخصا كان يعيش على مساحة تبلغ 292 هكتار بالقرب من مستغانم والذي أجبر على تحويل ملكية الأرض فيه إلى فردية. عندما انتهت معاملات الفرنسة اشترى أحدهم حق أحد المالكين بمبلغ 20 فرنك وتابع عملية البيع بالمزاد بواسطة أحد المحامين، فبيعت الأرض بـ 80 فرنك بينما بلغت تكاليف العملية 1100 فرنك. هكذا انتزعت ملكية 513 عضو من القبيلة وتركوا يواجهون مصيرهم البائس بينما امتلك مستخدم قديم لأحد كتاب العدل 292 هكتار مقابل ثمن 4 قناطير من القمح.[2]

أصرت الإدارة الفرنسية بالجزائر على تحقيق الاقتراب من القطاع التقليدي. فقامت في 19 جويلية 1933 بإصدار قانون جديد يتضمن تعديل الشركات الأهلية للاحتياط، وتبديل اسمها بالشركات الزراعية للاحتياط المعروفة اختصارا باسم "ساب"، وكانت أكثر حرية من الأولى، مما جعل المعمرين يعارضون القانون الجديد بشدة، لأنه في نظرهم قريب من القوانين الخاصة بتنظيم التعاونيات الزراعية وصناديق التسليف الزراعي التعاوني. كما نص القانون أيضا، بما صدر عنه بعد ذلك من مراسيم، مثل مرسوم 28 أوت 1952 على تعديل نظام المشاركة، وجعلها حرة، بدلا من الحالة الإجبارية، في دفع الاشتراك من طرف الفلاحين، التي كانت سائدة، وكذلك أيضا جعل عملية تعيين رئيس الشركة الزراعية للاحتياط تتم عن طريق الانتخاب من طرف أعضاء المجلس. أضف إلى ذلك أنه بمقتضى هذا القانون والإصلاحات التي وردت بعد ذلك، منذ السنة الأخيرة، المشار إليها سابقا، وجدنا تلك الشركات قد خرجت عن تحفظها التقليدي لتفتح الأبواب أمام الجزائريين للعمل فيها كإطارات، عكس ما كان معمولا به في الشركات الأهلية للاحتياط التي

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، 1985، ص240.

[2] عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص77.

كان العمل فيها وقفا على الفرنسيين فقط، ولعل الدافع الكبير إلى هذا النوع من الانفتاح في الشركات الزراعية الجديدة هو التقرب أكثر ما يمكن من الجزائريين لخلق حد معين من الثقة بها وسط الفلاحين الصغار. وهكذا ارتفع معدل الإطارات الجزائرية بها إلى حدود 95% في الخمسينات، وارتفع عدد الممرنين فيها إلى 700 ممرن أغلبهم من الجزائريين الذين تلقوا تكوينا فنيا جيدا. أما عدد هذه الشركات فكان بمعدل شركة واحدة لكل دائرة إدارية من دوائر القطر.[1]

2- قطاعات التطويرات الزراعية:

قامت الإدارة الفرنسية الحريصة جدا على التدخل في القطاع الزراعي، بتشكيل لجنة إصلاح قطاع المسلمين الزراعي. وبدأت هذه اللجنة أعمالها في الجزائر العاصمة في 21 ديسمبر 1943 لتستمر إلى 08 جويلية 1944، وكانت نتيجة هذه الأعمال أن خرجت بمشروع يتضمن خلق هيئات فرعية متخصصة لتدعيم الشركات الزراعية للاحتياط تعرف بقطاعات التطويرات الزراعية وتحدد دور هذه القطاعات على لسان السيد شاتينيو الحاكم العام للجزائر في ذلك الوقت بما يلي:

إنها تجمعات لكل فلاحي القطاع غير القادرين بمفردهم على خدمة التراب خدمة رشيدة وعلى زيادة إنتاجه للوصول إلى مستواه الحقيقي. وذلك في اطار قوانين خاصة قائمة على هيكل تعاوني.

وقد بدأ تطبيقه في 18 أفريل 1946. أما بخصوص تنظيمها ففي القمة توجد مصلحة الفلاحة التي هي تابعة لمديرية الفلاحة في الولاية العامة، التي يكون فيها وضع البرامج في القاعدة، من كل مؤسسة قطاعية توجد جمعية عامة للمشاركين مع العلم بأن لكل مؤسسة حدودها الجغرافية المحددة. يتم تسيير كل مؤسسة قطاعية من طرف لجنة تسيير متركبة من رئيس وأربعة أعضاء منتخبين كلهم من طرف الجمعية العامة للمشاركين. وتتلخص مهمة هذه اللجنة في شرح أهمية تطبيق الطرق الحديثة للزراعة للفلاحين، والحفاظ على الطاعة في العمل.[2]

إضافة إلى خدمات الشركات الزراعية للاحتياط التي يكون حق الاستفادة منها قاصرا على الفلاحين المجتمعين في جمعيات زراعية. وقد كان هدف الإدارة الفرنسية في المديرية الزراعية العامة هو بلوغ 800 وحدة من المؤسسات القطاعية في أول يناير 1956، غير أنه في سنة 1956 وصل عدد المؤسسات الإقطاعية إلى 250 وحدة فقط.[3]

3- برنامج قسنطينة:

كعادة الإدارة الفرنسية قفزت إلى ذهن المسؤولين فكرة تطوير واسع للريف الجزائري يتناسب في إغراءاته مع ضخامة الثورة المسلحة، فشكلت سنة 1955 لجنة تحت رئاسة السيد ماسبيسيول معروفة بلجنة المالية، وكانت مهمة هذه اللجنة هي دراسة آفاق وضع علاقات مالية جديدة بين الجزائر وفرنسا، يتهيأ فيها لهذه الأخيرة تنفيذ برامج اقتصادية هامة في البلد الأول. وهذا المشروع هو الذي أعلن عنه الجنرال شارل ديغول

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص241-242.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص243.

[3] المرجع نفسه، ص245.

في أكتوبر 1958 بقسنطينة تحت عنوان المخطط الخماسي (من 1959/01/01 إلى 1964/01/01) الذي أصبح معروفا فيما بعد ببرنامج قسنطينة، وقد أطلق عليه الفرنسيون مشروع إحياء الأرياف التقليدية، وهو تعبير يراد به في الواقع طمأنة أنفس المواطنين في الريف، والجزائريين على العموم، بأن برنامج قسنطينة لا يستهدف سوى بذل جهود استثمارية واسعة ومنسقة قصد تحسين ظروف الإنتاج الفلاحي عند صغار الفلاحين. وقد تمثلت خطوط تنفيذ هذه السياسة في ثلاثة اتجاهات هي:

1- إنشاء عدد من المدارس لاستقبال 50000 طفل و 15000 ممرن.

2- إنشاء مؤسسات زراعية متخصصة لرفع عدد الشركات الزراعية للاحتياط بنحو 81 شركة، ورفع عدد الممرنين من 400 إلى 2950 ممرنا، أي تنصيب ممرن زراعي واحد مقابل كل 200 فلاح مستغل.

3- انتخاب 1200 بلدية يتم داخلها إنشاء فروع تعاونية زراعية لبرنامج قسنطينة، وتسييرها تسييرا لا مركزيا.

هذا من جانب تكوين الإنسان، ومن جانب اقتصادي إيجاد حل لمشكلة التربة والماء وكان قد تقرر برنامج تشجير 50000 هكتار من الغابات، للحماية من انجراف التربة، ترتفع إلى 300000 هكتار، وقد رصد لبرنامج قسنطينة حوالي 705 مليون فرنك فرنسي من الاستثمارات، ونظرا للأهمية الكبيرة للبرنامج قامت الإدارة الفرنسية بإنشاء مؤسستين عامتين للمتابعة والبحوث وهما:

- المجلس الأعلى للتطوير الاجتماعي في الجزائر. أنشئ سنة 1961.
- لجان المنتخبين الجزائريين المشكلة عام 1961.[1]

تكمن إحدى المميزات الرئيسية للجزائر المستعمرة في كون التقسيم العددي الأكثر أهمية لا يوجد في المدن وإنما في الأرياف، وهذا ناتج عن ضعف نمو الصناعة من جهة، وعن حاجات الميادين الاستعمارية لليد العاملة من جهة أخرى.

وفي عام 1954، مقابل 240000 عامل ومستخدم في الصناعة، والمناجم، والنقل والتجارة، كنا نحصي 500000 عامل زراعي، من بينهم 170000 عامل دائم.[2]

المبحث الثاني: التنمية الريفية في الجزائر فترة من 1962-2000

سندرس في هذا المبحث تحول نظرة الدولة الجزائرية للتنمية الريفية غداة الإستقلال ومختلف الأنظمة التي طبقت عند استرجاع الأراضي وكيف سيرت في ظل الفراغ الذي تركه المستعمر الفرنسي، وأولى البرامج التي وضعت للتنمية الريفية وما تبعتها من سياسات أخرى حتى سنة 2000.

المطلب الأول: الفترة من 1962-1970

بعد نيل الجزائر لاستقلالها في 05 جويلية 1962 تركت الأراضي والأملاك نتيجة جلاء المعمرين الذين كانوا يشغلونها، أدى ذلك لحدوث أزمة حادة نتيجة لـ:

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص251-252.

[2] عبد القادر جغلول، المرجع السابق، 1982، ص156.

- شغور معظم المؤسسات الزراعية والصناعية والخدمية، دون أن يترك أصحابها من يتولى أمرها.
- وجود جهاز إداري يكاد يخلوا من الإطارات والأشخاص القادرة على إدارة المؤسسات نظرا لحداثة الاستقلال.

وعليه وأمام هذا الوضع قامت اليد العاملة الجزائرية بطريقة تلقائية بإدارتها لأنه لم يكن هناك أي مجال للاختيار أو تردد ممكن.

إن التجربة الجزائرية في التسيير الذاتي، في حقيقتها لم تكن تطبيقا لإيديولوجية واضحة المعالم مسبقا بقدر ما كانت أمرا واقعيا أملته مجموعة من العوامل على رأسها بروز ظاهرة الأملاك الشاغرة، ولقد كانت هذه الظاهرة على المستوى القانوني انعكاسا للوضعية السائدة عبر مجمل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك لمنع انتقال أموال الأوروبيين ومؤسساتهم إلى ملكية الأفراد، حفاظا على الاقتصاد الوطني وركيزته القطاع العام، كما قلبت ميزان القوى لفائدة الطبقات الكادحة، إن فكرة الأملاك الشاغرة التي شكلت سندا قويا لأسلوب التسيير الذاتي قد أثارت جدلا فقهيا كبيرا، إلا أن الظاهر من مجموعة النصوص المتعلقة بها تجعلها تذهب إلى أنها تعبير عن انتقال حق الملكية إلى المجموعة الوطنية ممثلة في الدولة الجزائرية.[1]

فمن سنة 1962 إلى سنة 1971 مارست السلطة السياسية الجزائرية بصورة مستمرة سلسلة من التأميمات التي تضمنت تدريجيا مجموع المواد الأولية لوسائل الإنتاج وتحقيق الإنتاج، وفي سنة 1963 ومن الحركة التلقائية للتسيير الذاتي الممهد له من قبل العمال وخاصة العمال الزراعيون، ومن إرادة البرجوازية الصغيرة الراديكالية لمنع تدعيم البرجوازية الوطنية الخاصة.. كل ذلك قد دعم عملية التأميم، وقد أصاب التأميم مجموع أراضي القطاع الاستعماري 2.7 مليون هكتار.[2]

ومع صدور قانون التسيير الذاتي في 1963/03/23 في إدارة المزارع التي تركها المعمرون، حيث تم تحويل 20000 مزرعة إلى 2000 وحدة مسيرة ذاتيا (تتعدى مساحة الواحدة 1000 هكتار)، وأنشأت الدولة دواوين تابعة لها، على غرار الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، الديوان الوطني للخضر والفواكه، والديوان الوطني للحليب ومشتقاته، مهمتها احتكار الإنتاج والتسويق وبأسعار مدارة.[3]

فالإحصاء العام لسنة 1966 أظهر عدة حقائق متعلقة بالاقتصاد الوطني، كانت هي الأسس التي انطلقت عليها التنمية وذلك بعد الانتهاء من سلسلة من التأميمات ابتداءا من سنة 1966 فيما يخص تأميم المناجم والجهاز المصرفي، ثم رسم الخطة الثلاثية 1967–1969 وبالاعتماد على تطور الإنتاج في القطاعين الزراعي والصناعي حسب ما يبينه الجدول التالي:

---

[1] غريب منية، **علاقات العمل والتعلم الثقافي بالمؤسسة الصناعية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص203.

[2] عبد القادر جغلول، المرجع السابق، ص181.

[3] رحيم حسين، **التنمية الريفية والاستثمار الريفي بالجزائر: رهانات وتحديات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، الجزائر، جوان 2019، ص15.

الجدول 3: تطور حجم الإنتاج الصناعي والزراعي في الجزائر خلال بين سنتي 1963 و1971

السنة	تطور الإنتاج الصناعي	تطور الإنتاج الزراعي
1963	1.9 مليار دينار	2.5 مليار دينار
1971	3.1 مليار دينار	2.5 مليار دينار

المصدر: محمد بومخلوف، اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، مرجع سابق، ص184.

فإنه يمكن القول إن الأولوية معطاة للصناعة منذ هذه الفترة الأولى من الاستقلال، وهذا ما يبينه توزيع استثمارات الخطة الثلاثية 1967-1969 حيث أخذت الزراعة نسبة 17.56% من جملة الاستثمارات بينما الصناعة أخذت نسبة 51.95% من جملة الاستثمارات.[1]

وقد أكدت القيادة على ضرورة التنظيم التعاوني للنشاط الزراعي في البلد، وذلك ليس مجرد رغبة، ولكنه إصرار على تطبيق سياسة اقتصادية تستهدف تغيير جميع مظاهر التخلف في البلد في أقصر الآجال الممكنة. ومن أهم المواثيق التاريخية التي أكدت على ضرورة تحقيق هذا المطلب ما يلي:

- نداء أول نوفمبر 1954 الذي حدد من بين أهدافه في الداخل، بعد الاستقلال الوطني، أن يتم تجميع وتنظيم كل الطاقات المخلصة للشعب الجزائري من أجل تصفية النظام الاستعماري.
- ميثاق مؤتمر وادي الصومام في 20 أوت 1956 الذي نص على التحطيم الكامل للنظام الاستعماري.
- ميثاق مؤتمر طرابلس في جوان 1962 الذي حدد معالم الإصلاح الزراعي بإقامة أشكال جماعية للاستغلال الزراعي وتوزيع الأراضي من غير تجزئتها... وتطبيق الانخراط التلقائي في التعاونيات للفلاحين لتفادي النتائج السيئة لأشكال الاستغلال الإلزامي.
- مشروع الإصلاح الزراعي عام 1964، الذي وضع على عجل، والذي كان يقترح توزيع الأراضي على الأفراد مع تدعيم هذه العملية بنشاط توعية إعلامية وسياسية.
- مشروع الثورة الزراعية عام 1966 الذي أكد، من بين أهدافه، أن تحديد الملكية العقارية والاستغلال الجماعي للأراضي يندرجان في نفس إطار الآفاق الخاصة بتأميم الثروات الوطنية ووسائل الإنتاج الكبرى والتسيير الذاتي.[2]

لم تحقق فترة التسيير الذاتي الأهداف التي تم وضعها مسبقا، بل فشلت حيث انخفض الإنتاج والمردودية في كثير من المزارع، نتيجة لاعتماد الزراعة على الأمطار بصفة ثابتة ومستقرة، وشهدت الأراضي الفلاحية تدهورا متزايدا ومستمرا منذ الاستقلال تبعا لظاهرة الجفاف المتكررة وندرة المياه وزيادة ضغط الإنسان عليها عن طريق البناء، وانخفضت مساحة الغابات التي بلغت 3.5 مليون هكتار سنة 1939 إلى 3 مليون هكتار سنة 1960، ولم تغطي سوى 1.177 مليون هكتار، وهذا بسبب الحرائق التي أتلفت 873 ألف هكتار أي 74% من م من مساحة الغابات، وفي سنة 1965 انخفض إنتاج الحبوب بنسبة 11%

[1] محمد بومخلوف، المرجع السابق، ص184.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص267-268.

عن عام 1964، وانخفض مرة أخرى سنة 1966 عن إنتاج 1964 بنسبة 5.4%، إضافة إلى بقاء العديد من النزعات السلبية الموروثة عن الاستعمار، وتمركز الجهاز الإداري الضخم في المدن، وامتداد البيروقراطية إلى كل القطاعات...، وحدوث نزيف حاد في الخبرات الزراعية، بفعل رحيل أكثر من 50 ألف إطار سامي أوروبي، 35 ألف إطار و45 ألف عامل مؤهل.[1]

المطلب الثاني: الفترة من 1971-1980

في هذه الفترة التي تعرف بالثورة الزراعية، والتي صدر فيها ميثاق وقانون الثورة الزراعية الذي أعدت مشروعه وزارة الإصلاح الزراعي سنة 1970، ووافق عليه مجلس الثورة والحكومة يوم 14 جويلية 1971، وتم التوقيع على أمر تطبيقه في 08 نوفمبر من نفس السنة. وقد جاء في مقدمة الميثاق:" أن الثورة الزراعية ضرورة اقتضتها حالة عدم المساواة في توزيع الأراضي. ولا يخفى أن هذا هو السبب الرئيسي في انخفاض مستوى المعيشة للجماهير الريفية وعدم قدرتها على تحويل الأساليب الزراعية ومشاركتها في التنمية الاقتصادية للبلاد".[2]

صار من الواضح جدا أن تطوير القطاع الزراعي التقليدي، الذي هو الشرط اللازم لتطوير الريف، لا يمكن أن يتم بمعزل عن سياسة زراعية شاملة تتضمن تغيير العلاقات الإنتاجية الزراعية تغييرا جذريا. وهو تغيير يندرج في إطار قانون الإصلاح الزراعي أو الثورة الزراعية. وقد اعتمدت الجزائر أخيرا سياسة الثورة الزراعية بدلا من سياسة الإصلاح الزراعي، لأن الأولى أكثر عمقا في التغيير من الثانية، فهي لا تتمثل في مجرد تحديد الملكيات الزراعية وتوزيعها على الفلاحين المعدمين، وإنما في تنظيم الملكيات المؤممة في تعاونيات زراعية إجبارية وتنظيم الملكيات الزراعية الأخرى، وخاصة منها التابعة للقطاع التقليدي، في تعاونيات زراعية اختيارية، بحيث يمكن أن تكون حتى في شكل تعاونيات عائلية. فالمهم أن يتم في الريف وفي هذا القطاع التقليدي خلق إطار تعاوني يمكن صغار الفلاحين من التآلف على نوع جديد من العلاقات الإنتاجية الجماعية مكان العلاقة الإنتاجية الفردية، وعلى أساسها يمكن فعلا مساعدة القطاع الزراعي على التغلب على المشاكل التي هي معوقات كبيرة في طريق تطوره.[3]

ويشكل ميثاق الثورة الزراعية برنامج عمل يرمي بوضوح إلى النقاط التالية:

- القضاء على التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن الرأسمالية الاستعمارية. تستطيع الثورة الزراعية، من خلال عمل مزدوج على مستوى العلاقات وهياكل الإنتاج، أن تقلب عملية حصر الملكية العقارية وتصفية آثار الاستعمار الأخيرة، من حيث أن النتائج كالهجرة الريفية الداخلية وتفاقم التفاوت الاقتصادي والثقافي بين المدن والأرياف، تبدو دون تناقض مع استراتيجية تطوير البلاد.

[1] هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2014، ص141-142.

[2] هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، المرجع السابق، ص268.

[3] محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص279.

– إن خلق بنى جديدة للإنتاج يسمح بدخول مجموع الزراعة في السوق الوطنية. وأخيرا، تحقق التعاونية دخول الزراعة، كمهمة أساسية للثورة الزراعية، بإدماج الاستثمار الزراعي الجديد في حلقات التموين والتسويق، محققة بالتدريج انضمام القطاعات الزراعية الحالية إلى زراعة متجانسة وحديثة.

– إن إدخال هذه التحولات في منظور أكثر اتساعا يعني: إلغاء علاقات الاستغلال. إنها مهمة تاريخية، إذ ينبغي على الثورة الزراعية أن تحقق الهدف الأساسي للثورة الاشتراكية وذلك بإعلاء جدارة الكل بواسطة العمل. إذن ينبغي إلغاء كل شكل من أشكال الاستغلال لعمل الآخر، وإعادة علاقات العمل المباشرة، في الفلاحة، المبنية على شعار الأرض لمن يخدمها.[1]

الوقوف على مستوى ما حققه الريف من تنمية يتطلب معالجة تتم على مستويين: الأول تحليل استثمارات المخططات الوطنية للتنمية، والثاني تحليل ما حققته الجهات المقابلة للريف أي المراكز الحضرية، لأنه لا يمكن فهم ومعالجة أحدهما بعيدا عن الآخر حيث تربطهما علاقة تكامل وتجاذب، وهذا يعني دراسة توزيع الاستثمارات بين القطاعات وتوفير مناصب الشغل بين مختلف الجهات التي تنعكس نتائجها على إقامة بنيات وهياكل اقتصادية ضرورية للتنمية الريفية، كما تنعكس على دخل الأفراد الذي يعد من الآليات الأساسية لاستقرار السكان بالإضافة إلى آليات أخرى توفرها الهياكل القاعدية الاقتصادية والاجتماعية.

إذا نظرنا إلى استثمارات المخططات التنموية فإننا نجد نصيب الزراعة في المخطط الرباعي الأول 1970–1973 يمثل 14.8% ونصيب الصناعة يمثل 44.7% وفي المخطط الرباعي الثاني نجد نصيب الزراعة 10.9% والصناعة 43.4%، كما أن برنامج الصناعة المحلية بالمعنى الواسع يمثل 1% من المبالغ التي تصرف من أجل الصناعة خلال الخطة الأولى، وفي الثانية ما يزيد قليلا عن 2% وهذا يعني أن التصنيع المحلي يبقى متواضعا جدا إذا ما قورن بجهود التصنيع على مستوى البلاد، هذا ما نلاحظه في الإحصائيات العشرية 1970–1980 التي تشير إلى أن أكثر من 66% من الاستثمارات الصناعية قد استقرت في الشريط الساحلي للبلاد، ولذلك فإن هذه الأرقام وحدها تؤكد لنا شدة التركز القطاعي والجغرافي في التنمية، مما انعكست آثاره على مجالات أخرى حيوية أهمها التشغيل والتوزيع العادل للدخل بين كافة السكان والمناطق.[2]

وتدل أرقام المخطط الرباعي الأول بأن دخل الفرد السنوي في الريف يعد منخفضا عن مثيله في المدن بما يقرب من مرتين ونصف، وهكذا نجد العامل الريفي يستمر في خضوعه لنفس الآليات السابقة تقريبا التي كانت مفروضة عليه، حيث كانت الأجور الصناعية والزراعية في المتروبول أعلى بكثير منها في البلد المستعمر كتوجيه مباشر أو غير مباشر للقوى العاملة من أجل الهجرة، وهي نفسها في هذه الفترة بين المدن والأرياف، وهذا الفرق بين الأرياف والمدن هو نفسه الفرق بين الزراعة والصناعة مما أدى إلى هجرة زراعية

[1] عبد القادر جغلول، المرجع السابق، ص194.

[2] محمد بومخلوف، المرجع السابق، ص185–186.

كثيفة وتخل متزايد عن المزارع من طرف مستفيدي الثورة الزراعية وعمال قطاع التسيير الذاتي نتيجة الاختلافات الكبيرة في الأجور بين القطاعات.[1]

أما تنمية القرى الفلاحية فيقوم على تحسين شروط الحياة في الريف نظرا لما تقدمه لسكانها وللفلاحين الذين يقطنون بجوارها، وقد تقرر خلال المخطط الرباعي الثاني إنجاز 40 ألف وحدة سكنية ريفية، و60 ألف سكن آخر في إطار عمليات البناء الذاتي.

انطلاقا من الإستراتيجية العامة للثورة الزراعية فإن سياسة الإسكان الريفي تهدف إلى ربط التنمية في هذا القطاع بمجهود تحديث وتجديد بنية نظام الإنتاج الزراعي ولذلك فإن أعمال الإصلاح الجارية ستكون مدعومة بمجهودات لتطوير الإسكان ودمج سكان الريف في نظام الإنتاج الجديد ولذلك اتخذ القرار لصالح السكن الجماعي فالقرية ليست مجرد تجمع سكاني فحسب بل الهدف من ورائها اقتصادي وسياسي واجتماعي.

لقد استقبل الفلاحون الجزائريون مشروع الألف قرية بالترحاب وخاصة بعد أن وسعت الإستفادات حيث شملت المستفيدين من الثورة الزراعية وعمال القطاع الزراعي المسير ذاتيا وفئات الفلاحين الفقراء مما أدى إلى جمع الفلاحين في مراكز سكانية وهذا يؤدي إلى ظهور علاقات اجتماعية جديدة.

وقد تركزت القرى الاشتراكية أساسا في المناطق الغنية نسبيا فلم تظهر إلا حيث تركزت الأراضي الزراعية بشكل أوضح، ولذلك فإن الأرياف الأشد فقرا لم تستفد من هذه القرى إضافة إلى أن تصميمها لا يستجيب ومتطلبات الفلاح، لأن الفلاحين في الأرياف غالبا ما يجمعون بين الزراعة وتربية بعض الحيوانات والدواجن، وهذا ما لم يتمكن منه في القرية هذا رغم أن القرية الحديثة أصبحت تأخذ في الاعتبار بعض احتياجات الفلاحين في الحياة العملية والظروف المحيطة بها من جميع النواحي الطبيعية، الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك أضحت لها وظائف متعددة. وكل هذه الوظائف هي من أجل توفير الظروف الاجتماعية للعمل كالخدمات الأساسية، ونقل المنتجين من نظام الإنتاج العائلي المتسم بالجمود إلى نظام التعاون المنظم.[2]

الجدول 4: برامج السكن الحضري والريفي خلال الخطة الرباعية: 1974-1977

البرامج السكنية	عدد المساكن		إستهلاك القروض (مليون دينار)	
	المقدرة	المنجزة	المقدرة	المنجزة
السكن الحضري	100000	45000	5670	5200
السكن الريفي	100000	75000	2630	4300

[1] المرجع نفسه، ص187.

[2] كواهي الربيع، **عوائق التنمية الريفية**، مذكرة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، 2001، ص152.

المصدر: جمال جعيل، **نحو نظرة استشرافية لسياسة السكن في الجزائر**، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2011، ص126.

من خلال الجدول السابق نجد أن الدولة قد أنجزت مجموع 120000 سكن منها 45000 سكن ريفي بتكلفة إجمالية بلغت 9500 مليون دينار.

المطلب الثالث: الفترة من 1981- 1990

شهدت هذه الفترة بداية المخطط الخماسي الأول 1980-1983 والذي كان من أهدافه النهوض بالقطاعات الإجتماعية وتنمية الزراعة التي لم تستفد إلا من نصيب جد ضعيف من الاستثمارات في الفترة السابقة، ولاحظ هذا المخطط أن الصناعة تمركزت أساسا في المناطق الشمالية وأن وسائل التصور وإنجاز المشاريع لم تطور، وبقيت المؤسسات الصناعية تلجأ إلى المساعدة التقنية من طرف الأجانب باستمرار، كما أن الوسائل المالية أخذت تضعف متأثرة بانخفاض أسعار المحروقات على مستوى السوق الدولية.

ولذلك ألح هذا المخطط على إعادة تنظيم القطاع الصناعي ورفع الإنتاج الصناعي لمواجهة الطلب الداخلي المتزايد، كما أن إعطاء الأهمية للقطاعات الإجتماعية والتربية قد أفضت إلى تخفيض الاستثمارات في المجال الصناعي بالإضافة إلى إعادة النظر في بعض المشاريع الصناعية وتحسين فعالية القطاع الصناعي عن طريق إعادة هيكلة الشركات الصناعية الضخمة.

قال الرئيس الشاذلي بن جديد في إحدى خطبه: "إن الخطوط العريضة للمخطط الخماسي هي استكمال النهوض بالقطاعات التي لم تكن لها فرصة الأولوية والإهتمام أكثر بالجانب الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة اليومية للمواطن دون أن يؤثر هذا بالطبع على استمرار النشاط في المجال الصناعي أو يتم على حسابه".[1]

إن أهم الأسباب التي أدت إلى إعادة هيكلة القطاع الفلاحي في الجزائر سنة 1981 تتمثل في الوضعية السيئة للقطاع الفلاحي جراء البيروقراطية في التسيير، والضعف في الإنتاج، وقطع الأراضي المزروعة وكبر مساحات المزارع والموقع غير المناسب لبعضها، وعدم التحكم في التسيير والتقنيات الحديثة للإنتاج.[2]

وقد تمت عملية إعادة هيكلة القطاع الزراعي في الفترة 1981-1987 قصد تنظيم الجهاز الإنتاجي للوحدات الإنتاجية، وميلها إلى الاختصاص في الإنتاج الزراعي الذي يلائم طبيعة نشاطها الزراعي وموقعها الجغرافي حتى تكون سهلة الاستغلال والتحكم فيها بشريا وفنيا، وجعلها وحدة إنتاجية ذات فعالية اقتصادية مستمرة.

[1] كواهي الربيع، المرجع السابق، ص172.

[2] عمرون هجيرة، **واقع التنمية الريفية في الجزائر(السياسات-المشاكل-الآفاق)**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، جوان 2017، ص1107.

حددت التعليمة الرئاسية رقم 14 الصادرة بتاريخ 1981/03/17 والمنشورة بتاريخ 15 أكتوبر 1981 مضمون وأهداف إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي وتمس المزارع المسيرة ذاتيا، وتعاونيات قدماء المجاهدين، إلا أنه عند التطبيق شملت أيضا تعاونيات الثورة الزراعية. وتكمن الأهداف العملية في مزارع اشتراكية DAS ناجحة اقتصاديا وقابلة للتسيير، وتدعيمها بإعادة هيكلة مالية بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، كما تهدف إلى توحيد أشكال الملكية على مستوى القطاع العام للحد من تعدد أنماط التسيير الاقتصادي للإنتاج الزراعي. وعند انعقاد مؤتمر الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين جانفي 1982 تقرر أن تقوم إعادة الهيكلة بدمج المزارع المسيرة ذاتيا وتعاونيات قدماء المجاهدين، وتعاونيات الثورة الزراعية في نظام إنتاجي موحد يشتمل على 5000 مزرعة فلاحية.[1] وهذا من أجل الزيادة في الإنتاج وتوفير وسائل الإنتاج الحديثة التي تؤمن ذلك.

وبالرغم من الأهمية التي اكتسبتها المزارع الاشتراكية إلا أنها فشلت وفي مدة قصيرة، ما أدى بالدولة إلى اتخاذ إستراتيجية أخرى بداية من سنة 1987.

لقد حدد القانون رقم 19/87 الصادر في 87/12/08 كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة، هذا إلى جانب تحديده لحقوق وواجبات المنتجين كل هذا من أجل ضمان الإستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية الذي يسمح بتحقيق إنتاج معتبر يضمن تلبية الحاجيات الغذائية للسكان، وهذا من خلال تمكين المنتجين من القيام بمسؤولياتهم في استغلال الأراضي، باعتبار أن هذا القانون يضمن استقلالية فعلية للمستغلين ويربط الدخل بالإنتاجية.[2]

أما بالنسبة للسكن الريفي فقد أولت الدولة اهتماما بهذا الجانب الاجتماعي، فقد ارتفعت حصة قطاع السكن (الحضري والريفي) بأربعة أضعاف مقارنة بالمخطط الثلاثي أي من 3.7% إلى 15.7%، لكن ارتفاع طفيف من المخطط الخماسي الأول إلى المخطط الخماسي الثاني أي من 15% إلى 15.7% والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول 5: حصة قطاع السكن من الاستثمارات المخططة للفترة 80-89 الوحدة 10^9 دج

المخططات التنموية	نصيب قطاع السكن	
	مبلغ الاستثمارات	النسبة%
المخطط الخماسي الأول	60	15
المخطط الخماسي الثاني	86.45	15.7

المصدر: جمال جعيل، **نحو نظرة استشرافية لسياسة السكن في الجزائر**، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2011، ص119

[1] تمار توفيق، المرجع السابق، ص114-115.

[2] تمار توفيق، المرجع السابق، ص116.

إن توسيع الاستثمارات في قطاع السكن كان يهدف إلى إعادة التوازن بعد الخلل الكبير الموجود بين النمو الديمغرافي السريع والنمو البطيء في عدد المساكن المبنية، وقد بلغ عدد الأفراد في المسكن الواحد إلى 8.3 أفراد مقابل المعدل المقبول عالميا وهو 5 أفراد في المسكن الواحد، وأيضا إنشاء مراكز سكنية جديدة في الهضاب العليا والجنوب. ولتحقيق هذه الأهداف فإن الخطة الخماسية الأولى ارتكزت على 3 محاور أساسية لتنمية قطاع السكن وهي:

- تنظيم المدن القديمة وتوسيعها؛
- تطوير الحياة السكنية في الريف؛
- وبعث مدن جديدة، كما أن الحصة المخصصة لقطاع السكن لم توجه بكاملها إلى إنجاز برامج جديدة، بل النسبة الأكبر منها وجهت لإتمام إنجاز البرامج المتأخرة والتي رصد لها مبلغ 34.5 مليار دج أي 57.5%، وخصص للبرامج الجديدة 25.5% مليار دج أي42.5% فقط، وهذه الأرقام تعكس مرة أخرى عدم التحكم في تسيير برامج السكن والسبب في ذلك هو ضعف استغلال الطاقة الإنتاجية والتي قدرت في حدود 40% وهي نسبة ضعيفة، أما الخطة الخماسية الثانية فقد وصل المبلغ المخصص لقطاع السكن 86.45 مليار دج، كما تم تخصيص 8.5 مليار دج لتطوير طاقات الانجاز الوطنية لقطاع السكن والبناء من خلال عمليتين أساسيتين:

1- تنمية قدرات المعرفة والتكوين في ميدان الإنجاز.

2- تنمية وسائل الإنتاج كالتجهيزات المختلفة التي قد تكون وظيفتها الإنجاز أو النقل.

وخلال الفترة 80-89 تم توزيع 378605 مسكن حضري أي بمعدل 37860 مسكن في السنة وتم توزيع 278400 مسكن ريفي أي بمعدل 27840 مسكن ريفي في السنة، وهذه الحصيلة ضعيفة جدا نظرا للإجراءات المتخذة والهادفة إلى القضاء على عمليات التأخر في الإنجاز.[1]

المطلب الرابع: الفترة من سنة 1990 إلى سنة 1999

نظرا للأوضاع السابقة للإصلاحات فقد تبين أن اعتماد الجزائر على البترول كمورد وحيد وعدم تحضير بدائل تستطيع توفير مرونة في الصادرات كلها بينت أن البدائل التي كانت مطروحة في السابق مبنية على قواعد غير ثابتة من حيث التطبيق وهكذا، فبعد صدمة البترول لسنة 1986 التي بينت أن الذي كان سائدا في ظل الاقتصاد الجزائري خلال المراحل السابقة هو اقتصاد قائم على الاستدانة وأن الذي كان سائدا في السابق أفرز اختلالات كبيرة وضعف بنيوي وليست القضية ظرفية سرعان ما يتم استدراكها لأن الاقتصاد الجزائري لم يتمكن من التعديل والتصحيح وهكذا ظهرت مظاهر الجمود والضعف في نظام التخطيط المركزي زيادة على هبوط معدلات التبادل وضعف دخل الصادرات بحوالي 50% وشرعت الجزائر في اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير في محاولة لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وللإشارة فإن هناك مجموعة من العوامل التي أضعفت الاقتصاد الوطني سابقا نذكر منها:

[1] هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، المرجع السابق، ص168-169.

1- التبعية للخارج من حيث الغذاء والدواء؛

2- النمو الديمغرافي الذي تجاوز النمو الاقتصادي؛

3- الاعتماد المطلق على منتوج واحد.

والملاحظ أن هذه العوامل ما تزال تطبع الاقتصاد الوطني حتى الآن وهو ما يفسر هشاشة الاقتصاد الوطني وتعرضه للأزمات نتيجة تأثره بعوامل خارجية المنشأ.[1]

ولإصلاح الاقتصاد الجزائري جرى إبرام اتفاقين محدودين مع صندوق النقد الدولي وهما: اتفاق 1989/05/30 واتفاق 1990/06/03. وقد ورد في الاتفاقين مجموعة من الشروط أهمها:

1- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص نفقات الموازنة العامة؛

2- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة حقيقية موجبة؛

3- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار؛

4- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛

5- إلغاء عجز الميزانية و إصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.

وقد سمح إمضاء الجزائر للاتفاقين بتعبئة 600 مليون دولار من صندوق النقد الدولي، وعلى التوازي تم التفاوض مع البنك الدولي، وقدر إجمالي التمويل الخارجي من المؤسستين في 1989 بـ 900 مليون دولار، ولكن بداية من سنة 1992 ظهرت اختلالات هيكلية في الاقتصاد الجزائري حيث زاد الاستهلاك الحكومي بـ 2% من إجمالي الناتج المحلي، نتيجة للدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1992-1993)، مما أدى بالبنك المركزي إلى إصدار النقد لتغطية العجز في الميزانية، ونتج عن ذلك زيادة في معدل التضخم وانخفاض في قيمة الدينار بسبب ارتفاع الكتلة النقدية بحوالي 21.2%، كما أدى إلى نشوء أزمة حادة في المدفوعات الخارجية وخدمات الدين، هذا ما دفع السلطات الجزائرية إلى اللجوء مرة أخرى للمؤسسات المالية الدولية، وذلك بحلول سنة 1994.[2]

ويمكن حصر أهداف السياسات الزراعية في فترة التسعينات فيما يلي:

1- الاستعمال العقلاني للإمكانيات المتاحة والثروات.

2- ترقية المنتوجات ذات النوعية الايجابية الحقيقية.

3- وضع خطط تنموية شاملة ومتكاملة بكل منطقة طبيعية.

4- ترقية سياسة المشاركة بين المسؤولين والمنتجين.

5- العمل على وقف تدهور وانهيار القطاع الزراعي.

6- المحافظة على مصالح المزارعين والمستهلكين.

---

[1] حاكمي بوحفص، عبد القادر دربال، **أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر**، LesCahiersduMECAS، جامعة تلمسان، أفريل 2007، ص333.

[2] مسعودي زكرياء، **تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل-دراسة تحليلية-**، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2019، ص64.

7- مواصلة دعم بعض المنتجات الزراعية لأسباب اقتصادية واجتماعية.

8- السعي لرفع الإنتاجية الزراعية وتكثيف الإنتاج من أجل مضاعفة الإنتاج.

9- تشجيع وتدعيم استصلاح الأراضي بطرق تحفيزية كالقروض أو الإعفاءات الضريبية.[1]

وأهم الإصلاحات التي حدثت ابتداءا من سنة 1990 هي كالآتي:

- منح مساعدات للفلاحين المتضررين خلال سنة 1990، اشتملت على تقديم تعويضات مالية لهم، وإعفاءات جبائية، وإعادة جدولة تسديد ديونهم، وتعد هذه المساعدات الأولى من نوعها منذ الاستقلال لاهتمامها بالمزارعين الخواص.
- وضعت خطة لبناء ستة سدود في نفس العام، واستصلاح 33.5 ألف هكتار من الأراضي لسقيها من هذه السدود فضلا عن إجراء دراسة لإنجاز 20 سدا لري 60 ألف هكتار.
- وضع مشروع نموذجي لتطوير مصائد الأسماك الحرفية، لفائدة صغار صيادي الأسماك، وقدرت التكلفة الإجمالية 17 مليار دولار، 60% مساهمة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ويهدف إلى رفع الإنتاج الإضافي إلى 2400 طن في السنة، أي 3.5% من الإنتاج الوطني، ويوفر 115 منصب عمل بنسبة متوسط الدخل تتراوح بين 200-400%
- إنجاز مشروعين تحت إشراف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وهما مشروع تنمية إنتاج الحبوب والإنتاج الحيواني لأصحاب المزارع الصغيرة في ولاية تيارت، والمشروع النموذجي المشترك بين الجزائر وتونس للتنمية الريفية المتكاملة، يمتد من ولاية تبسة في الجزائر إلى ولاية القصرين في تونس.
- انطلاق برنامج التشغيل الريفي، وإنشاء الغرف الفلاحية.
- إنشاء صندوق لتعويض الفلاحين عن الأضرار الطبيعية وصندوق آخر لدعم زراعة الحبوب والأهم من كل ذلك إنشاء القرض التعاضدي الفلاحي.
- إنشاء الديوان الوطني للأراضي الزراعية في نوفمبر 1995، والصندوق الوطني للتنمية الفلاحية.[2]

[1] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2008، ص106.

[2] هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، المرجع السابق، ص173.

المبحث الثالث: سياسات التنمية الريفية في الجزائر بعد سنة 2000

سنتطرق في هذا الفصل إلى برامج وسياسات التنمية الريفية بعد سنة 2000 ومختلف برامج النمو التي صاحبت تلك الفترة والتي تعتبر برامج طموحة بالنظر إلى الأغلفة المالية التي رصدت لها نتيجة تحسن مداخيل المحروقات، والمشاريع المتنوعة ضمن البرامج والتي تهدف بالأساس إلى تحسين معيشة السكان، وضمان الأمن الغذائي للبلاد.

المطلب الأول: سياسات التنمية الريفية للفترة 2000-2006

أعطيت التنمية الريفية حيزا هاما من خلال مختلف البرامج والسياسات الاقتصادية التي انتهجت الدولة الجزائرية للنهوض بالاقتصاد الوطني بصفة عامة.

أولا-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

عندما تم انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في سنة 1999 حمل برنامجه الاقتصادي سياسات وإصلاحات جديدة لمواجهة الأوضاع الاقتصادية المتردية. وعليه تم وضع هذا البرنامج والمبادرة به من طرف رئيس الجمهورية، والذي امتد لمدة أربع سنوات (2001-2004)، والذي يعتبر تكملة للمشروع السياسي مبادرة الوئام المدني التي أطلقت للم شمل الجزائريين، وهذا نتيجة لما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية في الفترة السابقة وما تبعه من تخريب وتدمير البنى التحتية في فترة العشرية السوداء وما صاحبها من هجرة كبيرة نحو الأماكن التي تتوفر على الأمن، والفقر الذي عانى منه أغلب المواطنين، ومضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي يحتوي على إصلاحات اقتصادية جديدة مختلفة عن الإصلاحات السابقة، بهدف الرفع من وتيرة النمو الاقتصادي ورفع الغبن عن المواطنين من خلال تحسين المستوى المعيشي من كافة الجوانب وهذا بخلق مناصب عمل للتخفيف من حجم البطالة التي كانت منتشرة، وتحسين جوانب الحياة الاجتماعية من خلال إنشاء البنى التحتية اللازمة لتحقيق ذلك، وأيضا القضاء على الفقر بكل أشكاله ودفع عجلة النمو للارتفاع.

يعتبر هذا البرنامج من منظور متخذي القرار في الجزائر أداة من أدوات السياسات الاقتصادية والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام، مركزا على المشاريع الاقتصادية والداعمة للعمليات الإنتاجية و الخدماتية، وقد أقر هذا البرنامج في أفريل 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة (2001-2004) بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج، أي ما يقارب 7 مليار دولار وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر بـ 11.9 مليار دولار.[1]

وقد تم تبني هذا البرنامج وفقا لبعض المعطيات نذكر منها:

-عدم تضرر التوازنات المالية، حيث أن حاجات التمويل من الخزينة العمومية لعامي 2002 و 2003 لن تتسبب في مشاكل أساسية بالنسبة للتمويل، إذ يمكن ضمان تغطيتها بتعبئة القروض الخارجية التنازلية وتحسين مدخولات الجباية العامة وتدخلات الخزينة في الأسواق النقدية والمالية عند الحاجة؛

[1] مسعودي زكرياء، المرجع السابق، ص74.

-تخفيض الديون الخارجية، حيث كانت تنوي الحكومة تقليصها إلى حدود 22 مليار سنة 2004، في حين أن خدمات الديون تنزل إلى أقل من 20% من إيرادات الصادرات؛

-العمل على تحقيق معدلات نمو تتراوح بين 5% و6% مع تخفيض كبير لمعدلات البطالة، فضلا عن العمل على تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية، بتخفيض نسبة الفقر في الجزائر وكذا الرفع من سقف السكنات الموجهة للأفراد؛

-عدم الخوف من ارتفاع معدلات التضخم، والتي بقيت أقل من 10%، وذلك نظرا لكون الاقتصاد يعرف تعطيلا واضحا وكبيرا للطاقات الإنتاجية؛

-يمكن تكييف وتحجيم البرنامج وفقا للظروف السائدة، حيث أن البرنامج أعد وفقا للقدرات الحقيقية التمويلية للجزائر، وتم الشروع فعليا في تنفيذ البرنامج من خلال التكفل بالشطر الأول للبرنامج ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001.[1]

ثانيا- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الاقتصادي هو آلية تهدف إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح المزيد من الأراضي والاستغلال الأفضل لوسائل الإنتاج المتاحة. من أجل تحسين مستوى الأمن الغذائي وتحقيق تنمية زراعية مستديمة.

وحسب الوثيقة الرسمية التي أصدرتها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية التي تبين فيها إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وخطاب رئيس الجمهورية الموجه للولاة يوم 26 نوفمبر 2000 الذي تطرق فيه إلى أهم توجهات السياسة الفلاحية الجديدة للبلاد، فقد تم وضع عدة أهداف لهذا المخطط نذكرها:

- الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية.
- الاندماج في الاقتصاد الوطني.
- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي.
- إعادة هيكلة المجال الفلاحي وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن.
- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي.
- تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين.
- تحرير المبادرات الخاصة على مستوى (التموين، تصريف وتكييف الإنتاج).
- ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي.
- تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي.[2]

[1] مسعودي زكرياء، المرجع السابق، ص76.

[2] سلطانة كتفي، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة: تقييم ونتائج**، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2006، ص07.

- كما يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، إلى توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (والمقدرة حاليا بـ 8 مليون هكتار) عن طريق الاستصلاح الزراعي للأراضي في إطار الامتياز، وتوسيع الواحات بالجنوب.

وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذ المشاريع والأنشطة المختلفة ذات الصلة بالمخطط يتم بدعم من صناديق خاصة، من ذلك مثلا الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، إلى جانب التأطير التقني متعدد الأشكال والذي يتلاءم وطبيعة الأنشطة التقنية المحددة وخصوصية كل برنامج فرعي. ومن جهة أخرى فإن المحافظة على الأراضي التابعة لأملاك الدولة الخاصة، سيتم تعزيزها عن طريق نظام قانوني ملائم للمقاربة الاقتصادية للقطاع، علما بأن هذه الأراضي ستبقى ملك للدولة، لكن إجراءات التنفيذ لم تكن بالسهولة التي كانت متصورة، بحيث عرفت جوانب التسيير المالي بعض الصعوبات. مما أدى إلى تعثر المسيرة. فمثلا تمت تسوية الإشكال الذي كان مطروحا بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الفلاحة فيما يتعلق بتسيير تخصيصات الحساب الخاص الموجه لتمويلات المخطط، قد تمت تسويته بشكل مرحلي بعد قرابة عامين من التوقف والمعاناة الناجمة عن تأخر تسديد التمويلات الممنوحة للاستثمارات الفلاحية منذ أكتوبر 2002، وذلك بناء على اتفاقية موقعة بين الطرفين أهلت البنك وبقرار سياسي بتمويل الاعتمادات المخصصة لبرنامج الدعم ومخطط التنمية الفلاحية.[1]

ولتحقيق أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حدد لهذه الآلية محورين:

المحور الأول: البرامج الموجهة لإعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وتتضمن البرامج التالية:

- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية.
- برنامج تكييف أساليب الإنتاج.
- برنامج تطوير الإنتاج الحيواني (التكييف، النقل، التخزين...).
- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرة الفلاحية (من أجل تنويع وتحسين الخدمات للمنتجين وأيضا من أجل دمج الشباب المؤهل ولديه تكوين مرتبط بالنشاط الفلاحي).

المحور الثاني: برامج موجهة للمحافظة وتنمية المجالات الطبيعية بالإضافة إلى خلق مناصب شغل:

- البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف إلى حماية البيئة وتثمين المناطق الجبلية وذلك عن طريق التشجير الإقتصادي والنافع.
- برنامج التشغيل الريفي.
- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.
- برنامج لحماية وتنمية المناطق السهبية.

[1] فوزية غربي، المرجع السابق، ص111.

- برنامج المحافظة وتنمية الصحراء.[1]

ثالثا- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

وهو امتداد للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية ابتداء من سنة 2004 والذي أعطى بعدا ريفيا للمخطط، من أجل النهوض بالريف الجزائري عن طريق أولا فك العزلة عن السكان عن طريق شق الطرقات وفتح مسالك ريفية، وإيصال الكهرباء وحفر الآبار، وثانيا في الشق الاجتماعي من انجاز المدارس والمستوصفات وتدعيم السكن الريفي، وجميع مظاهر الحياة التي تقرب سكان الريف من سكان المدينة.

عرف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية نهاية المرحلة الأولى من تطبيقه (2000-2004) تحقيق بعض الأهداف التي كان يصبو إليها، علاوة على ضمان الأمن الغذائي وتحسين الإنتاج الفلاحي وأجور الفلاحين، إنشاء مناصب شغل، استصلاح أراضي وعصرنة المستثمرات الفلاحية، وهي تمثل أهم مؤشرات تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيث:[2]

- سمحت مرافقة المستثمرات الفلاحية من خلال إعادة تأهيلها بانضمام حوالي 307000 مستثمرة إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية؛
- ازدياد المساحة الصالحة للزراعة حيث تم استصلاح 478379 هكتار، وفي مجال تنمية القدرات الإنتاجية وتوسيعها، بلغت المساحة التي تم غرسها بالأشجار المثمرة 382000 هكتار، وزراعة الكروم بـ 49000 هكتار؛
- في مجال السقي بتقنيات التقطير، قدرت المساحة المسقية بـ 108700 هكتار وهي تمثل 15% من المساحة المسقية المعنية؛
- إن النتائج المشجعة التي حققها القطاع الفلاحي من خلال تطبيق هذا المخطط لاقت عدة عراقيل من بينها ضعف الموارد المائية وغياب الكفاءات التقنية للمستثمرات الفلاحية.

المطلب الثاني: سياسات التنمية الريفية للفترة 2005-2014

اعتمدت الجزائر في هذه الفترة برنامجين خماسيين للتنمية الأول برنامج دعم النمو في الفترة 2005-2009، وبرنامج توطيد النمو في الفترة 2010-2014، واعتمدت سياسة التجديد الريفي لأجل القيام بتنمية ريفية شاملة. وخصصت لهم أغلفة مالية هامة.

أولا- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

1- المعطيات التي تم بناء البرنامج عليها:

- وضعية اقتصادية جد ايجابية: تمثلت في الارتفاع المتواصل لمعدل النمو، فبعد أن كان لا يتجاوز نسبة 2.1% سنة 2002 فقد بلغ سنة 2004 نسبة 5.1%، وانخفاض معدلات التضخم؛

[1] سلطانة كتفي، المرجع السابق، ص08.

[2] بوزيان فتيحة، شبايكي حفيظ مليكة، **تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجزائر، جوان 2018، ص122.

- التنبؤ بوفرة مالية: نظرا للارتفاع المستمر لأسعار البترول على المدى المتوسط نتيجة لبروز بوادر اختلال بين العرض والطلب العالميين، فضلا عن مختلف الاضطرابات السياسية التي تشهدها الساحة الدولية، وهو ما انعكس إيجابا على ميزان المدفوعات، وحجم المديونية الداخلية والخارجية، وكذا ارتفاع التحصيلات المالية للدولة، وارتفاع الجباية العادية بفضل الانتعاش الاقتصادي، مما أدى إلى ظهور بوادر وفرة مالية، وهو ما سنتطرق إليه فيما يلي:

- الارتفاع الحاصل في الإيرادات الجبائية: إن التحصيلات الجبائية التي شهدتها سنة 2000 – سواء كانت بترولية أو عادية– تعتبر سابقة من نوعها، حيث لم تشهدها الجزائر منذ الاستقلال، وهو ما شكل دافعا قويا لدى الحكومة للشروع في تطبيق برنامج دعم النمو، هذا في ظل دراسات تنبؤية، تؤكد على بقاء هذه النسبة عند هذا المستوى بل وارتفاعها.
- احتياطات مالية لدى الصندوق الوطني لضبط الموارد: أنشئ صندوق ضبط الموارد بناء على قانون المالية التكميلي لسنة 2000، وهو هيئة تابعة للخزينة العمومية، وتتمثل أهم إيراداته في المبالغ المالية الناجمة عن الفارق بين تقديرات الجباية البترولية المحددة في قانون المالية وما تم تحصيله فعلا، وحددت مهمته أساسا في امتصاص الفوائض المالية السنوية لميزانية الدولة.
- التحسن الملحوظ في المداخيل غير الجبائية: نجد أن المداخيل قد تنوعت خارج الجباية، فإن عدنا إلى سنة 2004 نجد أن هذه المداخيل تجاوزت 140 مليار دينار، أرباح القطاع الصناعي 15 مليار دينار، أرباح شركة سونلغاز 03 مليار دينار، أرباح قطاع البنوك 1.1 مليار دينار، أرباح قطاعات التأمين 0.3 مليار دينار، أرباح الوكالة الوطنية للاتصالات 14.4 مليار دينار.[1]

2- محتوى وأهداف برنامج دعم النمو 2005-2009:

تم إطلاق هذا البرنامج بتمويل من الميزانية قيمته 200 مليار دولار أمريكي خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكة الحديدية وتحديثها، والتخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين فيما يتعلق بالسكن والحصول على الرعاية الطبية والتكفل بالاحتياجات المتزايدة في مجال التربية والتعليم العالي والتكوين، وكذا تطوير الخدمات العامة وتحديثها، وتم إطلاق أيضا برنامج الجنوب الذي هو عبارة عن صندوق أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي 242-2000 مؤرخ في 20 أوت 2000، وهو برنامج يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية بالمناطق الجنوبية بالوطن لتجاوز العجز مقارنة بالمناطق الشمالية، و وجه له حساب خاص رقم 089-302 تحت اسم الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب، أنشأه القانون رقم 02/97 المتضمن قانون المالية لسنة 1998 في 31 ديسمبر 1998، و تتكون إيراداته حسب المادة 85 من قانون 02/97 من تخصيصات الميزانية و إعانات الدولة في حدود 1% من إيرادات الجباية البترولية، بالإضافة إلى الإعانات المحتملة.

[1] زكرياء مسعودي، المرجع السابق، ص85-86.

و كلف وزير الداخلية و الجماعات المحلية بإقرار مشاريع الصندوق على مستوى مجلس الوزراء بحكم المادة 75 من قانون المالية لسنة 2006 المعدلة للمادة 17 من القانون 02/97 المتضمن قانون المالية لسنة 1998 بعد ما كان من مهام الوزير المكلف بتهيئة الإقليم.

أما برنامج تنمية الهضاب العليا (2005) فاستفاد من مبلغ 620 مليار دج، و استفادت منه 23 ولاية في المجالات التالية :

1- تحسين ظروف الحياة للسكان بمبلغ 288 مليار دج؛

2- ترقية التنمية الاقتصادية بمبلغ 233 مليار دج؛

3- تعزيز مصالح الدولة (قطاع العدالة) بمبلغ 18 مليار دج؛

4- تمويل برامج التنمية البلدية بمبلغ يقارب 37 مليار دج؛

5- مشروع المدينة الجديدة لبوغزول بمبلغ 29 مليار دج.

و كلفت المحافظة السامية لتطوير السهوب بتنفيذ هذا البرنامج وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وتوجه تقني أنشئت بموجب مرسوم رقم 81-337 المؤرخ في 1981/12/12 لتتكفل بتطبيق السياسة الوطنية في مجال التنمية المتكاملة والمندمجة للمناطق السهبية والرعوية، من بينها تقييم الثروة الفلاحية في السهوب وإعداد ورسم الخرائط لشغل الأراضي، تطوير تربية المواشي وتحسين إنتاجها وتكثيفها، إضافة إلى مهام أخرى تتعلق بالفلاحة الرعوية وتنفيذ برامج التنمية. فمع الإعلان عن برنامج رئيس الجمهورية لمخطط التنمية، تم تكليف المحافظة بالدراسة والتنفيذ، حيث كان من بين برامجها ترميم وإعادة المراعي المتدهورة وتكثيف السقي بدراسة طرق استغلال مياه الأمطار.

تمويل البرنامج التكميلي لدعم النمو يستهدف في 85% منه:

-تحسين الظروف المعيشية للسكان، خاصة في مجالات: السكنات، الجامعة، التربية الوطنية، تزويد السكان بالماء خارج الأشغال الكبرى.

تطوير المنشآت الأساسية (قطاع النقل، قطاع الأشغال العمومية، قطاع الري، قطاع تهيئة الإقليم).

والغرض من الأموال المتبقية دعم التنمية الاقتصادية (الفلاحة والتنمية الريفية على نطاق واسع)، وتطوير الخدمات العمومية وتحديثها، بالإضافة إلى تطوير التكنولوجيات الجديدة للإتصال.[1]

ثانيا- البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014:

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين المعيشة، وقد رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار لهذا يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وينقسم إلى قسمين القسم الأول يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر بـ 11534 مليار دينار أي ما

[1] زوين ايمان، **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية-دراسة حالة الجزائر**-، رسالة ماجيستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011، ص97.

يعادل مبلغ 156 مليار دولار، أما القسم الثاني يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها مثل (السكة الحديدية والطرق والمياه...) بمبلغ يقدر بـ 9700 مليار دينار أي ما يعادل مبلغ 130 مليار دولار.[1]

بالإضافة إلى دعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال، دعم التنمية الفلاحية والريفية، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية، دعم التنمية الصناعية من خلال القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية، تشجيع إنشاء مناصب الشغل، مرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل.

وعلى صعيد آخر تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم وأيضا المرافق العمومية.[2]

ارتكزت المبالغ المخصصة لهذا البرنامج على قطاع التنمية البشرية بنسبة 49.5%، والباقي وزع على قطاعات أخرى كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول 6: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

السنة	المجموع مليار دج	النسبة %
التنمية البشرية	10122	49.5
المنشآت القاعدية الأساسية	6448	31.5
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666	8.16
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
الحد من البطالة (توفير مناصب الشغل)	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	21214	100

المصدر: **زكرياء مسعودي، مرجع سابق، ص 93. نقلا عن بيان اجتماع_ مجلس الوزراء: برنامج التنمية الخماسي، 2010-2014.**

ثالثا- سياسة التجديد الريفي:

هذه السياسة الجديدة تهدف كأولوية، تنمية المناطق التي تكون فيها ظروف الإنتاج صعبة بالنسبة للفلاحين والأسر (المناطق الجبلية، السهوب، الجنوب)، إعداد برامج التجديد الريفي، أضفى نظرة جديدة على العالم الريفي، معتبرا إياه كوحدة جغرافية وإقليمية لها خصوصيتها وحدد لها المفاهيم العامة المتعلقة بها

[1] هدى بن محمد، عرض **وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جانفي 2020، ص47.

[2] زوين إيمان، المرجع السابق، ص98.

والإستراتيجية التي تمكن من تحقيق الأهداف المنوطة بالعالم الريفي لكي يندمج في إطار التنمية المتوازنة والمنسجمة وتوفير وسائل العيش الكريم.

تتربع الأرياف والمساحات الغابية والجبلية في الجزائر على ثروة فلاحية هامة، من شأنها أن تحقق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي للجزائر، والتخفيف من فاتورة الاستيراد التي شملت مواد كثيرة من شأنها أن تنتج محليا، وهذا ما دفع الدولة إلى بعث مخطط اقتصادي هام لإحياء الريف رصدت له 7 مليار دولار في الفترة الممتدة ما بين 2001 و2009، حيث كلفت وزارة الفلاحة بقيادة هذا المخطط بالتنسيق مع أربعة وزارات تحت شعار "الأمن الغذائي قضية سيادة وطنية" ومع تراجع مداخيل المحروقات شدد رئيس الجمهورية على ضرورة إعطاء الأولوية القصوى للمشاريع الفلاحية بمختلف أشكالها، وتشجيع المواطنين على الاستثمار في قراهم ومداشرهم واستغلال كل شبر من أراضيهم الفلاحية، وأعدت الحكومة مخططا خماسيا يجمع بين كل من وزارات الفلاحة، السكن، الداخلية، الأشغال العمومية، الموارد المائية حيث خصصت مبلغ 300 مليار دينار في الفترة الممتدة من 2010 إلى سنة 2014 لتدعيم وإنعاش واستمرار سياسة التجديد الريفي.

وقسمت الحكومة أموال الدعم إلى عدة مجالات أولها التجديد الزراعي الذي يعني النشاطات الفلاحية المباشرة: دعم إنتاج الحبوب، البقول الجافة، الحليب، القروض الفلاحية الميسرة، مسح ديون الفلاحين، ويتعلق الأمر إذن بمتابعة الجهد المسجل في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

ويتعلق الشق الثاني بالتجديد الريفي وهو الشق الذي انطلق سنة 2008، يهدف إلى تطوير المناطق الريفية والهضاب، التي بقيت مشتتة ومعزولة وأغلبها عبارة عن مساحات بدون سند ملكية، ومساحات عادة ما تكون في شكل منحدرات، مع عجز في البنى التحتية والتجهيزات العمومية مثل المصحات والمدارس ومراكز التسلية، ومنشآت المياه والكهرباء. كما أن أغلب هذه المناطق تضررت كثيرا من مرحلة الإرهاب 1993-2002، التي سرعت من ظاهرة النزوح الريفي الإجباري لعدة آلاف من السكان نحو المراكز الحضرية.[1]

يشكل عدد السكان الذين يعيشون في الأقاليم الريفية نسبة 32% من مجموع السكان الإجمالي، أي ما يقارب 13 مليون نسمة موزعون على 984 بلدية، وهذه النسبة تقل بسبب الظروف المعيشية الصعبة في الوسط الريفي، مما أدى بالسكان الذين يقطنون الريف إلى النزوح إلى المدن تاركين وراءهم مساحات معتبرة من الأراضي الفلاحية إضافة لتسجيل ضغوطات متزايدة في تسيير المدن.[2]

انطلق برنامج التجديد الريفي في سنة 2008 بعد مرحلة تجريبية سابقة ومشاورات عديدة بين مختلف الفاعلين. وقد تم تعزيز البرنامج بالمصادقة على قانون التوجيه الفلاحي رقم 08-16 مؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق لـ 3 غشت سنة 2008، والذي يهدف في مادته الأولى إلى تحديد عناصر توجيه الفلاحة الوطنية التي تسمح لها بالمساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد، وتثمين وظائفها الإقتصادية والبيئية

[1] روبورتاج بلقاسم حوام، غنية مخطاري، على الموقع https://www.djazairess.com/echorouk/255505 تاريخ الاطلاع: 27.04.2022 الساعة: 00.08.

[2] **الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات.**

والاجتماعية وذلك بتشجيع زيادة مساهمتها في جهود التنمية الاقتصادية، وكذا التنمية المستدامة للفلاحة على الخصوص والعالم الريفي على العموم.

ونجد الأهداف الموسعة التي جاء بها هذا القانون والمذكورة في المادة 4 منه وهي كالآتي:

- تمكين القطاع الفلاحي باعتباره قطاعا استراتيجيا من الموارد المالية اللازمة لتجسيد وتنفيذ المخططات والبرامج.
- ضمان ديمومة المستثمرات الفلاحية والمحافظة عليها بواسطة هياكل فلاحية ملائمة، تسمح بالتطور المطلوب.
- إعادة الاعتبار للمزارع النموذجية ودعمها لإنتاج البذور والشتائل، وكذا الحيوانات النزوية الإناث.
- تحسين مستوى وإطار معيشة الفلاحين وسكان الريف عن طريق توفير الدولة لظروف إيجابية، لإحداث ديناميكية تنموية مستدامة للفضاءات الريفية.
- التشجيع على استقرار الشباب في الفلاحة وتطوير التشغيل فيها.
- المحافظة على الخصوصيات الفلاحية المحلية وتثمين المناطق المحلية عن طريق وضع خرائط زراعية، وتكييف أنظمة إنتاج تتناسب وقدرات هذه الأراضي.
- المحافظة على الثروة العقارية وتثمينها عن طريق الدقة في التنظيم العقاري وتحديد النمط الملائم لاستغلال الأراضي الفلاحية.
- السماح بتوسيع القدرة الفلاحية وتثمينها بأعمال الاستصلاح و/أو بإعادة تنظيم العقار الفلاحي.
- السماح بتثمين الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية وحمايتها.
- تعزيز الحماية الصحية النباتية والصحية الحيوانية، وكذا سلامة المنتجات الفلاحية.
- ترقي سياسة تساهمية بالتشاور مع المنظمات المهنية للفلاحة قصد إعطاء ديناميكية تجنيدية لمجموع الفاعلين المرتبطين بقطاع الفلاحة.
- المساهمة في ضبط المنتجات الفلاحية من أجل حماية مداخيل الفلاحين، والمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين، خاصة في المنتجات الفلاحية الأساسية.
- وضع وسائل وآليات تنظيمية ومعيارية واقتصادية تسمح بتوجيه الاستثمارات والإنتاج.
- وضع نظام إعلامي ومعلوماتي وتقني واقتصادي وإحصائي، وضمان مرافقته للنشاط الفلاحي.
- التشجيع على انتهاج سياسة تتناسب مع التعليم الفلاحي والتكوين المستمر والبحث والإرشاد.
- ضمان عصرنة الصناعة الزراعية حسب الفروع وتكثيفها وإدماجها.
- السماح باستعمال رشيد للتربة بتكييف أنظمة الإنتاج، لاسيما في المناطق المهددة بالتدهور.
- ضمان التنمية الفلاحية والريفية في المناطق الجبلية بواسطة تشجير منسجم والمحافظة على الطبيعة وحماية الأحواض المنحدرة.
- السماح بتثبيت الكثبان الرملية وتجديد الغطاء النباتي للمراعي، وحماية السهوب ومناطق الرعي.
- ضمان الاستعمال الرشيد للموارد المائية وتثمينها لسقي الأراضي الفلاحية.

- ضمان عصرنة المستثمرات الفلاحية، وتكثيف الإنتاج الفلاحي.

1- المبادئ العامة لسياسة التجديد الريفي:

- **محاور الانسجام الكبرى لإستراتيجية الدولة**

إن تشكيل سياسات ديناميكية للتهيئة العمرانية تأخذ بعين الاعتبار ثلاثة أبعاد وهي:

- توجهات واختيارات لسياسات وطنية معبر عنها في مخطط توجيهي وسيناريو التنمية.
- السياسات القطاعية.
- السياسات الإقليمية.

إن سياسات التهيئة العمرانية ليست جامدة، وإنما هيئت من خلال سيناريوهات منفذة ثم مقيمة ومصححة بالنسبة للأهداف المسطرة وتطورات الوضع.

- **أساليب تدخل الدولة: ثلاثة محاور:**

بانبثاقها من منطق التهيئة الديناميكية للإقليم، توجد أساليب تدخل الدولة في مفترق الاختيارات الإستراتيجية الوطنية للسياسات القطاعية والسياسات الإقليمية. وتنحدر إلى ثلاثة محاور مترابطة:

الاستثمارات الكبرى: تتمثل في المنشآت الكبرى، الطرق، الشبكات الكبرى للمياه، شبكات الإتصال...

السياسة القطاعية: تهم القطاعات الاقتصادية كالفلاحة والصناعة...

العمل الإقليمي: يتعلق بالتنمية الريفية بحيث يتميز بالتقارب المندمج فيما بين القطاعات ويقوم أيضا بتجنيد مختلف فاعلي الإقليم:

-الفاعلين الاقتصاديين: المؤسسات الصغيرة والكبيرة...

-قطاعات الخدمات: الإدارات اللامركزية، المؤسسات، الصحة...

-قطاع المعرفة والدراية: مؤسسات التعليم، الجامعات...

- **سياسة التجديد الريفي:** أربعة برامج، إستراتيجية وطنية، أدوات

شرعت الجزائر في تجسيد سياسة التجديد الريفي، بهدف ترقية التنمية الاقتصادية للبلاد يشترك فيها بصفة تضامنية كل العالم الريفي. تستند هذه السياسة على إشكالية الحكم المحلي، التنمية المستديمة، الإنصاف في الاستفادة من الخدمات القاعدية، اللامركزية وتقوية الترابط الاجتماعي.

تتجسد هذه السياسة من خلال أربعة مواضيع جامعة هي:

1- تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف (تطوير القرى والقصور).

2- تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي: تحسين المداخيل.

3- الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها.

4- حماية وتثمين التراث الريفي المادي والغير مادي.[1]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **سياسة التجديد الريفي**، ديسمبر 2007، ص07-08.

2- النظام الوطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية المستدامة (الريفية والمحلية) SNADDR:

يعتبر نظاما معلوماتيا مشترك فيما بين فاعلي التنمية الريفية: الوزارات، الولاية والهيئات. ويعد أيضا بمثابة شعاع الحكم لإستراتيجية التنمية الريفية.

يتواجد على مستوى أهم النقط البؤرية ألا وهي: وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، وزير المالية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، المحافظة العامة للتخطيط وتعجيل التطوير.

ويعتبر أيضا نظاما للفحص والبرمجة المشتركة لتنمية المنطقة المعتبرة. إذ يمكن مشاهدة القدرات، التوجهات، برمجة التدخلات العمومية والخاصة وتقييم الآثار لمختلف البرامج والمشاريع التنموية المجسدة.

يرتكز تصور النظام الوطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية المستديمة (الريفية والمحلية) على تقاطع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية مع المعطيات المتعلقة بالقدرات حسب التجمعات السكانية، البلدية، الولائية، المناطق الطبيعية، المناطق المبرمجة، المناطق الكبرى وعلى المستوى الوطني.[1]

يتكون النظام الوطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية المستديمة (الريفية والمحلية) من ما يلي:

- 224 معطيات إحصائية أساسية حسب التجمعات السكانية وحسب البلديات.
- 15 مؤشر أو دليل بسيط.
- 06 مؤشر خصوصي.
- 01 مؤشر مركب.
- 44 خريطة موضوعية.
- 09 خرائط موقعية.

تبنى هذه المتغيرات على أساس 03 أبعاد (إنسانية، اجتماعية، النشاط الاقتصادي والبيئي)، للسماح بوضع المؤشرات والدلائل التنموية المناسبة بالنظر إلى أهداف سياسة التجديد الريفي.[2]

تبنى هذه المتغيرات على أساس 03 أبعاد (إنسانية، اجتماعية، النشاط الاقتصادي والبيئي)، للسماح بوضع المؤشرات والدلائل التنموية المناسبة بالنظر إلى أهداف سياسة التجديد الريفي.[3]

3- الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة:

تقوم الاستراتيجة الوطنية للتنمية الريفية المستديمة على الدعم المحلي للولاية، من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والتي تكون حسب الأهداف والبرامج، ولتمويل هذه المشاريع تم دمج عدة موارد مالية لإنجاح هذه المشاريع، فبالإضافة إلى التدعيم المباشر للدولة لمختلف البرامج في سياق التنمية الريفية. تم تسخير موارد مالية أخرى لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تتمثل في:

[1] المرجع نفسه، ص38.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **سياسة التجديد الريفي**، ديسمبر 2007، ص39.

[3] المرجع نفسه، ص39.

- الدعم العمومي الفردي: الفلاحة، التربية الحيوانية، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصناعات التقليدية، السياحة، وفروع الصناعة الغذائية.
- قروض بنكية ممولة ذاتيا لحاملي المشاريع.
- البرامج القطاعية لا مركزية (تنفذ على مستوى المحيط الريفي): الموارد المائية، الطاقة، الأشغال العمومية، السكن، الصحة، الثقافة، الفلاحة، التربية، التكوين المهني، التضامن، الشغل...
- البرامج البلدية للتنمية تنفذ على مستوى المحيط الريفي: البرنامج البلدي للتنمية–البرنامج البلدي للتنمية المخصص للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة.

أوكلت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية إنجاز برامج التجديد الريفي بعنوان المخطط الخماسي 2010-2014 إلى المؤسسة الجزائرية للهندسة الريفية التي تتبع إلى حافظة شركة تسيير مساهمات الدولة "التنمية الفلاحية" SGDA، وذلك بإبرام صفقات بين محافظات الغابات المكلفة بصرف الأغلفة المالية وفروع المؤسسة الجزائرية للهندسة الريفية.[1]

4- الأهداف المنتظرة من إنجاز برامج التنمية الريفية 2010-2014:

- تدعيم التنمية المستديمة والمنسجمة للأقاليم وتحسين ظروف معيشة السكان من خلال وضع حيز التنفيذ 10200 برنامج جواري مندمج على مستوى 2174 جماعة ريفية، أما السكان المستهدفين من هذه البرامج فيقدرون ب 727000 عائلة وذلك بتعداد سكاني يقدر بـ 4471000 نسمة.
- أما بالنسبة للحفاظ على الموارد الطبيعية، فإن البرامج الجوارية من أهدافها ضرورة حماية وتثمين 8.2 مليون هكتار تتواجد على مستوى المناطق الجبلية والأماكن السهبية والمناطق الصحراوية، خلق ما يعادل مليون منصب شغل دائم وتوسيع المساحات الصالحة للزراعة بـ 250000 هكتار.
- أما البرنامج المخصص لمكافحة التصحر، فإنه يمتد على مستوى 30 ولاية و338 بلدية ويخص مساحة تقدر بـ 2.5 مليون هكتار منها 137000 هكتار تتم معالجتها.
- فيما يخص البرنامج الخاص بتأهيل وتوسيع الأملاك الغابية، فهدفه تحسين وضع مردودية النباتات الغابية، وهذا عن طريق إنجاز أشغال الحراجة على مستوى 118500 هكتار وتشجير 3600 هكتار.
- وبالنسبة لبرنامج الحفاظ على الأنظمة الطبيعية، فإنه يمس 52 بلدية و35000 عائلة ريفية ويعالج مساحة تقدر بـ 18800 هكتار وخلق ما يعادل 17500 منصب عمل دائم.
- وبالنسبة لبرنامج حماية الأحواض المنحدرة حول السدود فتشمل تنفيذ الدراسات المستلمة بصفة نهائية والتي تخص 34 حوض منحدرة ممتدة على مساحة 3.5 مليون هكتار متواجدة على مستوى 25 ولاية وتخص 350 بلدية بمجموع يقدر بـ 7 مليون نسمة.

[1] **التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2014**، من الموقع الرسمي لمجلس المحاسبة، ص442.

- أما فيما يخص استصلاح الأراضي فقد تم برمجة مشاريع تمس استصلاح الأراضي الصالحة للزراعة عن طريق الإمتياز لأكثر من 250000 هكتار.[1]

5- إنشاء المؤسسة الجزائرية للهندسة الريفية GGR:

يرجع قرار خلق هذه المؤسسة إلى تاريخ 17 مارس 2010 المصادف لانعقاد مجلس مساهمات الدولة، أما تجسيد القرار ببعث هذه المؤسسة العمومية الاقتصادية فتم بموجب لائحة صادرة عن الجمعية العامة الاستثنائية لشركة تسيير مساهمات الدولة "التنمية الفلاحية" والتي تضمنت تعديل القانون الأساسي لمجمع (SODIAF) ودمج ثمانية من فروعه المتخصصة في إنتاج الشجيرات الخاصة بالغرس واستغلال الموارد الغابية وذلك ضمن الحافظة المالية للمؤسسة الجزائرية للهندسة الريفية.

مهام المؤسسة الجزائرية للهندسة الريفية:

- التكفل ببرنامج التنمية الريفية في إطار البرنامج الخماسي 2010-2014 عن طريق وضع حيز التنفيذ البرامج الجوارية للتنمية الريفية المندمجة؛
- ترقية وتثمين الموارد الموجودة وذلك عن طريق تشجيع مشاركة الساكنة الريفية، المساهمة في ضمان استقرار وتثبيت السكان الريفيين عن طريق تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية وذلك بالاستجابة بصفة فعالة لإحتياجاتهم؛
- خلق ديناميكية لبعث الاستثمار الذي نتج عنه خلق مناصب شغل على مستوى العالم الريفي والمساهمة في امتصاص البطالة؛
- مرافقة الشباب أصحاب المشاريع والتكفل بهم من أجل مساهمتهم بدورهم في خلق مناصب شغل.[2]

6- المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية (BNEDER):

تأسس المكتب الوطني لدراسات التنمية الريفية في سنة 1976، وهو مؤسسة عامة (EPIC)، تخضع لإشراف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري. بفضل الخبرات التي تملكها وفريق العمل متعدد التخصصات تم تنفيذ أكثر من ألف مشروع دراسة في مجال التنمية الفلاحية والريفية، وهو ما مكنها من أن تصبح شريكا متميزا لأي صانع قرار أو مشغل أو مستثمر مهتم بقطاعات الفلاحة.

مهامه:

- تطوير الأراضي المتحصل عليها في إطار الإمتياز؛
- الدراسات المتعلقة بإدارة الغابات والمتنزهات الوطنية والترفيهية والمحميات الطبيعية والغابات الترفيهية والمساحات الخضراء؛
- المسح والدراسات بخصوص جرد الموارد الطبيعية وحمايتها وتنميتها وتثمينها؛
- تطوير العمليات الزراعية والحيوانية وتربية الأحياء المائية؛

[1] **التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2014**، ص444.

[2] **التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2014**، ص446.

- محاربة الانجراف والتصحر وزحف الرمال وحماية الموارد الطبيعية؛

متابعة وتقييم أعمال مشاريع التنمية الفلاحية والريفية.[1]

وقد أوكلت لهذا المكتب إنجاز دراسات الجدوى ومتابعة المشاريع التي تدخل في إطار التنمية الريفية الممنوحة للمؤسسة الجزائرية للهندسة الريفية، وتجسدت هذه المهمة عن طريق الإمضاء على صفقة برامج بتاريخ: 16 فيفري 2011 وذلك بمبلغ إجمالي يقدر بـ 1358812700 دج وست صفقات تنفيذ للتكفل بالدراسات والمتابعة لـ 1174 عملية تنمية.

فيما يخص التأطير المالي لنظام التجديد الريفي، فقد تم التكفل بعمليات التنمية وإعادة إحياء الفضاءات الريفية بواسطة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) وكذلك العمليات التي تخص مكافحة التصحر عن طريق المبالغ المالية المرصودة في حسابي التخصيص الخاص صندوق مكافحة التصحر والتنمية الرعوية والسهوب، وصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز.[2]

رابعا- مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024:

إن الظرف الذي تم فيه تنفيذ مخطط الإنعاش الاقتصادي كان صعبا نتيجة لضعف القدرات المالية للدولة والحاجيات الواجب تلبيتها، إضافة إلى الأزمة الصحية التي مرت بها البلاد ونقصد بها جائحة كورونا التي أثرت على مستويات نشاط المؤسسات، والنمو الذي كان منخفضا في السنتين السابقتين بنسبة 0.8 في 2019 مقابل 1.4 في 2018 بفعل تدهور مداخيل المحروقات، والأزمة السياسية التي شهدتها الجزائر طيلة سنة 2019.

وقد كانت حصيلة الفلاحة والتنمية الريفية في سنة 2020 كالتالي:[3]

- تسجيل ربح قدره 7 ملايين أورو نتيجة لتقليص الواردات من بذور البطاطا بمقدار 92700 طن في السنة المنصرمة إلى 21700 طن في سنة 2020،
- استصلاح 7617 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة؛
- إحداث شباك وحيد على مستوى تعاونيات الحبوب والبقول الجافة، قصد تسهيل الحصول على قرض الرفيق، بلغ عدد الملفات المودعة على مستوى الشبابيك الوحيدة 13830 ملفا تم قبول 12842 ملفا، بنسبة 87%، مقارنة بما يقابل ذلك من مساحات جاهزة لزراعتها قدرها 380000 هكتار؛
- إطلاق عملية تحديد المواشي: خصت العملية الرائدة المواشي من أبقار في ولايتين (بجاية 8566 رأس وتلمسان 10100 رأس)؛
- برنامج توصيل الكهرباء الريفية، تخص هذه الحصيلة 62004 مستثمرة، منها 28099 مستثمرة في الجنوب، لقوام مادي يقدر بـ 80802 كلم منها 20784 كلم على مستوى الجنوب؛

[1] الموقع الرسمي للمكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية **https://bneder.dz/about-us**

[2] **التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2014**، ص446.

[3] الوزير الأول الجزائري، من الموقع الرسمي للوزارة الأولى الجزائرية، **الحصيلة السنوية لسنة 2020**.

- تنظيم مهنة الفلاحة من أجل إنشاء تعاونيات فلاحية (المرسوم التنفيذي رقم 20/274 المؤرخ في 29 سبتمبر سنة 2020 الذي يحدد القواعد المطبقة على التعاونيات الفلاحية)؛
- إنشاء الديوان الوطني لتنمية الفلاحة الصناعية في الأراضي الصحراوية قصد ترقية الاستثمار الفلاحي في المناطق الصحراوية وتنمية الزراعات الصناعية كالزراعات الزيتية والشمندر السكري، تم تحديد طاقة كامنة عقارية تبلغ 500000 هكتار كمرحلة أولى؛
- إنتقلت مساحة زراعة الذرى من 79 هكتار سنة 2019 إلى 8300 هكتار خلال حملة 2020، وإطلاق برنامج على 3200 هكتار للقضاء على الأراضي البور، وإقامة منصات للتجارب على مستوى المحطات التابعة للمعهد التقني لزراعة البقول والزراعات الصناعية والمعهد التقني للزراعات الكبرى والفلاحين على مستوى ولايات من الجنوب والشمال.
- تم غرس 10.5 مليون شجرة في إطار المخطط الوطني للتشجير، وإحياء السد الأخضر بإنشاء جهاز وزاري مشترك لتنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة التصحر؛
- إنجاز وإعادة تأهيل 1000 مللتر من نقاط المياه الخاصة بالرعي (الحفر والآبار) مع استهداف 5000 مللتر؛
- وضع 96 وحدة للتجهيز تستخدم الطاقة الشمسية تحت تصرف صغار الفلاحين مع استهداف 480 وحدة؛
- إنشاء 420 وحدة صغيرة لتربية الماعز (الوحدة: تيسين وعشر معزات)، مع استهداف 700 وحدة؛
- وضع 3266 وحدة تجهيز لأنظمة السقي المقتصدة للمياه (0.5 هكتار كأقصى حد)، تحت تصرف صغار الفلاحين، مع استهداف 8165 وحدة؛
- اقتناء 270 بيت بلاستيكي أنبوبي بمساحة 40 م^2 كأقصى حد، مع استهداف 676 وحدة؛
- إنجاز 1850 ملجأ صغير لتخزين المنتجات الفلاحية، مع استهداف 4614 وحدة؛
- وضع 100 وحدة من خلايا النحل، لفائدة صغار الفلاحين، مع استهداف 252 وحدة وغرس 20000 جهاز، مع استهداف 50000 جهاز؛
- فتح وتهيئة 145 كلم من المسالك الفلاحية، مع استهداف 300 كلم؛
- حشد الموارد المائية من خلال إنجاز 38 نقطة مياه، مع استهداف 70 وحدة؛
- غرس الأشجار غير المثمرة 312500 شجرة، مع استهداف 515770 شجرة.

خامسا– برنامج مناطق الظل:

عند انعقاد مجلس الوزراء في 13 فيفري، أمر السيد رئيس الجمهورية بناءا على واقع الحال الواضح، الحكومة بالتكفل بالحاجات الأساسية للمواطنين الذين يعيشون في ظروف مزرية في جهات من المناطق المتردية والذين ينبغي العمل بشأنهم على تدارك التأخر على صعيد الهياكل القاعدية والوصول إلى المرافق الأساسية، كالماء والطاقة والطرق، وبمناسبة لقاء الولاة والحكومة في فيفري 2020، تم تجسيد هذه الحاجات في إطار البرنامج الذي أطلق عليه اسم مناطق الظل.

وعلى أساس توجيهات رئيس الجمهورية، في إعداد برنامج عاجل يهدف إلى تقليص الفوارق والتباين في مجال التنمية بين مناطق البلاد، وذلك بهدف فك العزلة عن المناطق النائية من خلال التعميم والربط بشبكات الطرق والغاز والكهرباء ومياه الشرب وتمكين سكان هذه المناطق من اللحاق بالركب من منظور التنمية.

وجدير بالذكر أن توجه الحكومة والتزامها يتمثلان في ضمان الحد من الفوارق الإقليمية، من خلال اعتماد مقاربة شاملة ومندمجة تهدف إلى التدخل بسرعة وفعالية وانسيابية في المناطق الأكثر هشاشة وصياغة مشاريع متكاملة ذات أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية، بالتشاور مع المعنيين في المقام الأول، وهم تحديدا المواطنون المتضررون، كما أن تأهيل مناطق الظل وتداركها يشكلان شرطا من شروط تنمية البلاد.

مناطق الظل بهذا المفهوم، هي المناطق المعزولة والمحرومة من الوسائل والخدمات، والمتميزة ببعدها عن أي محور نقل رئيسي يؤدي إلى مقر البلدية والقرى والمدن الأخرى، وتتميز مناطق الظل بكثرة اليد العاملة الفلاحية أو شبه الفلاحية، ولكن مع وجود عوائق جدية مرتبطة أحيانا بنقص البنى التحتية والظروف البيئية ونقص الموارد المائية وغياب الابتكارات، مما يؤدي إلى استغلال غير مستدام للموارد الطبيعية التي تزخر بها أراضي المنطقة، ومداخيل ضعيفة للغاية للأسر، مما يفضي إلى ظهور الفقر ومن ثم الميل إلى النزوح نحو المدن وإلى الانخفاض الديمغرافي في الأرياف.

أهداف برنامج مناطق الظل:

- القضاء على عزلة السكان الذين يعيشون في مناطق مبعثرة ومعزولة؛
- تزويد السكان بمياه الشرب والكهرباء والغاز؛
- تحسين ظروف تمدرس التلاميذ وتقديم الخدمات المتعلقة بصحة الشباب وتفتحهم؛
- تنويع القدرات الاقتصادية للمناطق المعزولة من أجل توفير مناصب الشغل وفرص العمل.

وقد سمحت حصيلة الإنجازات من أجل ترقية مناطق الظل إلى إبراز العناصر الآتية:

- إجمالي عدد مناطق الظل المحددة: 13587.
- إجمالي عدد المشاريع المحددة للترقية: 32700 مشروع.
- السكان المعنيون: 8.5 مليون أي حوالي 20% من مجموع السكان.
- الغلاف المالي اللازم: 480.42 مليار دج.[1]

المطلب الثالث: الصناديق الممولة للتنمية الريفية

أولا- الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية:

أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 89-194 بتاريخ 17 أكتوبر 1989 والذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص 052-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، ثم تبعه المرسوم رقم 90-

[1] الوزير الأول الجزائري، **الحصيلة السنوية لسنة 2020**.

208 بتاريخ 14 يوليو 1990 والذي يعدل ويتمم المرسوم السابق. ثم مرسوم تنفيذي آخر رقم 95-73 في 04 مارس سنة 1995 يحدد أيضا كيفيات تسيير هذا الحساب ، وتتكون إيراداته من إعانات ميزانية الدولة، أما في باب النفقات فنجد:

- الإعانات والتمويلات المخصصة لتنفيذ عمليات دعم الدولة لترقية الفلاحة وتنميتها، لا سيما ما يأتي:

1- إعانات دعم الاستثمارات المنتجة التي يبادر بها المزارعون والمربون، الحرفيون بصفة فردية أو منتظمة في تعاونيات أو تجمعات مهنية في إطار برنامج استصلاح الأراضي وتوسيع المساحات المسقية وتحسين المنتوجات الفلاحية الاستراتيجية والزيادة منها.

2- النفقات المتعلقة بتنفيذ المشاريع، لا سيما نفقات دراسات المشاريع، ونفقات التكوين والإرشاد ونفقات متابعة المشاريع.[1]

في 02 أفريل سنة 2014 صدر قرار وزاري مشترك يحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، وتم ضم أرصدة ثلاث صناديق إلى هذا الصندوق وهم، الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية، الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي. وقد قسم هذا الحساب إلى ثلاث محاور تطوير الاستثمار الفلاحي، ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية، ضبط الإنتاج الفلاحي.

تتكون ايراداته من:

- مخصصات ميزانية الدولة؛
- رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 067-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي؛
- ناتج الرسوم شبه الجبائية المنشأة لفائدة الصندوق؛
- ناتج الرسوم الخاصة المنشأة بموجب قوانين المالية؛
- الهبات والوصايا؛
- كل الموارد أو المساهمات أو الإعانات الأخرى المحددة عن طريق التشريع؛
- رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 071-302 الذي عنوانه صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية؛
- مساهمات المجموعات المكلفة بحماية النباتات؛
- رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 121-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي.
- فائض قيمة ضبط الإنتاج الفلاحي.[1]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **رقم 15 بتاريخ: 19 مارس 1995**، ص17.

العمليات المؤهلة للاستفادة من دعم الصندوق:

السطر 1: تطوير الاستثمار الفلاحي

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية؛
- الاعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تثمين الإنتاج الفلاحي وتخزينه وتوضيبه وتصديره؛
- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات تطوير الري الفلاحي؛
- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في حماية التراث الوراثي الحيواني والنباتي؛
- الإعانات المقدمة لدعم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛
- الإعانات المقدمة لدعم استعمال الطاقات المتجدد؛
- الإعانات لاقتناء صهاريج البروبان؛
- متابعة المشاريع وكل عملية يدعمها الصندوق وتقييمها ومراقبتها وكذا تفتيشها.

السطر 2: ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية

- تحسين تدخل المستخدمين البيطريين للتمكن من التدخل السريع ضد تغلغل الأمراض الدخيلة؛
- التحكم في النظام الصحي والمراقبة الصحية؛
- تعزيز التحكم في المراكز التي تستوجب أقصى درجة من الأمن الصحي، للتقليص من الأخطار ذات الطبيعة الكيميائية أو البيولوجية؛
- النفقات المرتبطة بالذبح الإجباري المقرر إثر الوباءات الحيوانية أو الأمراض المعدية؛
- النفقات المرتبطة بحملات العلاج الوقائي؛
- النفقات المرتبطة بأنشطة حماية الصحة النباتية.

السطر 3: ضبط الإنتاج الفلاحي

- الإعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة على تحديد الأسعار المرجعية؛
- الإعانات الموجهة لضبط المنتوجات الفلاحية؛
- الإعانات الموجهة للتغطية الكاملة لتكاليف فوائد الفلاحين؛
- المصاريف المتصلة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات الصلة بها.

ثانيا- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA:

أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 2000-118 بتاريخ 30 مايو سنة 2000 والذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 067-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، ويكون الوزير المكلف بالفلاحة هو الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **رقم 30 بتاريخ: 21 مايو 2014**، ص10-11.

تتكون ايرادات هذا الحساب من تخصيصات ميزانية الدولة، الموارد شبه الجبائية، موارد التوظيف، الهبات والوصايا، كل الموارد الأخرى والمساهمات أو الاعانات المحددة عن طريق التشريع.

أما في باب النفقات:

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات التنمية في الري الفلاحي والمحافظة على تنمية الثروة الوراثية الحيوانية والنباتية.
- الإعانات بعنوان تمويل مخازن الأمن الغذائي وخاصة ما يتعلق منها بالحبوب وبذورها؛
- الإعانات بعنوان تمويل مخازن الأمن الغذائي وخاصة ما يتعلق منها بالحبوب وبذورها؛
- الإعانات بعنوان حماية مدخول الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناتجة عن الأسعار المرجعية المحددة،
- الإعانات بعنوان تدعيم الأسعار للمنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛
- تخفيض الفوائد للقروض الفلاحية والصناعة الغذائية على المدى القصير والمتوسط والطويل.

يتكفل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بالمصاريف الخاصة بدراسات قابلية الإنجاز والتكوين المهني والإرشاد وكذا المتابعة التنفيذية للمشاريع التي لها علاقة بالموضوع والمحققة من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين مؤهلين، ويكون حساب التخصيص الخاص 067-302 موضوع برنامج عمل يعده الوزير المكلف بالفلاحة، تحدد فيه الأهداف المسطرة وكذا آجال الإنجاز.[1]

ثالثا- صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية:

أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 2000-119 بتاريخ 30 مايو سنة 2000 والذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 071-302 الذي عنوانه صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية، ويكون الوزير المكلف بالفلاحة هو الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب.

تتكون ايرادات هذا الحساب من:

- ناتج أتاوى المراقبة الصحية؛
- ناتج موارد مراقبة الصحة النباتية والموافقة على منتوجات الصحة النباتية؛
- مساهمات المجموعات المكلفة بحماية النباتات؛
- ناتج الرسوم شبه الجبائية المحدثة لفائدة الصندوق؛
- تخصيصات ميزانية الدولة؛
- الهبات والوصايا.

وأما في باب النفقات:

- النفقات المرتبطة بأنشطة تنمية الصحة الحيوانية؛
- النفقات المرتبطة بالذبح الإجباري المقرر تبعا للوباء الحيواني أو الأمراض المعدية؛
- النفقات المرتبطة بالحملات الوقائية؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **رقم 31 بتاريخ: 04 يونيو سنة 2000**، ص7-8.

- النفقات المرتبطة بأنشطة الصحة النباتية؛
- النفقات المرتبطة بتعويض الخسائر أو الأضرار التي يتعرض لها المستغلون من جراء عمليات مكافحة الأمراض والعوامل المضرة بالزراعة؛
- النفقات المرتبطة بالوقاية من أجل الحفاظ على الزراعات.[1]

رابعا- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي:

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 05-415 مؤرخ في 25 أكتوبر سنة 2005، والذي تضمنه قانون المالية التكميلي لسنة 2005، وقد خصص له حساب خاص تحت رقم: 302-121 ويكون الوزير المكلف بالفلاحة هو الآمر بالصرف، ويستفيد منه الفلاحون والمربون بصفة فردية أو المنظمون في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات إضافة إلى المؤسسات الاقتصادية المتدخلة في النشاطات المرتبطة بتثمين المنتوجات الفلاحية.[2]

وقد صدر مرسوم آخر متعلق بالصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي في 24 أفريل سنة 2006 والذي يحدد قائمة الإيرادات والنفقات للصندوق، ويهدف إلى تحديد كيفيات المتابعة والتقويم وأيضا توسيع الأنشطة الفلاحية التي تستفيد من تمويل الصندوق.

الأعمال المؤهلة للاستفادة من نفقات الصندوق:

- الإعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة على تحديد الأسعار المرجعية: كل المنتوجات الفلاحية ذات سعر مرجعي محدد، لا سيما الحبوب والحليب.
- الإعانات الموجهة لضبط المنتوجات االفلاحية: المساهمة في مصاريف تخزين المنتوجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع والبذور والشتائل، المنحة عند إنتاج المنتوجات الفلاحية الآتية وجمعها وتحويلها: الحليب واللحوم والبيض والعسل والطماطم والفلفل والفليفلة والجلبان والفاصوليا والبطاطس والبصل والثوم والبنجر السكري والكرنب والجزر واللفت والفطر والفول والحمص والعدس والحمضيات والتين والزيتون والتفاح والإجاص واللوز والكرز والمشمش والتمر والخوخ والبرقوق والعنب والسفرجل والفراولة والعلف والقمح والشعير.
- المنح القصوى للفائض من الإنتاج.
- التكفل بمصاريف تنوع الإنتاج الفلاحي المترتبة عن تحويل نمط الإنتاج.[3]

المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع تتعرض أسعارها لعدم الاستقرار من فترة إلى أخرى، هذا الوضع يرجع إلى انخفاض موسمي للعرض من هذه المواد وأحيانا إلى الفائض الكبير في الإنتاج، في حين أن الطلب يبقى مستقر نسبيا على طول السنة، ففي خلال سنة 2007 عرفت بعض المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع وبالضبط منتوج البطاطا والبصل أزمة، والتي كان من نتائجها عدم استقرار أسعار

[1] المرجع نفسه، ص9-10.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **رقم 72 بتاريخ: 02 نوفمبر 2005**، ص15.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **رقم 44 بتاريخ: 04 يوليو 2006**، ص27.

الاستهلاك والتي وصلت إلى مستويات عالية أثرت على القدرة الشرائية للمستهلكين، مما دفع الدولة للجوء إلى الاستيراد، أما في سنة 2008 انهارت أسعار البطاطا بسبب الفائض في الإنتاج مما أثر سلبا على مداخيل الفلاحين.

إن اختلال ميكانيزمات العرض بالمقارنة مع الطلب والناجمة عن عدم تنظيم السوق وشبكات التوزيع بينت عدم القدرة على تأطير وضبط الصفقات التجارية من أجل استقرار الأسعار وتحقيق الوفرة في المواد الفلاحية، وأن التغيرات في عرض المنتجات الفلاحية أدت إلى اضطرابات في السوق بشكل قد يهدد ديمومة النشاط الإنتاجي.[1]

عمليات ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع التي تم القيام بها من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2008، مست في بادئ الأمر سوق مادة البطاطا، هذه العمليات تم تنظيمها من خلال نظامين مكملين.

- نظام مديرية المصالح الفلاحية والمخزنين الخواص، الذي يغطي الفائض في الإنتاج والذي يرغب المنتجون في تخزينه والاحتفاظ به وإخراجه في فترات نقص العرض، يتكفل هذا النظام بمصاريف التخزين لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتعديل حسب وضعية العرض والطلب وهذا من أجل الحفاظ على مداخيل الفلاحين وكذا ضمان ديمومة نشاطهم.
- نظام شركة مساهمة الدولة للإنتاج الحيواني والذي يتكفل بتكوين وتسيير ضبط مخزون الأمان عن طريق طاقات التخزين الخاصة بالمؤسسات التابعة لشركة مساهمة الدولة، أو عن طريق اللجوء لمخازن التبريد التابعة للخواص، إلى جانب الحفاظ على مداخيل الفلاحين عن طريق شراء الفائض من الإنتاج بسعر مرجعي، يساهم هذا النظام في تكوين مخزون أمان من أجل مواجهة الأحداث الطارئة والعوامل المناخية التي تؤثر على التموين المنتظم للسوق من المنتجات الفلاحية.

وتبعا لهذا النظام حددت اتفاقيات التسوية الممضاة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وشركة مساهمات الدولة للإنتاج الحيواني SGP/PRODA لكل حملة:

- الكميات الواجب شرائها وتخزينها كمخزون أمان؛
- السعر الأدنى للشراء مع نوع من المرونة مسموح بها من 10% إلى 20%، يتم تحديدي سنويا؛
- سعر البيع عند إخراج المخزون؛
- المصاريف الموضوعة على عاتق الوزارة (التخزين، التسيير، النقل، التعويض....)؛
- شروط التخزين ونوعية المنتوج.

وتوضح هذه الإتفاقية، زيادة على ذلك، أن الترخيص باستخراج المخزون، لا يتم إلا بقرار من الوزارة أو من الديوان المهني المشترك للخضر واللحوم ONILEV.

[1] **التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2013**، ص73.

بداية بضبط أسعار مادة البطاطا، فإنه تبعا لإنشاء الديوان تم توسيع عملية الضبط إلى مواد أخرى، حيث حدد القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 3 يناير 2012، قائمة الخضر والفواكه واللحوم المعنية بالضبط والتي من أهمها: البصل اليابس والأخضر، الطماطم الصناعية والطازجة، الثوم الأخضر واليابس، اللحوم الحمراء والبيضاء والحوامض.[1]

خامسا- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA:

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 05-413 مؤرخ في 25 أكتوبر سنة 2005، والذي تضمنه قانون المالية التكميلي لسنة 2005، والذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 067-302 ويكون الوزير المكلف بالفلاحة هو الآمر بالصرف وتتكون إيراداته من:

- تخصيصات ميزانية الدولة.
- الموارد شبه الجبائية.
- الهبات والوصايا.
- كل الموارد الأخرى أو المساهمات أو الإعانات المحددة عن طريق التشريع.

أما نفقاته فتكون في:

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية وكذا تثمينه وتخزينه وتوضيبه وحتى تصديره.
- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات تطوير الري الفلاحي وحماية أشكال الثروة الجينية الحيوانية والنباتية وتنميتها.
- الإعانات بعنوان دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.
- تخفيض نسب الفوائد على القروض الفلاحية والصناعة الغذائية الزراعية على المدى القصير والمتوسط والطويل، بما فيها تلك الموجهة للعتاد الفلاحي الذي تم اقتناؤه في اطار صيغة البيع بالايجار.
- المصاريف المتصلة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة مدى تنفيذ المشاريع ذات الصلة بالموضوع.[2]

سادسا- الصندوق الوطني للتنمية الريفية:

أنشأ في أول غشت سنة 2013 بمرسوم تنفيذي رقم: 13-281، وصدر بعده قرار وزاري مشترك في 2 أفريل 2014 يحدد قائمة الإيرادات والنفقات وكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 140-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني للتنمية الريفية، تتكون إيراداته من مخصصات الميزانية والرسوم المنشأة إضافة إلى أرصدة صناديق تم غلقها وهي:

[1] **التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2013**، ص79-80.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **رقم 72 بتاريخ: 02 نوفمبر 2005**، ص12.

- رصيد حساب التخصيص الخاص رقم: 109-302 الذي عنوانه صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، الذي أنشأه المرسوم التنفيذي رقم 02-248 بتاريخ 23 يوليو سنة 2002، والذي يهدف إلى مكافحة التصحر والحفاظ على المراعي وتنميتها.
- رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 111-302 الذي عنوانه صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، الذي أنشاه المرسوم التنفيذي رقم 03-145 بتاريخ 29 مارس سنة 2003، والذي يهدف إلى تنمية الريف واستصلاح الأراضي وفك العزلة عن الفضاءات الريفية.
- رصيد حساب التخصيص الخاص رقم: 126-302 الذي عنوانه الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين، أنشأه المرسوم التنفيذي رقم 150-09 بتاريخ 02 ماي 2009، والذي يهدف إلى مربي المواشي وصغار المستثمرين بتغطية تكاليفهم، وتطوير تربية الحيوانات.

الأعمال المؤهلة للإستفادة من نفقات الصندوق:

- الإعانات الموجهة لمكافحة التصحر؛
- الإعانات الموجهة لأعمال الحفاظ على المراعي وتنميتها؛
- الإعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية؛
- التهيئات الخاصة بالرعي؛
- أشغال المحافظة على التربة؛
- تربية الحيوانات في الوسط العائلي على مستوى الأسر الريفية؛
- تثمين المنتوجات الفلاحية؛
- فك العزلة عن الفضاءات الريفية؛
- الإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي؛
- التغطية الكاملة لتكاليف فوائد مربي المواشي وصغار المستثمرين؛
- إعانات الدولة لتطوير تربية الحيوانات والإنتاج الفلاحي؛
- المصاريف المرتبطة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة تنفيذ المشاريع.[1]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **رقم 30 بتاريخ: 21 مايو 2014**، ص19-23.

خلاصة الفصل:

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى دراسة مسار التنمية الريفية في الجزائر من فترة قبل الاستقلال، في العهد العثماني اقتصر دور الإدارة على توفير معدات ولوازم الزراعة، ونجد أن في الفترة الاستعمارية وضعت بعض البرامج للتنمية الريفية والفلاحية وبأغلفة مالية، مثل مشروع قسنطينة والهدف منها كان محاولة استمالة الشعب وابعاده عن الثورة.

أهم برامج التنمية الريفية في الجزائر كانت بعد سنة 2000 مثل سياسة التجديد الريفي، التي كان لها الأثر على تنمية المناطق الريفية بالنظر أنها سياسة شمولية مست كل المناطق الريفية في الوطن، إضافة للبرامج الخماسية للتنمية خصوصا برنامج دعم النمو 2005-2009 وبرنامج توطيد النمو 2010-2014 وما حملته في طياتها من أغلفة مالية معتبرة وضعتها الحكومة لأجل تحقيق تنمية حقيقية لأجل تحسين ظروف السكان من عدة نواحي كالسكن والتعليم وعصرنة الإدارات العمومية.

تمويل مشاريع سياسة التجديد الريفي تم عن طريق الصناديق الخاصة مثل الصندوق الوطني للتنمية الريفية، والصندوق الوطني لتنمية الاستثمار القلاحي..... التي أنشأت لغرض تمويل هذه المشاريع، وأسندت صرف أرصدة هذه الصناديق لمحافظات الغابات ومديريات الفلاحة عبر ولايات الوطن كل في مجال تخصصه، وانجاز المشاريع كلفت به شركة الهندسة الريفية التي أنشأت لهذا الغرض

إلا أن هذه النتائج لم ترقى إلى مستوى تطلعات سكان هذه المناطق، ولم يصل إلى الحد المطلوب ولم تستفد المناطق البعيدة والمبعثرة من نصيبها في النمو، والذي من شأنه التكفل بمختلف احتياجات ومتطلبات سكان الأرياف.

الفصل الرابع: تقييم تمويل سياسات التنمية الريفية في الجزائر.

تمهيد:

بعد توضيح التأصيل النظري للتنمية والتنمية الريفية، ومسار التنمية الريفية في الجزائر منذ العصر العثماني والظروف التي مرت بها الفلاحة وتنمية الريف، ومختلف الفترات التي مرت بعدها على الجزائر سواء في حالة الضعف أو القوة، نقوم في هذا الفصل بدراسة تمويل إنجاز مشاريع التنمية الريفية ومعرفة المتدخلون في العملية، وحجم الأغلفة المالية المرصودة من قبل الحكومة الجزائرية للرقي بالريف وتحسين ظروف السكان وفك العزلة عن المناطق الريفية، وتقوية القطاع الزراعي لأجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

إضافة لدراسة آليات تمويل مشاريع التنمية الريفية من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، والمخطط البلدي للتنمية، والمخطط القطاعي غير الممركز والتمويل الممنوح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، سنتطرق في هذا الفصل أيضا إلى تمويل برامج وسياسات التنمية الريفية بولاية المسيلة، ومختلف الأغلفة المالية التي استفادت منها، ونسب استهلاك الأغلفة المالية، وعدد المشاريع التي أنجزت والتي في طور الانجاز أو لم تنجز وكون ولاية المسيلة تعتبر فلاحية نظرا لما تملكه من خصائص جغرافية وتنوع في المناخ

وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول خصص لآليات تنفيذ مشاريع التنمية الريفية؛

المبحث الثاني خصص لتطور الموارد المالية المخصصة للتنمية في الجزائر تبعا لحجم المداخيل؛

المبحث الثالث خصص لتقييم تمويل التنمية الريفية وذلك بالإسقاط على ولاية المسيلة كنموذج.

المبحث الأول: آليات تنفيذ مشاريع التنمية الريفية

تنفيذ برامج التنمية الريفية يحتاج إلى آليات وتشريعات، لذا حرصت الدولة على ايجاد عدة آليات لتمويل مشاريع التنمية الريفية للمساعدة على تحقيق الأهداف المنشودة وهي تحسين معيشة سكان الريف ومساعدتهم على العمل والإنتاج ومضاعفة مداخيلهم، وبغية انجاز عدد معتبر من المشاريع كان لا بد من تنويع هذه الآليات التي هدفها هو فك العزلة عن المناطق الريفية وتقريب ساكنة الريف من حياة الحضر.

المطلب الأول: المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة PPDRI

المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة هو امتداد للمشروع الجواري للتنمية الريفية الذي بدأ بتنفيذه بصفة تجريبية سنة 2003، وهو يعتبر مشروع إقليمي معد في إطار مسعى تساهمي، مهيأ من قبل الفاعلين المحليين للإقليم المعني، ويخضع لعملية مصادقة وقرار لا مركزي. ويهدف المشروع الجواري إلى جمع كل الفاعلين في الفضاء الريفي، وتسخير المعارف والتمويلات اللازمة لإنجاحه.

تعد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة أدوات لمباشرة العمل ضمن برامج التنمية الريفية المندمجة على مستوى الولاية. وتجمع بصفة مندمجة الاستثمارات ذات الاستعمال الجماعي والاستثمارات ذات الاستعمال الفردي، وتسمح بتضافر الجهود العامة والخاصة. وهو أداة متميزة لبداية تنفيذ سياسة الاندماج وعقلنة التدخلات والوسائل في الوسط الريفي.

إن تجميع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة داخل منطقة التنمية الريفية والتي تستجيب لأهداف البرامج التنموية الأربعة، يعمل على بناء سياسة التنمية الريفية المندمجة للولاية.

أولا: مراحل تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية

المرحلة الأولى: إعداد المشروع

تبدأ فكرة المشروع الجواري من الإنشغالات المحلية المطروحة من قبل الأشخاص أو المجلس الشعبي البلدي، أو الإدارة اللامركزية التي تتدخل في البلديات المحرومة أو في البلديات القابلة للإرتقاء وذلك بالتشاور مع الجماعات الريفية التي تبدي اهتماما بذلك. يكون التعبير عن فكرة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة أمام خلية التنشيط الريفي للبلدية أو الدائرة، والتي تقوم بصياغة المشروع لطرحه أمام رئيس الدائرة لتأكيده، بعد جمع المعلومات اللازمة. وتتكون هذه اللجنة من:

* أعضاء منتخبين في المجلس الشعبي البلدي.

إطارات القطاعات التقنية للإدارة المتعلقة.

*أشخاص من المجتمع المدني ذوي كفاءات موجودين بداخل الإقليم، بإمكانهم جلب مؤهلات متعددة المجالات (المنظمات المهنية، ممثلي التنظيمات التقليدية، شخصية ثقافية، علمية وفنية...)

*حاملي المشروع.

وتشكل هذه اللجنة وفق حجم كل دائرة، أو رهانات التنمية، يمكن لرئيس الدائرة أن يقرر تشكيل خلية تنشيط على مستوى كل بلدية.

تحتوي كل خلية تنشيط ريفي على –منشط ومسهل– يعين المنشط من طرف المواطنين أو المجلس الشعبي البلدي المعني بالأمر، أما المسهل فيعينه رئيس الدائرة من ضمن أعضاء اللجنة.[1]

خلال الاجتماع الأول لانطلاق المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة مع المجموعة الإقليمية، يؤسس فريق المشروع على مستوى خلية التنشيط الريفي، حيث يضم واحد أو عدة مسهلين من الإدارة، والمنشط المعين من طرف حاملي المشروع، والأشخاص المتطوعين الذين يبدون اهتماما خاصا للمشاركة في المشروع، يعمل فريق المشروع خلال كل المراحل وإلى غاية نهاية المشروع.[2]

يقوم فريق المشروع بإنجاز تحقيق خاص بالمجموعة المستهدفة، ويتم عن طريق التحقيق الفردي بالأسرة، يقوم بإنجازه المسهل أو المسهلين لدى كل أسر الإقليم المتعلق بالمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، يحدد من خلاله:

- العمليات التي يود إنجازها الأسر بصفة فردية أو جماعية في إطار المشروع الجواري.
- مساهمتهم الخاصة لتمويل هذه العمليات: تمويل ذاتي و/أو قوة العمل.
- عدد أيام العمل التي بإمكان كل أسرة تخصيصها لأشغال ذات منفعة جماعية للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة.
- يحدد بالخصوص التحقيق الخاص بالأسرة، الاحتياجات المتعلقة بالتكوين الأولي (محو الأمية) لحاملي المشروع. ويخص بذلك إعطاء لحاملي المشروع القدرة على فهم المسار الذي هم فيه أهم الفاعلين.[3]

نشير إلى أنه في كل حالة، يتوقع إدراج ضمن برنامج العمل، عملية أو عدة عمليات عرضية المتعلقة بالتكوين، وهو أحد الشروط للحصول على الدعم العمومي.

المرحلة الثانية: تنفيذ المشروع، إنهاء المشروع

تعبئة الأموال للتنمية الريفية:

يسمح كل من برنامج العمل ومخططه للتمويل بـ:

- رؤية الاتجاهات الكبرى للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بالنسبة للبرامج المجمعة.
- تقييم الانسجام بين العمليات ذات الطابع الاجتماعي والعمليات ذات الطابع الاقتصادي.
- تحديد ما هو متعلق بالاستثمار ذو الاستعمال الجماعي والاستثمار ذو الاستعمال الفردي.
- يشير مخطط التمويل لكل العمليات، الحصة الخاصة بالتمويل الفردي لحاملي المشروع والحصة الخاصة بالقرض البنكي، وذلك تحسبا لاحتمال تدخل مصادر دعم جديدة.

[1] الوزير المكلف بالتنمية الريفية، المرجع السابق، ص22.

[2] المرجع نفسه، ص23.

[3] الوزير المكلف بالتنمية الريفية، المرجع السابق، ص25.

يعرف صندوق التنمية الريفية على أنه خط من ميزانية القرض المحددة داخل صندوق التنمية الريفية لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، والذي لا يمكن تعبئته إلا في إطار المشروع الجواري، تتمثل قدراته في كونه صندوق جامع لكل أصناف الدعم: إذ يقوم الوالي بتعبئته في إطار الموارد المخصصة للولاية.[1]

بعد ذلك يقوم فريق المشروع بعرض المشروع الجواري على المجموعة الريفية المعنية بالمشروع في صيغته النهائية، والهدف من ذلك هو الحصول على قبول السكان للمشروع، قبل تحويله إلى اللجنة التقنية للدائرة.

يحول المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة إلى رئيس الدائرة الذي يترأس اللجنة التقنية للدائرة لدراسته وإتمامه وإثرائه وتأكيد المشروع، ويحول إلى اللجنة التقنية للولاية. نشير إلى أن رئيس المجلس الشعبي البلدي يؤدي دور هام بمشاركته في تشجيع مبادرات المشاريع الجوارية، و مراحل التأكيد والمصادقة على المشروع.

تتمثل مهام اللجنة التقنية للولاية في:

- فحص مطابقة المشروع مع الترتيبات القانونية المسطرة والمطبقة في التنمية الريفية وتقييم الأثر وأولوية المشروع على أساس المعايير التقنية، خاصة بالنسبة لمشروع التنمية الريفية للولاية.
- إبداء الرأي حول ملائمة وإمكانية القيام بعمليات المرافقة.
- معاينة التركيب المالي خصوصا:
- تأهيل عملية المرافقة على مستوى الصناديق المعنية.
- إمكانيات التمويل من طرف موارد البرامج القطاعية والبرامج البلدية للتنمية والبرامج البلدية للتنمية المخصصة للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة.
- التمويلات الجاهزة في صندوق التنمية الريفية.

تقوم اللجنة التقنية للولاية بالمصادقة على المشروع من الجانب التقني والمالي. ويقدم إلى الوالي للموافقة عليه.[2]

بعد المصادقة على المشروع وتعبئة التمويل اللازم له، يأتي التصريح بانطلاق المشروع وبداية تنفيذ برنامج العمل. نشير أنه عند الضرورة يمكن إحداث بعض التعديلات في العمليات الخاصة بالمشروع والمتعلقة بالاستعمال الفردي أو الاستعمال الجماعي. شريطة البقاء ضمن حدود الغلاف المالي الإجمالي لميزانية المشروع.

يجب تقديم طلب أمام اللجنة التقنية للولاية لكل تغيير، مثل: التخلي عن بعض العمليات، تحويل من طبيعة المشروع...[3]

[1] الوزير المكلف بالتنمية الريفية، المرجع السابق، ص26.

[2] المرجع نفسه، ص30.

[3] المرجع نفسه، ص32.

ثم بعد ذلك إنهاء المشروع، حيث يقوم رئيس الدائرة بتحرير شهادة نهائية للمشروع. وترسل هذه الأخيرة إلى اللجنة التقنية للولاية.

المرحلة الثالثة: المتابعة التقييمية، المراقبة

خلية التنشيط الريفي تضمن تنسيق ومتابعة كل مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة، فالمنشط والمسهل يتابعان التنفيذ العام للمشروع يوميا، ويخطران الخلية ورئيس الدائرة وأيضا يضمن كل مسؤول قطاع متابعة العمليات الخاصة به، حيث يعرض أمام اللجنة التقنية للولاية.

المتابعة التقييمية:

من خلال **النظام المعلوماتي لدعم التجديد الريفي** مختلف المستويات، وهو النظام الوطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية الريفية المستديمة، والذي يعتبر أداة لمتابعة وتقييم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة منذ صياغتها إلى غاية إنجازها. كما يعتبر نظاما إعلاميا آليا، مبتكر من طرف الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية.

يستعمل منذ مارس 2007 من قبل جميع الولايات (على مستوى اللجان التقنية وخلايا التنشيط الريفي للبلديات)، بواسطة رموز الإدخال لكل الفاعلين المشاركين في ابتكار وتسيير المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة.

كما يمكن إدراكه لغرض المتابعة والتقييم، مشاهدة جداول (الملخصة أو التفصيلية) لحالات الإنجاز (المادي والمالي) حسب حالة المشروع، حسب الموقع...من طرف مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية، من وزارة المالية، الوزير المكلف بالتنمية الريفية، وأيضا من قبل أعضاء اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، الولاية لاستعماله كمعيار أساسي للوصول إلى الموارد المالية التي تم الفصل فيها في إطار القوانين المالية.[1]

ثانيا: هيئات متابعة وتقييم المشاريع الجوارية

1- اللجنة الوطنية للتنمية الريفية:

وهي لجنة التنسيق والتقييم لسياسة التجديد الريفي تم تنصيبها من طرف رئيس الحكومة، بقرار رقم 03 المؤرخ في 05 مارس 2006، الذي جمع تحت رئاسة الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، ممثلي الوزارات في رتبة مدراء الإدارة المركزية (وعددهم 21).

تتمثل مهام هذه اللجنة في:

- تحليل تقارير السلطات المحلية حول ظروف بداية تنفيذ برنامج التجديد الريفي.
- تحليل أثر عملية وسياسات الدعم واقتراح التسويات اللازمة.
- جرد عند اللزوم، حصيلة الصعوبات المواجهة.
- اقتراح التدابير ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي لغرض تطوير مؤشر التنمية المستديمة.

[1] الوزير المكلف بالتنمية الريفية، المرجع السابق، ص34.

- إعداد تقرير سنوي لتقييم سياسة التجديد الريفي.[1]
- تقييم أدوات بداية تنفيذ سياسة التجديد الريفي واقتراح مناهج جديدة تتلاءم مع طبيعة ميدان أقاليمنا.

2- المجموعة النموذجية المكلفة بإيصال المعرفة حول التنمية الريفية:

- تتألف هذه المجموعة النموذجية من أشخاص موارد، لها تجربة في المنهجية التشاركية، الاقتصاد والاجتماع في ميدان الوسط الريفي، تسيير المشاريع الجوارية...، تتكون هذه المجموعة أيضا من أساتذة جامعيين، وباحثين مدرسين، رؤساء الجمعيات والمستشارين وتتمثل مهامهم في التكوين على المستوى المحلي في إطار برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية، مما يسمح للفاعلين المحليين بامتلاك المبادئ والمساعي والتحكم في أدوات سياسة التجديد الريفي، إضافة لتحسين قدراتهم على متابعة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.

3- مرصد التنمية المندمجة للأقاليم:

- تكلف هذه المؤسسة بمتابعة، تقييم وتبليغ الحكومة بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية المنجزة على مستوى الأقاليم على أساس مؤشر التنمية المستديمة (الريفية والمحلية)، بغرض إنشاء قاعدة معلوماتية خاصة بالأقاليم، على الإدارات والهيئات العمومية المعنية تزويد مرصد التنمية المندمجة للأقاليم، بجميع المعلومات التي بإمكانها تنوير السلطات العمومية حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم المعنية.[2]

احتضنت العاصمة الإيطالية روما مطلع سنة 2015[3] لقاءا اختارت له عنوان "ترقية نجاحات الجزائر في إطار التجديد الريفي كمحرك للنمو" المنظم بالموازاة مع انعقاد الدورة 38 لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وقد تحدث وزير الفلاحة السابق عبد الوهاب نوري للعالم في هذا اللقاء عن التجربة الجزائرية الناجحة والدروس المستخلصة في إطار تجسيد سياسة التجديد الريفي، حيث قال أن هذه التجربة تعد نتيجة للسياسات الموجهة لعالم الريف، وأكد الوزير أن الاهتمام الخاص الذي توليه السلطات العمومية لعالم الريف مرده قبل كل شيء إلى التضحيات الجسام التي قام بها خلال حرب التحرير الوطنية، وأضاف أن هذه التجربة نابعة من ضرورة جعل الفضاء الطبيعي الذي يتوزع عليه النشاط الفلاحي أكثر ملائمة اقتصاديا واجتماعية في الوقت الذي أصبح فيه الأمن الغذائي للبلاد "مسألة أمن وطني وحتى سيادة وطنية".

وتابع الوزير بقوله أن التحولات الأولى التي شهدها عالم الريف تتمثل في وضع حد لتهميش الفلاحة المعاشية التي كانت سائدة قبل الاستقلال لفائدة فلاحة جد متخصصة، وأكد أن 13 مليون جزائري معنيون بالدعم مستقبلا.

وكشف المدير العام للصحافة محمد الصغير نوال أن الحكومة رصدت خلال البرنامج الخماسي الممتد إلى غاية 2019 أزيد من 500 مليار دينار لإنجاح سياسة الدعم الريفي التي حصدت نتائج ايجابية رفعت الجزائر

[1] المرجع نفسه، ص36.

[2] الوزير المكلف بالتنمية الريفية، المرجع السابق ص37.

[3] روبورتاج بلقاسم حوام، غنية مخطاري، على الموقع https://www.djazairess.com/echorouk/255505 ،مرجع سابق.

نحو العالمية، حيث تهدف الحكومة إلى إيصال الدعم إلى 13 مليون جزائري، بعدما شمل المخطط في مرحلته الأولى والثانية 07 ملايين مواطن.

وأضاف أن البرنامج الخماسي القادم سيتوسع إلى عدة شرائح من سكان الجبال والمناطق الريفية على وجه الخصوص، وكذلك الشبيبة الريفية، والمتخصصين في الصناعات التقليدية ومختلف الحرف، من خلال استفادتهم من مناصب الشغل وبناء مساكن ريفية وإعادة تنظيم مخططات شغل الأراضي، والتخصص في الزراعات وتطوير عمليات تمويل النشاطات الفلاحية، وهي جهود حقيقية من الدولة وخاصة في ظل وجود التمويل، ولا ينقص سوى إنجاح جميع العمليات ميدانيا وضمان المتابعة الجيدة للبرامج المختلفة.

وأضاف أن سياسة التجديد الريفي التي انتهجتها الجزائر منذ 07 سنوات، ساهمت في إحياء عدد كبير من القرى، وأعادت الأمل والحياة لآلاف العائلات التي عادت إلى قراها ومداشرها، بفضل سياسة الدعم التي استفاد منها 07 ملايين شخص يقطنون القرى والأرياف، حيث تم تمويل 120 ألف مشروع، شمل أزيد من مليون أسرة، تقطن في 903 بلدية و 4221 قرية.

المطلب الثاني: المخططات البلدية للتنمية PCD

أقره المرسوم رقم 136-73 المؤرخ في 9 غشت 1973، والذي بدأ العمل به في سنة 1974 في المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 تحدد بموجب هذا المرسوم وابتداءا من أول يناير سنة 1974، شروط تسيير وتنفيذ الاعتمادات التي تخصصها الدولة للبلدية لأجل العمليات المبرمجة والمقيدة في مخططها البلدي الخاص بالتنمية.[1]

و قد عرفته المادة 86 من قانون البلدية لسنة 1990 كالآتي:

"هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية و هو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية و دعما للقاعدة، و مهمته توفير الحياة الضرورية للمواطنين، و عادة يشمل محتوى هذا المخطط التجهيزات الفلاحية و القاعدية، تجهيزات الانجاز و التجهيزات التجارية و تقوم البلدية بالمصادقة عليه و تسهر على تنفيذه بانسجام مع مخطط الولاية".

يعتبر المخطط البلدي للتنمية من البرامج الطموحة لأجل دفع عجلة التنمية بالبلديات، وتحسين معيشة السكان، خاصة البلديات الواقعة بالمناطق الصحراوية وشبه الصحراوية التي تعاني من انعدام التنمية، وأيضا البلديات الفقيرة التي ليس لها مداخيل، ومن أجل إحداث توازن وعدالة في توزيع الدعم الحكومي لجميع بلديات الوطن.

أولا- كيفية إعداد المخططات البلدية للتنمية:

و يتم إعداده وفقا للخطوات التالية:

[1] المادة الأولى من المرسوم رقم 136-73، المؤرخ في 9 غشت 1973.

1- اختيار المشروع من طرف المجلس الشعبي البلدي و يتم اختياره بمراعاة التوجيهات الحكومية حسب الخطة الوطنية للتنمية المسطرة، بحيث تكلف الجماعات المحلية بتنفيذها و يكون اختيار المشاريع في أواخر كل سنة بين شهرين أكتوبر و نوفمبر.

2- ثم يتم إرساله إلى اللجنة القطاعية على مستوى الدائرة للتأكد من أن المشاريع المختارة صالحة للانجاز و تقوم المصالح التقنية للدائرة بإعداد بطاقات تقنية للمشاريع.

3- ثم يتم إرسالها إلى مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية على مستوى الولاية، لتقوم بدراستها التقنية و تقوم بعد ذلك بتسجيله بعد التأكد من صحة البطاقة التقنية للمشروع عن طريق عقد المجلس التنفيذي للولاية برئاسة الوالي.

4- في الأخير يتم تنفيذ المشروع باختيار المتعامل المتعاقد المكلف بالانجاز في إطار نظام الصفقات العمومية.

ثانيا- أنواع المخطط البلدي للتنمية: ينقسم إلى أربعة أنواع

1- المخطط البلدي للتنمية العادية: هو الذي يعد كل سنة بالطريقة العادية، وأيضا وفقا للنظام المعمول به منذ إنشاء المخططات البلدية للتنمية.

2- المخطط البلدي للتنمية التكميلي: الغرض منه الحصول على الموارد المالية التكميلية من ميزانية الدولة التي تخصص جزء منها إلى برامج المخططات البلدية للتنمية.

3- المخطط البلدي الاستعجالي: وهو الذي يكون في الحالات الاستثنائية أو الخاصة، ويكون لها شكل الاستعجال.

4- المخطط البلدي في إطار برنامج للإنعاش الاقتصادي: وهي التي تخص برامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي جاء به رئيس الجمهورية سنة 2001.[1]

المطلب الثالث: البرامج القطاعية غير الممركزة PSD

أولا- تعريف البرامج القطاعية غير الممركزة:

عرفته المادة 60 من قانون الولاية لسنة 1990 كالآتي :

" هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية و المؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها. وهو يعكس بذلك البرامج و الوسائل و الأهداف المحددة بصفة تعاقدية بين الدولة و الجماعات المحلية قصد ضمان التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للولاية، كما يتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي الذي يسهر على تنفيذه".

الشيء الذي يميز المخطط القطاعي للتنمية أن الإعتمادات التي تخصص لها لا تسجل بكاملها عند نهاية السنة المالية، وهذا لحجم هذه المشاريع التي تأخذ عدة سنوات حتى الإنجاز، عكس المخطط البلدي

[1] سعيود زهرة، **الإطار القانوني للمخطط البلدي للتنمية في الجزائر**، مجلة بحوث، جامعة الجزائر، 2017، العدد 11، ص223.

للتنمية أين يتم استهلاك الإعتمادات المخصصة قبل نهاية السنة المالية، وعند تحضير برنامج المخطط القطاعي للتنمية عن طريق دراسة اقتراحات المشاريع في المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه، بعد ذلك تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية.

ثانيا- أهداف المخطط القطاعي غير الممركز:[1]

- تحسين التغطية في مجال الشرطة الجوارية، وهذا من خلال تعزيز هياكل الأمن الحضري؛
- تعزيز قدرات وفعالية الإدارة عن طريق برامج التكوين، والتدريب، وتحسين مستوى المستخدمين؛
- تحسين ظروف استقبال المواطنين من خلال تهيئة ووضع الهياكل المناسبة لراحة أفضل للمستعملين؛
- تعزيز الجهود المبذولة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهذا بالحرص على ديمومة مخططات التنمية السابقة، وضمان التحكم والصيانة وتسيير الهياكل التي سبق استلامها.

المطلب الرابع: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل التنمية الريفية

تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم رقم: 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 كشركة برأسمال 2.200.000.000 دج، في إطار سياسة اتخذتها الدولة لتنمية القطاع الفلاحي كتكملة لسياسة الثورة الزراعية وذلك لتغطية الحاجيات الوطنية من حيث المواد الزراعية والاستهلاكية على، وتمويل الشركات الزراعية والمستثمرات الفلاحية على اعتبار أن القطاع الفلاحي أخذ المكانة الأولى في مخططات التنمية، وبالتالي فإن لهذا البنك مهمتان الأولى توزيع ومنح القروض والثانية تنمية القطاع الفلاحي.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 22 مليار دج، وبموجب قانون النقد والقرض 90-10 أصبح بند "بدر" كغيره من البنوك يمكن أن يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية وفي كل القطاعات الاقتصادية ليرتفع رأسماله سنة 1999 إلى 33 مليار دج موزع على 33000 سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة.[2]

أولا- مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يعتبر من أهم البنوك العامة، حيث تمثلت مهمته في تنمية الزراعة وتعزيز المجتمع الريفي، تكون في البداية من 140 وكالة التي تنازل عنها البنك الوطني الجزائري، ليستمر تطوره ويصل إلى أكثر من 290 وكالة.

في بداية البنك نشاط وحتى سنة 1990، كان الهدف الأساسي من تأسيس البنك هو تواجده في المناطق الريفية وتمويل النشاط الفلاحي، وتحسين موقعه في السوق المصرفية من خلال توسيع شبكته، فاكتسب البنك خبرة كبيرة في المجال الفلاحي والصناعات الغذائية. وبعد صدور القانون 10/90 المتعلق

[1] التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2020.

[2] فيروز قطاف، **تقييم جودة الخدمات المصرفية ودراسة أثرها على رضا العميل البنكي دراسة "حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية بسكرة**، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2011، ص203.

بالنقد والقرض الذي وضع حدا للتخصص في المصارف وسع بنك بدر نشاطاته لتشمل كل القطاعات، وفي سنة 2000 حتى 2004 شارك بنك بدر مع باقي البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة ودعم برامج التنمية وتمويل قطاع التجارة الخارجية في إطار التحول الفعلي نحو اقتصاد السوق، كما عمل على تطوير تقنيات العمل وتعميم استعمال أجهزة الحاسوب، وأيضا تقليص مدة دراسة الملفات حيث تتراوح من 20 إلى 90 يوم.[1]

ثانيا- قرض الرفيق:

يعتبر قرض الرفيق من الآليات التي جسدت من خلالها السلطات العمومية دعمها للقطاع الفلاحي، وقد جاء تطبيقا لقانون التوجيه الفلاحي الصادر بتاريخ 02 أوت 2008، حيث تم إبرام اتفاقية بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية من جهة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية من جهة أخرى بتاريخ 05 أوت 2008.[2]

قرض الرفيق هو قرض موسمي مدعوم يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية يشتمل قرض الرفيق على القرض الموسمي والقرض الفيدرالي.

1- المستفيدون من هذا القرض هم:

- المزارعون والمربين، على شكل فردي أو على شكل تعاونيات أو مجموعات أو رابطات أو اتحادات.
- المزارع النموذجية.
- المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات الزراعية وتجهيزها واسترجاعها وتخزينها.

2- خصائص قرض الرفيق:

- هو قرض لمدة سنتين.
- تتحمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري التغطية الكاملة للفائدة.
- أي مستفيد من قرض الرفيق يسدد ما بين 6 و24 شهرا يستفيد من دفع جميع الفوائد من قبل وزارة الفلاحة وكذلك يستفيد من قرض آخر بنفس الصيغة للفترة التالية.
- أي مستفيد من قرض الرفيق ولا يسدد في مدة السنتين، يفقد حق تسديد دفع الفائدة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ويفقد حق الاستفادة من قرض آخر.

3- المجالات التي يغطيها قرض الرفيق:

1- القرض الموسمي:

- اقتناء المدخلات اللازمة المتعلقة بنشاط المستثمرات الفلاحية (البذور، الشتلات، الأسمدة، مبيدات...).

[1] فيروز قطاف، المرجع السابق، ص207-208.

[2] ميموني بلقاسم، خوالد أبو بكر، **دور القروض الفلاحية في تطوير إنتاج الحبوب والخضراوات وتربية الدواجن: دراسة حالة بنك BADR بولاية أدرار خلال الفترة (2014-2019)**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية،جامعة الجلفة، 2020، ص148.

- اقتناء أعلاف للحيوانات الموجهة للتربية ووسائل الري ومنتجات الأدوية البيطرية.
- اقتناء المنتجات الفلاحية لتخزينها ضمن نظام ضبط المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك.
- عمليات زراعية.
- حملة الحصاد والدرس.

2- القرض الفيدرالي:

القرض الفيدرالي موجه للمتعاملين الاقتصاديين، المؤسسات الاقتصادية والتعاونيات والمجموعات المشاركة في الأنشطة التالية:[1]

- تحويل الطماطم الصناعية.
- إنتاج الحليب.
- إنتاج الحبوب.
- إنتاج بذور البطاطس.
- وحدات تصنيع العجائن (المعكرونة والكسكسي).
- تغليف وتصدير التمور.
- إنتاج زيتون المائدة وزيت الزيتون.
- إنتاج العسل.
- إنتاج منتجات محلية.
- إنشاء وحدات الثروة الحيوانية ومراكز التسمين.
- التلقيح الصناعي ونقل الأجنة.
- ذبح وتقطيع الدواجن.
- تسويق المنتجات الزراعية وتخزينها وتعبئتها وتثمينها.
- إنتاج وتوزيع الأدوات الزراعية الصغيرة والري والبيوت البلاستيكية.

4- الضمانات المطلوبة للقرض الرفيق:

إن المعاملات البنكية في مجال القروض عموما تستوجب تقديم ضمانات وهو الحال بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث أنه يستوجب وفي المجال الفلاحي تقديم ضمانات من بينها تأمين الأصول

[1] الموقع الالكتروني لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية: http://madrp.gov.dz/ar، تاريخ الاطلاع:01-05-2022، الساعة: 02:50.

المشتراة أو المبنية أو ضمان شخصي يتم توقيعه مع البنك، وكذلك يمكن أن يكون تعهد بتقسيم المداخيل المتأتية من المعدات أو رهن العتاد أو التوقيع على السندات.[1]

ثالثا- قـرض التحدي:

هو عبارة عن قرض استثماري، مدعوم جزئيا من طرف الدولة، يمنح في إطار إنشاء مستثمرات فلاحية وحيوانية جديدة، أو مستثمرات قائمة على أراض زراعية غير مستغلة، التابعة لملكية خاصة أو لأملاك الدولة الخاصة.

1- المستفيدون من قرض التحدي:

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الذين يقدمون دفتر شروط مصادق عليه من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية؛
- مالك أراضي خاصة غير مستغلة؛
- صاحب امتياز في مستثمرات فلاحية و/أو تربية الحيوانات التابعة لأملاك الدولة الخاصة؛
- فلاح أو مربي على شكل فردي أو منظم على شكل تعاونية أو مجمع؛
- مزرعة نموذجية؛
- مزارع في مستثمرة فلاحية جماعية، مستفيد من حق الامتياز (مشروع زراعة أو اقتناء معدات الري أو غيرها).

2- الامتيازات المتحصل عليها للمستفيدين من قرض التحدي:

- معدل فائدة 0% خلال السنوات الخمسة (05) الأولى.
- المساهمة الشخصية تتراوح بين 10% إلى 20% من تكلفة المشروع.
- مبلغ القرض من 1.000.000 دج إلى غاية 100.000.000 دج.
- فترة السداد تتراوح بين 03 سنوات و15 سنة.[2]

المجالات التي يغطيها قرض التحدي:

- إنشاء معدات وتحديث مستثمرات الفلاحة وتربية الحيوانات.
- تعزيز القدرات الإنتاجية للمستثمرات الحالية والغير مستغلة.

[1] مازة عبلة، **تمويل القروض البنكية للقطاع الفلاحي بالجزائر**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيسمسيلت، 2020، ص220.

[2] https://badrbanque.dz/ar/%D9%82%D9%80%D9%80%D8%B1%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D8%AA%D9%80%D9%80%D8%AD%D9%80%D9%80%D8%AF%D9%8A/، تاريخ الاطلاع 01.05.2022، على الساعة: 00.20.

- المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات الزراعية والحيوانية وتصنيعها وتثمينها والتي تتطلب احتياجات تمويل متوسطة الأجل (قرض فدرالي).

3- الإجراءات المؤهلة للحصول على قرض التحدي:

- أشغال التحضير، التهيئة وحماية الأراضي.
- عمليات تطوير الري الزراعي.
- اقتناء عوامل ووسائل الإنتاج.
- إنشاء البنى التحتية من تخزين، تحويل، تعبئة وتثمين الاسترداد.
- حماية وتطوير التراث الجيني الحيواني والنباتي.
- تطوير المنتوج الحرفي.[1]

[1] http://madrp.gov.dz/ar مرجع سابق.

المبحث الثاني: تطور الموارد المالية المخصصة للتنمية الريفية في الجزائر

سنتطرق في هذا المبحث إلى المخصصات المالية للتنمية الريفية ومن أين مصدرها، والظروف التي ساعدت على ضخ تمويل كبير لبرامج التنمية الريفية، وهذا من خلال 3 مطالب نستعرض فيهم مصادر التمويل المختلفة، ومخصصات مختلف برامج النمو.

المطلب الأول: مصادر تمويل التنمية الريفية في الجزائر

تميز تطور الاقتصاد الكلي خلال سنوات الألفينات بفائض في الخزينة العمومية، رغم التآكل الواضح لهذا الفائض المسجل خلال سنة 2009 بسبب الصدمة الخارجية الحادة. وقعت هذه الصدمة الخارجية بعد عشر سنوات من تلك التي حدثت في سنوات 1999/1998، أي بعد فترة التثبيت والتعديل (1994-1998) وفي وقت ساهمت فيه صلابة الوضعية المالية الخارجية خلال سنوات الألفينات في إرساء القدرة على مقاومة الصدمات الخارجية، لاسيما بين 2004 و2008. أدى التراكم المستمر للاحتياطات الرسمية للصرف الناجمة عن ذلك إلى بروز الموجودات الخارجية كمصدر رئيسي للتوسع النقدي في الجزائر.[1]

أولا: تطور إجمالي الناتج الداخلي في الجزائر

تتكون مداخيل الناتج الداخلي الخام في الجزائر أساسا وبحصة كبيرة من قطاع المحروقات، وباقي القطاعات الأخرى كالصناعة والفلاحة وإيرادات الإدارة العمومية إضافة إلى الضرائب، والرسوم المختلفة سواء المباشرة أو غير المباشرة.

الجدول 7: إجمالي الناتج الداخلي في الجزائر للفترة 2000-2020

السنة	إجمالي الناتج الداخلي(بملايير الدينارات)	متوسط إجمالي الناتج المحلي
2000	4098.80	
2001	4241.80	
2002	4454.70	**4813.94**
2003	5124.00	
2004	6150.40	
2005	7563.60	
2006	8514.80	
2007	9366.60	**7297.60**
2008	11043.70	
2009	9968.00	
2010	11991.60	**15319.50**

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012، ص171.

2011	14519.80	
2012	16209.60	
2013	16647.90	
2014	17228.60	
2015	16712.70	**18621.65**
2016	17514.60	
2017	18575.80	
2018	20259.00	
2019	20284.20	
2020	18383.60	

المصدر: بنك الجزائر.

الشكل 1: إجمالي الناتج الداخلي في الجزائر للفترة 2000-2020

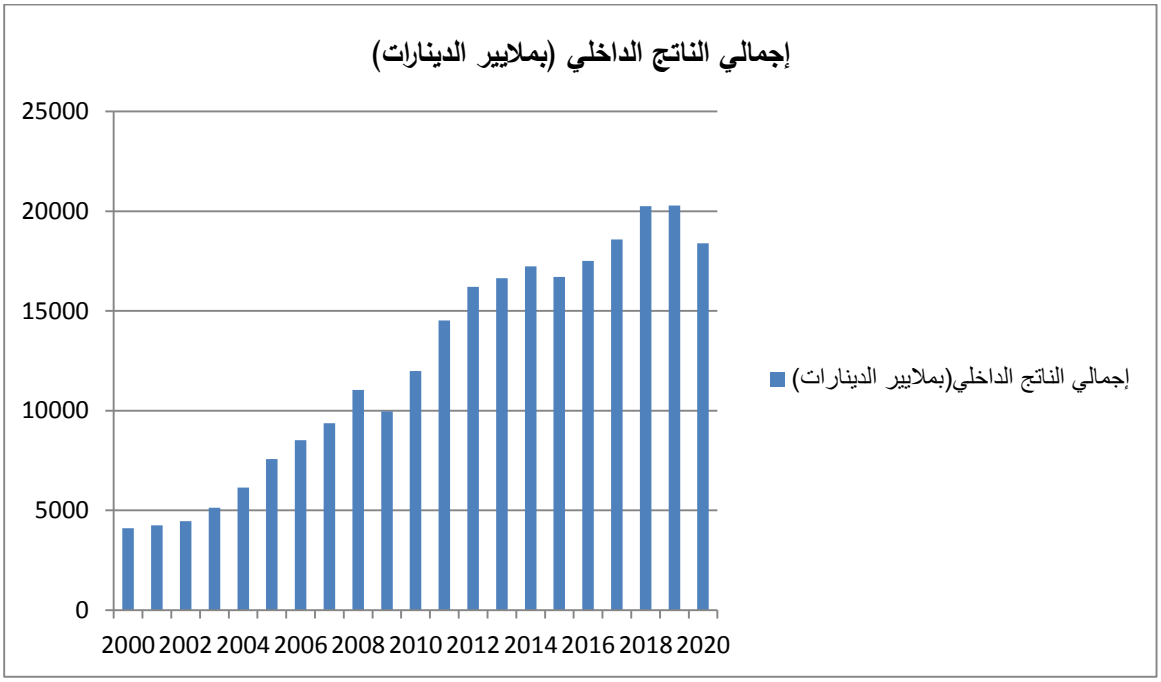

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول 7.

عرفت الفترة من سنة 2000 إلى 2020 نموا مستمرا ومعتبرا في المداخيل، حيث ارتفع إجمالي الناتج الداخلي من 4098.80 مليار دج سنة 2000 إلى ما يقارب 20284.20 مليار دج، بالرغم من أن سنة 2009 عرفت إنكسار سلسلة النمو المستمر للناتج الداخلي الخام في الجزائر بسبب الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي بما فيها الاقتصاد الجزائري، حيث تراجع الناتج المحلي سنة 2009 في الجزائر بحوالي 9.7% مقارنة بالسنة السابقة، قبل أن يعاود الارتفاع في السنوات الموالية، باستثناء سنة 2015 أين عرفت تراجع طفيف عن السنة السابقة لها، بسبب تراجع أسعار النفط، وسنة 2020 أين انخفض إجمالي

الناتج المحلي بنسبة 10% عن سنة 2019 ليبلغ 18383.60 مليار دج وهذا راجع للأزمة الصحية العالمية جائحة كورونا التي مرت بها البلاد، وما صاحبها من انكماش الأسواق، وإجراءات الغلق المتخذة والبروتوكولات الصحية المطبقة.

ثانيا: تطور أسعار ومداخيل النفط في الجزائر

تعتمد مداخيل الجزائر بصفة كبيرة على عوائد قطاع المحروقات فنمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) يعود بدرجة كبيرة إلى ارتفاع أسعار النفط وما صاحبه من ارتفاع في عوائد قطاع المحروقات في الجزائر ويظهر الجدول التالي تطور أسعار النفط خلال الفترة 2004-2020.

الجدول 8: متوسط أسعار البترول للفترة 2004-2020

السنة	سعر برميل النفط (دولار)	المداخيل من المحروقات (مليون دولار)
2004	38.50	**31550.10**
2005	54.60	**45587.90**
2006	65.70	**53608.00**
2007	74.80	**59605.10**
2008	99.90	**77194.60**
2009	62.20	**44415.10**
2010	80.20	**56121.60**
2011	103.60	**71661.80**
2012	103.30	**70583.70**
2013	99.90	**63326.20**
2014	90.70	**58361.60**
2015	49.70	**33080.70**
2016	45.00	**27917.50**
2017	54.10	**33202.80**
2018	71.30	**38938.70**
2019	64.40	**33168.20**
2020	42.10	**20231.50**

المصدر: بنك الجزائر.

الشكل2 : تطور مداخيل المحروقات للفترة 2004-2020

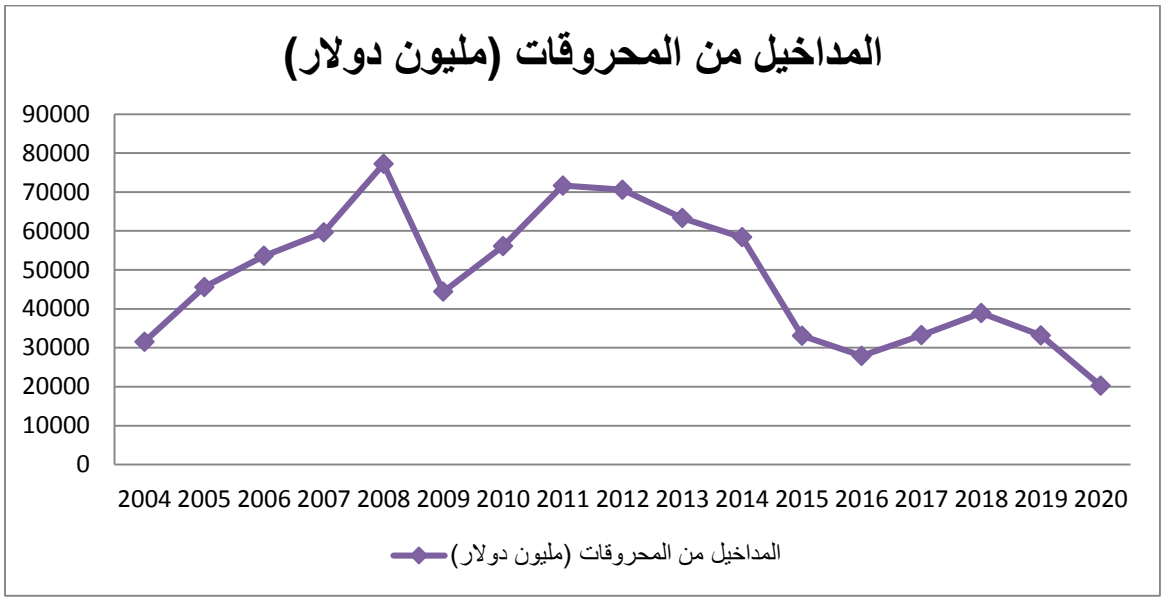

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 8.

من خلال الجدول السابق يظهر أن تحسن أسعار النفط بدأت في سنة 2005 بمتوسط سعر برميل النفط في حدود 54.60 دولار، واستمر في الارتفاع حتى سنة 2008 التي شهدت ارتفاع كبير لسعر برميل النفط بلغ حوالي 100 دولار، مما انعكس بالإيجاب على مداخيل الجزائر من المحروقات والتي بلغت في نفس السنة 77194.60 مليون دولار بزيادة بلغت 244% عن سنة 2005، في سنة 2009 سجل سعر برميل النفط انخفاضا محسوسا بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي مست أغلب اقتصاديات العالم، ليبلغ متوسط السعر 62.20 دولار، مما أثر بشكل كبير على المداخيل التي بلغت 44415.10 مليون دولار بانخفاض بنسبة 57% عن سنة 2008.

ومع بداية تعافي الاقتصاديات العالمية من تبعات الأزمة العالمية وزيادة الطلب على النفط، شهدت أسعار البترول ارتفاعا ابتداء من سنة 2010 وحقق السعر مستويات قياسية في سنة 2011، 2012، 2013 بمداخيل بلغت 71661.80، 70583.70، 63326.20 مليون دولار على التوالي، وسجلت سنة 2011 أعلى سعر لبرميل النفط بـ 103.60 دولار، لكن نلاحظ أن المداخيل في هذه السنوات لم تبلغ الرقم القياسي لسنة 2008 وذلك راجع لاتفاقيات أوبيك لتخفيض الإنتاج.

ومع بداية سنة 2015 وانخفاض الطلب العالمي على النفط وزيادة كبيرة في المعروض، وما صاحبها من مؤامرات لتعويم السوق قصد ضرب مصالح عدة دول من بينها الجزائر، تهاوت أسعار البترول ليبلغ المتوسط سعر 45.00 دولار سنة 2016 بمداخيل ضعيفة للغاية بلغت 27917.50 مليون دولار، بانخفاض بلغ 47% عن سنة 2014، ليتحسن تدريجيا بداية من سنة 2017 وحقق برميل النفط سعر 71.30 دولار

للبرميل، وبمداخيل تقدر بـ 38938.70 مليون دولار، وفي سنة 2019 انخفضت أسعار النفط لتتهاوى سنة 2020 إلى متوسط سنوي بلغ 42.10 دولار للبرميل وانخفضت المداخيل بشكل معتبر إلى حدود 20231.50 مليون دولار وهذا نتيجة للظروف الصحية العالمية المتمثلة في جائحة كورونا والظروف المحيطة بها.

ثالثا: تطور إحتياط الصرف الأجنبي في الجزائر

إن ارتفاع عوائد قطاع المحروقات أدت إلى تراكم في احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر كما يظهر في الجدول الموالي:

الجدول 9: احتياط الصرف الأجنبي في الجزائر للفترة 2004-2020

السنة	الموجودات الخارجية (مليار دينار)
2004	3109.10
2005	4151.50
2006	5526.30
2007	73825.90
2008	10227.50
2009	10865.90
2010	12005.60
2011	13880.60
2012	14932.70
2013	15267.20
2014	15824.50
2015	15522.50
2016	12694.20
2017	11320.80
2018	9572.40
2019	7638.60
2020	6576.30

المصدر: بنك الجزائر

عرف احتياطي الصرف الأجنبي منحى تصاعدي من سنة 2004 بمبلغ يقدر بـ 3109.10 مليار دج إلى غاية سنة 2014 بمبلغ يقدر بـ 15824.50 أي تضاعف 5 مرات كما يبينه الجدول السابق، وبداية من سنة 2015 بدأ احتياطي الصرف الأجنبي بالانخفاض نتيجة تدهور أسعار المحروقات والاستيراد من الخارج أين قررت الدولة خفض قيمة الواردات بمقدار 10 مليار دولار في حدود سنة 2020، واستمر احتياطي الصرف الأجنبي في التآكل حتى بلغ سنة 2020 مبلغ 6576.30 مليار دج.

رابعا: مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج المحلي

راكمت الجزائر مبالغ معتبرة من احتياط الصرف الأجنبي مما وفر لها هامش كبير، ساعد على التوسع في التمويل الداخلي للتنمية الاقتصادية بمختلف فروعها بما فيها التنمية الريفية، ورصد أغلفة مالية معتبرة أدت إلى تطور ملحوظ في الإنتاج الزراعي نتيجة لعديد البرامج والسياسات المتخذة لتحسين ظروف سكان الريف واستصلاح الأراضي الصالحة للزراعة وفي الجدول الموالي تظهر مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام للجزائر.

الجدول 10: مساهمة مختلف القطاعات في إجمالي الناتج الداخلي (الوحدة: مليار دج)

السنة	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	الأشغال العمومية	الخدمات خارج الإدارة العمومية	خدمات الإدارة العمومية	الحقوق والرسوم على الواردات
2004	2319.80	580.50	390.50	508.00	1302.20	603.20	446.20
2005	3352.90	581.60	420.10	564.40	1518.70	631.90	494.00
2006	3882.20	641.30	449.50	674.30	1698.10	677.90	491.50
2007	4089.30	708.10	479.80	825.10	1933.20	798.70	532.40
2008	4997.60	727.40	519.60	956.70	2113.70	1074.80	653.90
2009	3109.10	931.30	570.70	1094.8	2349.10	1197.20	715.80
2010	4180.40	1015.30	617.40	1257.4	2586.30	1587.10	747.7
2011	5242.50	1183.20	663.80	1333.3	2933.20	2378.00	854.60
2012	5536.40	1421.70	728.60	1491.2	3305.10	2648.10	1077.60
2013	4968.00	1640.00	771.80	1627.4	3849.60	2551.20	1242.20
2014	4657.80	1771.50	828.50	1794.0	4195.20	2743.40	1242.10
2015	3134.30	1936.40	900.90	1908.1	4549.90	2853.70	1308.60
2016	3025.60	2140.30	979.30	2072.9	4841.30	3059.60	1395.60
2017	3699.70	2219.10	1044.9	2203.7	4858.90	3072.00	1477.50
2018	4547.80	2426.90	1128.0	2346.5	5305.40	3006.50	1498.00
2019	3910.10	2429.40	1198.5	2481.4	5577.60	3120.20	1567.00
2020	2575.10	2598.50	1153.5	2398.1	4823.00	3359.00	1476.60

المصدر: بنك الجزائر.

يتكون إجمالي الناتج المحلي في الجزائر من مداخيل عدة قطاعات أبرزها قطاع المحروقات بأعلى مساهمة، بالنسبة لإنتاج القطاع الفلاحي فقد عرف ارتفاعا مستمرا ساهم في خلق قيمة مضافة، تزامنا مع

نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2020، ويرجع التطور الحاصل في إنتاج القطاع الفلاحي إلى السياسات والبرامج التي انتهجتها السلطات العمومية للتنمية الريفية والفلاحية، والأغلفة المالية الهامة المرصودة لها، نلاحظ من الجدول السابق أن مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام قد ارتفعت من سنة إلى أخرى، هذا الارتفاع راجع إلى بداية ظهور نتائج مختلف البرامج لمساعدة الفلاحين ومرافقتهم في كل مراحل الإنتاج، مما أدى إلى خلق قيمة مضافة، والمساعدة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، حققت الفلاحة سنة 2004 مبلغ 580.50 مليار دج، لتحقق سنة 2020 مبلغ 2598.50 مليار دج وتتجاوز لأول مرة مداخيل المحروقات المقدرة بـ 2575.10 مليار دج، وتساهم بذلك في إجمالي الناتج الداخلي لنفس السنة بنسبة 14%.

المطلب الثاني: المخصصات المالية لبرامج التنمية الريفية في الجزائر

أولا- المخصصات المالية للتنمية الريفية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

يعتبر أول برنامج يدخل في سياق إستراتيجية إعادة الإعمار الوطني وحتى وإن كان حجم الأغلفة المالية المرصودة متواضعا إلا أنها كانت على قدر مستوى إمكانات الدولة في ذلك الوقت.

الجدول 11: توزيع المبالغ المالية المرصودة في برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

المحور	2001	2002	2003	2004	المجموع
دعم الإصلاحات (الوحدة مليار دج)	30.00	15.00	-	-	45.00
دعم النشاطات الإنتاجية	10.60	20.20	22.50	12.00	65.30
التنمية المحلية	32.40	42.90	35.70	2.00	113
دعم المنشآت القاعدية والأشغال الكبرى	93.00	77.90	37.60	2.00	210.50
تنمية الموارد البشرية	39.40	29.90	17.40	3.50	90.20
المجموع	205.40	185.90	113.20	19.50	524

المصدر: تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني من سنة 2001 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة التاسعة عشر نوفمبر 2001، ص122.

من خلال الجدول خصصت الدولة الجزائرية مبلغ 65.30 مليار دج لدعم القطاع الفلاحي والأنشطة الفلاحية الأخرى وذلك بنسبة 12.4% من مجموع المخصصات التي بلغت في هذا البرنامج مبلغ 525 مليار دج، تم تقسيمه على سنوات البرنامج كما هو موضح في الجدول السابق ما يعادل مبلغ 07 مليار دولار، وخصصت مبلغ 114 مليار دج للتنمية المحلية، والتنمية الريفية التي هي جزء من هذه الأخيرة وذلك في إطار تحسين معيشة السكان من سكن و شغل....، يتميز برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي أن البرنامج ليس

له ميزانية خاصة بل تصرف تخصيصاته خلال الميزانية السنوية العادية، أيضا محدد المدة بدقة من بداية سنة 2001 إلى نهاية سنة 2004 بخلاف باقي البرامج غير محددة المدة.

ثانيا- المخصصات المالية للتنمية الريفية في إطار البرنامج التكميلي للنمو (2005-2009):

يعتبر البرنامج التكميلي للنمو برنامج هام وطموح بالنظر إلى الأغلفة المالية المرصودة والمشاريع المسطرة، بلغت مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو 4202.70 مليار دج، ولقد أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، إضافة إلى المبالغ المتبقية من برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 والمقدرة بـ 1140 مليار دج ليصبح المجموع الكلي له 8705 مليار دج أي ما يعادل 114 مليار دولار، وعند اختتامه سنة 2009 قدر المبلغ الإجمالي له بـ 9680 مليار دج (حوالي 130 مليار دولار) وذلك بعد القيام بعمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية.[1] والجدول التالي يمثل توزيع المبالغ المالية على القطاعات المختلفة.

الجدول 12: توزيع المبالغ المالية المرصودة في البرنامج التكميلي للنمو 2005-2009

القطاعات	المبلغ بـ مليار دج	النسبة%
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للإتصال	50	1.2
المجموع البرنامج الخماسي 2005-2009	4202.7	100

المصدر: زوين ايمان، مرجع سابق، ص97.

من الجدول السابق نلاحظ أن النسبة الأكبر من التمويل ذهبت لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ 1908.50 مليار دج بنسبة 45% من أجل السكن والصحة وايصال الماء الشروب...، وهي العملية التي مست كل المناطق حضرية أو ريفية، وخصصت نسبة 8% لبرنامج دعم التنمية الإقتصادية بمبلغ 337.2 مليار دينار، وكان أكبر مبلغ يقدر بـ 300 مليار دج استفاد منه القطاع الفلاحي والتنمية الريفية ومختلف الأنشطة الإنتاجية الفلاحية الأخرى.

[1] الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2018، ص173.

ثالثا- المخصصات المالية للتنمية الريفية في إطار برنامج التنمية الخماسي (2010-2014):

يعتبر برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 أهم برنامج استثمارات عمومية على الإطلاق، وهو يندرج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت في سنة 2001، وهذا لكون الجزائر لم يسبق لها وأن أطلقت برنامج تنموي بمثل هذا الغلاف المالي الهام الذي بلغ 21214 مليار دينار (286 مليار دولار).

الجدول 13: توزيع المبالغ المالية المرصودة في برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

إكمال المشاريع المتبقية	إطلاق مشاريع جديدة	المجموع
9700 مليار دج	11534 مليار دج	21214 مليار دج.

المصدر: اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ: 24 ماي 2010.

الشكل 3: توزيع المبالغ المالية المرصودة في برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

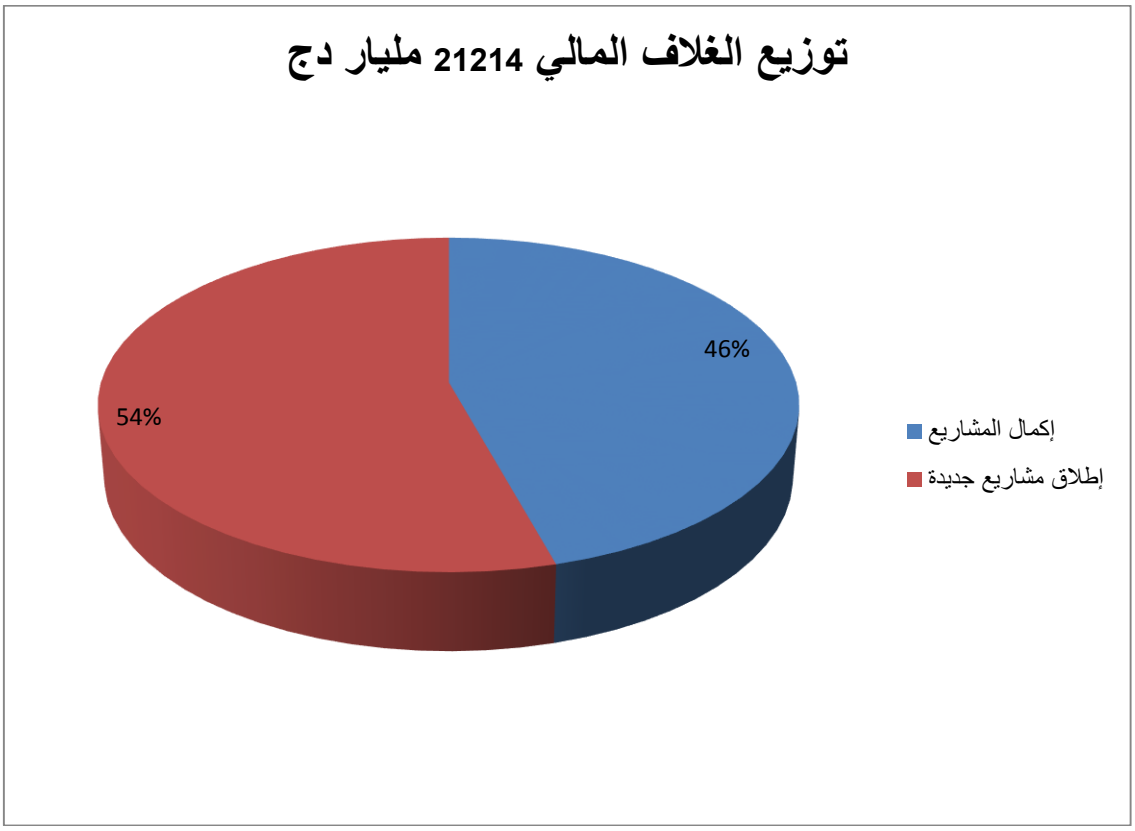

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 13.

خصص هذا البرنامج الخماسي 2010-2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية، و 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، هذا البرنامج يترجم إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية من أجل تسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

توزعت الأغلفة المالية المرصودة لتشمل أغلب القطاعات وبالأخص:[1]

- التنمية البشرية: تم تخصيص ميزانية معتبرة تقدر بـ 9386.60 مليار دج لهذا المحور الهام الذي يدرج فيه تحسين التعليم في مختلف أطواره (الابتدائي، المتوسط، الثانوي، الجامعي، والتكوين المهني) والتكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزود بالمياه والموارد الطاقوية إضافة إلى قطاعات الشبيبة والرياضة والثقافة والاتصال والشؤون الدينية والتضامن الوطني والمجاهدين.
- تحسين الخدمة العمومية: تم تخصيص حوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة في إطار تحسين الخدمة العمومية.
- قطاع الأشغال العمومية: يتكون من ميزانية شاملة بقيمة 6447 مليار دج لتطوير المنشآت القاعدية.
- تشجيع إنشاء مناصب الشغل: استفاد من مخصصات تبلغ 350 مليار دج وذلك لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة.
- البرنامج العمومي للتنمية: تخصيص أكثر من 985 مليار دينار للجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية.
- اقتصاد المعرفة: لأجل تطوير اقتصاد المعرفة تم تخصيص مبلغ 250 مليار دج من أجل دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة التعليمية.

في مجال التنمية المحلية تم منح الجماعات المحلية غلافا ماليا بقيمة 4705 مليار دج لإجراء نحو 27000 عملية في إطار البرامج الإنمائية البلدية وأكثر من 22000 عملية في إطار البرامج الإنمائية الفرعية مما يسمح بالحفاظ على حركية التنمية في مجموع الولايات.

أما بالنسبة للتنمية الريفية فقد تم رصد مبلغ 1000 مليار دج لدعم برامج التنمية الفلاحية والريفية التي تم الشروع فيها في سنة 2009، إضافة إلى ذلك تقرر توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء، التزود بالمياه الصالحة للشرب في المناطق الريفية الأكثر عزلة وبعدا.

بالنسبة لقطاع السكن تم تخصيص أكثر من 3700 مليار دينار بحصة 17.40% من برنامج الاستثمارات العمومي لإنجاز 2 مليون وحدة سكنية كانت حصة السكن الريفي منها تبلغ 700.000 سكن ريفي.

في مجال الري من المقرر أن تبلغ المساحات المسقية 270000 هكتار في 2010 مقابل 157000 في 1999 و219000 في 2009. ومن المفروض أن ينتقل الري الصغير والمتوسط إلى 1.2 مليون هكتار في نفس الآجال مقابل 350000 هكتارات في 1999 و914000 في 2009، في حين سيرتفع عدد المماسك

[1] اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ: 24 ماي 2010.

المائية إلى 581 في 2014 مقابل 304 منذ 11 سنة و407 في سنة 2009. وأيضا استكمال مشاريع تحويل الهضاب العليا لسطيف من خلال ربط سدي (ايراقن–اغيل أمدا) بثلاث منشآت سيتم إنجازها (تبلوط ودراع ديس ومهوان) لتحسين التزويد بالماء الشروب بالمنطقة والتنمية الفلاحية.

رابعا: المخصصات المالية لبرنامج التجديد الريفي 2010–2014

قدرت الأغلفة المالية لعقود البرامج (عقود النجاعة)، والمؤشر عليها بتاريخ شهر فيفري 2011، بمبلغ إجمالي أولي يقدر بـ 53.328.749.000 دج، لتصل عند تاريخ 31 ديسمبر 2014 إلى مبلغ 60.836.249.821 دج، أي بزيادة قدرها 7.507.500.821 دج، بنسبة تقدر بـ 14% بالمقارنة بالمبلغ الأولي.

عقود البرامج هذه والخاصة بـ 48 ولاية، تم تنفيذها عن طريق إبرام صفقات بين محافظات الغابات للولايات وفروع المؤسسة الجزائرية للهندسة الريفية، والمتمثلة في ثمانية فروع جهوية وهي:

- المؤسسة الجهوية للهندسة الريفية الأطلس.
- المؤسسة الجهوية للهندسة الريفية الأوراس.
- المؤسسة الجهوية للهندسة الريفية بابور.
- المؤسسة الجهوية للهندسة الريفية الظهرة.
- المؤسسة الجهوية للهندسة الريفية جرجرة.
- المؤسسة الجهوية للهندسة الريفية الهضاب.
- المؤسسة الجهوية للهندسة الريفية سرسو.
- المؤسسة الجهوية للهندسة الريفية زكار.

إضافة لمؤسسة البستنة والمساحات الخضراء.

الأغلفة المالية تم رصدها من الصندوق الوطني للتنمية الريفية وصندوق مكافحة التصحر والتنمية السهبية وتتوزع كما يلي:

- السطر الأول: التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز بمبلغ 47.595.675.371 دج.
- السطر الثاني: مكافحة التصحر والتنمية السهبية والرعوية بمبلغ 13.240.574.450 دج.

نشير أنه في نفس الإطار، تم إبرام عقدين على نفس الحساب وذلك بمبلغ 958.812.700 دج و 400.000.000 دج بين وزارة الفلاحة والمكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية، من أجل إنجاز دراسات جدوى ومتابعة برامج التجديد الريفي.

نجد أنه بالرغم من أهمية البرامج المتعلقة بالتجديد الريفي في عملية تنمية الفضاءات الريفية والسكان الذين يعيشون فيها، فإن تنفيذها لم يخضع لاحترام الآجال المحددة، حيث كان من المفروض انطلاقها في سنة 2010، غير أن العقود المتعلقة بالبرامج لم يؤشر عليها من طرف اللجنة الوطنية للصفقات إلا خلال شهر فيفري 2011.[1]

[1] التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2014.

برامج التنمية الريفية المندمجة كانت موضع صفقات بالتراضي البسيط بين محافظات الغابات والشركة الوطنية للهندسة الريفية، التي عهدت بالإنجاز لمؤسسة البستنة والمساحات الخضراء وفروعها الثمانية عبر الوطن، الجدول رقم: 13 والجدول رقم: 14 يمثلان الأغلفة المالية الإجمالية، والأغلفة المالية المبلغة والمبالغ التي دفعت لقاء الإنجاز، وهذا في الحصيلة المعدة في 31 ديسمبر 2014.

الجدول 14: تمويل البرامج المحمولة من صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز للفترة 2010-2014 (الوحدة دج)

الفرع	عقود البرنامج	العقود المبلغة	المبلغ المدفوع	المعدل%
الأطلس	2.757.187.597	2.498.782.503	1.136.975.007	45.5
الأوراس	11.162.865.232	10.402.292.341	5.108.539.304	49.11
بابور	7.407.076.992	7.152.991.541	4.554.393.232	63.67
الظهرة	7.160.089.609	6.159.315.665	2.965.102.687	48.14
جرجرة	3.218.253.121	2.786.161.872	2.065.827.363	74.15
مؤسسة البستنة	2.311.779.519	2.285.779.545	505.847.401	22.13
الهضاب	864.967.646	863.950.553	250.509.822	29
سرسو	3.665.157.437	3.195.210.066	1.392.389.887	43.56
زكار	9.048.298.213	7.735.629.654	4.842.188.910	62.60
المجموع	**47.595.675.371**	**43.080.113.740**	**22.821.773.613**	**53**

المصدر: التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2014.

من خلال الجدول نلاحظ أن العقود المبلغة لفروع الشركة الوطنية للهندسة الريفية بلغ نسبة 90%، لكن هناك تأخر في إنجاز المشاريع، حيث سجلت أضعف نسبة إنجاز لمؤسسة البستنة بمعدل 22.13% وفرع الهضاب بـ 29% وهذا راجع للتبليغ المتأخر لعقود البرامج ونقص الوسائل المادية التي تملكها الفروع، وهو ما ظهر جليا أن هناك تفاوت بين الأهداف المسطرة ووسائل العمل لضمان تكفل جيد بالبرامج، وسجلت أعلى نسبة إنجاز بفرع جرجرة أين كانت نسبة الإنجاز 74.15%، أما نسبة الإنجاز الكلية عبر الوطن فقد بلغت بالنسبة للمبالغ المحمولة من صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز 53%.

الجدول 15: تمويل البرامج المحمولة من صندوق مكافحة التصحر والتنمية السهبية والرعوية للفترة 2010-2014

الفرع	عقود البرنامج	العقود المبلغة	المبلغ المدفوع	المعدل%
الأطلس	2.017.827.757	2.017.827.757	1.416.482.285	70
الأوراس	3.689.047.158	3.675.287.178	3.110.954.639	85
بابور	372.881.586	356.256.542	284.639.991	80

الظهرة	1.960.706.329	1.885.060.210	845.003.741	45
مؤسسة البستنة	955.357.154	848.557.170	387.754.843	46
الهضاب	417.822.870	417.822.870	285.241.956	68
سرسو	2.908.858.086	2.883.858.111	1.577.492.120	55
زكار	918.073.508	918.073.508	560.090.032	61
المجموع	**13.240.574.448**	**13.092.743.346**	**8.467.659.607**	65

المصدر: التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2014.

بالنسبة للبرامج المحمولة على صندوق مكافحة التصحر والتنمية السهبية والرعوية فقد بلغت عقود البرنامج مبلغ 13.240.574.448 دج، والعقود المبلغة 13.092.743.346 دج بنسبة تبليغ 98%، أما نسبة الإنجاز الكلية بلغت 65%، سجلت أعلى نسبة إنجاز بين الفروع في فرع الأوراس وفرع بابور بنسبة 85%، 80% على التوالي، أما أضعف نسبة سجلت على مستوى فرع الظهرة ومؤسسة البستنة بنسبة 45%، 46% على التوالي.

تقييم تنفيذ البرنامج:[1]

تحليل الحصيلة المعدة إلى نهاية سنة 2014 من طرف مصالح الغابات حول تنفيذ برنامج التجديد الريفي الموكل إلى المؤسسة الجزائرية للهندسة الريفية بواسطة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، فيما يخص الإنجازات المادية بالمقارنة بالكميات المتوقعة، أظهر الملاحظات التالية:

- من مجموع 12148 برنامج جواري تمت المصادقة على 12073 مشروع و 10842 تم الشروع في إنجازها منها 6468 مشروع تم إنجازه.
- هذه المشاريع مست 1400 بلدية و 10000 جماعة ريفية و1.1 مليون عائلة بعدد سكان يبلغ 7 ملايين ساكن.

حسب كل مكون، فإن النتائج المحققة في إنجاز البرنامج وصلت إلى مايلي:

- التشجير 90%.
- الطاقة 76%.
- إعادة تأهيل المساحات النباتية 71%.
- حماية المياه والتربة 64%.
- فك العزلة 68%.
- استصلاح الأراضي 57%.

[1] التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2014.

- تعبئة الموارد المائية 44%.

بالنسبة للتشجير ، فقد تم تسجيل إنجاز 366600 هكتار منها 122500 هكتار أشجار فاكهة و95000 هكتار أنواع رعوية وإنشاء مناطق محمية تمتد على 3 ملايين هكتار متواجدة بالمناطق السهبية.

أما العمليات المسجلة في إطار مكافحة انجراف التربة وحماية الموارد المائية، فمكنت من إنجاز 3.2 مليون متر مكعب من أشغال موجهة لحماية المياه والتربة.

عمليات تعبئة الموارد المائية مكنت من إنجاز 3300 وحدة من خلال تهيئة وبناء جب وسدود وأحواض و 16800 متر خطي من الآبار العميقة وغير العميقة و480 كلم من قنوات الري.

أما في مجال المساهمة في إيصال الكهرباء عن طريق توزيع الألواح الشمسية لفائدة العائلات القاطنة في المناطق الريفية وشراء التجهيزات التي تشتغل بالطاقة الشمسية، فقد حقق البرنامج 4780 وحدة.

وعلى مستوى مكون فك العزلة عن طريق شق المسالك التي تمكن من تسهيل الالتحاق بالمحيطات والقرى فقد تم انجاز ما يقارب 1800 كلم.

أما عملية تهيئة الأراضي فقد مست 27000 هكتار.

كل هذه المشاريع المسجلة في إطار برنامج التجديد الريفي، مكنت من خلق ما يعادل 400000 منصب شغل دائم.

يبين الجدول التالي المخصصات المالية التي رصدتها الدولة لضبط سوق المنتجات الفلاحية واسعة الإنتشار، والتي تتضمن تكاليف الشراء والتخزين والتعويض:

الجدول 16: المخصصات للصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي للفترة 2008-2012

(السنة)، المواد	البطاطا	البصل	اللحوم البيضاء	اللحوم الحمراء	المجموع
2008	1.482.051.010				1.482.051.010
2009	1.514.370.585				1.514.370.585
2010	1.141.971.953	36.787.779			1.178.759.732
2011	972.319.809	19.742.799	216.002.490	1.432.770.055	2.640.835.153
2012	3.047.471.517				3.047.471.517
المجموع	8.158.184.874	56.530.578	216.002.490	1.432.770.055	9.863.487.997

المصدر: التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2013.

من خلال الجدول يتبين أنه خصص مبلغ يقدر بـ 10 مليار دج على حساب الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي من أجل التكفل بالمصاريف المختلفة في اطار ضبط المنتجات الفلاحية ذات الإستهلاك

الواسع، يتوزع هذا المبلغ على عمليات تخزين البطاطا بنسبة 78%، و15% لعمليات تخزين اللحوم الحمراء، 6% للحوم البيضاء، 0.50% لمادة البصل.

وقد تطورت المصاريف المالية من سنة لأخرى بداية من 2008 بمبلغ 1.48 مليار دج، إلى حوالي 3 مليار دج سنة 2012، للإشارة أنه في سنة 2012 تم تدعيم مادة البطاطا فقط وهذا راجع للإنتاج الوفير المحقق في هذه السنة مما توجب على الدولة التدخل من أجل امتصاص الفائض في الإنتاج وتعويض الفلاحين.

للإشارة[1] أن قانون المالية لسنة 2013 نص على إقفال هذا الحساب في تاريخ أقصاه 31 ديسمبر 2013، على أن يتم التكفل بالنفقات المتعلقة بالضبط الفلاحي للمنتجات الزراعية والحيوانية من الآن وصاعدا على حساب التخصيص الخاص رقم 302-139 تحت عنوان الصندوق الوطني للتطوير الفلاحي والذي يعد مدراء المصالح الفلاحية كآمرين بالصرف ثانويين.

أما فيما يخص المصاريف المتعلقة بعمليات إصلاح مخازن التبريد المخصصة لشركة مساهمات الدولة، فإن عملية التكفل المالي، تتم عن طريق الصندوق الوطني لتطوير الاستثمار الفلاحي.

خامسا- المخصصات المالية عن طريق البرامج القطاعية PSD :

ساهمت البرامج القطاعية في عملية التنمية المحلية وأيضا في التنمية الريفية، عن طريق توحيد الجهود من طرف مختلف الجهات فعندما لا تكفي التمويلات اللازمة لبرامج التنمية الريفية تتدخل القطاعات المختلفة للولاية من قطاع السكن والتجهيز والأشغال العمومية....، لإنجاز هذه المشاريع ومتابعتها وعند الانتهاء منها تسليمها للسلطات المختصة.

الجدول 17: مخصصات البرنامج القطاعي غير الممركز 2005-2017

السنة	المبلغ المخصص	العمليات برخصة برنامج	اجمالي استهلاك المبلغ	نسبة الاستهلاك
2005-2017	345.307 مليار دج	2447 عملية	158.387 مليار دج	%45.87

المصدر: التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2020.

نلاحظ من خلال الجدول أن تنفيذ البرنامج القطاعي غير الممركز المتعلق بالتنمية، سجل في نهاية سنة 2017 معدل تنفيذ إجمالي يعتبر ضعيف بنسبة 45.87%، أي من مجموع المبلغ المخصص والبالغ 345307 مليار دج استهلك منه مبلغ 158387 مليار دج لمختلف مشاريع التنمية المسجلة في الولايات والتي من أهدافها عصرنة الإدارة وتقريبها من المواطن، ضعف الإنجاز راجع إلى ضعف الدراسات المنجزة للمشاريع وعدم إنهائها، وقلة عدد المؤسسات المؤهلة للإنجاز.

[1] التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2013، ص77.

سادسا– تمويل التنمية الريفية عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يبين الجدول الموالي حجم التمويلات البنكية المدعمة للاستثمار المنتج الموجهة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى القطاع الفلاحي والمؤسسات المصغرة (أجهزة الدعم) والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات العمومية الاقتصادية وعن ظروف تنفيذها خلال الفترة الممتدة من سنة 2011– 2017، ويعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أكبر المساهمين في عمليات تمويل النشاطات الفلاحية وشبه الفلاحية والصناعات الغذائية، بقروض تكون في بعض الأحيان مدعمة كليا، وأحيانا أخرى تكون مدعمة جزئيا.

الجدول 18: تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفلاحة في الفترة 2011–2017 (الوحدة: مليون دج)

السنة	قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل–القطاع العام	قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل–القطاع الخاص	قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل–أجهزة الدعم	قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل–القطاع الفلاحي
2011	20207	43668	27349	7115
2012	37705	58351	57774	9948
2013	126413	69334	89011	10503
2014	154444	77109	127522	23183
2015	206163	63946	172870	31908
2016	228218	65987	194918	37027
2017	285585	70127	182039	41116
المجموع	1058735	448522	851483	160800

المصدر: التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2020.

تطور حجم تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمختلف القطاعات من سنة لأخرى فقد بلغ سنة 2011 مبلغ 98339 مليون دج ليبلغ سنة 2017 مبلغ 578867 مليون دج، من خلال جمع المبالغ المذكورة في الجدول السابق، وبالتزامن مع تطور حجم التمويل زادت المحفظة المالية المخصصة لتمويل وتدعيم القطاع الفلاحي فقد بلغ سنة 2011 مبلغ 7115 مليون دج ليرتفع كل سنة وبلغ في نهاية سنة 2017 مبلغ 41116 مليون دج، وزيادة الطلب على التمويل راجع لتحمل الخزينة العمومية لتكاليف التمويل، وقد كان مجموع المبالغ التي مولت الأنشطة الفلاحية وشبه الفلاحية في الفترة 2011–2017 قد بلغت 160800 مليون دج بنسبة 6% من مجموع المحفظة الإجمالية للتمويل، وهذه النسبة تعتبر ضعيفة بالنسبة لباقي القطاعات رغم أن البنك متخصص في الفلاحة والتنمية الريفية.

وقد صرح المدير العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في إجاباته على أسئلة تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020 بخصوص ضعف التمويل الممنوح للمزارعين، أن نسبة كبيرة من التمويل الممنوح للشركات

(العامة والخاصة والشركات المصغرة) تتعلق بأنشطة تدخل ضمن القطاع الزراعي في المنبع أو المصب (الأغذية الفلاحية، الصناعة الفلاحية، التخزين).

إن هذا القطاع يواجه عدة عراقيل تتجاوز الإرادة الحسنة للبنك وكذلك المستثمرين، فقد شهدت القروض الممنوحة من طرف البنك للقطاع في إطار أجهزة الدعم معدل عجز عن التسديد مرتفع للغاية. ولقد وجد البنك نفسه مجبرا على تمويل المشاريع الموجهة لتربية الحيوانات بجميع أشكالها، وزراعة الحبوب، وزراعة الأشجار، واستصلاح الأراضي في الجنوب التي لم يتم تنفيذ إجراءاتها الممولة من قبل المستثمرين، وذلك لعدة أسباب:

- حالات الجفاف؛
- عدم التحكم في النشاط من قبل المستثمرين؛
- نقص الموارد المالية؛
- طبيعة الأراضي الزراعية (امتياز، أرض ذات ربحية منخفضة،...

سابعا- المخصصات المالية لبرنامج مناطق الظل:

تم تخصيص أغلفة مالية معتبرة للبرنامج الجديد لرئيس الجمهورية تحت اسم برنامج مناطق الظل قصد رفع الغبن وتحسين معيشة السكان في المناطق المعزولة والبعيدة والتي لا تتوفر على ضروريات ومستلزمات الحياة الكريمة.

الجدول 19: تمويل مشاريع مناطق الظل في سنة 2020

التعيين	عدد المشاريع	المبالغ مليار دج	نمط التمويل
التزويد بمياه الشرب	2465	30.66	*تمويل الأعمال تطلب اللجوء إلى عدة مصادر للتمويل، ولا سيما: - ميزانية الدولة (البرامج القطاعية غير الممركزة والمخططات البلدية للتنمية)؛ - صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية؛ - مساهمة الميزانيات المحلية للولايات والبلديات.
الصرف الصحي	1737	24.69	
الربط بالكهرباء	1352	16.77	
الربط بالغاز	998	23.96	
تحسين ظروف التمدرس	1436	11.49	
النقل العمومي	41	0.39	
فك العزلة	3216	67.73	
الإنارة العمومية	693	4.75	
الصحة الجوارية	364	2.76	
فضاءات الألعاب	356	3.27	
مكافحة زحف الرمال	3	0.058	
التغطية الأمنية	66	0.63	

المخاطر الطبيعية	114	1.26	
المجموع	12841	188.42	

المصدر: الوزير الأول، حصيلة نشاط الحكومة لسنة 2020.

الشكل 4: تمويل مشاريع مناطق الظل في سنة 2020

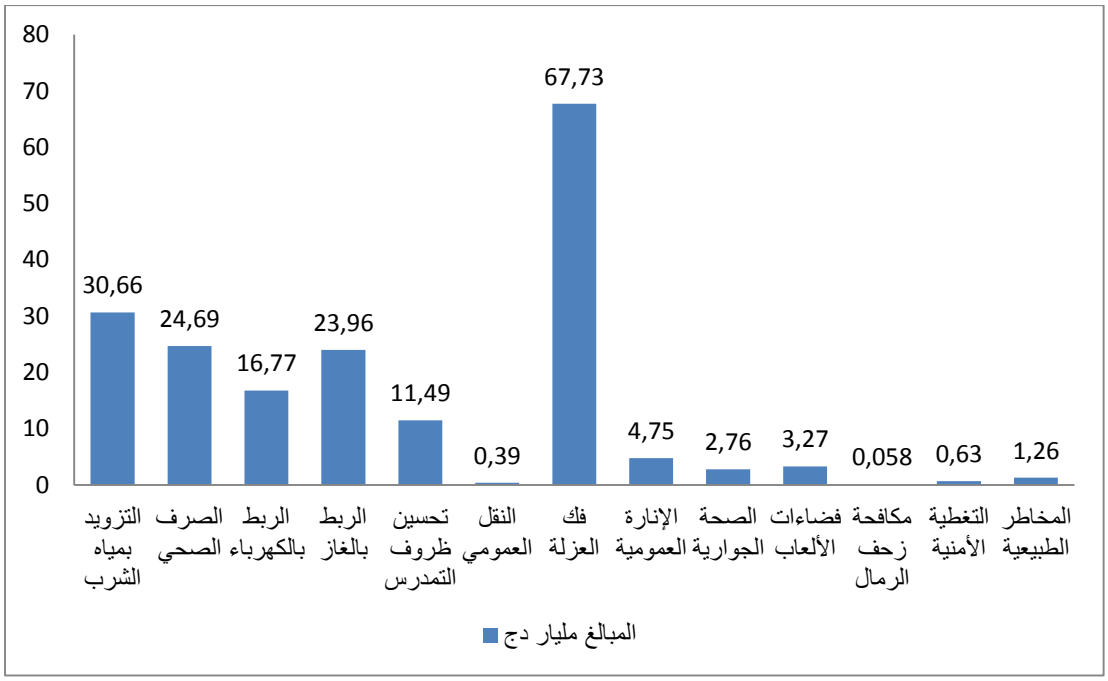

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 19.

يمثل الشكل السابق توزيع الأغلفة المالية على مختلف القطاعات في إطار برنامج مناطق الظل، حيث نلاحظ أن مشاريع فك العزلة استحوذت على أكبر نسبة تمويل بمبلغ 67.73 مليار دج بنسبة 36%، وهذا نظرا لعدم توفر طرقات مناسبة للتنقل من مناطق الظل إلى الأماكن الحضرية وإلى القرى الأخرى، وشق المسالك الريفية نحو المستثمرات الفلاحية، ثم تليه مشاريع تحسين حياة المواطنين المتمثلة في التزود بمياه الشرب، الصرف الصحي، الربط بالغاز، والربط بالكهرباء التي بلغت مبالغها 30.66، 24.69، 23.96، 16.77 مليار دج على التوالي، أما باقي التمويل فقد وزع على مختلف المشاريع الأخرى كما يبينه الجدول السابق، وقد تطلب تمويل برنامج مناطق الظل تنويع في مصادر التمويل من ميزانية الدولة ومساهمة الميزانيات المحلية للولايات والبلديات.

يظهر الجدول التالي المشاريع التي برمجت والتي أنجزت بداية من سنة 2020، في إطار برنامج مناطق الظل الذي يدخل ضمن مخطط الإنعاش الوطني.

الجدول 20: المشاريع المنجزة في إطار تحسين ظروف المعيشة في مناطق الظل، برنامج الإنعاش الإقتصادي 2020-2024

فئة المشروع	المشاريع المبرمجة	إنجازات ملموسة	معدل الإنجاز المستهدف
العمل 1: التزويد بمياه الشرب	1248	1409	113
العمل 2: الصرف الصحي	864	1026	119
العمل 3: الربط بالكهرباء	529	685	129
العمل 4: الربط بالغاز	326	394	121
العمل 5: تحسين ظروف التمدرس	785	1028	131
العمل6: النقل العمومي	26	23	88
العمل 7: فك العزلة	1474	1641	111
العمل 8: الإنارة العمومية	367	482	131
العمل 9: الصحة الجوارية	186	250	134
العمل 10: فضاءات الألعاب	216	231	107
العمل 11: مكافحة زحف الرمال	2	2	100
العمل 12: التغطية الأمنية	41	45	110
العمل 13: المخاطر الطبيعية	58	60	103
المجموع	**6122**	**7276**	**119**

المصدر: الموقع الرسمي للوزارة الأولى الجزائرية، www.premier-ministre.gov.dz

من خلال الجدول بلغ عدد المشاريع التي برمجت 6122 مشروع والإنجازات الملموسة بلغت 7276 مشروع، أي أن الولايات قد أنجزت مشاريع أخرى لم تكن مبرمجة، وقد بلغ معدل الانجاز الكلي 119%، نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أكبر عدد من المشاريع خصص لفك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة ببرمجة 1474 مشروع والإنجاز بلغ 1641 بزيادة 167 مشروع عن ما كان مبرمج، بينما نجد أن أكبر معدل إنجاز كان في مشاريع الصحة الجوارية، الإنارة العمومية، تحسين ظروف التمدرس بمعدلات 134%، 131%، 131%، على التوالي وهذا نظرا للطابع الإستعجالي لهذه المشاريع.

المبحث الثالث: تقييم سياسات تمويل التنمية الريفية في الجزائر بالإسقاط على حالة ولاية المسيلة

المطلب الأول: الخصائص الجغرافية والديمغرافية لولاية المسيلة

أولا: الخصائص الجغرافية والفلاحية لولاية المسيلة

تعد ولاية المسيلة من أكبر عشر ولايات من حيث المساحة وعدد السكان، إذ تقدر مساحتها بـ 18.175 كم^2 بتعداد سكاني يقدر بـ 1362058 ساكن حسب إحصائيات سنة 2020، وهو ما يعبر عن الحاجيات المتزايدة للمواطنين في مختلف المجالات لا سيما في السكن، الطاقة، الموارد المائية، الهياكل الصحية والتربوية والطرقات.

تقع ولاية المسيلة في المنطقة الوسطى من الشمال بين سلسلتي جبال الأطلس التلي والأطلس الصحراوي ويحدها العديد من الولايات كما يلي:

- من الشمال الشرقي تحدها ولاية برج بوعريريج وولاية سطيف.
- ومن الشمال الغربي ولاية المدية وولاية البويرة.
- ومن الشرق ولاية باتنة.
- ومن الغرب ولاية الجلفة.
- ومن جهة الجنوب الشرقي ولاية بسكرة.

تشكل أراضي الولاية منطقة انتقالية واقعة بين سلسلتين جبليتين هما الأطلس التلي والأطلس الصحراوي.

1- المناخ:

مناخ ولاية المسيلة من النوع القاري يخضع جزئيا للتأثيرات الصحراوية، الصيف جاف وحار جدا، بينما الشتاء بارد.

ومن حيث هطول الأمطار تقع المنطقة الأكثر رطوبة شمالا التي تستقبل 480 ملم في السنة، أما باقي المناطق فالمنطقة الأكثر جفافا تقع في أقصى جنوب الولاية وتستقبل أقل من 200 ملم في السنة، وقد كان متوسط هطول الأمطار السنوي للولاية لسنة 2020 قد بلغ 12.6 ملم في السنة.

ويبلغ متوسط درجات الحرارة الشهرية في السنة 19.8 درجة مئوية، وقد سجلت متوسط درجة الحرارة في أكثر الأشهر سخونة شهر أوت 2020، 32.80 درجة مئوية، وسجلت في أكثر الأشهر برودة شهر جانفي 2020، 8.0 درجة مئوية.

2- الأراضي الفلاحية:

تتشكل أراضي ولاية المسيلة من أراضي صالحة للزراعة من سهول وهضاب وأراضي الكثبان الرملية وأراضي رعوية ومساحات غابية، وتحتوي الولاية على أراضي تسمى أراضي السبخة ومعروفة بشط الحضنة.

الجدول 21: توزع الأراضي الفلاحية والغابية بولاية المسيلة

التعيين	المساحة بالهكتار
المساحة الصالحة للزراعة	277592
منها المساحات الزراعية المسقية	46300
المراعي	1646890
المساحة الغابية	159604
المجموع	2084086

المصدر: الحصيلة السنوية لولاية المسيلة لسنة 2020.

الشكل 5: توزع الأراضي الفلاحية والغابية بولاية المسيلة

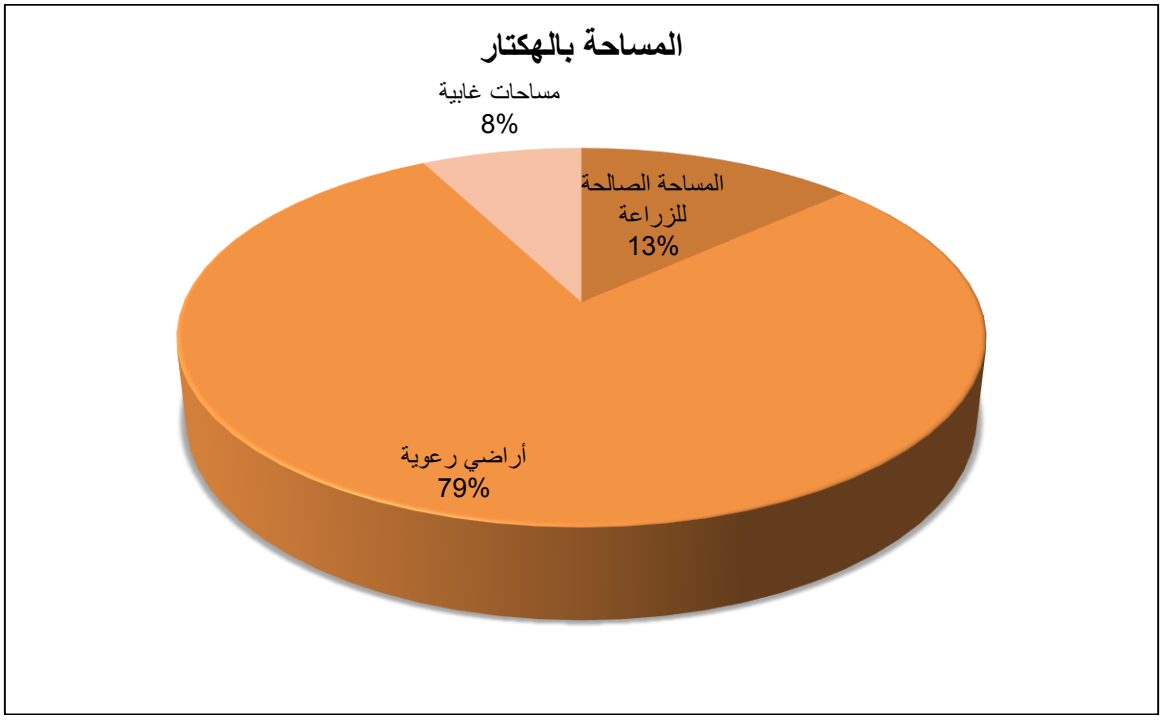

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 21.

من خلال الشكل السابق نجد أن معظم الأراضي هي أراضي رعوية بنسبة 79% وبمساحة 1646890 هكتار، تليها المساحات الصالحة للزراعة بنسبة 13% والتي تتشكل من مساحات مسقية ومساحات تعتمد على مياه الأمطار، تبلغ المساحة المسقية 46300 هكتار، وتليها أخيرا المساحات الغابية وهي عبارة عن غابات تتركز في شمال الولاية وجنوبها بمساحة 159604 هكتار بنسبة 8% من المساحة الإجمالية للأراضي.

وقد تطورت المساحة الصالحة للزراعة بولاية المسيلة عبر السنوات السابقة وذلك نتيجة عمليات الاستصلاح الزراعي.

الجدول 22: تطور المساحة الصالحة للزراعة بولاية المسيلة

السنة	المساحة بالهكتار
2000/1999	269711
2001/2000	275711
2007/2001	275711
2008/2007	277211
2014/2008	277211
2015/2014	277592
2021/2015	277592

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية المسيلة.

من خلال الجدول السابق كانت المساحة الصالحة للزراعة بولاية المسيلة تبلغ 269711 هكتار، لتبلغ في موسم 2001/2000، 275711 هكتار بعد استصلاح ما يقارب 6000 هكتار، وفي موسم 2007/ 2008 تم استصلاح 1500 هكتار جديد لتبلغ المساحة الإجمالية 277211 هكتار، وفي موسم 2015/2014 تم استصلاح أراضي صالحة للزراعة جديدة بمقدار 381 هكتار لتبلغ 277592 هكتار في الإجمالي، لتبقى نفس المساحة الزراعية في سنة 2021.

الشكل 6: خريطة الأقطاب الفلاحية لولاية المسيلة

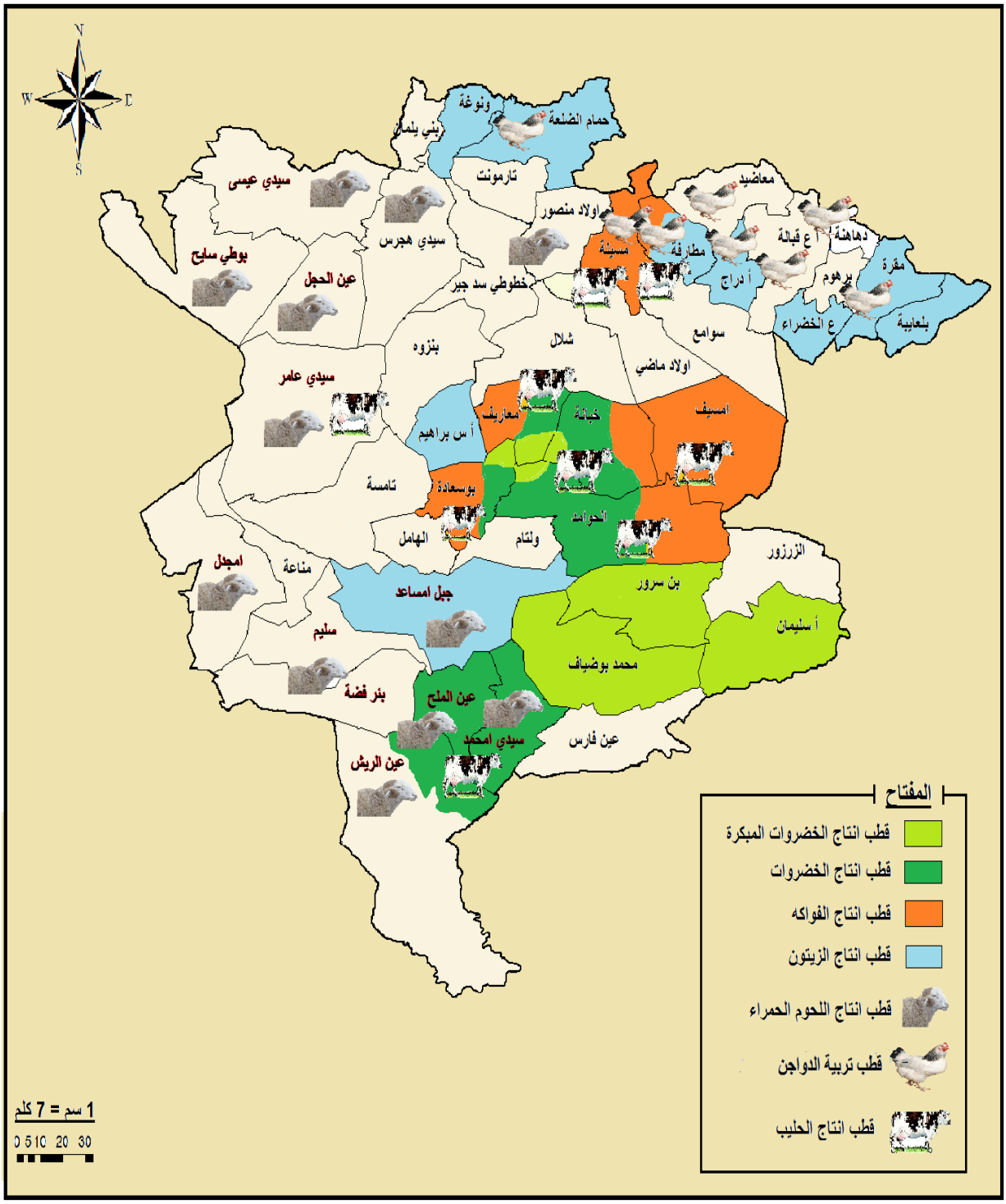

المصدر: مديرية الفلاحة بولاية المسيلة.

4- الإنتاج النباتي والحيواني بولاية المسيلة

يمثل الجدول 23 و 24 الإنتاج الفلاحي بولاية المسيلة يتنوع بين الإنتاج النباتي من مختلف الحبوب والخضر والفواكه...، والإنتاج الحيواني الذي تزخر به الولاية.

الجدول 23: تطور الإنتاج النباتي لولاية المسيلة في الفترة من 1999-2021 (الوحدة: قنطار)

السنة	الحبوب	الأعلاف	الخضر	الفواكه	الزيتون
2000/1999	144810	486600	1264500	134800	1680
2001/2000	183700	500000	1359200	155210	3680
2002/2001	99600	410000	1072150	164000	3500
2003/2002	875790	1240000	1328750	335950	4000
2004/2003	486540	1202500	1340945	354595	17800
2005/2004	109805	174350	1562700	380908	21800
2006/2005	815960	586000	1819050	638520	20300
2007/2006	705600	780000	2125000	760000	14000
2008/2007	208000	720000	1521000	490000	37000
2009/2008	1340000	1093000	2010000	684400	30000
2010/2009	470000	942000	2154000	716000	40800
2011/2010	308000	950000	2402950	800000	62400
2012/2011	440000	995000	2470000	807000	75000
2013/2012	283240	1050000	2570310	823500	81000
2014/2013	123400	1131450	2470150	530300	63000
2015/2014	199420	1255600	2780000	784520	108292
2016/2015	325200	1278400	2829000	852930	111270
2017/2016	397800	1410000	2788000	684380	150370
2018/2017	460870	1430000	2512000	462095	168370
2019/2018	729175	1470000	2442000	325713	173215
2020/2019	889876	1520000	2345000	365183	168975
2021/2020	435800	1405000	2185000	301152	153800

المصدر: مديرية الفلاحة بولاية المسيلة.

تتنوع المنتوجات الفلاحية النباتية بولاية المسيلة وهذا راجع للمساحة الشاسعة للأراضي الصالحة للزراعة سواء المسقية (المستثمرات الفلاحية)، أو الأراضي التي تعتمد على مياه الأمطار.

بالنسبة للحبوب والأعلاف نجد أن الإنتاج متذبذب بين سنة وأخرى وهذا لاعتماد أغلب الفلاحين على مياه الأمطار، فإذا كان الموسم جيدا وممطرا كان الإنتاج وفيرا، فمثلا نجد أن إنتاج الحبوب قد بلغ في موسم 2003/2002 مقدار 875600 قنطار، وقد سجل أعلى إنتاج من الحبوب في موسم 2009/2008 بمقدار

1340000 قنطار، أما بالنسبة للأعلاف نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه ابتداء من موسم 2010/2009 بعد انخفاض الإنتاج عن الموسم الذي سبقه رجع للتطور من سنة لأخرى، وقد سجل أعلى إنتاج في موسم 2020/2019 بـ 1520000 قنطار.

عرف إنتاج الخضر بولاية المسيلة تطور في الإنتاج ابتداء من موسم 2005/2004 بمقدار 1562700 قنطار، والسنوات التي تلتها مع تسجيل بعض الانكسارات مثل موسم 2008/2007 ونلاحظ من خلال الجدول أن الإنتاج قد تضاعف في موسم 2011/2010 بمقدار 2402950 وهذا راجع لاهتمام وتدعيم مصالح الدولة للفلاحين خصوصا على مستوى مستثمرات المعذر ببوسعادة، وسجل أعلى إنتاج في موسم 2016/2015 بـ 2829000 قنطار.

بالنسبة للفواكه نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الإنتاج قد تطور فقد بلغ موسم 2007/2006 760000 قنطار بعدما كان يبلغ 134800 قنطار موسم 2000/1999، ثم انخفض الإنتاج في الموسم الموالي ليعاود الصعود في المواسم الأخرى غير أن المواسم الأخيرة عرفت تذبذب وانخفاض في الإنتاج وهذا راجع لنقص مياه السقي، وجفاف عدد معتبر من الآبار، وأيضا إلى تراجع المساحات الزراعية لإنتاج الفواكه خصوصا فاكهة المشمش التي تشتهر بها الولاية.

بالنسبة للزيتون فقد عرف الإنتاج تطورا ملحوظا ابتداءا من موسم 2000/1999 بمقدار 1680 قنطار إلى غاية موسم 2021/2020 بمقدار 153800 قنطار، وهذا راجع للإستثمار الكبير في هذا النوع من الأشجار والمردودية الجيدة لها، وأيضا لعمليات الدعم المجاني من طرف الدولة والقيام بغرس أعداد كبيرة من هذه الأشجار لفائدة الفلاحين، مما جعل ولاية المسيلة تحتل مراكز ريادية في إنتاج زيت الزيتون.

والجدول التالي يمثل الإنتاج الحيواني بولاية المسيلة والتي تعد منطقة رعوية بامتياز والمعروفة بتربية رؤوس الماشية بالدرجة الأولى.

الجدول 24: تطور الإنتاج الحيواني لولاية المسيلة في الفترة من 1999-2021

السنة	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	الحليب	البيض	العسل	الصوف
2000/1999	97270	29000	24369	37800	50	11800
2001/2000	97493	47760	27400	44000	38	12000
2002/2001	124287	59340	35250	48300	59	20200
2003/2002	134423	64420	39350	52800	63	21950
2004/2003	134500	64700	39550	52200	120	17600
2005/2004	172000	68560	36000	52400	140	17400
2006/2005	175000	45000	37000	51000	180	17700
2007/2006	179000	47000	38400	66880	420	18000
2008/2007	179000	47000	38000	65000	450	18000
2009/2008	200000	89700	45264	45600	600	22200

2010/2009	200500	112200	47108	47880	600	23000
2011/2010	229000	120000	49700	51800	690	25000
2012/2011	237810	124300	53717	54800	710	26400
2013/2012	241200	124810	56455	70075	600	27000
2014/2013	255000	117460	66495	95756	580	27100
2015/2014	274334	132395	71650	105780	625	27370
2016/2015	277585	138000	68920	138800	518	27410
2017/2016	285000	107000	71500	150000	325	27500
2018/2017	287000	91200	77752	165000	375	27550
2019/2018	289000	116000	79000	157000	448	27380
2020/2019	292000	110800	80240	169500	290	27430
2021/2020	287800	115200	79400	151700	302	28072

المصدر: مديرية الفلاحة بولاية المسيلة.

تشتهر ولاية المسيلة بتربية قطعان الماشية وتصنف في المراتب الأولى بين الولايات وتتواجد قطعان الماشية في أغلب بلديات الولاية، والجدول السابق يوضح تطور إنتاج اللحوم الحمراء من موسم لآخر، وهذا راجع لمشاريع التنمية الريفية وتدعيم المربين بالأعلاف، وقد عرفت الولاية أكبر إنتاج في موسم 2020/2010 بـ 292000 قنطار.

بالنسبة للحوم البيضاء نلاحظ تطور في الإنتاج مع تسجيل انخفاضات في الإنتاج في بعض المواسم، وهذا راجع لكون سوق اللحوم البيضاء تخضع لقانون العرض والطلب فإذا كانت الأسعار متدنية نجد أن المربين يعزفون عن الإنتاج لغاية تحسن الأسعار، وقد سجل أكبر إنتاج من اللحوم البيضاء في موسم 2016/2015 بمقدار 138000 قنطار.

إنتاج الحليب عرف قفزة نوعية بالولاية إذ أن أغلب المربين يميلون إلى تربية الغنم، لكن مع السنوات ازدادت رؤوس البقر على مستوى الولاية، ونلاحظ من خلال الجدول السابق أن الإنتاج تضاعف 04 مرات في موسم 2020/2019 بمقدار 80240000 لتر من الحليب عن أول موسم 2000/1999 بمقدار 24369000 لتر.

عرف إنتاج البيض تحسن معتبر ابتداءا من موسم 2013/2012 بمقدار 70075000 بيضة واستمر في التطور ليبلغ في موسم 2020/2019 مقدار 169500000 بيضة، مع تسجيل انكسار في الموسم الموالي بنسبة 10% ليبلغ الإنتاج 151700000 بيضة.

وكذلك بالنسبة لإنتاج العسل الذي عرف تحسن ملحوظ ومضاعفة الإنتاج في العديد من المواسم، غير أنه يوجد انكسار في بعض المواسم، وهذا راجع إلى أنها مواسم جافة، وقد تم تسجيل أعلى إنتاج موسم 2012/2011 بمقدار بـ 710 قنطار.

بالنسبة لإنتاج الصوف فقد تطور الإنتاج ابتداءا من موسم 2000/1999 مع تسجيل تراجع في بعض المواسم، وقد بلغت أعلى حصيلة إنتاجية في موسم 2021/2020 بمقدار 28072 قنطار، غير أن الإنتاج من مادة الصوف معتبر نظرا للأعداد الكبيرة لقطعان الغنم بالولاية.

ثانيا: الخصائص الديمغرافية لولاية المسيلة

1- التقسيم الإداري لولاية المسيلة

الجدول 25: التوزيع الإداري للدوائر والبلديات لولاية المسيلة

الدائرة	البلديات
المسيلة	المسيلة.
مقرة	مقرة- برهوم- عين الخضراء- بلعايبة- الدهاهنة.
أولاد دراج	أولاد دراج- المعاضيد- مطارفة- أولاد عدي لقابلة- السوامع.
حمام الضلعة	حمام الضلعة- تارمونت- أولاد منصور- ونوغة.
الشلال	الشلال- أولاد ماضي- خطوطي سد الجير- المعاريف.
بوسعادة	بوسعادة- الهامل- ولتام.
الخبانة	الخبانة- المسيف- الحوامد.
أولاد سيدي براهيم	أولاد سيدي براهيم- بن زوه.
سيدي عامر	سيدي عامر- تامسة.
عين الحجل	عين الحجل- سيدي هجرس.
بن سرور	بن سرور- أولاد سليمان- الزرزور- محمد بوضياف.
عين الملح	عين الملح- بئر الفضة- عين فارس- سيدي محمد- عين الريش.
مجدل	مجدل- مناعة.
جبل مساعد	جبل مساعد.
سيدي عيسى	سيدي عيسى- بوطي السايح- بني يلمان.

المصدر: الحصيلة السنوية لولاية المسيلة لسنة 2013.

تبعا لحجم المساحة الكلية لولاية المسيلة البالغة 18175 كلم^2، وعدد السكان الذي قارب المليون وثلاثمئة ألف نسمة، أصبحت المسيلة ولاية في سنة 1974 عند التقسيم الإداري الجديد، وتقسم الولاية إلى 15 دائرة و47 بلدية، وتختلف الدوائر والبلديات من حيث عدد السكان والطبيعة المناخية.

وتقسم البلديات إلى:[1] حضرية وريفية وفق الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 2008، فالديوان الوطني للإحصاء لم يصنف أي بلدية في ولاية المسيلة إلى بلدية حضرية بالكامل، وإنما حدد عدد البلديات التي تغلب عليها الطابع الحضري وهي 12 بلدية، وبلديات مختلطة بين الريفي والحضري وهي 9 بلديات، أما البلديات التي يغلب عليها الطابع الريفي فهي بلديتين، في حين البلديات التي تعد ريفية بالكامل فعددها

[1] تمار توفيق، المرجع السابق، ص207-208.

24 بلدية، أما حسب نظام المساعدة على اتخاذ القرار للتنمية الريفية المعتمد من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، فقد صنف بلديات ولاية المسيلة بين بلديات حضرية وهي 13 وتتمثل في مقرات الدوائر عدا دائرة الخبانة ودائرة الشلال، والبلديات الريفية وعددها 34 بلدية المتبقية، وهذا من أجل تحديد البلديات التي تستفيد من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية.

2- تطور عدد سكان المسيلة في الفترة 2008-2020

الجدول 26: تطور عدد سكان ولاية المسيلة

السنة	عدد السكان
التعداد السكاني 2008	983513
2014	1200669
2015	1226405
2016	1253326
2017	1281870
2018	1310414
2019	1336958
2020	1362058

المصدر: الحصيلة السنوية لولاية المسيلة لسنة 2020.

الشكل 7: تطور عدد سكان ولاية المسيلة

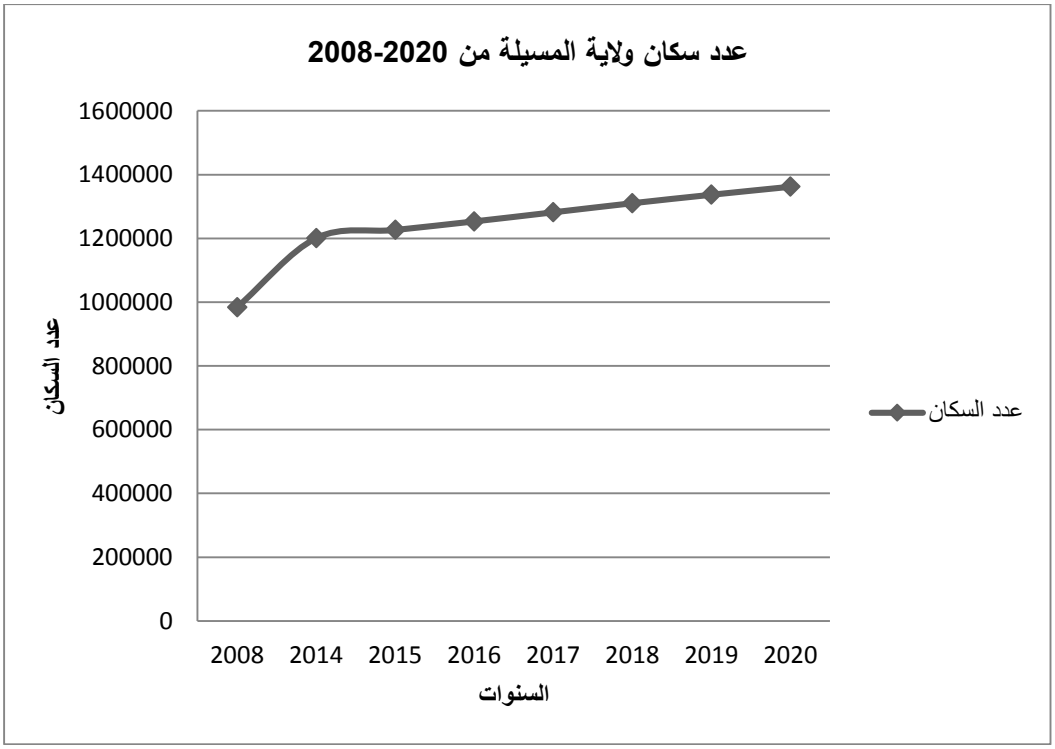

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 26.

من خلال الجدول بلغ عدد سكان ولاية المسيلة حسب الإحصاء العام للسكان لسنة 2008، 983513 نسمة، وتجاوز العدد مليون نسمة سنة 2014 ليبلغ حوالي 1200669 نسمة في ولاية أصبحت مليونية من حيث عدد السكان، واستمر في النمو بمعدل سنوي يقدر بـ 2% سنويا، وهذا راجع لتحسن الظروف المعيشية والصحية للسكان، أما في سنة 2020 فقد بلغ التعداد السكاني لولاية المسيلة 1362058 نسمة.

3- توزيع عدد المواليد والوفيات ومعدل النمو لولاية المسيلة:

يمثل الجدول التالي تطور عدد المواليد والوفيات وعدد الوفيات أقل من سنة بولاية المسيلة، ومعدل النمو الطبيعي للسكان.

الجدول 27: عدد المواليد والوفيات بولاية المسيلة للفترة 2010-2020

السنة	المواليد	الوفيات	الوفيات أقل من سنة	معدل النمو الطبيعي %
2010	28621	4327	685	2.27
2011	29416	5279	650	2.23
2012	30320	5272	795	2.23
2013	29522	4396	682	2.14
2014	29243	3700	646	2.13
2015	30354	3747	646	2.19
2016	30469	3548	432	2.16
2017	31719	4198	568	2.23
2018	31803	4135	528	2.23
2019	30300	3915	384	1.93
2020	30527	6857	318	1.88

المصدر: الحصيلة السنوية لولاية المسيلة لسنة 2020.

نلاحظ أن معدل النمو الطبيعي للسكان في ولاية المسيلة في سنة 2010 قد بلغ نسبة 2.27% وهذا راجع إلى ارتفاع عدد المواليد الذي بلغ 28621، فيما بلغ عدد الوفيات 4327، و بلغ عدد الوفيات بعمر اقل من سنة 685 وفاة، وانخفض معدل النمو في سنة 2011 و 2012 بمعدل 0.04 وذلك راجع لزيادة نسبة الوفيات، واستمر في الانخفاض ليبلغ سنة 2014، 2.13% واستمر في الصعود والنزول الطفيف في سنوات 2015، 2016، 2017، 2018، لينخفض بشكل معتبر بداية من سنة 2019 بمعدل 1.93 رغم تراجع أعداد الوفيات وهذا راجع لنقص عدد المواليد، وواصل معدل النمو الطبيعي الانخفاض في سنة 2020 بمعدل 1.88% وهذا راجع إلى زيادة عدد الوفيات إلى 6857 وفاة.

4- توزيع السكان بين الحضر والريف بولاية المسيلة

سنتطرق في الجدول الموالي إلى توزيع سكان ولاية المسيلة على المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

الجدول 28: عدد السكان الريفيين مقارنة بالحضر بولاية المسيلة

الدائرة	عدد السكان الحضر	عدد السكان الريفيين	نسبة سكان الريف الى سكان الحضر
المسيلة	128562	29325	22.81
بوسعادة	119241	27424	23.00
سيدي عيسى	75801	17988	23.73
عين الملح	49580	25857	52.15
مقرة	51649	76167	147.47
عين الحجل	28946	11189	38.65
بن سرور	31793	21815	68.62
سيدي عامر	16400	14010	85.43
مجدل	22862	8488	37.13
جبل مساعد	12574	7926	63.03
أولاد سيدي براهيم	7830	9488	121.17
الشلال	8606	28519	331.39
الخبانة	15005	15566	103.74
حمام الضلعة	35552	37168	104.55
أولاد دراج	34022	61648	181.20
المجموع	638423	392577	61.49

المصدر: تم إعداده بناء على وثائق التعداد السكاني 2008. مديرية البرمجة والميزانية بالمسيلة

الشكل 8: عدد السكان الريفيين مقارنة بالحضر بولاية المسيلة

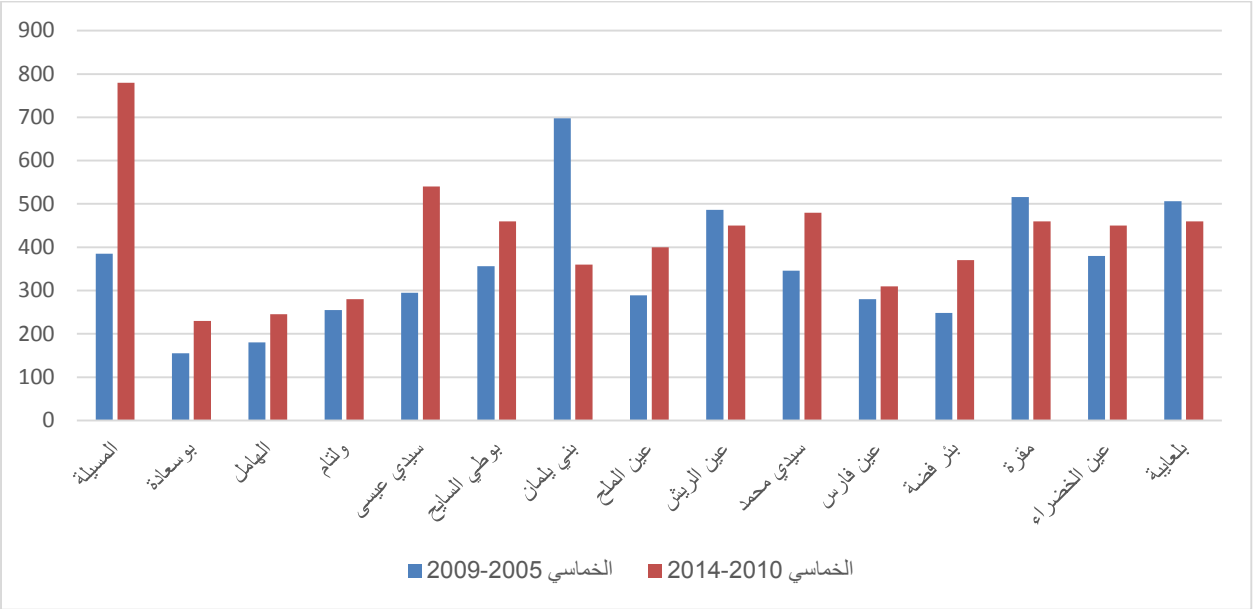

المصدر: تم إعداده بناء على وثائق التعداد السكاني 2008. مديرية البرمجة والميزانية بالمسيلة

بما أن معظم بلديات ولاية المسيلة هي بلديات ريفية فإننا نلاحظ أن هناك بعض الدوائر التي نجد فيها عدد السكان الريفيين أكبر بثلاثة مرات من عدد سكان الحضر، كدائرة الشلال التي يبلغ عدد السكان الريفيين 28519 ودائرة أولاد دراج 61648 من سكان الريف بنسبة 181.20%. وهذا طبيعي بسبب طبيعة المنطقة وخصوصياتها الريفية وفي المجموع العام نجد أن نسبة السكان الريفيين 61.49%، والتي تعبر عن طبيعة الولاية الريفية وكبر مساحتها وتشعث مناطقها، حيث نجد أن أكثر من نصف سكانها سكان ريفيين.

الجدول 29: توزيع اليد العاملة على مختلف القطاعات لسنة 2020

القطاع	رجال	نساء	المجموع
الإدارة	42301	29886	72187
الأشغال العمومية	37178	1631	38809
الفلاحة	110577	3159	113736
الصناعة	30008	4957	34966
الخدمات والنقل	42856	13775	56631
التجارة	24289	19708	43996
أخرى	26076	4638	30714
المجموع	313285	77754	391039

المصدر:الحصيلة السنوية لولاية المسيلة لسنة 2020.

الشكل 9: توزيع اليد العاملة على مختلف القطاعات لسنة 2020

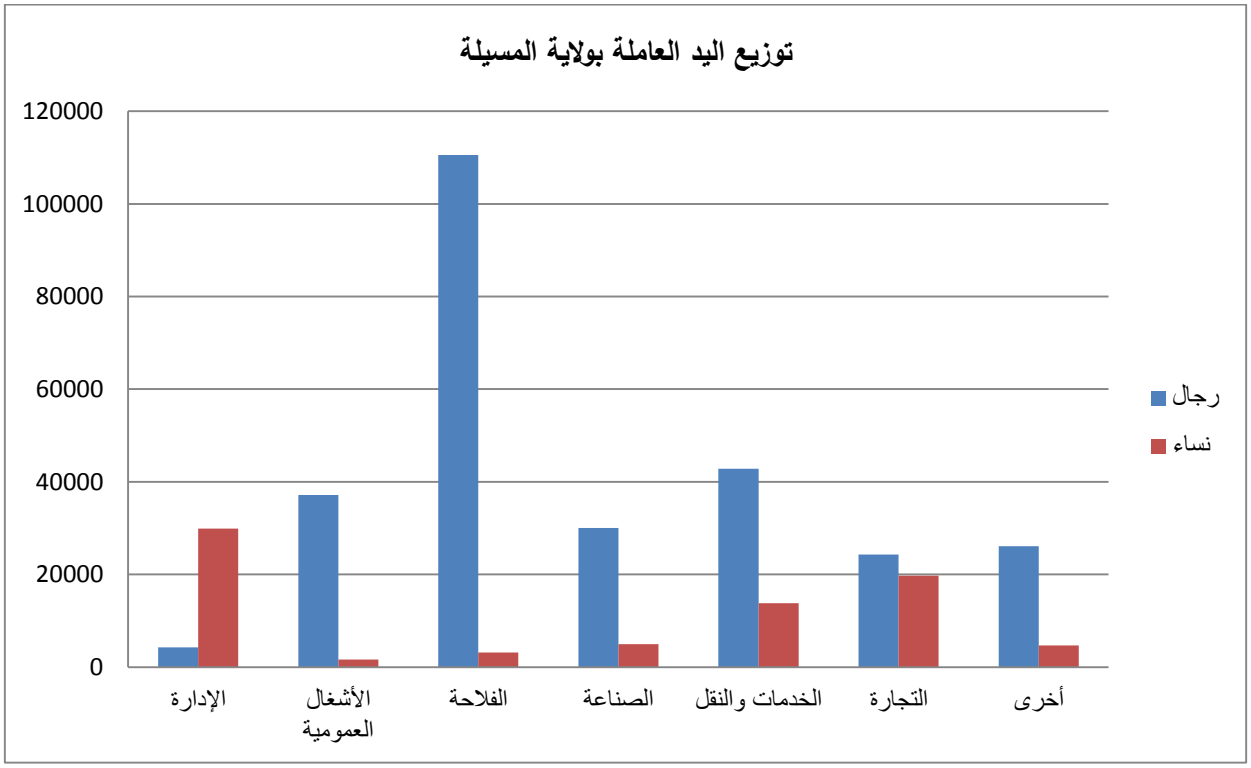

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الجدول رقم 29.

توزعت اليد العاملة بولاية المسيلة على عديد القطاعات المختلفة، وكانت الحصة الأكبر من نصيب قطاع الفلاحة بعدد 113736 عامل، يليه قطاع الإدارة بعدد 72187، ثم قطاع الخدمات والنقل بتعداد 56631 عامل، وكون ولاية المسيلة أغلب مناطقها ريفية وفلاحية فقد احتل القطاع المرتبة الأولى في عدد اليد العاملة بنسبة 30%، ونلاحظ أن أغلب العاملين في قطاع الفلاحة هم من الرجال بعدد 110577 وبنسبة 97% والتواجد النسوي بنسبة 3% بعدد 3159.

المطلب الثاني: وضعية المخطط القطاعي PSD لولاية المسيلة لسنة 2015

الجدول 30: وضعية المخطط الخماسي 2010-2014 بما فيها باقي الإنجاز للمخطط 2005-2009 (الوحدة: مليون دج)

القطاع	باقي نهاية 2009	الإعتماد المالي 2010-2014	مجموع الاعتماد المالي	الاستهلاك الكلي نهاية 2015	نسبة الاستهلاك
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	19603	918527	947130	638657	67.43
مشاريع الري الكبرى	7595103	7723000	9367280	11374349	121.43
المؤسسات الصغرى والمتوسطة	1328041	1965000	2116940	1765750	83.41
لبغابات	658144	1197250	1591096	1158634	72.82

البيئة	521699	819500	1242731	789941	63.56
تهيئة الإقليم	13120	5000	9410	7520	79.91
السياحة	12023	18000	30023	17829	59.38
النقل	735841	556040	771881	621641	80.54
البريد والمواصلات	-	15000	15000	10833	72.22
التخزين والتوزيع	125686	371000	496686	205234	41.32
البنى التحتية للطرقات	9274665	16070000	19511787	19095089	97.86
المطارات	366451	-	96451	629	0.65
الأرصاد الجوية	5720	-	6110	3032	49.62
البنية التحتية الإدارية	4835577	6825847	10690146	6116123	57.21
التربية الوطنية	5694009	10930943	13134207	12399673	94.41
التكوين واليد العاملة	906556	1880600	2614430	1351304	51.69
التعليم العالي	2767658	7122600	8330528	3162681	37.96
الشؤون الدينية	129888	844000	1103888	746717	67.64
الصحة	2152944	5656700	6651421	4025306	60.52
الشبيبة والرياضة	777105	2270150	2596508	1709176	65.83
الثقافة	981797	760000	1530393	1011110	66.07
الحماية الإجتماعية	42720	109000	115215	49278	42.77
المجاهدين	11137	11000	22137	955	4.31
التعمير والتهيئة	6392479	3189819	6337085	5281896	83.35
السكن	1261494	1038053	2050047	1482725	72.33
المجموع	46609460	70297029	91378530	73026082	79.92

المصدر: مديرية البرمجة والميزانية لولاية المسيلة.

يتكون المخطط الخماسي 2010-2014 من 1314 مشروع موزعة كما يلي:

- 760 مشروع متبقية من المخطط السابق 2005-2009 و 544 مشروع جديد بلغت به الولاية في الفترة 2010-2014.
- بلغ عدد المشاريع المغلقة إلى غاية ديسمبر 2015 : 658 مشروع مغلق بنسبة غلق قدرت بـ 50.08% وأيضا 375 مشروع منتهية الأشغال منها 303 مشروع في مرحلة الإجراءات الإدارية للغلق، حيث يصبح مجموع المشاريع المغلقة 1033 مشروع أي بنسبة انتهاء تقدر بـ: 78.61% من إجمالي المشاريع، و 265 مشروعا في طور الإنجاز أي ما يمثل نسبة: 20.17% أما عدد المشاريع التي لم يتم الانطلاق فيها فهي 16 مشروعا.
- بلغ الاستهلاك الإجمالي لقروض هذا البرنامج 73.03 مليار دج بنسبة استهلاك تقدر بـ 79.92%.

إن برنامج صندوق الهضاب تم تبليغه للولاية في أواخر ماي 2014 والوضعية كما يلي في الجدول الآتي:

الجدول 31: البرنامج الخاص بصندوق الهضاب HPF2014 للفترة 2010-2014 (الوحدة: مليون دج)

القطاع	الأغلفة المالية 2010-2014	عدد المشاريع	المبلغ المستهلك نهاية 2015	نسبة الاستهلاك
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1600000	3	160963	10.06
مشاريع الري الكبرى	5700000	5	1239571	21.75
المؤسسات الصغرى والمتوسطة	1000000	2	341110	34.11
البيئة	700000	2	-	-
البنى التحتية للطرقات	7500000	6	1009354	13.46
البنية التحتية الإدارية	80000	2	1360	1.70
التربية الوطنية	1400000	4	88249	6.30
التكوين واليد العاملة	620000	2	5204	0.84
التعليم العالي	550000	1	94770	17.23
الصحة	7000000	2	87039	1.24
الشبيبة والرياضة	2040000	7	1049	0.05
الثقافة	400000	1	-	-
المجموع	28590000	37	3028669	10.59

المصدر: مديرية البرمجة والميزانية لولاية المسيلة.

من خلال الجدول تم تسجيل 37 مشروع في إطار البرنامج الخاص بصندوق الجنوب بغلاف مالي قدر بـ 28.5 مليار دج وبنفس الإعتماد المالي، بلغ عدد المشاريع التي هي في طور الإنجاز 36 مشروعا أي بنسبة 97.30% من إجمالي المشاريع، يتبقى مشروع واحد لم ينطلق، قدر الاستهلاك الإجمالي للأغلفة المالية للبرنامج بمبلغ 3.028 مليار دج أي ما يمثل نسبة استهلاك 10.59% من الاعتماد المالي الكلي الممنوح للبرنامج.

هذا الجدول يوضح تحليل وضعية المخطط الخماسي 2005-2009 إلى غاية نهاية سنة 2015 والذي يخص البرنامج القطاعي للولاية.

الجدول 32: وضعية المخطط الخماسي 2005-2009 إلى غاية PSD 2015

	البرنامج	عدد المشاريع	رخص البرامج مليار دج	الباقي مليار دج	البرامج المغلقة
2009/12/31	السابق 2005	139	12.41	0.8	
	PSCE 2009-2005	406	65.22	30.2	
	HP 2009-2006	205	31.37	14.8	
	الهضاب (الفيضان)	10	1.048	0.75	
	برنامج 2005-2009	621	97.638	45.75	
	المجموع	**760**	**110.048**	**46.55**	
إلى غاية 2015/12/31	السابق 2005	3	0.21	0.04	136
	PSCE 2009-2005	130	39.09	6.48	276
	HP 2009-2006	60	17.07	6.39	145
	الهضاب (الفيضان)	3	0.42	0.04	7
	برنامج 2005-2009	193	56.79	12.95	428
	المجموع	**196**	**57**	**12.99**	**564**

المصدر :مديرية البرمجة والميزانية بالمسيلة.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المشاريع المتبقية إلى غاية نهاية سنة 2009 هو 760 مشروع، بمبلغ متبقي يبلغ 46.55 مليار دج، ولكن في نهاية سنة 2015 تم إغلاق 564 مشروع بمقرر غلق تمثل نسبة 74.21% من إجمالي المشاريع، و196 مشروع في طور الإنجاز منها 111 مشروع في إطار الغلق بعد الإنتهاء من الإجراءات الإدارية، وعليه يصبح عدد المشاريع المغلقة حتى نهاية سنة 2015، 675 مشروع أي بنسبة غلق تقدر بـ 88.82% من مجموع المشاريع.

الجدول 33: وضعية المخطط الخماسي 2015-2019 برنامج توطيد النمو PACE(الوحدة: مليون دج)

القطاع	الغلاف المالي 2015-2019	الإعتماد المالي 2015-2019	استهلاك المبلغ	عدد المشاريع	المشاريع المنطلقة
مشاريع الري الكبرى	1.000.000	200.000	-	2	-
المطارات	4.000.000	1.000.000	218.854	1	1
التعليم العالي	40.000	-	-	1	-
المجموع	5.040.000	1.200.000	218.854	4	1

المصدر : مديرية البرمجة والميزانية لولاية المسيلة.

من خلال الجدول يتبين أنه تم تبليغ 04 مشاريع بغلاف مالي قدره 5.04 مليار دج واعتماد مالي قدره 1.2 مليار دج، عدد المشاريع المسجلة والمنطلقة هي مشروع واحد(01)، إضافة إلى 03 مشاريع لم تنطلق.

المطلب الثالث: وضعية مشاريع المخططات البلدية للتنمية PCD لسنة 2015

استفادت ولاية المسيلة فى إطار المخطط البلدي للتنمية من عدد معتبر من المشاريع مست كل بلديات الولاية في كل القطاعات.

الجدول 34: وضعية المخطط الخماسي 2010-2014 بما فيها باقي الإنجاز للمخطط 2005-2009 (الوحدة: مليون دج)

القطاع	الباقي نهاية 2009	الإعتماد المالي 2010-2014	مجموع الاعتماد المالي	الاستهلاك الكلي نهاية 2015	نسبة الاستهلاك
التزويد بالمياه الصالحة للشرب	728495	1974812	2703307	2477928	91.66
التطهير	510533	1735349	2245882	2149448	95.71
البيئة	0	174165	174165	121100	69.53
أسواق جوارية	0	390085	390085	317261	81.33
طرقات ومسالك	518695	2434370	2953065	2801356	94.86
بريد ومواصلات	0	28507	28507	17896	62.78
مباني بلدية	158797	1084855	1243652	867385	69.74
التربية والتكوين	17554	13661	31215	30923	99.06
تهيئة حضرية	749845	2414560	3164405	3046087	96.26
الصحة والنظافة	34074	48442	82516	66091	80.09
الثقافة والتسلية	1041	19179	20220	19795	97.90
رياضة	99133	85770	184903	176260	95.33
المجموع	2818167	10403755	13221922	10543893	91.45

المصدر: مديرية البرمجة والميزانية لولاية المسيلة.

يتكون المخطط الخماسي 2010- 2014 من 1621 مشروع موزعة كما يلي:

- 567 مشروع متبقية من المخطط 2005-2009 و1054 مشروع جديد بلغت به الولاية في الفترة 2010-2014.
- بلغ عدد المشاريع المغلقة إلى غاية نهاية شهر ديسمبر 2015، 1462 مشروع مغلق فعليا بمقرر أي ما يمثل نسبة 90.19% و 53 مشروع منتهية الأشغال (في انتظار انتهاء الإجراءات الإدارية للغلق) أي بمجموع 1515 مشروع منتهي الأشغال وبنسبة انتهاء قدرت بـ 93.46%، أما باقي المشاريع التي في طور الإنجاز فعددها 106 مشروع أي ما يمثل نسبة 6.54% من إجمالي المشاريع.
- بلغ الاستهلاك الإجمالي لقروض هذا البرنامج 12.091.529.305.74 دج أي ما يمثل نسبة 91.45% من مجموع الاعتماد المالي الممنوح لهذا البرنامج.

إن برنامج صندوق الهضاب تم تبليغه لولاية المسيلة في أواخر ماي 2014، والجدول التالي يوضح وضعيته في نهاية سنة 2015.

الجدول 35: وضعية البرنامج الخاص بصندوق الهضاب HPF 2014

القطاع	الاعتماد المالي	عدد المشاريع	المشاريع المنتهية	الاستهلاك الكلي نهاية 2015	نسبة الاستهلاك
التزويد بالمياه الصالحة للشرب	245583	28	21	190045	77.39
التطهير	177989	15	10	139527	78.39
البيئة	0	–	–	0	0
أسواق جوارية	0	–	–	0	0
طرقات ومسالك	222842	7	5	156584	70.34
بريد ومواصلات	0	–	–	0	0
مباني بلدية	8240	1	–	4886	59.30
التربية والتكوين	0	–	–	0	0
تهيئة حضرية	331119	24	22	289510	87.43
الصحة والنظافة	0	–	–	0	0
الثقافة والتسلية	0	–	–	0	0
رياضة	14227	4	3	11111	78.10
المجموع	1000000	79	61	791663	79.17

المصدر: مديرية البرمجة والميزانية لولاية المسيلة.

تم تسجيل 79 مشروع بغلاف مالي قدره: 1.000.000.000.00 دج وبنفس الإعتماد المالي، بلغ عدد المشاريع المغلقة حتى نهاية ديسمبر 2015، 51 مشروع مغلق فعليا بمقرر أي ما يمثل نسبة 64.56% و10 مشروع انتهت بها الأشغال (في انتظار انتهاء الإجراءات الإدارية للغلق) أي بمجموع 61 مشروع منتهية الأشغال وبنسبة انتهاء قدرت بـ: 77.22% أما باقي المشاريع التي في طور الإنجاز فعددها 18 مشروعا أثي ما يمثل نسبة 22.78% من إجمالي المشاريع المكونة للبرنامج.

بلغ الاستهلاك الإجمالي للبرنامج الى غاية نهاية ديسمبر 2015، مبلغ 791.662.103.70 دج أي ما يمثل نسبة 79.17% من الإعتماد المالي الممنوح لهذا البرنامج.

الجدول 36: وضعية المخطط الخماسي 2015-2019 برنامج توطيد النمو الإقتصادي PACE

القطاع	الاعتماد المالي	عدد المشاريع	المشاريع المنتهية	الاستهلاك الكلي نهاية 2015	نسبة الاستهلاك
التزويد بالمياه الصالحة للشرب	295800	49	15	107491	36.34
التطهير	492024	50	12	127050	25.85
البيئة	4142	1	1	4142	100
أسواق جوارية		0			0
طرقات ومسالك	572590	27	3	88747	15.50
بريد ومواصلات	9861	1			0
مباني بلدية	341153	11		18255	5.35
التربية والتكوين		0			0
تهيئة حضرية	1111813	65	12	18255	23.21
الصحة والنظافة	14670	4	2	5167	35.22
الثقافة والتسلية					0
رياضة	32751	10	1	4498	13.73
المجموع	2875000	218	46	613446	21.34

المصدر: مديرية البرمجة والميزانية لولاية المسيلة.

تم تسجيل في برنامج 2015-2019 وفي شطره الأول لسنة 2015، 218 مشروع بغلاف مالي قدره: 2875 مليار دج وبنفس الاعتماد المالي، بلغ عدد المشاريع المغلقة حتى نهاية ديسمبر 2015، 32 مشروع مغلق فعليا بنسبة تقدر بـ 14.68%، و14 مشروع منتهي الأشغال (في انتظار انتهاء الإجراءات الإدارية من أجل الغلق)، أي بمجموع 46 مشروع منتهي الأشغال وبنسبة انتهاء قدرت بـ 21.10%، أما باقي المشاريع التي هي في طور الإنجاز فعددها 172 مشروع ما يمثل نسبة 78.90% من إجمالي المشاريع المكونة للبرنامج.

أما استهلاك الاعتمادات المالية فقد بلغ إلى غاية نهاية شهر ديسمبر 2015، مبلغ 613.445.848.66 دج أي ما يمثل نسبة 21.34% من إجمالي الاعتماد المالي الممنوح للبرنامج.

رابعا: نتائج سنة 2018 في ولاية المسيلة[1]

استفادت الولاية خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 إلى غاية 2018 من برنامج استثماري يقدر بـ 249.62 مليار دج موزع كمايلي:

- البرنامج القطاعي PSD: 211 مليار دج.
- المخططات البلدية للتنمية PCD: 36 مليار دج.
- البرنامج الممول من صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية: 2.62 مليار دج.

[1] مديرية البرمجة والميزانية لولاية المسيلة.

أولا/ البرنامج العادي:

- وضعية تنفيذ المخطط الخماسي (2005-2009): تم تقليص عدد المشاريع المسجلة للبرامج القطاعية غير الممركزة والمخططات البلدية للتنمية من 2552 مشروع إلى 86 مشروع فقط في نهاية ديسمبر 2017، وهذا بفضل غلق 2466 مشروع، الشيء الذي أدى إلى تخفيض الغلاف المالي والمقدر بـ 84 مليار دج إلى حدود 3.9 مليار دج (كبرنامج سائر في طريق الإنجاز)، أي باستهلاك مبلغ 76 مليار دج وهذا ما يمثل نسبة تخفيض تقدر بـ 90.47%.
- وضعية تنفيذ المخطط الخماسي (2010-2014): البرنامج القطاعي يقدر بـ 550 مشروعا بغلاف مالي قدره 65.2 مليار دج، والوضعية هي 186 عملية تم استلامها وغلقها نهائيا بغلاف مالي قدره 11.5 مليار دج استهلك منها 9.7 مليار دج، أي بنسبة 85%، و364 عملية في طور الانجاز بغلاف مالي قدره 53.7 مليار دج، استهلكت منها 31.7 مليار دج أي بباقي انجاز يقدر بـ 20 مليار دج. أما بالنسبة للمخططات البلدية للتنمية فيقدر بـ 1054 عملية بغلاف مالي قدره 10.7 مليار دج والوضعية هي: 1030 عملية تم استلامها وغلقها نهائيا بغلاف مالي قدره 10.1 مليار دج استهلكت منها 9.7 مليار دج، بنسبة 96%، إضافة إلى 24 عملية في طور الإنجاز بغلاف مالي قدره 0.6 مليار دج، استهلكت منها 0.45 مليار دج أي بباقي إنجاز يقدر بـ 0.17 مليار دج.
- وضعية الفترة من 2015 إلى 2017: البرنامج القطاعي يقدر بـ 23 عملية بغلاف مالي قدره 9.2 مليار دج ووضعيته هي، 11 عملية غير منطلقة بغلاف مالي قدره 0.46 مليار دج، 12 عملية انطلقت بها الأشغال بغلاف مالي قدره 8.74 مليار دج استهلكت منها 0.56 مليار دج. أما بالنسبة للمخططات البلدية للتنمية فيقدر بـ 641 عملية بغلاف مالي قدره 5.81 مليار دج والوضعية هي، 352 عملية تم استلامها وغلقها نهائيا بغلاف مالي قدره 3.11 مليار دج استهلكت منها 3.06 مليار دج، أي بنسبة 99%، 289 عملية في طور الإنجاز بغلاف مالي قدره 2.7 مليار دج، استهلكت منها 0.85 مليار دج أي بباقي انجاز يقدر بـ 1.8 مليار دج.

المطلب الرابع: القروض التي تم منحها من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية المسيلة

أولا: قرض التحدي

لقد تم منح 540 شهادات إثبات مشروع للفلاحين والمربين من طرف مديرية الفلاحة لولاية المسيلة وهذا ابتداءا من سنة 2014 إلى غاية سنة 2021، التمويل يمنح من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الجدول 37: وضعية الاستثمار الفلاحي عن طريق قرض التحدي 2014-2021

الملفات المدروسة	عدد الملفات المصادق عليها (شهاد إثبات المشروع)	عدد الملفات المقبولة (BADR)	المبلغ المعتمد	المبلغ الممنوح
593	540	118	1.485.185.457.50	846.277.488.32

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية المسيلة.

تم اعتماد مبلغ 1.485.185.457.50 دج من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتمويل الفلاحين والمربين والمؤسسات التي تنشط في القطاع الفلاحي في إطار قرض التحدي، من بين 593 ملف تم قبول 118 ملف فقط وتمويلهم بمبلغ 846.277.488.32 دج بنسبة 57% من المبلغ المعتمد وقد يرجع ضعف التمويل إلى غياب ضمانات القروض من طرف الأشخاص والمؤسسات، أو ضعف دراسات الجدوى.

وهذه الملفات المقبولة التي تم تمويلها مقسمة على الشعب التالية:

الجدول 38: ملفات قرض التحدي الموزعة على الشعب

الشعبة	عدد الملفات المقبولة
شعبة تربية الدجاج	17
شعبة الحبوب	07
العتاد الفلاحي	06
شعبة تربية الأبقار	22
شعبة تربية الأغنام	62
غرف التبريد	01
شعبة النشاطات الأخرى	03
المجموع	118

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية المسيلة.

قرض الرفيق قرض قصير المدة سنة واحدة قابلة للتمديد لمدة ستة أشهر، يمنح للفلاحين والمربين لتمويل نشاطاتهم الفلاحية خلال الموسم الفلاحي، من أجل اقتناء عوامل الإنتاج، مثل البذور والأسمدة، والأعلاف لتغذية الأنعام وغيرها من العوامل الأخرى.

ثانيا: قرض الرفيق

الجدول 39: وضعية الاستثمار الفلاحي عن طريق قرض الرفيق الفترة 2017-2021

الشعبة	عدد الملفات المقبولة
2017	11
2018	31
2019	104
2020	87
2021	64
المجموع	297

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية المسيلة.

بالنسبة لقرض الرفيق فقد تم تمويل 297 ملف، من خلال الجدول نجد أن أكبر عدد من الملفات التي مولت كانت في سنة 2019 بـ 104 ملف وهذا نتيجة تخفيف الملفات الإدارية وتقليص مدة دراسة الملفات، ثم انخفض عدد الملفات المقبولة في سنتي 2020 و2021 بعدد 87، 64 ملف على التوالي.

المطلب الخامس: برامج التنمية الريفية في ولاية المسيلة

أولا- برنامج التنمية الريفية في الفترة 1999-2004:

الجدول 40: برامج التنمية بولاية المسيلة في الفترة 1999-2004 (الوحدة: دج)

السنة	الأغلفة المالية	استهلاك الأغلفة المالية	عدد المشاريع	نسبة الاستهلاك %
1999	376963560.00	370489144.99	123	98
2000	785993591.00	707175647.20	238	90
2001	703447743.00	694594762.00	273	99
2002	734021000.00	724243951.40	266	98
2003	994140800.00	922292619.90	348	93
2004	553214935.00	530084169.70	196	96
المجموع	4147781629.00	3948880295.09	1444	95

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معلومات من مديرية البرمجة والميزانية بولاية المسيلة.

نلاحظ من معطيات الجدول السابق أن كل سنة كان يخصص لها غلاف مالي لها منفصل عن السنوات الأخرى، أي أن كل سنة بغلافها المالي الخاص، وأن استهلاك الأغلفة المالية المخصصة للتنمية قد بلغت نسبة 95% من سنة 1999 لغاية سنة 2004 وكان عدد المشاريع التي أنجزت يقدر بـ 1444 مشروع، وكان أكبر عدد من المشاريع أنجز في سنة 2003 بعدد 348 مشروع وباستهلاك مبلغ 922292619.90 دج من المبلغ المعتمد في نفس السنة والبالغ 994140800.00 دج، وكانت أعلى نسبة استهلاك سجلت في سنة 2002 وسنة 1999، 99%، 98% على التوالي.

ثانيا- برنامج التنمية الريفية لسنتي 2007-2008:

استفادت ولاية المسيلة في سنتي 2007 و2008 من برنامج لمشاريع مخصصة للتنمية الريفية والجدول الموالي يوضح الأغلفة المالية المعتمدة وعدد المشاريع المنجزة.

الجدول 41: برامج التنمية الريفية في الفترة 2007-2008 (الوحدة دج)

السنة	الأغلفة المالية (دج)	استهلاك الأغلفة المالية (دج)	عدد المشاريع	المشاريع غير المنجزة	نسبة الاستهلاك %
2007	199061000.00	173180579.88	47	3	87

2008	149987000.00	137009869.23	36	2	91
المجموع	349048000.00	310190449.11	83	5	89

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معلومات من مديرية البرمجة والميزانية بولاية المسيلة.

تحصلت ولاية المسيلة في سنتي 2007 و2008 على مجموع غلاف مالي يقدر بـ 49048000.00 دج لمشاريع التنمية الريفية، استهلك منها مبلغ 310190449.11 دج بنسبة استهلاك تقدر بـ 89%، وأنجز 83 مشروع، وبقي 5 مشاريع لم تنجز، أكبر عدد من المشاريع أنجز في سنة 2007 بعدد 47 مشروع.

وقد توزعت هذه المشاريع على القطاعات التالية:

الجدول 42: توزيع برامج التنمية الريفية في الفترة 2007-2008 (الوحدة دج)

رقم الفصل	القطاع	عدد المشاريع	الأغلفة المالية
391	التزود بالمياه الصالحة للشرب	26	104233000.00
392	شبكة التطهير	06	18100000.00
591	الطرقات	32	162627000.00
691	التربية والتكوين	08	24900000.00
793	التهيئة الحضرية	03	8800000.00
794	الصحة	07	17788000.00
797	الرياضة	06	12600000.00
المجموع	/	**88**	**349048000.00**

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معلومات من مديرية البرمجة والميزانية بولاية المسيلة.

الشكل 10: توزيع برامج التنمية الريفية في الفترة 2007-2008

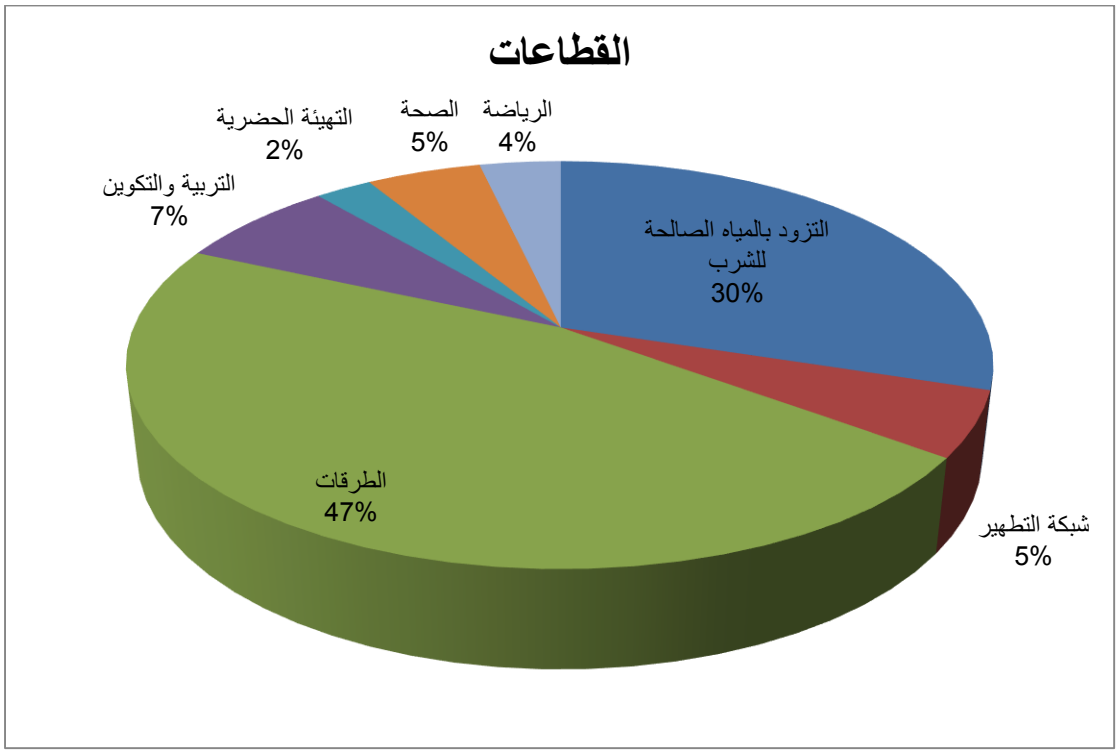

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 42.

من الشكل السابق نجد أن نسبة 47% من الغلاف المالي قد ذهبت لقطاع الطرقات وهذا لأهميته في فك العزلة عن المناطق الريفية وإنجاز المسالك الريفية التي تؤدي إلى الأراضي الزراعية قصد تسهيل عملية وصول المعدات واللوازم المختلفة، ثم قطاع التزود بالمياه الصالحة للشرب بنسبة 30% ، أما باقي التمويل فقد ذهب للقطاعات الأخرى مثل الصحة والتهيئة الحضرية والتربية والتكوين وشبكة التطهير، والموضحة في الشكل السابق.

ثالثا- تمويل مشاريع التنمية الريفية عن طريق الصناديق:

نشير أن المشاريع الممولة من الصناديق التالية قد أنجزت من طرف المديرية الولائية للفلاحة ومحافظة الغابات بولاية المسيلة.

الجدول 43: تمويل البرامج المحمولة من الصندوق الوطني لتنمية الإستثمار الفلاحي FNDIA

سنة التسجيل	العمليات	الغلاف المالي	الاعتماد المالي	استهلاك المبلغ
2012	إيصال الطاقة الكهربائية لمحيطات الاستصلاح الفلاحي على مسافة 137 كلم عبر 10 بلديات.	187500000.00	168064148.17	145051450.83
2013	انجاز مسالك فلاحية على مسافة 110	176235000.00	101421765.91	96847817.27

	كلم عبر 14 بلدية			
	المجموع	363735000.00	269485914.08	241899268.10

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية المسيلة.

الجدول التالي يمثل مشاريع التنمية الريفية الممولة من الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي والتي نفذتها مديرية الفلاحة بولاية المسيلة، في إطار سياسة التجديد الريفي والتي تمثلت في اعتماد مالي بقيمة 168064148.17 دج فتح في سنة 2012 لإيصال الطاقة الكهربائية لمحيطات الاستصلاح الفلاحي، واعتماد بقيمة 101421465.91 دج لإنجاز مسالك فلاحية في سنة 2013 وقد بلغ الاستهلاك الكلي من المشروعين لغاية نهاية سنة 2021 241899268.10 دج بنسبة استهلاك تقدر بـ 66%، ويبقى مبلغ 27586645.98 دج بدون استهلاك.

الجدول 44: تمويل البرامج المحمولة من الصندوق الوطني للتنمية الريفية (الوحدة: دج)

سنة التسجيل	العمليات	الغلاف المالي	الاعتماد المالي	استهلاك المبلغ
2012	إيصال الطاقة الكهربائية لمحيطات الاستصلاح الفلاحي على مسافة 147 كلم عبر 10 بلديات	250000000.00	244807985.02	189656060.91
2013	دراسة فعالة تقنية اقتصادية لمشاريع استصلاح الأراضي لـ 13 محيط عبر 04 بلديات	12000000.00	12605578.31	11957634.00
2018	مسالك فلاحية على مسافة 44كلم	71250000.00	64804722.50	43521938.77
2018	اقتناء تجهيزات الطاقة الشمسية لمباني تربية الحيوانات	28500000.00	0	0
2018	مصاريف الدراسات والمتابعة والإشهار	5250000.00	2752695.51	2714615.51
2018	إنشاء وحدات صغيرة لتربية الحيوانات.	15000000.00	0	0
2018	غرس الأشجار المقاومة للجفاف	3750000.00	3750000.00	3750000.00
2018	إيصال الطاقة الكهربائية لمحيطات الاستصلاح الفلاحي على مسافة 100 كلم عبر 17 بلدية	250000000.00	213682432.14	106841216.07
	المجموع	635750000.00	542403413.48	358441465.26

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية المسيلة.

تحصلت ولاية المسيلة على عدة مشاريع ممولة من الصندوق الوطني للتنمية الريفية والتي نفذتها مديرية الفلاحة، ففي سنة 2012 تحصلت على اعتماد مالي قدره 244807985.02 دج لمشروع إيصال الطاقة الكهربائية لمحيطات الاستصلاح الفلاحي على مسافة 147 كلم عبر 10 بلديات انجاز على عدة سنوات واستهلك من الاعتماد المالي المذكور أعلاه مبلغ 189656060.91 دج. وفي سنة 2013 استفادت

من مشروع دراسة فعالة تقنية اقتصادية لمشاريع استصلاح الأراضي لـ 13 محيط عبر 04 بلديات باعتماد مالي يقدر 12605578.31 دج تم استهلاك منه مبلغ 11957634.00 دج.

وفي سنة 2018 استفادت الولاية من ستة مشاريع مختلفة ممولة من الصندوق الوطني للتنمية الريفية وهي مذكورة في الجدول أعلاه باعتماد مالي إجمالي قدره 284989850.15 دج استهلك منه مبلغ 156827770.35 دج بنسبة استهلاك بلغت 55%، للذكر فان مشروع إنشاء وحدات صغيرة لتربية الحيوانات ومشروع اقتناء تجهيزات الطاقة الشمسية لمباني تربية الحيوانات لم ينطلقا المشروعين لعدم وجود الاعتماد المالي.

الجدول 45: تمويل البرامج المحمولة من الصندوق الوطني لمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب.

سنة التسجيل	العمليات	الغلاف المالي	الاعتماد المالي	استهلاك المبلغ
2010	إنجاز مذبح ببلدية عين الحجل	70000000.00	69795540.87	18710412.99
2010	إنشاء سوق الخضر بالتجزئة ببلدية المسيلة	30000000.00	29565627.59	29179473.98
	المجموع	100000000.00	99361168.46	47889886.97

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية المسيلة.

من الجدول السابق وفي إطار تمويل من الصندوق الوطني لمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، استفادت بلدية عين الحجل من إنجاز مذبح بلدي بتكلفة 18710412.99 دج، وبلدية المسيلة من سوق للخضر والفواكه بالتجزئة بتكلفة 29179473.98 دج، وقد تم إغلاق هذا الصندوق وتحويل رصيده المتبقي الى الصندوق الوطني للتنمية الريفية.

الجدول 46: حصيلة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة(عقود النجاعة) للفترة 2009-2014

المواضيع الجامعة	البلديات	النواحي	الأسر	السكان المعنيون	الشغل	المساحة المعالجة	استصلاح الأراضي
عصرنة القرى والقصور	6	6	8230	57610	44730	279600 هكتار	2500 هكتار
تنوع الأنشطة الإقتصادية	5	9	6857	48000			
حماية وتثمين الموارد الطبيعية	32	53	11613	81300			
حفظ وتثمين التراث المادي والغيرمادي	2	2	4175	29220			
عصرنة القرى والقصور	32	70	30875	130216	44730	279600	2500

المصدر: محافظة الغابات لولاية المسيلة.

يمثل الجدول السابق حصيلة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة وفي إطار سياسة التجديد الريفي حصيلة الإنجازات من سنة 2009-2014 والتي مست 47 بلدية، وعدد التجمعات السكانية بحوالي 140 منطقة بتعداد مشاريع بلغ 232 مشروع، وقد مست هذه المشاريع 30875 أسرة بتعداد سكاني ريفي يبلغ 130216 نسمة، أما بالنسبة للشغل فقد وفرت المشاريع الجوارية 44730 منصب عمل دائم ومؤقت، وزادت مساحة الأراضي الصالحة للزيادة بمقدار 2500 هكتار، ومعالجة 279600 هكتار من الأخطار كانجراف التربة.

رابعا- برامج مناطق الظل لولاية المسيلة 2020-2021:

الجدول التالي يمثل مختلف المشاريع التي أنجزت في إطار برنامج رئيس الجمهورية تحت مصطلح برنامج مناطق الظل بولاية المسيلة.

الجدول 47: وضعية برنامج مناطق الظل بولاية المسيلة لغاية 2021/12/01 (الوحدة دج)

	المشاريع المنجزة	المشاريع قيد الإنجاز	المبلغ المالي الكلي	المبلغ المالي المستهلك	نسبة الاستهلاك
التزود بالمياه الصالحة للشرب	128	28	943770161.00	710296972.00	%75
شبكة الصرف الصحي	57	7	338653228.00	289676344.00	%86
اكتظاظ الأقسام	58	10	344303874.00	258150209.00	%75
التدفئة المدرسية	0	1	3283210.00	-	-
الإطعام المدرسي	0	0	-	-	-
التزود بالكهرباء	1	1	11781000.00	7497000.00	%64
التزود بالغاز الطبيعي	2	0	14644000.00	14644000.00	%100
الإنارة العمومية	25	0	35948000.00	35948000.00	%100
طرقات غير موجودة أو مهترئة	128	28	1053607891.00	832564915.00	%79
مركز صحي	7	1	29776000.00	16776000.00	%56
ملعب جواري	14	0	95847000.00	95847000.00	%100
المجموع	420	76	2871614364.00	2261400440.00	%79

المصدر: مديرية البرمجة والميزانية لولاية المسيلة.

الشكل 11: وضعية برنامج مناطق الظل بولاية المسيلة لغاية 2021/12/01 (الوحدة دج)

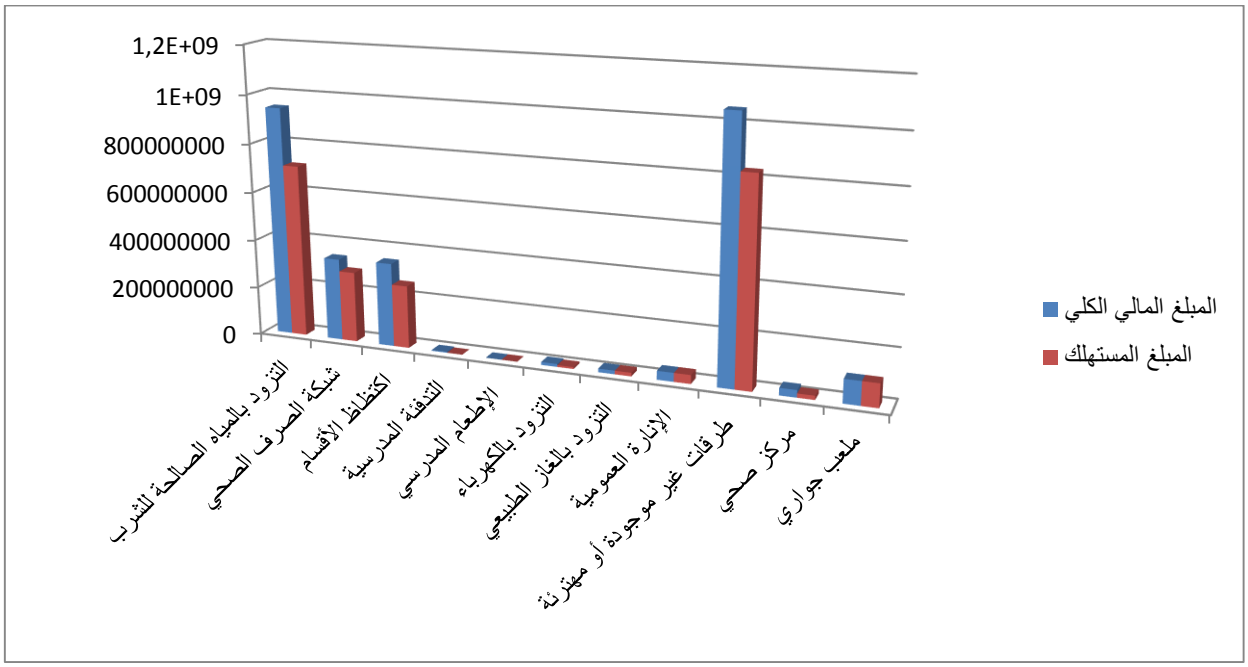

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 47.

مست مشاريع برنامج مناطق الظل بولاية المسيلة جل القطاعات وتوزعت على المناطق البعيدة والمعزولة والمبعثرة، فقد تم إنجاز 420 مشروع بتكلفة 710296972.00 دج، وسجلت مشاريع التزود بالمياه الصالحة للشرب، الطرقات أكبر عدد بـ 128 مشروع لكليهما، وهذا نظرا لأهمية تزويد السكان بالمياه الشروب التي تمثل أهمية قصوى، وبالنسبة للطرقات من أجل فك العزلة عن المناطق البعيدة وتسهيل تنقل سكان مناطق الظل نحو المناطق الحضرية، وقد بلغت التكلفة الإجمالية للمشاريع مبلغ 2871614364.00 دج استهلك منها مبلغ 2261400440.00 دج بنسبة استهلاك قدرت بـ 79%، ويبقى مبلغ 610213924.00 دج لاستكمال المشاريع التي هي قيد الإنجاز والبالغة 76 مشروع.

خامسا: السكن الريفي بولاية المسيلة

الشكل 12: عدد المستفيدين من السكن الريفي 2005-2014

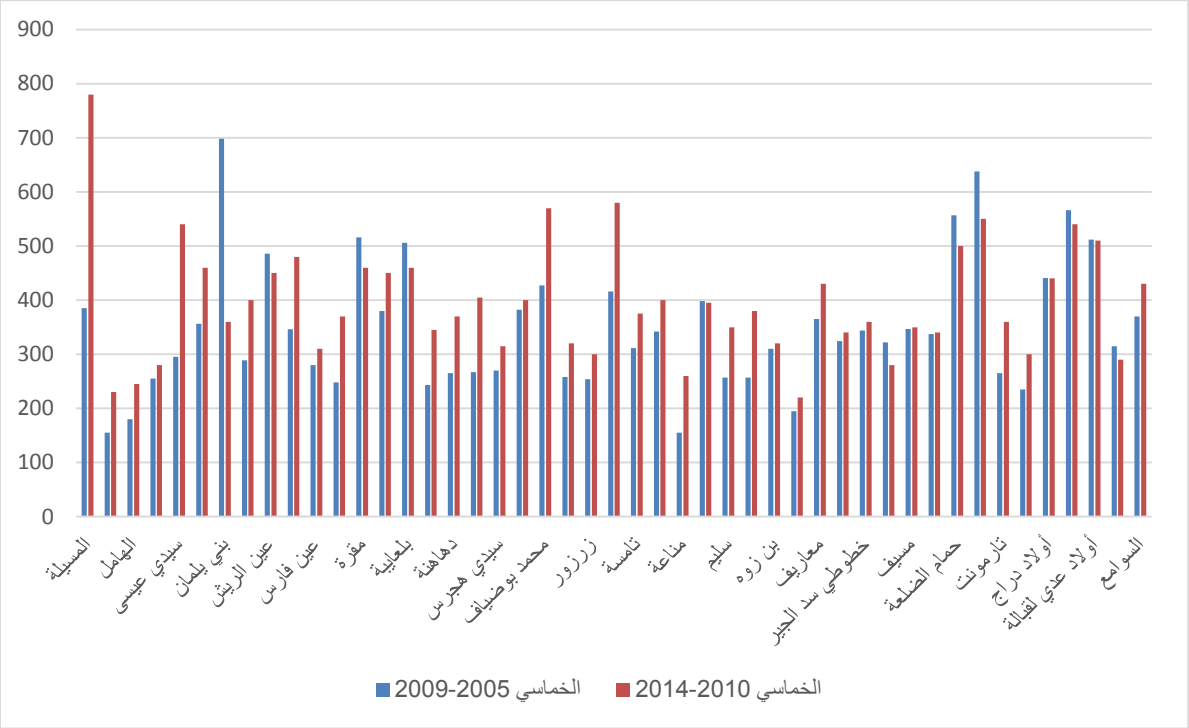

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الملحق رقم: 01.

نجد أن سياسة التجديد الريفي وما جاءت به من برامج بخصوص السكن الريفي بداية من 2006 والتطبيق الفعلي لها كان في 2008 والميزانيات الضخمة المرصودة لإحياء الريف الجزائري سواء في البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 أو برنامج توطيد النمو 2010-2014 حيث نلاحظ من خلال الجدول (الملحق رقم 02) زيادة معتبرة في عدد المستفيدين من السكن الريفي فقد بلغ في الفترة 2005-2009 ، أكثر من 16320 مستفيد بزيادة أكثر من 300% عن الفترة من 1999-2004 وهذا نتيجة البرامج سياسة التجديد الريفي التي تهدف إلى تثبيت سكان الأرياف، وهو ما استمر بنفس الوتيرة في برنامج توطيد النمو 2010-2014 والذي بلغ 18600 مستفيد من السكن الريفي، نشير أنه في الفترة 2010-2014 حدثت طفرة مالية لم تحدث في تاريخ الجزائر، حيث خصصت الدولة مبلغ 200 مليار دولار لبرنامج توطيد النمو.

الجدول 48: عدد المستفيدين من السكن الريفي للفترة 2015-2020

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد المستفيدين	4518	2441	1157	988	2742	

المصدر: مديرية السكن بولاية المسيلة

واصلت الدولة دعم سياسة السكن الريفي بعد سنة 2014، وفي جميع السنوات التي تلتها لكن نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المستفيدين انخفض ابتداء من سنة 2016 حتى سنة 2018 والتي تمثل أدنى

مجموع مستفيدين بـ 988، وهذا راجع لتراجع أسعار المحروقات وما صاحب تلك الفترة من تدهور في مداخيل الخزينة العمومية، والإنقاص من عدد السكنات الممنوحة في إطار برامج السكن الريفي بما يتماشى وإمكانات الدولة المالية، ثم نجد أن عدد المستفيدين بدأ في الارتفاع في سنة 2019 بعدد 2742 مستفيد.

خلاصة الفصل:

تطرقنا من خلال هذا الفصل للآليات التي اعتمدتها الحكومة في تطبيق برامج التنمية الريفية، وهذا كون الآليات متعددة ومختلفة قصد تدعيم برامج التنمية الريفية بأكبر قدر ممكن من الموارد، فقد ساهمت كل الآليات التمويلية من مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة، والمخططات البلدية للتنمية، والمخططات القطاعية غير الممركزة وقروض الدعم الفلاحي من بنك الفلاحة والتنمية الريفية، في تحسين حياة السكان الريفيين ورفع الغبن عنهم سواء من ناحية السكن والتعليم و فك العزلة عنهم، من خلال المشاريع المنجزة ومساعدتهم على الإنتاج الفلاحي بأنواعه، وباقي الأنشطة الأخرى سواء التحويلية أو التقليدية، هذا ما أدى إلى زيادة في مداخيل الأسر الريفية، وواجه تنفيذ مشاريع التنمية الريفية عدة صعوبات نذكر منها غياب الدراسات التقنية الفعالة وتأخر التمويل وعدم اشراك السكان.

ساعد ارتفاع أسعار البترول في زيادة مداخيل الحكومة من قطاع المحروقات، وصاحبه ارتفاع في إجمالي الناتج الداخلي، ساعدت هذه المداخيل في تخصيص مبالغ هامة لبرامج وسياسات التنمية الريفية وتمويل المشاريع خصوصا السكن الريفي.

ارتفع مساهمة القطاع الفلاحي في اجمالي الناتج الداخلي من سنة 2004-2020، وذلك نتيجة لزيادة معتبرة في الإنتاج الفلاحي (النباتي والحيواني) بفضل الدعم الفلاحي الموجه مالا وعتادا، والمشاريع التي ساعدت على حماية التربة من الإنجراف وحفر الآبار وتوصيل أنابيب السقي إضافة إلى استصلاح آلاف الهكتارات الجديدة من المساحات الصالحة للفلاحة في إطار الاستثمار الفلاحي، وكانت أكثر الأراضي استصلاحا تقع في الجنوب الجزائري، وإنتاج البطاطا خير دليل على ذلك.

وأبرزنا في هذا الفصل مختلف البرامج التنموية بولاية المسيلة على مدى عدة سنوات ابتداءا من سنة 1990 إلى غاية سنة 2021 ومختلف الأغلفة المالية التي استفادت منها الولاية، والنتائج المتحصل عليها، وكون أغلب سكان هذه الولاية ريفيون فنستطيع القول أن مشاريع التنمية التي أنجزت على مستوى الولاية تدخل في صلب برامج التنمية الريفية.

أنجز عدد كبير من المشاريع في المناطق البعيدة والمبعثرة مثل المشتى ، في إطار برنامج مناطق الظل، هذه المشاريع خففت من معانات السكان على الأقل في الحاجات الأساسية للحياة مثل إيصال الماء الصالح للشرب وبناء الصهاريج الكبيرة لهذا الغرض، والربط بالكهرباء وفك العزلة عنهم من خلال فتح الطرقات والمسالك.

الخاتمة العامة

من خلال المقاربة النظرية لموضوع التنمية وتمويل التنمية تبين لنا أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى التخطيط الجيد من أجل بلوغ الأهداف المرجوة والتي أهمها الخروج من دائرة التخلف، فالتنمية الاقتصادية تعني التخصص الكفء للموارد الإنتاجية الموجودة مع الاهتمام بتحقيق نمو من خصائصه أن يكون مستمرا ومتواصلا، وأن ينعكس بالإيجاب على الدخل الفردي للسكان، وأكدت التجارب الدولية في التنمية أن أي تنمية يجب أن تبدأ بالإنسان، فعندما يكون لديك عنصر بشري على مستوى عالي من الوعي والإدراك بالمسؤوليات فإن طريق التنمية يكون مفتوحا في مختلف الجوانب الأخرى سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، ويكون النجاح السمة الأبرز لها.

ويجب على الدول أن تراعي في تطبيق أي خطة تنموية سواء بالنظر باستيراد تجارب الدول المتقدمة أو تطبيق النظريات والنماذج الاقتصادية المختلفة أن تراعي ظروفها الداخلية ومميزاتها ومحيطها الخارجي، لأن كل بلد يجب أن تكون خطة التنمية التي يطبقها على قدر الإمكانيات التي يملكها، مع السعي لتوفير التمويل اللازم لها وتنويع مصادره لتكون العملية التنموية بحزمة قوية وطويلة الأمد، مع مراعاة الحفاظ على الثروات واستدامتها والحفاظ عليها للأجيال القادمة.

ولعل من أهم فروع التنمية الاقتصادية هي بلا شك التنمية الريفية لما لها من أهمية بالغة كون الأرياف تشكل المصدر الرئيسي للغذاء والمنتوجات الفلاحية، لذا وجب تنمية الأقاليم الريفية وتحسين الظروف المعيشية لسكان تلك المناطق وتوفير مستلزمات الحياة من علاج، تعليم... قصد تثبيتهم في أراضيهم ومحاولة كبح هجرتهم نحو المدن، وتمويلهم ماديا ومرافقتهم في إقامة مختلف المشاريع الزراعية والفلاحية، مع توفير الظروف المناسبة من أجل مضاعفة الإنتاج الفلاحي ونموه واستدامته، باستعمال وسائل الإنتاج الحديثة (المكننة).

وبالنظر إلى مسار التنمية الريفية في الجزائر نجد أن التنمية الريفية أخذت حيزا كبيرا في المسار التاريخي للبلاد، ولو أننا نجد أن الوجود العثماني اقتصرت نظرته للتنمية الريفية في الزراعة والأراضي، فقد كانوا يقومون بشراء وتوزيع الأراضي على من والاهم، وتوفير البذور من أجل زراعتها، أما في عهد الاستعمار الفرنسي فإنهم اهتموا في بداية فترة الاستعمار بالزراعة لكن لمصلحتهم الخاصة، فقاموا بالاستيلاء ومصادرة الأراضي الخصبة ومنحها للمعمرين، وإبعاد الأهالي نحو الأراضي الأقل خصوبة، وقام المستعمر الفرنسي بتطوير القطاع الزراعي في الجزائر بإدخال وسائل الإنتاج الحديثة ومسح الأراضي عبر التراب الوطني وتصنيفها (حسب معيار الخصوبة وتوفر مصادر المياه)، وفتح البنوك والشركات المتخصصة في التمويل الزراعي، لكن نجد أن في نهاية فترة الاحتلال ومع اشتداد الثورة الجزائرية قامت فرنسا بوضع بعض البرامج التنموية بالريف مثل مشروع قسنطينة كان الهدف منها عزل الثورة عن الشعب.

ومع استقلال الجزائر عملت الدولة في بداية الأمر على ملأ الفراغ الذي تركه المستعمر الفرنسي، بهجرة ملاك الأراضي والإطارات المسيرة وذلك بسياسة التسيير الذاتي للمستثمرات الفلاحية، وإعادة تقسيم الأراضي، وفي السبعينات بدأت أولى البرامج الوطنية بما عرف بالثورة الزراعية والتي خصص لها مبالغ

كبيرة من أجل النهوض بالريف والقطاع الفلاحي، وبناء القرى الاشتراكية وإصدار القوانين التي تعطي حق الانتفاع بالأرض لمن يخدمها.

وبداية من سنة 2000 خططت الجزائر للعديد من البرامج الطموحة بأغلفة مالية معتبرة، وإنشاء العديد من الهيئات المرافقة لعملية التنمية الريفية واستحداث صناديق خاصة لتمويل تلك البرامج، ومن أهم تلك البرامج سياسة التجديد الريفي وبالأخص البرامج الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، لما لها من بعد كبير في التنمية الريفية والمبالغ المعتبرة التي خصصتها الدولة من أجل إنجاح هذا البرنامج، فكان برنامج طموح هدف إلى ترقية المناطق الريفية وتقليص الفوارق بين الريف والمناطق الحضرية، والتي كان لها الأثر الايجابي على السكان من جميع النواحي بالنسبة لبرنامج السكن الريفي والذي يعد من أنجح البرامج الوطنية نظرا لعدد المستفيدين منه والذي ساعد على تثبيت السكان في أراضيهم، إضافة إلى الدعم الفلاحي المباشر من الدولة أو عن طريق القروض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والذي مكن الجزائر من تحقيق نمو كبير في الإنتاج الفلاحي مما حقق فائضا في بعض المنتجات الفلاحية أدى إلى تصديرها، وارتفعت نسبة مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام من سنة إلى أخرى.

وفي سنة 2020 تطور الاهتمام بالأقاليم الريفية الى الاهتمام بالمناطق الريفية المعزولة والبعيدة والمبعثرة في اطار ما سمي ببرنامج الظل وهو برنامج بادر به رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون لفائدة تلك المناطق التي لم تصلها التنمية وبقيت تعيش تحت الظل، وذلك برفع الغبن عن ساكنيها بتوفير بداية مستلزمات الحياة الضرورية من توفير المياه الصالحة للشرب وفك العزلة وربطهم بالأماكن الحضرية، ففي خلال عامين حققت نتائج مشجعة لكثرة المشاريع التي أقيمت والمناطق التي مستها المشاريع.

لعل أهم شيء في أي برنامج تنموي هو مصدر تمويله لذا تعرفنا في الفصل الرابع على مصادر الخزينة العمومية والتراكمات التي حدثت بفعل ارتفاع أسعار المحروقات مما مكن الجزائر من الحصول على موارد مالية شكلت طفرة في مسار التنمية، واستعرضنا تطور حجم التمويلات التي خصصت لمجمل البرامج الوطنية وبالأخص برامج التنمية الريفية، وحللنا نسبة استهلاك هذه الأغلفة والمشاريع التي أقيمت والمناطق التي مستها عملية التنمية والهيئات التي شاركت في عملية التنمية الريفية ومختلف القوانين التي صدرت لتنظيم العملية، والنتائج التي حققت.

واستعملت الحكومات الجزائرية العديد من مصادر التمويل لمشاريع التنمية الريفية من مشاريع جوارية، ومخططات قطاعية ومخططات بلدية للتنمية إضافة إلى الدور البارز الذي لعبه بنك الفلاحة والتنمية الريفية في عملية تمويل المشاريع ومنح الدعم الفلاحي للفلاحين، وهذا قصد بعث أكبر قدر ممكن من المشاريع لخلق ديناميكية في الأرياف، وخصصت إمكانات مادية ومالية كبيرة استفادت منها أغلب الأقاليم الريفية بالوطن، كما استفادت ولاية المسيلة ومناطقها الريفية من أغلفة مالية معتبرة قمنا بتحليلها عبر عدة فترات، ساهمت هذه الأغلفة المالية في بعث العديد من المشاريع بالولاية والتي أدت إلى تحسين ظروف سكان الولاية باعتبار أن أغلب مناطقها ريفية، وأدت أيضا إلى تحسين كبير في الإنتاج النباتي والحيواني واستصلاح مساحات جديدة من الأراضي.

أولا- اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

- يعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية والتنمية الريفية، من المفاهيم المعيارية متعددة الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية...لذلك تختلف تعاريفها حسب المداخل، كما أنها ترتبط بالوقائع الاقتصادية لذلك فمفهومها يخضع للتعديل باستمرار تماشيا مع التغيرات الحاصلة في الواقع الاقتصادي وهذا ما يؤكد الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية:

- من خلال هذه الدراسة نجد أن تنمية الأقاليم الريفية مهمة جدا وذات أولوية قصوى، فلتثبيت السكان في أراضيهم قصد خدمة الأراضي الفلاحية وتحقيق الإنتاج الفلاحي المطلوب والذي يغطي الطلب، وتحقيق اكتفاء ذاتي، وجب تحسين ظروفهم المعيشية بتوفير المستلزمات الضرورية للحياة ومساعدتهم على تطوير مشاريعهم، وتقريب الحياة في المناطق الريفية للحياة في المناطق الحضرية، فالتنمية الريفية تساعد على تحقيق تنمية شاملة لأنها تعتبر الأساس الذي تبنى عليه أي تنمية، والزراعة أقدم الأنشطة التاريخية، وهي مصدر غذائنا.
- من خلال دراستنا لمجمل البرامج التنموية في الجزائر وخصوصا برامج وسياسات التنمية الريفية بعد سنة 2000، والأغلفة المالية المعتبرة التي خصصت لتنمية الأقاليم الريفية، نجد أن النتائج المحققة كانت جيدة من حيث تحسين ظروف السكان وفك العزلة وزيادة الإنتاج الفلاحي، لكن لم تحقق مجمل الأهداف المسطرة سابقا، كون تنفيذ البرامج شابته عدة نقائص تمثلت في التسرع في إقامة مشاريع دون دراسات تقنية فعالة، وتأخر التمويل اللازم للمشاريع، ونقص شركات الانجاز المؤهلة، وضعف التكوين للفاعلين في المجال الريفي.

الفرضية الثالثة:

- ساهمت الأغلفة المالية المرصودة لبرامج وسياسات التنمية الريفية في تحسين ظروف سكان المناطق الريفية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...وهذا نتيجة القيام بعدد معتبر من المشاريع أدت إلى تحقيق بعض الأهداف المسطرة لكنها واجهت صعوبات وتحديات نذكر منها تأخر تمويل المشاريع والظروف المناخية المتغير.

الفرضية الرابعة:

- ساعد تمويل التنمية الريفية من طرف الدولة بتخصيص أغلفة مالية معتبرة على تحقيق بعض الأهداف التنموية خصوصا من حيث بناء السكن الريفي وتوفير المياه الصالحة للشرب والربط بالكهرباء والغاز وفك العزلة عن السكان وتقديم الدعم الفلاحي، لكن نجد أن هناك قصور في تحقيق الأهداف نظرا للاعتماد على مخصصات الجهات الحكومية فقط، لذا وجب الاستعانة بالقطاع الخاص قصد توفير مصادر تمويل جديدة، والاستثمار الواسع خصوصا في الاستثمار الفلاحي

وإقامة شركات كبيرة متخصصة في المجال الفلاحي تعتمد على التكنولوجيا، وعليه نجد أن هذه الفرضية مؤكدة.

ثانيا– النتائج:

من خلال هذا البحث خلصنا إلى النتائج التالية:

- تطور مفهوم التنمية الاقتصادية ومفهوم التنمية الريفية عبر الزمن نظرا للحاجات المتزايدة للواقع الاقتصادي.
- ساهمت المدارس التنظيرية في الاقتصاد في بلورة نظريات ومفاهيم اقتصادية ساعدت الدول في عملية التنمية.
- التنمية الريفية محور هام من التنمية الشاملة، فالتنمية الريفية هي أساس ولبنة كل تنمية قصد لما لها من أهمية بالغة في الحفاظ على المورد الغذائي.
- قام المستعمر الفرنسي بمصادرة لأراضي وحولها لمستثمرات زراعية كبيرة، وأدخل وسائل الإنتاج الحديثة في الزراعة، مما أدى إلى إنتاج نباتي وحيواني وفير، لكن معظم الإنتاج كان يوجه للتصدير نحو فرنسا والدول الأوروبية.
- ساهمت الثورة الزراعية في تنمية الريف الجزائري من خلال بناء 1000 قرية، وتقديم الدعم للفلاحين وإعادة توزيع الأراضي على الذين لم يكونوا يملكون أراضي بإصدار قانون الأرض لمن يخدمها.
- ساهمت برامج التنمية الريفية بعد سنة 2000 في تحسين ظروف السكان، من حيث المسكن والتعليم والظروف الصحية.
- سياسة التجديد الريفي أعطت بعدا عميقا لمفهوم التنمية الريفية، نظرا لأنه برنامج واعد بأهداف واضحة وتمويل معتبر.
- ساعدت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية والمخططات القطاعية والمخططات البلدية للتنمية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية مجتمعة في خلق ديناميكية كبيرة في المناطق الريفية وانجاز عدد معتبر من المشاريع مثل مشاريع فك العزلة واستصلاح الأراضي وانجاز السدود، التي غيرت وجه الأقاليم الريفية نحو الأحسن.
- حققت الجزائر زيادة معتبر في الإنتاج النباتي والحيواني بفضل برامج التنمية الريفية وتحقيق اكتفاء ذاتي في العديد من المنتجات، بل وحتى تصديرها.
- تعد ولاية المسيلة بتشعب مناطقها وتبعثرها ولاية ريفية، التي تشتهر بتربية رؤوس الأغنام وكذلك إلى الفلاحة بالحبوب والخضر المختلفة، وتطور إنتاج زيت الزيتون مما مكنها من احتلال مراكز ريادية عبر الوطن.
- نقص الموارد المائية بولاية المسيلة أثر على مردود الإنتاج كون معظم الأراضي المزروعة تعتمد على مياه الأمطار.

- استفادت ولاية المسيلة من أغلفة مالية معتبرة في جميع البرامج التنموية، ساعدت على إنشاء مشاريع بالأقاليم الريفية أدت الى تحسين ظروف قاطني الولاية وتسهيل أمور المواطن وعصرنة مختلف الإدارات.
- تم استصلاح العديد من الأراضي الجديدة بولاية المسيلة، وإنشاء العديد من المستثمرات الفلاحية التي أدت إلى زيادة الإنتاج سواء النباتي أو الحيواني.
- ساعد برنامج رئيس الجمهورية تحت مسمى برنامج مناطق الظل في رفع الغبن عن سكان المناطق النائية والمعزولة، وذلك بفك العزلة عن تلك المناطق، وتوفير ظروف الحياة الكريمة من توفير الصالحة للشرب والتزويد بالمياه بالغاز الطبيعي والربط بالكهرباء، وفتح الطرق لفك العزلة عنها وإنشاء المسالك الفلاحية لتسهيل تنقل الفلاحين إلى أراضيهم.
- رغم ضيق الوقت بعد انطلاقة برنامج مناطق الظل إلا أنه حقق نتائج رائعة وهذا راجع للاهتمام الكبير لكل أجهزة الدولة من أجل إنجاح هذه العملية، بإنجاز عدد معتبر من المشاريع التنموية حسنت بصورة واضحة من سكان تلك المناطق وربطهم بالأماكن الحضرية.

ثالثا- التوصيات:

- التخطيط الجيد وتحديد الأهداف لأي برنامج مستقبلي، وتفعيل آليات المراقبة.
- عدم الوقوع في إعادة التقييم المتكرر للمشاريع والتمويل المخصص له.
- القيام بدراسات تقنية فعالة قبل البدأ بأي مشروع، والتأني فيه.
- احترام آجال تنفيذ المشاريع.
- تأخر انطلاق تنفيذ المشاريع راجع لتأخر الاعتمادات المالية الممنوحة.
- فتح بنوك زراعية متخصصة في التمويل الفلاحي.
- تفعيل التكوين المستمر للفاعلين في مجال التنمية الريفية.
- الاستعانة بالخبرات الموجودة في الهيئات الإدارية الأخرى، مثل المحافظة السامية لتنمية السهوب.
- تدعيم خلايا التنشيط الريفي وتكوينها جيدا.
- بعث سير هيئات المتابعة والتقييم وتفعيلها.
- التقرب من سكان الريف وإشراكهم في اقتراح وإنجاز المشاريع.
- الاستثمار في العنصر البشري والقيام بالتدريب، وتجربة طرق إنتاج جديدة لمضاعفة الإنتاج.

رابعا- آفاق الدراسة:

من خلال دراسة هذا البحث تقييم أداء سياسات تمويل التنمية الريفية في الجزائر تبينت لنا عدة دراسات أخرى في هذا المجال يمكن أن يشملها البحث العلمي، فمن الإشكاليات المقترحة نذكر مايلي:

- اعتماد سياسات جديدة وعصرية للتنمية الريفية تعبر عن الاحتياجات الحقيقية لسكان الأقاليم الريفية.

- إعادة التقييم المتكرر للمشاريع مما أثر سلبا على الخزينة العمومية بسبب ضعف الدراسات التقنية الأولية.
- طرق جديدة في التكوين والتدريب الجيد، لكل الفاعلين في المجال الريفي.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

المراجع باللغة العربية:

1- معجم المعاني الجامع-معجم عربي عربي.

2- مبير بالدوين، التنمية الاقتصادية، ترجمة جرانت إسكندر، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، (د.ت).

3- محمد خليل برعي، علي حافظ منصور، التخلف والتنمية، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1990.

4- مالكولم جبلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة: طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، الرياض، 2005.

5- كينئيتشي أونو، التنمية الاقتصادية في اليابان، ترجمة: خليل درويش، دار الشروق، القاهرة، 2007.

6- عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2014.

7- احمد الربابعة، مقومات التنمية ومعوقاتها دراسة تطبيقية في ريف الأردن، منشورات الجامعة الأردنية ، ط1،عمان، 1988.

8- أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، مصر، ط1، 2014.

9- محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص، النظريات الاستراتيجيات- المشكلات، مطبعة البحيرة، مصر، 2008.

10- إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر، ط2، 1997.

11- مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة، دار رسلان، دمشق، سوريا، 2013.

12- منى جميل سلام، مصطفى محمد علي، التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ديسمبر 2014.

13- محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2008.

14- حطاب كمال، في مفهوم التنمية الاقتصادية ونظرياتها من منظور مقارن، المعهد العالمي للفكر الاقتصادي، مصر، 2007.

15- مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى صناعة السياحة والتنمية الريفية، الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.

16- ميشيل تودارو، تعريب: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.

17- خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2014.

18- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير –دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، ط1، 2000.

19- فرهاد محمد علي الأهدن، التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، دار التعاون، القاهرة، مصر، ط1، 1994.

20- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012.

21- احمد إسلام أبو زيد، نظرية علم الاجتماع- رؤية نقدية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006.

22- محمد نبيل جامع، علم الاجتماع الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2010.

23- آرثر لويس، نظرية التنمية الاقتصادية، وكالة الصحافة العربية (ناشرون)، الجيزة، مصر، 2021.

24- عبيد علي أحمد الحجازي، مصادر التمويل، جامعة حلوان، دار النهضة العربية، مصر، 2001.

25- جميل احمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، دون ذكر سنة النشر.

26- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والادراة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.

27- هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر، سوريا، 2000.

28- عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

29- طارق نوير، تقييم جودة إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، التمويل الخارجي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006.

30- سالم أحمد الفرجاني، المساهمة الأجنبية في الاستثمار المحلي، التمويل الخارجي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006.

31- يعقوب علي جانقي، علم الدين عبد الله بانقا، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي، التمويل الخارجي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006.

32- هاشمي الطيب، مدخل إلى التنمية الريفية والمجتمع الريفي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2021.

33- مصطفى منير محمود، طارق محمود يسري، سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة، كلية التخطيط العمراني والإقليمي، القاهرة، 2012.

34- عبد الرزاق محمد البطيحي، جغرافية المدن، كلية التربية، جامعة بغداد، 1985.

35- حسن القادر صالح، التوجه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية، دراسة حالة تطبيقية على الوطن العربي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002.

36- محمد علاء الدين عبد القادر، علم الاجتماع المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسة التنمية الريفية، الإسكندرية، منشأة المعارف جلال حزي وشركاؤه، 2003.

37- جلال حسن مجاهد، حازم محمد مطر، استراتيجيات التخطيط التنموي الريفي، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2021.

38- نعيم سلمان بارود ، متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.

39- لورنس هيدر، ترجمة مؤسسة: نور الدين الزراري، حدود عالمية، دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، 1985.

40- أحمد منير سليمان، الإسكان والتنمية في الدول النامية، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان، 1992.

41- ميلاد حنا، حاجة المواطن العربي للإسكان، الواقع، المشكلات، آفاق المستقبل، (المستقبل العربي)، ع 145، 1991.

42- جانديالا ب.ج. تيلاك، التعليم والفقر في جنوب آسيا. المستقبليات، مج 29، ع 4، 1999.

43- عمر محمد علي، محاضرات في مادة التنمية الريفية المتكاملة، جامعة عدن للعلم الجامعي، 1995-1996.

44- محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع القروي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1967.

45- نبيل صبحي الطويل، الحرمان والتخلف في ديار المسلمين، كتاب الأمة 7 تصدرها رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية في دولة قطر، 1987.

46- عنبي عبد الرحيم، الأسرة القروية والتغير الاجتماعي مقاربة سوسيولوجية لاتجاهات التغير الأسري بالوسط القروي المغربي، جامعة ابن زهر، المغرب، 2011.

47- رحمة بورقية، الدولة والسلطة والمجتمع، دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، بيروت دار الطليعة، 1991.

48- المختار الهراس، إدريس بن سعيد، الثقافة والخصوبة، دراسة في السلوك الإنجابي بالمغرب، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1996.

49- احمد فتحي السيد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، جامعة عمر المختار، الإسكندرية، 2005.

50- عبد الصاحب ناجي، هاتف لفتة الجبوري، التخطيط والتنمية الريفية، دار الوفاق للنشر، الأردن، ط1، 2020.

51- عبد اللطيف بن اشنهو، تكون التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

52- محمد بومخلوف، اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

53- عبد القادر جغلول، ترجمة: فيصل عباس، تاريخ الجزائر الحديث، دار الحداثة للطباعة والنشر، لبنان، ط2، 1982.

54- محمد بلقاسم حسن بهلول، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، 1985.

55- رحمة بورقية، الدولة والسلطة والمجتمع، دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، بيروت دار الطليعة، 1991.

56- غنيم محمد عثمان، مقدمة في التخطيط التنموي والإقليمي، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، الأردن.

57- عبد الباسط عبد المعطي، توزيع الفقر في القرية المصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1979.

58- علي عبد الرزاق جلبي، التجربة الماليزية في التنمية؛ أضواء ودروس، جامعة عين شمس، مصر، 2008.

ثانيا: المقالات العلمية

1- عبد الصمد سعودي، موقع الإدارة المحلية من التنمية المحلية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، العدد02، ديسمبر2019.

2- السبتي وسيلة، زعرور نعيمة، رايس وفاء، التنمية المحلية والمشاركة الشعبية، مجلة رماح للبحوث والدراسات، الجزائر، العدد 30أبريل 2019.

3- بن عياد فريدة، الاستراتيجيات المتبعة لترقية التنمية الريفية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة المدية، مجلة البحوث والدراسات التجارية – العدد الثالث- مارس 2018.

4- صالح ويلي، المشاريع الجوارية المدمجة كآلية للتنمية الريفية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، عدد44، 2015.

5- رحيم حسين، التنمية الريفية والاستثمار الريفي بالجزائر: رهانات وتحديات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، الجزائر، جوان 2019.

6- عمرون هجيرة، واقع التنمية الريفية في الجزائر(السياسات-المشاكل-الآفاق)، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، جوان 2017.

7- حاكمي بوحفص، عبد القادر دربال، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، Les Cahiers du MECAS، جامعة تلمسان، أفريل 2007.

8- سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة: تقييم ونتائج، كلية علون الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2006، ص07.

9- بوزيان فتيحة، شبايكي حفيظ مليكة، تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجزائر، جوان 2018.

10- هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جانفي 2020.

11- سعيود زهرة، الإطار القانوني للمخطط البلدي للتنمية في الجزائر، مجلة بحوث، جامعة الجزائر، 2017، العدد 11.

12- ميموني بلقاسم، خوالد أبو بكر، دور القروض الفلاحية في تطوير إنتاج الحبوب والخضراوات وتربية الدواجن: دراسة حالة بنك BADR بولاية أدرار خلال الفترة (2014-2019)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة، 2020.

13- مازة عبلة، تمويل القروض البنكية للقطاع الفلاحي بالجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيسمسيلت، 2020.

14- الصادق معقافي، اثر ساسة البناء الريفي على تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، المجلة الجزائرية للسياسيات العامة ، العدد11، أكتوبر 2016.

ثالثا: التقارير

تقارير الهيئات الدولية

1- التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020.

2- م. لما الشمايلة ، التنمية الريفية ، مفهوم، أهداف ، أسس، وسائل، معوقات التنمية الريفية والطاقة، الأمم المتحدة الاسكوا، 2020.

3- سعود الزهراني، التخطيط الاستراتيجي لتنمية ريفية مستدامة، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التنمية الريفية التي ينظمها برنامج المدن الصحية بمحافظة المندق بالتعاون مع الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية.

4- بلعباس مسعود، أدوات التنمية الريفية المستدامة في الجزائر، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد 51، 2008.

5- السكان والبيئة والتنمية، التقرير الموجز، الأمم المتحدة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية- شعبة السكان، 2001.

6- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، إستراتيجية التنمية الريفية : تقييم ومراجعة القضايا الرئيسية في جمهورية اليمن، نوفمبر 1987.

7- الروابط بين المناطق الحضرية والريفية: المبادئ الأساسية، إطار العمل لتعزيز التنمية الإقليمية المتكاملة، نشرت في نيروبي 2019 -من قبل الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).

8- إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، الذي اعتمدته 178 دولة من الدول الأعضاء في عام 1992 وقمة الأرض.

9-.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام 1990.

10- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1991.

تقارير هيئات وطنية

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، سياسة التجديد الريفي، ديسمبر 2007.

2- التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2014، من الموقع الرسمي لمجلس المحاسبة الجزائري.

3- الوزير الأول الجزائري، من الموقع الرسمي للوزارة الأولى الجزائرية، الحصيلة السنوية لسنة 2020.

4- التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2013.

5- التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2020.

6- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012.

7- اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ: 24 ماي 2010.

8- التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2014.

9- التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2013.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 15 بتاريخ: 19 مارس 1995، ص17.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 30 بتاريخ: 21 مايو 2014.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 31 بتاريخ: 04 يونيو سنة 2000.

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 72 بتاريخ: 02 نوفمبر 2005.

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 44 بتاريخ: 04 يوليو 2006.

6-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 72 بتاريخ: 02 نوفمبر 2005.

7-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 30 بتاريخ: 21 مايو 2014.

8-المادة الأولى من المرسوم رقم 136-73، المؤرخ في 9 غشت 1973.

رابعا: الأطروحات والرسائل

1- منال محمد نمر قشوع، استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية، حالة دراسية منطقة الشعراوية "محافظة طولكرم"، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين، 2009.

2- عمرون هجيرة، مشاكل تنمية المجتمع الريفي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع الريفي، (أطروحة منشورة)، جامعة باتنة، الجزائر، 2017-2018.

3- محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.

4- علا عزام إبراهيم جبارة، التنمية الريفية المستدامة في الأغوار الوسطي الغربية، جامعة النجاح الوطني نابلس، 2017.

5- بيصار عبد الحكيم، اثر السياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، المسيلة،2018.

6- تمار توفيق، التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد والمعوقات 2000-2014، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مسيلة، 2016.

7- غريب منية، علاقات العمل والتعلم الثقافي بالمؤسسة الصناعية الجزائرية، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر.

8- هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2014.

9- كواهي الربيع، عوائق التنمية الريفية، مذكرة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، 2001.

10- مسعودي زكرياء، تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل-دراسة تحليلية-، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2019.

11- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2008.

12- زوين ايمان، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية-دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجيستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011.

13- فيروز قطاف، تقييم جودة الخدمات المصرفية ودراسة أثرها على رضا العميل البنكي دراسة "حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية بسكرة، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2011.

14- جمال جعيل، نحو نظرة استشرافية لسياسة السكن في الجزائر، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2011.

خامسا: المواقع الإلكترونية

1- الموقع الرسمي للجنة الاسكوا unescwa.org.

2- الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة un.org.

3- روبورتاج بلقاسم حوام، غنية مخطاري، على الموقع https://www.djazairess.com/echorouk/255505 تاريخ الاطلاع: 27.04.2022 الساعة: 00.08.

4-الموقع الرسمي للمكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية https://bneder.dz/about-us

5- الموقع الالكتروني لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية: http://madrp.gov.dz/ar، تاريخ الاطلاع:01-05-2022، الساعة: 02:50.

6-https://badrbanque.dz/ar/%D9%82%D9%80%D9%80%D8%B1%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D8%AA%D9%80%D9%80%D8%AD%D9%80%D9%8A/، تاريخ الاطلاع 01.05.2022، على الساعة: 00.20.

7- عماد الدين عدلي، التنمية المستدامة للصحاري، موضوع منشور على الانترنت، 2009، على الرابط:
http://www.abhatoo.net.ma/content/download/17086/303235/version/1/file/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9+%D9%84%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D9%8A.doc

المراجع باللغة الأجنبية:

1-Jacque Brasseul ,introduction à l'économie du développement, Armond colin édition, paris, 1993.

2 -Ahmed heni ,la colonialisation agraire et le sous développement en algérie SNED , Alger , 1981.

3-Malika Belghiti, les relations feminines et le statut de la femme dans la famille rurale, dans trois villages de latessaout, Etudes sociologiques.

الملاحق

الملاحق

الملحق 01: مشاريع التنمية الريفية لسنتي 2007-2008 بولاية المسيلة (الوحدة دج)

السنة	اسم العملية	الغلاف المالي	الاستهلاكات
2007	ربط مركز جلف الكرمة بالمياه الصالحة للشرب بسيدي هجرس	5 956 000.00	5 941 509.91
2007	توسيع شبكة توزيع المياه الصالحة للشرب بضاية الجرم	4 100 000.00	4 005 925.56
2007	توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب بن قيطون	3 100 000.00	2 996 918.73
2007	توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب بلويبدة	3 600 000.00	3 379 486.50
2007	توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب كراكا	3 100 000.00	2 925 877.50
2007	توسيع شبكات التطهير بالديالم	1 100 000.00	1 057 422.60
2007	انجاز مسلك على مسافة 05 كلم بقيمر	5 100 000.00	5 042 398.14
2007	انجاز مسلك على مسافة 06 كلم بالفركوسة الكحلة	6 100 000.00	5 472 520.56
2007	انجاز مسلك على مسافة 02 كلم بطبيشة	2 100 000.00	1 995 280.56
2007	انجاز بئر بالرشاق	4 100 000.00	3 989 583.00
2007	تمديد شبكة المياه الصالحة للشرب على طول 3000م – ط بمركز الحجراء الصفراء بعين الحجل	4 918 000.00	4 602 599.82
2007	انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب ببيت بن عيسى	2 600 000.00	2 544 106.50
2007	انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب مع حنفية عمومية بزبارة	6 100 000.00	6 013 309.77
2007	انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب مع حنفية عمومية بدار بلميهوب	4 600 000.00	4 513 560.48
2007	التزود بالمياه الصالحة للشرب للمناطق المغرم-العقلة-المجدار	4 100 000.00	-
2007	توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب راس العين	5 100 000.00	4 875 631.02
2007	انجاز مسلك على مسافة 06 كلم بالعمارات	6 100 000.00	5 656 226.94
2007	انجاز مسلك على مسافة 03 كلم بسد العوبى	3 100 000.00	2 995 834.14
2007	انجاز مسلك على مسافة 06 كلم باولاد عبد الحق	6 100 000.00	3 405 858.30
2007	انجاز مسلك على مسافة 06 كلم بسد الغابة	6 100 000.00	5 993 594.20
2007	انجاز مسلك على مسافة 04 كلم بالركنة	4 100 000.00	3 997 963.26
2007	انجاز مسلك على مسافة 05 كلم بلعشاش	5 100 000.00	5 062 911.75

2007	انجاز مسلك على مسافة 03 كلم بالعش	3 100 000.00	3 053 963.25
2007	انجاز مسلك على مسافة 04 كلم بالمرقب	4 100 000.00	3 996 720.00
2007	انجاز مسلك على مسافة 05 كلم باولاد بوعبان	5 100 000.00	4 995 900.00
2007	انجاز مسلك على مسافة 05 كلم بالبثعة	5 100 000.00	4 930 708.77
2007	ترميم مدرسة اولاد عبدالله	2 300 000.00	2 256 984.84
2007	إنجاز قسمين بالكرابعية	2 600 000.00	2 554 848.50
2007	انجاز قاعة للتدريس بعين عيشة الشكورة	2 300 000.00	2 149 500.60
2007	انجاز قاعتين للتدريس بفايد الرتمة	4 500 000.00	3 976 392.42
2007	تهيئة حضرية بعين العلق	5 100 000.00	4 719 377.42
2007	تهيئة حضرية (انجاز الانارة العمومية بالقرية الفلاحية) بسيدى امحمد	2 100 000.00	1 993 423.77
2007	إنجاز قاعة علاج بالحجرة الصفراء	2 194 000.00	2 154 266.10
2007	ترميم قاعة علاج بالبطمات	700 000.00	696 780.72
2007	توسيع قاعة علاج (انجاز مسكن) بالرقايق	1 900 000.00	1 757 801.44
2007	انجاز مساحة لعب من نوع نلتيكو بسيلة	2 100 000.00	1 919 903.08
2007	تجهيز بئر بقرية الغرابة بلدية الخبانة	3 000 000.00	2 850 000.00
2007	انجاز بئربدخلة ميمونة	4 100 000.00	3 712 644.00
2007	انجاز بئرباولاد اعطية	4 100 000.00	100 000.00
2007	انجاز بئر بوارير	4 100 000.00	-
2007	توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب البساتين	5 100 000.00	4 156 759.62
2007	توسيع شبكةالتطهير القرية الحي الجديد خرمام	3 100 000.00	-
2007	انجاز مسلك على مسافة 06 كلم ببلعروق الزاوية	6 100 000.00	5 996 835.00
2007	انجاز مسلك على مسافة 05 كلم بالمعوج	5 100 000.00	5 081 377.86
2007	إنجاز قسمين بمعذر الوسرة	2 600 000.00	2 594 369.12
2007	انجاز 03 قاعات للتدريس ببئر ماجد الدويرة	6 700 000.00	5 890 251.60
2007	إنجاز قاعة علاج بالكرابعية	2 194 000.00	2 032 549.35
2007	انجاز قاعة علاج (مع مسكن) بلصباع	3 600 000.00	3 567 717.90
2007	إنجاز خزان مرتفع سعته 150 م3 بمركز الحجرة الصفراء بعين الحجل	5 599 000.00	5 598 904.78
2007	انجاز بئربشارب	4 100 000.00	3 974 080.50
2008	توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب ذراع الطين	1 600 000.00	1 476 703.60

2008	توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب مع الربط عين خرمام	2 100 000.00	2 045 581.00
2008	توسيع شبكة التطهير القرية الفلاحية	1 600 000.00	1 391 504.40
2008	انجاز شبكة التطهير عين الحنش	6 100 000.00	5 934 240.00
2008	تجديد شبكة الصرف الصحى بالحى الجديد عين خرمام	3 100 000.00	2 899 845.00
2008	انجازمسلك فلاحى على مسافة 09 كلم بقرية الفواتيح	8 201 000.00	8 134 446.94
2008	انجاز انارة عمومية عين الديس	1 600 000.00	1 488 181.50
2008	انجاز ساحة لعب لعويشات	2 100 000.00	1 985 490.00
2008	تهيئة منبع العليق	3 100 000.00	3 035 965.82
2008	انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب بالعطال	4 160 000.00	3 931 083.00
2008	انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب راس الواد	3 600 000.00	3 540 685.10
2008	انجاز شبكة التطهير بئر الصديق	3 100 000.00	2 999 061.00
2008	انجاز مسلك على مسافة 06 كلم بالعرايب	5 500 000.00	5 484 644.10
2008	انجاز مسلك فلاحى على مسافة 3,5 كلم بذراع البواصير	3 251 000.00	3 183 006.94
2008	انجاز مسلك على مسافة 05 كلم باولاد الربيع	5 100 000.00	4 635 848.88
2008	انجاز مسلك على مسافة 02 كلم براس الورد	2 100 000.00	2 037 622.86
2008	انجاز مسلك على مسافة 06 كلم ببومزقيدة	6 100 000.00	5 994 202.50
2008	انجاز مسلك على مسافة 04 كلم بحاسى ودان	4 100 000.00	4 053 247.38
2008	انجاز مسلك على مسافة 09 كلم بالمقطع	8 200 000.00	8 199 690.53
2008	انجاز مسلك على مسافة 03 كلم بعون قايس	2 800 000.00	2 799 203.94
2008	انجاز مسلك على مسافة 06 كلم بالبثعة	6 100 000.00	5 999 175.00
2008	انجاز مسلك على مسافة 06 كلم بالقروز	6 100 000.00	5 899 764.02
2008	انجاز معبر مغمور على واد جرى بطريق الفاتح	8 175 000.00	7 863 939.72
2008	انجاز قاعة تدريس ببيت بلكحل	2 300 000.00	2 172 706.85
2008	انجاز ساحة لعب اولاد مولاهم	2 100 000.00	1 978 207.45
2008	انجاز مساحة لعب ببروكة	2 100 000.00	1 969 999.79
2008	انجاز ساحة لعب الطواهرية	2 100 000.00	1 822 626.00
2008	انجاز ساحة لعب بسد خرمام	2 100 000.00	1 825 434.00
2008	التزويد بالمياه الصالحة للشرب مع حنفية عمومية بالكشيوة	2 100 000.00	-
2008	انجاز مسلك على مسافة 5,5 كلم بالمجاز	5 050 000.00	4 269 213.00
2008	انجاز مسلك على مسافة 08 كلم ببزازفة	7 300 000.00	4 849 895.70

2008	تعبيد طريق على مسافة 1,5 كلم ميطر	4 100 000.00	3 415 120.70
2008	انجاز مسلك على مسافة 06 كلم بالساقية	6 100 000.00	5 481 534.32
2008	اعادة التهيئة بمدرسة التوراف	1 600 000.00	1 499 476.56
2008	انجاز قاعة علاج مع مسكن وظيفى بالمعذر	3 600 000.00	3 496 199.38
2008	انجاز حفر بئر وتجهيزه بقرية سيدى عيسى	6 100 000.00	5 717 678.85
2008	انجاز قاعة علاج مع مسكن وظيفى بالمقطع	3 600 000.00	3 498 643.40
2008	تهيئة مسلك على مسافة 3,5 كلم بالمجاز	1 850 000.00	-

المصدر: مديرية البرمجة والميزانية بولاية المسيلة.

الملحق 2: عدد المستفيدين من السكن الريفي بولاية المسيلة 2005-2014

البلدية	الخماسي 2005-2009	الخماسي 2010-2014
المسيلة	385	780
بوسعادة	155	230
الهامل	180	245
ولتام	255	280
سيدي عيسى	295	540
بوطي السايح	356	460
بني يلمان	698	360
عين الملح	289	400
عين الريش	486	450
سيدي محمد	346	480
عين فارس	280	310
بئر فضة	248	370
مقرة	516	460
عين الخضراء	380	450
بلعايبة	506	460
برهوم	243	345
دهاهنة	265	370
عين الحجل	267	405
سيدي هجرس	270	315
بن سرور	382	400
محمد بوضياف	427	570
ولاد سليمان	258	320

زرزور	254	300
سيدي عامر	416	580
تامسة	311	375
مجدل	342	400
مناعة	155	260
جبل مساعد	398	395
سليم	257	350
اولاد سيدي براهيم	257	380
بن زوه	310	320
شلال	195	220
معاريف	365	430
ولاد ماضي	324	340
خطوطي سد الجير	344	360
خبانة	322	280
مسيف	347	350
الحوامد	337	340
حمام الضلعة	557	500
ونوغة	638	550
تارمونت	265	360
أولاد منصور	235	300
أولاد دراج	441	440
المعاضيد	566	540
أولاد عدي لقبالة	512	510
مطارفة	315	290
السوامع	370	430

المصدر: مديرية السكن بولاية المسيلة.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تقييم سياسات تمويل التنمية الريفية في الجزائر وآثارها على مسار التنمية الريفية وتناولت الجوانب المختلفة لعملية التنمية وتأصيلها النظري والتنمية الريفية وأهدافها، ومسار التنمية الريفية في الجزائر منذ فترة العهد العثماني إلى الوقت الحالي، وتم التطرق إلى البرامج التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة في الجزائر في تجسيد التنمية الريفية مثل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية PPDRI والمخططات البلدية للتنمية PCD والبرامج القطاعية غير الممركزة PSD، وبرنامج رئيس الجمهورية "مناطق الظل".

توصلت الدراسة إلى نتيجة رئيسية مفادها أن سياسات تمويل التنمية الريفية في الجزائر ساهمت بشكل معتبر في تحقيق الأهداف التي كانت منتظرة منها لا سيما تحسين الظروف المعيشية لسكان الأقاليم الريفية ودعم جهود التنمية المحلية في الأرياف.

الكلمات المفتاحية: التنمية الريفية، سياسات التمويل، الجزائر، تقييم الأداء.

Summary :

The aim of this study is to evaluate financing policies of rural development and their effects on its path. It also dealt with the various aspects of the development process , its theoretical rooting, its objectives and its path in Algeria from the ottoman era to the present time. In addition, this research focused on the programs adopted by the successive governments in Algeria in embodying the rural development such as neighborhood projects for rural development PPDRI, municipal plans for development PCD, and decentralized sectoral programs PSD, Shadow areas Programs.

The result of this stydy is that financing policies in Algeria contributed significantly to achieve the goals were expected from them, especially improving the living conditions of the population of rural regions, and to support local development efforts in the countryside.

Keywords: rural development, financing policy, Algeria, performance evaluation.

L'objectif de cette étude est d'évaluer les politiques de financement du développement rural et leurs effets sur son parcours. Il a également traité des différents aspects du processus de développement, de son enracinement théorique, de ses objectifs et de son parcours en Algérie de l'ère ottomane à nos jours. Par ailleurs, cette recherche a porté sur les programmes adoptés par les gouvernements successifs en Algérie en incarnant le développement rural tels que les projets de quartiers pour le développement rural PPDRI, les plans communaux de développement PCD, et les programmes sectoriels décentralisés PSD, Programmes Zones d'ombres.

Le résultat de cette étude est que les politiques de financement en Algérie ont largement contribué à atteindre les objectifs qu'on attendait d'elles, notamment l'amélioration des conditions de vie de la population des régions rurales, et à soutenir les efforts de développement local dans les campagnes.

Mots clés : développement rural, politiques de financement, Algérie, évaluation des performances